المملكـــة العـــربية السعـــودية
وزارة التعليم العـــــالي
جامعة القصـــيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

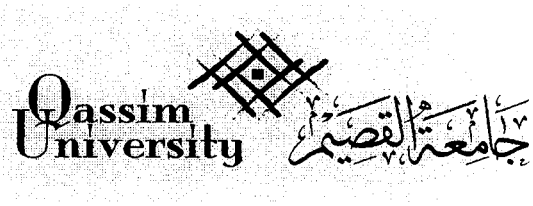

عبد الله الحسيني المعروف بـ(النقره كار) ومنهجه في النحو والتصريف

دراسة وتقويما

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب

عبد الإله بن عبد الله الحسن

الرقم الجامعي: ٢٨١٩٠٤٧٣٩

إشراف الدكتور

محمد بن إبراهيم المرشد

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها

العام الجامعي: ١٤٣٢-١٤٣٣هـ

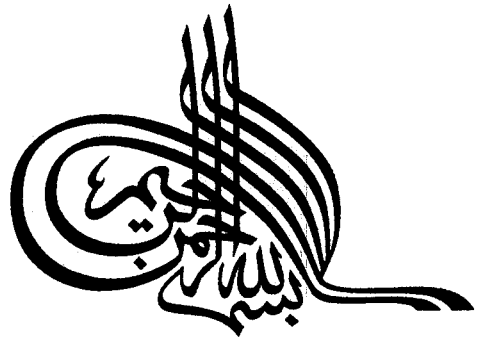
بسم الله الرحمن الرحيم

المملكـــة العـــربية السعـــودية
وزارة التعليم العـــــالي
جامعة القصـــيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين

وبعد..

كانَ مِنْ علماءِ النَّحوِ في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ الَّذينَ تركُوا آثارًا ومصنفاتٍ تستحقُ الدِّراسةَ والعنايةَ السَّيِّدُ عبدُ اللهِ الحسينيِّ المعروفِ بنقره كار، وهذه الرسالة تبحث في المنهج الذي اتبعه النقره كار في كتبه النحوية والصرفية - التي وصلت - وهي:

١) العُبابُ في شرحِ اللُّبابِ للإسفراييني.
٢) شرحُ لبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ للإسفراييني.
٣) شرحُ شافيةِ ابنِ الحاجبِ.

وفي هذا البحث تم التعريف بـ عبد الله بن محمد الحسيني المعروف (بالنقره كار)، والتعرف على منهجه في مؤلفاته النحوية والصرفية، ومعرفة مصادره من الكتب والرجال، والتعرف على الأصول النحوية التي اعتمد عليها، ومعرفة مدى عنايته بالتعليل والحدود والمصطلح النحوي، والتعرف على موقفه من النحويين والخلاف بينهم -

وأيضًا- التعرف على مذهبه النحوي، ومعرفة تأثره بمن سبقه وأثره بمن بعده، وأخيرا التعريف بمحاسن منهجه وكذا المآخذ التي أخذت عليه.

مُقَدِّمَة

إنَّ الحمدَ للهِ نحمدُهُ ونستعينُهُ، ونعوذُ باللهِ مِنْ شرورِ أنفسِنا ومِنْ سيئاتِ أعمالِنا، مَنْ يهدِهِ اللهُ فلا مضلَّ لَهُ، ومَنْ يضللْ فلا هاديَ لَهُ ، وأشهدُ أنَّ لا إلهَ إلا اللهُ وأنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ الَّذِي أدَّى الأمانةَ، وبلَّغَ الرِّسالةَ، ونصحَ الأمَّةَ، وجاهدَ في اللهِ حقَّ جهادِهِ ، وعلى آلهِ وصحبِهِ ومَنْ تبعَهُم بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ البحثَ في علومِ اللُّغةِ العربيَّةِ بحرٌ لا ساحلَ لهُ فلا تحدُّهُ الحدودُ؛ لذا عُني علماءُ اللُّغةِ العربيَّةِ بعلومٍ منهَا: علمَي النَّحوِ والصَّرفِ، فكانَت مصنَّفاتُهُم دليلاً على تلكَ العنايةِ الفائقةِ الَّتِي بدأَت مِنْ القرنِ الثَّانِي الهجريِّ واستمرَّت حتَّى عصرِنَا الحاضرِ.

وكانَ مِنْ علماءِ النَّحوِ في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ الَّذينَ تركُوا آثارًا ومصنفاتٍ تستحقُ الدِّراسةَ والعنايةَ السَّيِّدُ عبدُ اللهِ الحسينيُّ المعروفُ بالنُقْرَه كَار، فرأيتُ أنَّه مِنْ المناسبِ أنْ أبحثَ في هذِهِ الشَّخصيَّةِ وفي المنهجِ الَّذي نهجَهُ في كتبِهِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ - الَّتي وصلَتْ إلينَا- وهي الكتبُ الآتية:

١) **العُبابُ في شرحِ اللُّبابِ للإسفراييني.**[1]

٢) **شرحُ لبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ للإسفراييني.**[2]

---

(1) الجزء الأول تحقيق: محمد ناصر محمد زين، والجزء الثاني تحقيق: لطفي حسين الدخيلي، رسالتي ماجستير في الجامعة الإسلامية ١٤٠٥- ١٤٠٦هـ.

(2) دراسة وتحقيق الدكتور: عابد محمد غنيمة، رسالة دكتوراه في جامعة المنصورة كلية التربية بدمياط.

٣) شرحُ شافيةِ ابنِ الحاجبِ.[1]

وذلكَ لأنَّني لمْ أجدْ أحداً كتبَ فيهِ سِوى الدِّراساتِ الَّتي قدَّمَهَا محققُو كتبِهِ - الآنفةَ الذكرِ - والَّتي لمْ تجمعْ شتاتَ هذا الموضوعِ.

وممَّا يزيدُ من أهميَّةِ الموضوعِ - أيضًا - أنَّ الكتبَ الَّتي شرحَهَا (النُقْرَه كَار) لمْ تكنْ مِنَ الكتبِ الَّتي أخذَتْ حقَّهَا مِنْ الشَّرحِ والتَّوضيحِ - أعنِي اللُّبابَ ولبَّ الألبابِ للإسفراييني - مِثلما كانَ لكتبِ ابنِ مالكٍ وابنِ هشامٍ وغيرِهِمَا مِنْ المتأخرِّين، وهُوَ في ظنِّي يزيدُ في أهميَّةِ هذِهِ الدِّراسةِ الَّتي تأتِي تتمَّةً لما سبقَ مِنْ الدِّراساتِ.

ولا شكَّ أنَّ التَّعرفَ على شخصيَّةٍ نحويَّةٍ لهَا مثلُ هذِهِ الآثارِ الجليلةِ مِنْ الأهميَّةِ بمكانٍ وذلكَ مِنْ خلالِ التَّعرُّفِ علَى منهجِهِ واتِّجاهِهِ وأدواتِهِ.

وقدْ سِرتُ في هذا البحثِ على الخطةِ الآتية:

- **التَّمهيدُ:** وفيهِ عرَّفتُ بالجهودِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ، وكانَتْ على النَّحوِ الآتي:

أولاً: مظاهرُ العنايةِ بالعلومِ العربيَّةِ: وفيهِ ذكرٌ لبعضِ مظاهرِ العنايةِ بالعلومِ العربيَّةِ عامَّةً، وبالنَّحوِ والتَّصريفِ بصفةٍ خاصَّةٍ.

ثانياً: الجهودُ النَّحويَّةِ في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ.

ثالثاً: الجهودُ الصَّرفيَّةِ في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ.

- **الفصلُ الأولُ:** وفيهِ تعريفٌ بـ **(النُقْرَه كَار): حياتُهُ وآثارُهُ:** وفيهِ ثلاثةُ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: اسمُهُ ونسبُهُ، ولقبُهُ، وكنيتُهُ، ومولدُهُ ونشأتُهُ، وشيوخُهُ وتلاميذُهُ: ويشملُ المطالبَ الآتية:

الأوَّلُ: اسمُهُ ونسبُهُ، ولقبُهُ، وكنيتُهُ.

الثَّانِي: مولدُهُ ونشأتُهُ.

---

(1) تحقيق الدكتور: عابد محمد غنيمة، دار ابن رجب، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

الثَّالثُ: شيوخُهُ وتلاميذُهُ.

المبحثُ الثَّانِي: منزلتُهُ العلميَّةُ، ووفاتُهُ.

المبحثُ الثَّالثُ: التَّعريفُ بآثارِهِ المطبوعةِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ: وذلكَ بالوقوفِ عندَ اسمِ الكتابِ، وموضوعِهِ، وزمنِ تأليفِهِ، ودواعِي تأليفِهِ، وأهميَّتِهِ، ويشملُ:

المطلبَ الأوَّلِ: التَّعريفُ بـ(العُبابِ في شرحِ اللُّبابِ).

المطلبَ الثَّانِي: التَّعريفُ بـ(شرحِ لبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ).

المطلبَ الثَّالثِ: التَّعريفُ بـ(شرحِ شافيةِ ابنِ الحاجبِ).

- **الفصلُ الثَّانِي: وتحدَّثتُ فيهِ عن منهجِ النُقْرَه كَار في مؤلفاتِهِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ:** وفيهِ ثلاثةُ مباحثَ:

المبحثُ الأولُ: منهجُهُ في (العُبابِ في شرحِ اللُّبابِ).

المبحثُ الثَّانِي: منهجُهُ في (شرحِ لبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ).

المبحثُ الثَّالثُ: منهجُهُ في (شرحِ شافيةِ ابنِ الحاجبِ).

وكانَت دراسةُ هذهِ المباحثِ مِنْ حيثُ المطالبَ الآتيةِ:

الأولُ: طريقتُهُ في عرضِ المسائلِ.

الثَّانِي: طريقتُهُ في عرضِ الخلافِ.

الثَّالثُ: منهجُهُ في النَّقلِ والتَّوثيقِ.

الرَّابعُ: التَّفسيرُ وشرحُ الغريبِ.

الخامسُ: خدمةُ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ.

السَّادسُ: التِّكرارُ، والإحالةُ.

السَّابعُ: الاستطرادُ.

الثَّامنُ: الاستقصاءُ والشمولُ.

التَّاسعُ: أسلوبُهُ في النقدِ.

- **الفصلُ الثَّالثُ: وتتبعتُ فيهِ مصادرَ النُقْرَه كَار في مؤلفاتِهِ:** ويشملُ

مبحثَيْن:

المبحثُ الأوَّلُ: الكتبُ.

المبحثُ الثَّانِي: الرِّجالُ.

- **الفصلُ الرَّابعُ: وكشفتُ فيه موقفَهُ مِنْ الأصولِ النَّحويَّةِ: وفيهِ ثلاثةُ** مباحثَ:

المبحثُ الأوّلُ: السَّماعُ.

المبحثُ الثَّانِي: القياسُ.

المبحثُ الثَّالثُ: الإجماعُ.

- **الفصلُ الخامسُ: أوضحْتُ فِيهِ عنايتَهُ بالتَّعليلِ، والحدودِ، والمصطلحاتِ،** ويشملُ المباحثَ الآتية:

المبحثُ الأولُ: عنايتُهُ بالتّعليلِ.

المبحثُ الثَّانِي: عنايتُهُ بالحدودِ.

المبحثُ الثَّالثُ: عنايتُهُ بالمصطلحاتِ.

- **الفصلُ السَّادسُ: اجتهدتُ فيهِ ببيانِ اتِّجاهِهِ النَّحويِّ، وتأثُّرِهِ وتأثيرِهِ،** وفِيهِ مبحثانِ:

المبحثُ الأولُ: اتِّجاهُهُ النَّحويُّ، ويشملُ ثلاثةَ مطالبَ:

الأوّلُ: موقفُهُ مِن البصريِّينَ.

الثَّانِي: موقفُهُ مِن الكوفيِّين.

الثَّالثُ: مذهبُهُ النَّحويِّ.

المبحثُ الثَّانِي: تأثُّرُهُ وتأثيرُهُ، ويشملُ مطلبينِ:

الأوَّلُ: تأثُّرُهُ بمَن قبلَهُ.

الثَّانِي: أثرُهُ فيمَن بعدَهُ.

- **الفصلُ السَّابعُ: التَّقويمُ والنَّقدُ،** ويشملُ مبحثينِ:

المبحثُ الأوّلُ: أبرزُ المحاسنِ في منهجِ النُقْرَه كَار.

المبحثُ الثَّانِي: أبرزُ المآخذِ على منهجِ النُقْرَه كَار.

ثُمَّ ختمتُ البحثَ بالخاتمةِ الَّتي اشتملَتْ على أهمِ النَّتائجِ الَّتي توصلتُ إليهَا.

وكانَ المنهجُ الوصفيُّ التَّحليليُّ هوَ المنهجُ المتَّبعُ في هذهِ الرِّسالةِ بشكلٍ عامٍ، أمَّا المنهج الذي اتبعته في هذه الدراسة فهُوَ على النَّحوِ الآتي:

١) ردُّ الآياتِ القرآنيَّةِ الواردةِ في البحثِ إلى موضعِهَا مِن القرآنِ الكريمِ، مَعَ العنايةِ بضبطِهَا بالشَّكلِ.

٢) توثيقُ القراءاتِ القرآنيةِ مِنْ كتبِ القراءاتِ المتخصصةِ.

٣) تخريجُ الأحاديثِ الواردةِ مِنْ كتبِ الأحاديثِ.

٤) تخريجُ الأمثالِ مِنْ الكتبِ الَّتي تُعنَى بهَا.

٥) تخريجُ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ مِنْ دواوينِ الشُّعراءِ - إنْ وجدَتْ - ، فإنْ لمْ توجدْ فمِنَ المصادرِ الأخرى مقدمًا المتقدمِ منهَا، معَ نسبَةِ البيتِ إلى قائلِهِ، وذكرِ بحرِ البيتِ، وشرحِ غريبِهِ، ومراعاةِ التَّرتيبِ الزمنيِّ لوفيَّاتِ أصحابِ هذهِ المصادرِ.

٦) الاجتهادُ في توثيقِ الآراءِ والأقوالِ بردِّهَا إلى مصادرِهَا الأصليَّةِ، وإنْ تعذرَ فمِنْ المصادرِ المتوفرةِ.

٧) ترجمةُ الأعلامِ ترجمةً مختصرةً مِنْ كتبِ التَّراجمِ، بذكرِ اسمِهِ وكنيتِهِ ولقبِهِ وتاريخِ وفاتِهِ وأهمِ مؤلفاتِهِ.

٨) تذييلُ الرِّسالةِ بفهارسَ فنِّيةٍ تشملُ: فهرسَ الآياتِ القرآنيَّةِ، وفهرسَ القراءاتِ القرآنيَّةِ، وفهرسَ الأحاديثِ والآثارِ، وفهرسَ أقوالِ العربِ وأمثالِهِم، وفهرسَ الأبياتِ الشِّعريَّةِ والأرجازِ، وفهرسَ الأعلامِ، وفهرسَ المصادرِ والمراجعِ، ثُمَّ فهرسَ الموضوعاتِ.

وفي الختامِ لا يفوتُني أنْ أذكرَ الفضلَ لأهلِ الفضلِ فأتوجَّهُ بالشُّكرِ أولاً للهِ - جلَّ وعلا - الَّذي جعلَنِي منْ أتباعِ الدِّينِ، ومَنَّ عليَّ بتعلُّمِ هذا العلمِ، ومَدَّ

بعمرِي حتَّى أنهيتُ هذَا البحثَ الَّذي أسألُهُ أنْ يكونَ خالصًا لوجهِهِ الكريم.

ثُمَّ أتوجَّهُ بالشُّكرِ والعرفانِ لأستاذِي الدُّكتورِ: محمدِ بنِ إبراهيم المرشدِ، المشرفِ على هذِهِ الرِّسالةِ على دعمِهِ، وتوجيهاتِهِ، ومتابعتِهِ لي طوالَ فترةِ البحثِ، فلا حرمَهُ اللهُ الأجرَ.

كَمَا أشكرُ جامعتَنا المباركة جامعة القصيم الَّتي فتحَتْ أبوابَهَا للعلمِ والتَّعليمِ في ظلِّ حكومتِنَا الَّتي لمْ تألُ جهدًا في خدمةِ العلمِ وطلابِهِ، كمَا أتقدمُ بالشُّكرِ لكليةِ اللُّغة العربيَّة والدِّراساتِ الاجتماعيَّةِ، وأخصُّ بالذِّكرِ سعادةَ عميدها الدكتور: علي بن إبراهيم السعود لما منحنِي منْ عنايةٍ وأولانِي منْ رعايةٍ فترةَ تسجيلِي هذَا الموضوعَ والتَّخطيطَ لدراستِهِ، فأشكرُ لَهُ نصحَهُ وتوجيهَهُ، كمَا أشكرُ قسمَ اللُّغةِ العربيَّةِ وآدابِهَا رئيسًا وأعضاءً على مَا لقيتَهُ مِنْ متابعةٍ واهتمامٍ، كما أتقدمُ سلفًا بجزيلِ الشُّكرِ وعظيمِ التَّقديرِ لجنةُ المناقشةِ والحكمِ لتفضلِهِم بقبولِ مناقشتِي وتقويمِ أطروحتِي لتكونَ على الصورةِ الَّتي تليقُ فلهُمَا مِني دائمَ الدعاءِ.

كمَا أشكرُ كلَّ مَنْ كانَتْ لهُ يدٌ في هذا الجهدِ المتواضعِ مِنْ إبداءِ رأيٍ، أو إسداءِ مشورةٍ ، أو إعارةِ كتابٍ، أو متابعةٍ واهتمامٍ ، سواءً مِنْ الأساتذَةِ، أو الإخوةِ، أو الزملاءِ.

هذا وآخرُ دعواي أنْ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلَى اللهُ وسلمَ وباركَ على محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ.

كتبَهُ

عبدُ الإلهِ بنُ عبدِ اللهِ الحسنُ

في ١٤٣٢/٨/٢١هـ

تمهيد

الجهودُ النَّحويَّةُ والصَّرفيَّةُ في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ

وفِيهِ:

أولاً: مظاهرُ العنايةِ بالعلومِ العربيَّةِ.

ثانيًا: الجهودُ النَّحويَّةُ في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ.

ثالثًا: الجهودُ الصَّرفيَّةُ في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ.

مظاهرُ العنايةِ بالعلومِ العربيَّةِ

يعدُّ القرنُ الثَّامنُ الهجريُّ مِنْ القرونِ الَّتِي ازدهرَتْ فيهَا العلومُ العربيَّةُ بشكلٍ خاصٍ، والعلومُ الأخرَى بشكلٍ عامٍ، حيثُ جاءَ هذا القرنُ بعدَمَا نُكبَ الإسلامُ والمسلمون على أيدِي التَّتارِ عامَ ٦٥٦هـ بسقوطِ بغدادٍ، وذلكَ عندَمَا قدمَ (هولاكو)[1] إلى بغدادٍ، وقَتَلُوا الخليفةَ العبَّاسيَّ المستعصمَ باللهِ [2] وساداتٍ مِن العلماءِ والقضاةِ والأكابر والرؤساءِ والأمراءِ وأولِي الحلِّ والعقدِ، ثمَّ مالُوا إلى البلدِ فقتلُوا جميعَ مَنْ قدرُوا عليهِ مِن الرِّجالِ والنِّساءِ والولدَانِ والمشايخِ والكهولِ والشُّبانِ.[3]

وقدْ قتلُوا ما يزيدُ على ثمانِمئةِ ألفٍ مِنْ أهلِ بغدادٍ، وكانَت مذبحةً رهيبةً يندَى لَهَا الجبينُ وأضرمُوا النَّارَ في مدينةِ بغداد فأتت على الكثيرِ مِنْ تراثِ الحضارةِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ وانقرضَت دولةُ بنِي العباسِ، ثمَّ لما سقطَت بغدادُ في يدِ التَّتارِ اتَّجهُوا نحوَ الشَّامِ ومصرَ.[4]

---

(1) هو: هولاكو بن تُولى قان بن جنكزخان ملك التتار، كان طاغيةً من أعظم ملوك التتار، وكان شجاعاً مِقدامًا حازمًا مدبرًا ذا همةٍ عاليةٍ وسطوة ومهابةٍ وخبرة بالحروب ومحبًّة في العلوم العقلية من غيرِ أن يتعقل منها شيئاً، وتوفي هولاكو بعلّة الصَّرع سنة ٦٦٤هـ. (الوافي بالوفيات: ٢٧/٢٣٣- ٢٣٤، والسلوك للمقريزي: ١/١٣٤- ١٣٩)

(2) هو: عبد الله بن المستنصر بالله، أبو أحمد، أمير المؤمنين آخر خلفاء بني عباس بالعراق، قتله التَّتار سنة ٦٥٦هـ. (البداية والنهاية: ١٣/٢٤٠، وتاريخ الخلفاء للسيوطي: ٧٣٧)

(3) ينظر: البداية والنهاية: ١٣/٢٣٧.

(4) ينظر: السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي: ١/٤١٧.

وقدْ شعرَ الملكُ المظفرُ - ملكَ دولةِ المماليكِ في مصرَ - (قطزُ)[1] بالخطرِ المحدقِ الَّذي يهددُ مصرَ والعالمَ الإسلاميَّ، وبدأَ الغزوُ الفعليُّ للشامِ عامَ ٦٥٧هـ ، واستولَى القائدُ المغولِي (هولاكو) على (آمِد)[2]، و(نَصِيْبَين)[3]، و(حَرَّان)[4]، و(الرَّهَا)[5]، و(البِيْرَة)[6]، ثمَّ استولَى على حلبٍ سنةَ ٦٥٨هـ بعدَمَا ارتكبَ فيهَا مَا أُثِرَ عنهُ مِنْ فظائعَ ونهبٍ وسفكِ دماءٍ وتخريبٍ، وهدمَ قلعتَهَا، ثمَّ استولَى على دمشقٍ بعدَمَا فرَّ منهَا ملكُهَا، ثمَّ استولَى التَّتارُ على بقيَّةِ بلادِ الشَّامِ.[7]

وقدْ أرسلَ (هولاكو) إلى ملوكِ مصرَ يتوعدُهُم وينذرُهُم بالويلِ والثُّبورِ وعظائمِ الأمورِ، وممَّا جاءَ فيهَا: «لقدْ فتحنَا البلادَ، وقتلنَا معظمَ العبادِ... فأيُّ أرضٍ تؤويكُم، وأيُّ طريقٍ تنجِيكُم، وأيُّ بلادٍ تحمِيكُم؟ فمَا لَكُم مِنْ سيوفِنَا خلاصٌ، ولا مِنْ مهابتِنَا مناصٌ، ونحنُ مَا نرحمُ مَنْ بكَى، ولا نرقُّ لِمَنْ اشتكَى! فخيولُنَا سوابقُ، وسهامُنَا خوارقُ، وسيوفُنَا صواعقُ، وقلوبُنَا كالجبالِ، وعددُنَا كالرِّمالِ، فمَنْ طلبَ حربَنَا ندمَ، فاتعظُوا بغيرِكُم، وسلمُوا إلينَا أمرَكُم،

---

(1) هو: قطز بن عبد الله المعزي، سيف الدين، ثالث ملوك الترك المماليك بمصر والشام، قائد معركة عين جالوت ضد التتار، قتله بيبرس سنة ٦٥٨ هـ. (السلوك للمقريزي: ١/ ٤١٧- ٤٣٥، والأعلام: ٢٠١/٥)

(2) هو: بلد قديم حصين ركين مبني بالحجارة السود على نهر دجلة، وفي وسطه عيون وآبار قريبة. (معجم البلدان: ٥٦/١)

(3) هي: مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام. (معجم البلدان: ٢٨٨/٥)

(4) هي: مدينة عظيمة مشهورة من جزيرة أقور، وهي قصبة ديار مضر بينها وبين الرَّها يوم. (معجم البلدان: ٢٣٥/٢)

(5) مدينة بالجزيرة بين الموصل والشام بينهما ستة فراسخ. (معجم البلدان:١٠٦/٣)

(6) بلد قرب سميساط بين حلب والثغور الرومية، وهي: قلعة حصينة ولها رستاق واسع. (معجم البلدان: ٥٢٦/١)

(7) ينظر: السلوك لمعرفة دول الملوك: ٤١٩/١.

وعليكُم بالهربِ، وعلينَا بالطلبِ... ولقدْ أعذرَ مَنْ أنذرَ».[1]

فجمعَ السُّلطانُ قطزُ الأمراءَ وقتلَ الرسلَ وعلَّقَ رؤوسَهُم على بابِ زويلةٍ، ونوديَ في القاهرةِ وسائرِ إقليمِ مصرَ بالخروجِ إلى الجهادِ في سبيلِ اللهِ لردِّ عدوانِ المغولِ، وقدْ أظهرَ المماليكُ تماسكًا قويًّا في تصدِّيهم لخطرِ التَّتارِ، وكانَ رائدُهُم وقائدُهُم قطزُ حيثُ صاحَ صيحتَهُ المشهورةِ: «يَا أمراءَ المسلمينَ لَكُم زمانٌ تأكلونَ بيتَ المالِ، وأنتُم للغزاةِ كارهونَ، أنَا متوجهٌ فمَنْ اختارَ الجهادَ يصحبُنِي، ومَنْ لمْ يخترْ ذلكَ يرجعْ إلى بيتِهِ، فإنَّ اللهَ مطلعٌ عليهِ، وخطيئةُ حريمِ المسلمينَ في رقابِ المتأخرينَ» ثُمَّ توجَّهَ شرقًا عبرَ الخليلِ إلى الأردنِ لاستردادِ دمشقَ مِن التَّتارِ، ثُمَّ التقَى بهِم عندَ قريةِ (عينِ جالوتَ)، فلمْ يستقرِ المسلمونَ إلا بعدَ وقعةِ (عينِ جالوتَ) الَّتِي تغلَّبَ فِيهَا قطزُ الملكُ المظفرُ ملكَ المماليكِ في مصرَ سنةَ ٦٥٨هـ.[2]

وبعدَ انتصارِ المماليكِ في عينِ جالوتَ عادَتْ روابطُ الوحدةِ بينَ مصرَ والشّامِ بعدَ أنْ تمزقَتْ نتيجةَ التَّنافسِ بينَ المماليكِ والأيوبيينَ، واكتسبَ المماليكُ بعدَ هذهِ المعركةِ حظًّا لا يُستهانُ بهِ مِن القبولِ والشَّرعيَّةِ بعدَ أنْ كانَ لا يُنظرُ إليهِم.[3]

وقدْ سادَ الاستقرارُ والأمنُ في العالمِ الإسلاميِّ خلالَ القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ في مصرَ، حيثُ انتشرَ في ربوعِهَا الأمانُ والطُّمأنينةُ فتوافدَ إليهَا علماءُ العربيَّةِ مِن كلِّ حدبٍ وصوبٍ، فانتقلَتْ إلى مصرَ مراكزُ العلمِ والأدبِ مِن بغدادٍ وبخارَى والرَّي وقرطبةَ وأشبيليةَ وغيرِهَا مِن مدائنِ العلمِ في العصورِ العباسيَّةِ حيثُ كانَت القاهرةُ ملجأَ أدباءِ اللُّغةِ العربيَّةِ وعلمائِهَا، يفدُونَ إليهَا

---

(1) ينظر: السلوك لمعرفة دول الملوك: ١/٤٢٧- ٤٢٨، وصبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي: ٨/٦٥.

(2) ينظر: السلوك لمعرفة دول الملوك: ١/٤٢٩.

(3) ينظر: المصدر السابق: ١/٤٢٩- ٤٣٠.

مِن الشَّرقِ والغربِ.[1] ويصفُ ابنُ خلدونٍ[2] نشاطَ الحركةِ العلميَّةِ بالقاهرةِ في هذَا القرنِ بقولِهِ: «ونحنُ لهذا العهدِ نرَى أنَّ العلمَ والتَّعليمَ إنَّما هوَ بالقاهرةِ مِن بلادِ مصرَ لما أنَّ عمرانَهَا مستبحرٌ، وحضارتَهَا مستحكمةٌ منذُ آلافٍ مِن السّنينَ فاستحكمَتْ فيهَا الصَّنائعُ وتفننَت، ومِن جملتِهَا تعليمُ العلمِ... وارتحلَ إليهِ النَّاسُ في طلبِ العلمِ مِن العراقِ والمغربِ»،[3] فكانَ هذَا الاستقرارُ دافعًا مِن دوافعِ العنايةِ بالعلومِ العربيَّةِ.

ويمكنُ القولُ بأنَّ مظاهرَ العنايةِ بالعلومِ العربيَّةِ كثيرةٌ، أهمُّهَا عنايةُ سلاطينِ المماليكِ بالعلماءِ والأدباءِ والكتبِ والتَّأليفِ، فقدْ رُوي أنَّ الشيخَ فتحَ الدّينِ ابنَ سيدِ النَّاسِ[4] عندَمَا دخلَ على السُّلطانِ لاجين[5] لمْ يَدَعْهُ يقبلُ الأرضَ جريًا على العادةِ المتبعةِ، وقالَ لَهُ: «أهلُ العلمِ منزَّهُونَ عَنْ هذَا»، وأجلسَهُ بجوارِهِ على المقعدِ،[6] ويُروى أنَّهُ نزلَ عَنْ سريرِ الملكِ ليقبِّلَ يدَ الإمامِ محمدِ بنِ علي المنفلوطيِّ.[7]

ومِمَّا عُرفَ عَنْ السَّلاطينِ في هذَا القرنِ أنَّ السُّلطانَ إذَا ماتَ العالمُ حضرَ

---

(1) ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية: ١٢٢/٣.

(2) هو: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الاشبيلي، الفيلسوف المؤرخ، والعالم الاجتماعي، والبحاثة، من مصنَّفاته: العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر، توفي سنة ٨٠٨هـ. (الضوء اللامع: ١٤٥/٤، ونفح الطيب ٤١٤/٤)

(3) مقدمة ابن خلدون: ٤٠٢.

(4) هو: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي ، أبو الفتح، فتح الدين، مؤرخ، عالم بالأدب، من تصانيفه: عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، توفي سنة ٧٣٤هـ. (الدرر الكامنة:٢٠٨/٤، والوافي بالوفيات: ١٤٥/١)

(5) هو: حسام الدين ابن عبد الله المنصوري: من ملوك دولة المماليك البحرية بمصر والشام، وكان مهيب الشكل موصوفًا بالفروسية، عاقلاً يحب العدل ومجالسة الفقهاء، توفي سنة ٦٩٨هـ. (السلوك للمقريزي:١/ ٨٢٠- ٨٦٥، والنجوم الزاهرة: ٨٥/٨)

(6) ينظر: النجوم الزاهرة: ١٠٨/٨.

(7) ينظر: الدرر الكامنة: ٢١٢/٤.

الصلاةَ عليهِ، ومشَى أمامَ جنازتِهِ إلى أنْ يُوارَى الثَّرى، وربَّمَا دفعَتْهُ حميَّتُهُ ليشاركِ في حملِ نعشِهِ، فيكونُ هذَا حافزًا ودافعًا لأنْ يحترمَ النَّاسُ العلمَ والعلماءَ ويعلُوا مِنْ قدرِهِم.[1]

وبلغَ - أيضًا- مِنْ اهتمامِ السَّلاطينِ بالعلماءِ أنَّ العلماءَ يهدُونَ كتبَهُم ومؤلفاتِهِم وشروحَهُم إلى السَّلاطينِ ويدوّنون هذَا الإهداءَ في مقدماتِهِم، أو يكونُ التَّأليفُ بأمرٍ مِن السُّلطانِ، فمِن ذلكَ قولُ العالمِ الَّذي تتناولُهُ هذِهِ الدِّراسةُ عبدُ اللهِ الحسنيُّ المعروفُ بـ(النُقْرَه كَار) في مقدمةِ شرحِ الشَّافيةِ : «موشحًا صدرَهُ بألقابِ مَن اقترحَتْ لَهُ قمَّةُ الشَّرفِ وعلاهَا، وذُلِّلَتْ لَهُ كواهلُ الإمارةِ فركبَهَا وامتطَاهَا، كهفُ الأممِ، ملكُ أمراءِ العالمِ، ليثُ الوغَى... سيفُ الدُّنيَا والدِّينِ، خلاصةُ أميرِ المؤمنينَ، الأميرُ ألجاي،[2] جعلَهُ اللهُ موفقًا على كشفِ غمَّةِ الغمِّ عَنْ عبادِهِ".[3]

وقدْ وجدَ العلماءُ «كلَّ ضربٍ مِن ضروبِ التَّشجيعِ على المضيِّ قدمًا في النَّاحيةِ العلميَّةِ ففتحَتْ لَهُم المدارسُ وأجريَتْ لَهُم المرتباتُ، وأغدقَتْ عليهِم النِّعمُ الوفيرةُ إلى غيرِ ذلكَ، وبذلكَ وجدُوا مَا يشجعُهُم على المضيِّ في التَّأليفِ والتَّدوينِ والتَّصنيفِ»[4]، ولا شكَّ أنَّ تشجيعَ الأمراءِ والسَّلاطينِ للعلمِ والعلماءِ أبرزُ مظهرٍ من مظاهرِ العنايةِ بالعلومِ العربيَّةِ.

ويعدُّ - أيضًا- تأليفُ الكتبِ الموسوعيَّةِ الَّتي تجمعُ بينَ علومٍ مختلفةٍ - فتجمعُ بينَ اللُّغةِ والنَّحوِ والصَّرفِ والأدبِ والتَّاريخِ وغيرِهَا- يعدُّ مظهرًا مِنْ مظاهرِ العنايةِ بالعلومِ العربيَّةِ في هذَا القرنِ، فمِن هذِهِ الكُتبِ: كتابُ

---

(1) ينظر: النجوم الزاهرة: ٥/٣٧٨.

(2) هو الأمير ألجاي بن عبد الله اليوسفي، أصلة من مماليك الملك الناصر حسن بن محمد بن قلاوون، وكان جليل القدر، معظمًا مبجلاً، مهتمًا بالعلم والعلماء مات غريقًا سنة ٧٧٥هـ (السلوك: ٣/٤٣- ٦٥ وبدائع الزهور في وقائع الدُّهور: ١/١١١- ١٢٠).

(3) شرح شافية ابن الحاجب: ٢٢- ٢٤.

(4) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١/١٩.

لسانِ العربِ للإمامِ ابنِ منظورٍ،[1] فهذَا المصنَّفُ مِن المعاجمِ العربيَّةِ الموسوعيَّةِ، وقدْ توخَى ابنُ منظورٍ في جهدِهِ هذَا أمرينِ: التَّقصِي والتَّرتيبُ، فبلغَ في عملِهِ مرتبةً عُليَا، فكانَ معجمُهُ مجموعةً من المعجماتِ، معجمٌ للمفرداتِ، وآخرُ للمعاني، وللأحاديثِ، والرّواياتِ، وغيرِهَا، فاستحقَّ بصدقٍ الصّفةَ الموسوعيَّةَ، حيثُ جاءَ شاملاً يتناولُ فيهِ فروعَ المعرفةِ بجهدٍ فرديٍّ فذٍّ، اقتربَ فيهِ مِن الموسوعاتِ الحديثةِ ذاتِ الجهدِ الجماعيِّ.

ومِن الكتبِ الموسوعيَّةِ - أيضًا- : صبحُ الأعشَى في صناعةِ الإنشا للقلقشنديِّ[2] الَّذي وصفَهُ صاحبُ كتابِ (كشفِ الظُّنونِ): بأنَّهُ لا يغادرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلا ذكرَهَا[3]، حتَّى إنَّ القلقشنديَّ مِنْ شموليَّةِ كتابِهِ أفردَ بابًا خاصًا بعلمِ الخطِ وأدواتِهِ،[4] ووصفَهُ المقريزيُّ[5] بأنَّهُ جمعَ فيهِ جمعًا كبيرًا مفيدًا،[6] وكلُّ هذَا يدلُّ على موسوعيَّةِ هذا المصنَّف.

وشهدَ القرنُ الثَّامنُ الهجريُّ في مصرَ حركةً عظيمةً في التَّأليفِ، وكانَت منابعُ المؤلفينَ ومادةُ كتبِهِم مَا خلَّفَهُ الشَّرقُ العربيُّ مِن تراثٍ ضخمٍ تعاقبَتْ على بنائِهِ الأجيالُ، إضافةً إلى مَا جاءَ مِن العربِ والأندلسِ، وقدْ صهرَتْ بيئةُ مصرَ هذَا النِّتاجَ وصبَّتْهُ في قالبٍ جديدٍ، وحظيَتْ الدِّراساتُ الدِّينيَّةُ والعربيَّةُ

---

(1) هو: محمد بن مكرم بن علي بن منظور، أبو الفضل، جمال الدين، الإمام اللغوي الحجة، صاحب لسان العرب توفي سنة ٧١١هـ (بغية الوعاة: ٢١٥/١، وحسن المحاضرة: ٢١٩/١).

(2) هو: أحمد بن علي أحمد القلقشندي، المؤرخ والأديب والبحاثة، له صبح الأعشى في صناعة الإنشا توفي سنة ٨٢١هـ. (الضوء اللامع: ٨/٢، وعشائر العراق: ١٤/١)

(3) هذه مبالغة من صاحب كشف الظنون لا تصح إلا في كتاب الله تعالى، فلعله أراد أن يعبر عن شمول الكتاب فجاء بهذه المبالغة.

(4) ينظر: كشف الظنون: ١٠٧٠/٢.

(5) هو: أحمد بن علي عبد القادر المقريزي، أبو العباس، تقي الدين، مؤرخ الديار المصرية، وله كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار والسلوك في معرفة دول الملوك، توفي سنه ٨٤٥هـ. (البدر الطالع: ٧٩/١ والتبر المسبوك: ٢١)

(6) ينظر: السلوك لمعرفة دول الملوك: ٢٢٥/٣.

بالمنزلةِ الأولَى في التَّأليفِ، ولعلَّ النَّحوَ والصَّرفَ في مقدِّمةِ فنونِ العربيَّةِ الَّتي نالَتْ مِن العنايةِ أوفرَ النَّصيبِ.[1]

ويصفُ الأستاذُ محمدٌ الطنطاويُّ التَّأليفَ في العهدِ المملوكيِّ بقولِهِ: «أمَّا في هذَا العهدِ فقدْ طفقَ المؤلفونَ ينشِئون المتونَ معَ استيعابِها لما في المطولاتِ، ويتفنَنُون في سبيلِ إيجازِها مَا وسعَتْهُ قدرتُهُم، ومِن هُنَا مستِ الحاجةُ إلى الشّروحِ، وربَّمَا جللَت بالحواشيِّ وأقربُ الأمثلةِ لهذَا شروحُ كافيةِ ابنِ الحاجبِ[2] وألفيَّةِ ابنِ مالكٍ[3] وكافيتِهِ ومغنِي ابنِ هشامٍ[4] وتوضيحِهِ وبعضِ حواشِيهَا... فلمْ يكنْ بدٌّ من شروحٍ تكشفُ قناعَ هذِهِ المخدراتِ المكنونةِ، وبالتَّالي قدْ تقتضِي الشُّروحُ تفصيلاً لما أجملَ فيهَا، فكانَتْ بعضُ الحواشِي، فمَا أجدرَ عهدَ المماليكِ بتسميتِهِ عهدُ المتونِ والشروحِ».[5]

فمِن أشهرِ المؤلفاتِ في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ مؤلفاتُ أبي حيَّان[6] فمنهَا: التَّذييلُ والتَّكميلُ في شرحِ التَّسهيلِ، واختصرَهُ في ارتشافِ الضَّربِ مِن لسانِ

---

(1) ينظر: ابن هشام النحوي بيئته وفكره ومؤلفاته: ص٤١.

(2) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، ابن الحاجب الكردي ، أبو عمرو، جمال الدين، صنف في الفقه والأصول والنحو والصرف وله الكافية والشافية، توفي سنة ٦٤٦هـ. (وفيات الأعيان: ١/٣١٤، وبغية الوعاة:٢/١١٤- ١١٥)

(3) هو محمد بن عبد الله بن مالك العلامة النحوي، أبو عبد الله، جمال الدين، إمام النحاة وحافظ اللغة، صاحب دين، صادق اللهجة، كثير النوافل، حسن السمت، صاحب وقار وتؤدة، له تصانيف كثيرة منها: الألفية وتسهيل الفوائد، توفي سنة ٦٧٢هـ. (الوافي بالوفيات: ٣/٣٥٩، وبغية الوعاة: ١/١١٩- ١٢٣)

(4) هو: عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، أبو محمد، وستأتي ترجمته، ينظر: ص٣٣ من هذا البحث.

(5) نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة: ٢٧٢- ٢٧٣.

(6) هو محمد بن يوسف بن علي بن حيَّان الغرناطي الأندلسي، أبو حيان، أثير الدين، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، من مصنفاته: البحر المحيط، وارتشاف الضرب، توفي سنة ٧٤٥هـ. (الدرر الكامنة: ٤/٣٠٢، بغية الوعاة: ١/٢٤١- ٢٤٣)

العربِ، والبحرُ المحيطُ في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ. ومنهَا - أيضًا- مؤلفاتُ الحسنِ بنِ قاسمِ المراديِّ المعروفِ بـ(ابنِ أمِ قاسمٍ)[1] وأشهرُ مصنَّفاتِهِ: الجنَى الدَّانِي في حروفِ المعانِي، وتوضيحُ المقاصدِ والمسالكِ بشرحِ ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ، وشرحُ التَّسهيلِ لابنِ مالكٍ، وشرحُ حرزِ الأمانيِّ ووجهِ التَّهانيِّ في علمِ القراءاتِ السَّبعِ، وشرحُ المفصلِ، وفي العروضِ شرحُ المقصدِ الجليلِ في علمِ الخليلِ.[2] ومِن المؤلفينَ في هذَا القرنِ - أيضًا- ابنُ هشامِ الأنصاريِّ ومِن مؤلفاتِهِ: شذورُ الذَّهبِ في معرفةِ كلامِ العربِ وشرحُهُ، وقطرُ النَّدى وبلُّ الصَّدى وشرحُهُ، وأوضحُ المسالكِ إلى ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ، والجامعُ الكبيرِ، والجامعُ الصغيرِ، والإعرابُ عَنْ قواعدِ الإعرابِ، ومغنِي اللَّبيبِ عن كتبِ الأعاريبِ.[3] ومِن المؤلفينَ - أيضًا- في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ شمسُ الدِّينِ الذَّهبيِّ،[4] وتصانيفُهُ كبيرةٌ كثيرةٌ تقاربُ المئةَ، فمِنهَا: المسترجلُ في الكنَى، والمقتنَى في سردِ الكنَى وكلاهُمَا في علمِ البلاغةِ، ومِن المؤلفينَ - أيضًا- في هذَا القرنِ ابنُ عقيلِ النّحويِّ،[5] فمِن مؤلفاتِهِ: المساعدُ على تسهيلِ الفوائدِ وتكميلِ المقاصدِ، وشرحُ ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ. ومِمَّن عاشَ في هذَا القرنِ ابنُ الصائغِ[6]، فمِن

---

(1) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري ، أبو محمد، بدر الدين، عالم بالفقه والنحو والقراءات، وله شرح لألفية ابن مالك، والجنى الداني في حروف المعاني توفي سنة ٧٤٩هـ. (الدرر الكامنة: ٢/٣٢، وبغية الوعاة: ١/٤٣٦)

(2) ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٤٣٦.

(3) ينظر: بغية الوعاة:٢/٦١- ٦٢.

(4) هو: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، أبو عبد الله، شمس الدين، حافظ، مؤرخ، علامة محقق، من مؤلفاته الشهيرة: الكبائر، وسير أعلام النبلاء، توفي سنة ٧٤٨هـ. (الدرر الكامنة: ٣/٤٢٦- ٤٢٧، وفوات الوفيات: ٢/١٨٣)

(5) هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل الحماشي القرشّي، بهاء الدين، قاضي القضاة، ونحوي الديار المصرية وله شرح الألفية والتسهيل، توفي سنة ٧٦٩هـ. (الدرر الكامنة: ٢/٢٦٦، وبغية الوعاة: ٢/٤٤- ٤٥)

(6) هو: محمد بن عبد الرحمن بن علي ابن الصائغ، شمس الدين، أديب نحوي من علماء مصر، وله

مؤلفاتِهِ: شرحُ الألفيَّةِ، والتَّذكيرُ والمرقاةُ في إعرابِ لا إلهَ إلا اللهُ، وحاشيةٌ على المغنِي في النَّحوِ، والمبانِي في المعانِي، والثَّمرُ الجنِيُّ في الأدبِ، وممَّنْ ألَّفَ في هذَا القرنِ ناظرُ الجيشِ[1]، فمِن مؤلفاتِهِ: تمهيدُ القواعدِ بشرحِ تسهيلِ الفوائدِ في النَّحوِ، وشرحُ التَّخليصِ في المعانِي والبيانِ، ومِمَّن أكثرَ التَّأليفَ في هذَا العصرِ أبو إسحاقَ الشَّاطبيُّ[2] ومنهَا: شرحُ ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ إلى غيرِ ذلكَ مِن المصنَّفاتِ والشُّروحِ والتَّعليقاتِ والحواشيِّ الَّتي يصعبُ حصرُهَا.[3]

ولقدْ كانَ وجودُ العديدِ مِن الجوامعِ والمدارسِ والخوانقِ والزَّوايَا مظهرًا مِن مظاهرِ العنايةِ بالعلومِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ والإنسانيَّةِ، وقد قامَت الجوامعُ بدورٍ كبيرٍ في نشرِ العلمِ، فلمْ يكنْ دورُ المسجدِ مقتصرًا على أداءِ فروضِ العبادَةِ، وإنَّمَا تعدَّاهَا إلى أغراضٍ أخرَى أهمُّهَا التَّدريسُ لكافةِ العلومِ وخصوصًا العلومُ العربيَّةِ، ومِن الجوامعِ مَا يلِي:

١) جامعُ عمرٍو: وهوَ جامعُ العتيقِ المشهورِ بتاجِ الجوامعِ، وهوَ أوَّلُ مسجدٍ أسسَ بديارِ مصرَ، وعرفَ هذَا الجامعُ بحلقِ العلمِ، حتَّى أنَّهُ رُوِي أنَّها بلغَتْ بضعًا وأربعينَ حلقةً لأمراءِ العلمِ.[4]

٢) جامعُ أحمدَ بنِ طولونَ: بناهُ أبو العبَّاسِ أحمدَ بنِ طولونَ[5] سنةَ

التذكرة في النحو والمنهج القويم في فوائد تتعلق بالقران العظيم، توفي سنه ٧٧٦هـ. (الدرر الكامنة: ٣/ ٤٩٩، وبغية الوعاة: ١/ ١٤٠)

(1) هو: محمد بن يوسف بن أحمد الحلبيّ، محب الدين، مهر في العربية وله شرح التخليص وتمهيد القواعد توفي سنة ٧٧٨هـ. (الدرر الكامنة: ٤/ ٢٩٠، وبغية الوعاة: ١/ ٢٣٧)

(2) هو: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، أبو إسحاق، محدث فقيه أصولي لغوي مفسر، من مصنفاته: الموافقات وشرح الخلاصة في النحو، توفي سنة ٧٩٠هـ. (سير أعلام النبلاء: ١١/ ١٧٦، وشجرة النور الزكية: ٢٣١)

(3) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٢٦٦- ٢٨٥.

(4) ينظر: الخطط للمقريزي: ٢/ ٢٤٦، وحسن المحاضرة: ٢/ ٢٣٩- ٢٤٥.

(5) هو: أحمد بن طولون، أبو العباس، الأمير صاحب الديار المصرية والشامية والثغور، كان شجاعًا جوادًا حسن السيرة، يباشر الأمور بنفسه، موصوفًا بالشدة على خصومه وكثرة الإثخان

٢٦٣هـ وجَدَّدَهُ السُّلطانُ لاجين، ورتَّبَ فيهِ الدُّروسَ في علومٍ مختلفةٍ.[١]

٣) الجامعُ الأزهرُ: أنشأَهُ القائدُ جوهرُ الصقلّي[٢] وبناهُ سنةَ٣٦١هـ وجُدِّدَ أيامَ الظّاهرَ بيبرس،[٣] وكانَ الجامعُ في هذا القرن عامرًا بتلاوةِ القرآنِ ودراستِهِ وتلقينِهِ، والاشتغالِ بتدريسِ أنواعِ العلومِ.[٤]

وشيَّدَ المماليكُ عددًا مِن الجوامعِ كالجامعِ الأقمرِ، وجامعِ الرّوضةِ، والجامعِ الظاهرِ، وجامعِ قوصونَ، وجامعِ أصلمَ، وجامعِ بتشاكَ، وأهمُّ الجوامعِ الَّتِي أنشأَهَا المماليكُ جامعُ الملكِ النَّاصرِ حسن، وجامعُ القلعةِ، وكانَ في جُلِّ هذِهِ الجوامعِ حلقُ التَّعليمِ ومِن هذِهِ الحلقِ تخرجَ العلماءُ وألَّفُوا وصنَّفُوا، كلَّ هذَا خدمةً للإسلامِ وللغةِ القرآنِ الكريمِ.[٥]

وقدْ لعبَتْ المدارسُ دورًا كبيرًا في نشرِ العلمِ والمعرفةِ، وقدْ أشرفَ على هذِهِ المدارسِ العلماءُ المشهودُ لَهُم بالفضلِ والعلمِ، وأهمُّ هذِهِ المدارسِ:

١) المدرسةُ الصَّالحيَّةِ: بنَاهَا السُّلطانُ صلاحُ الدّينِ بنُ أيوب،[٦] وقدْ تولَى

والفتك فيمن عصاه، توفي سنة ٢٧٠هـ (وفيات الأعيان: ١/١٧٣- ١٧٤، وبدائع الزهور: ١/٣٧)

(1) ينظر: الخطط: ٢/٢٦٥، وحسن المحاضرة: ٢/٢٤٦- ٢٥٠.

(2) هو: جوهر بن عبد الله الرومي، أبو الحسن، القائد، باني مدينة القاهرة والجامع الأزهر، وكان كثير الإحسان، شجاعًا، لم يبق في مصر شاعر إلا رثاه، توفي سنة ٣٨١هـ. (وفيات الأعيان: ١/٣٧٥- ٣٨٠، والنجوم الزاهرة: ٤/ ٢٨)

(3) هو: بيبرس العلائي البندقداري الصالحي، ركن الدين، الملك الظاهر، صاحب الفتوحات و الأخبار والآثار، اتفق مع أمراء الجيش على قتل قطز، فقتلوه، وتولى (بيبرس) سلطنة مصر والشام، وله الوقائع الهائلة مع التتار والفرنج، توفي سنة ٦٧٦هـ. (فوات الوفيات: ١/ ٨٥، والنجوم الزاهرة:٧/٩٤)

(4) ينظر: الخطط: ٢/٢٧٣، وحسن المحاضرة: ٢/٢٥١- ٢٥٢.

(5) ينظر: الخطط: ٢/٢٩٧- ٣١٦.

(6) هو غير صلاح الدين الأيوبي، وهو: داود بن الملك المعظم عيسى بن محمد بن أيوب، الملك الناصر صلاح الدين: صاحب الكرك، وأحد الشعراء الأدباء، وكان كثير العطايا للشعراء والأدباء، له عناية بتحصيل الكتب النفيسة، وله شعر وجمعت رسائله في كتاب الفوائد الجلية في الفرائد الناصرية، توفي سنة ٦٥٦هـ. (وفيات الأعيان: ١/٣٩٧، والنجوم الزاهرة: ٧/٣٤، ٦١)

ولايتَهَا والتَّدريسَ فيهَا مجموعةٌ من العلماءِ فمِنهُم: تقيُّ الدِّينِ بنُ رزين[1] وتقيُّ الدِّينِ ابنُ دقيقِ العيدِ[2] والبرهانُ بنُ جماعة[3]، وغيرُهُم مِنْ العلماءِ واللغويينَ.[4]

٢) المدرسةُ الكامليَّةُ: وهيَ دارُ الحديثِ بنَاهَا الملكُ الكاملُ[5] ومِمَّن وليَهَا: ابنُ دقيقِ العيدِ، والبدرُ بنُ جماعة،[6]، وغيرُهُمَا.[7]

٣) المدرسةُ النَّاصريَّةُ: وفرغَ من بنَائِهَا النَّاصرُ محمدُ قلاوونَ[8] سنةَ ٧٠٣هـ ، ورتبَتْ فيهَا الدُّروسُ في المذاهبِ الفقهيَّةِ الأربعةِ وغيرِ ذلكَ

---

(1) هو: عبد اللطيف بن محمد بن الحسين بن رزين، أبو البركات، بدر الدين العامري الحموي، فقيه شافعي من المشتغلين بالحديث، من كتبه منحة الطالبين، توفي سنة ٧١٠هـ. (الدرر الكامنة:٣/٢٣، وشذارت الذهب: ٦/٢٦)

(2) هو: محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد: قاض، من أكابر العلماء بالأصول، مجتهد، من مؤلفاته: إحكام الأحكام في الحديث، والإلمام بأحاديث الأحكام، توفي سنة ٧٠٢هـ. (الدرر الكامنة:٤/٢١٠- ٢١٤، وفوات الوفيات: ٢/ ٢٤٤)

(3) هو: إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد ابن جماعة الكناني، أبو إسحاق، برهان الدين، الحموي الأصل، المقدسي الشافعي: مفسر من القضاة، وصنف تفسيرًا في عشر مجلدات، توفي سنة ٧٩٠هـ. (الدرر الكامنة: ١/٣٩ - ٤٠، وشذرات الذهب: ٦/٣١١)

(4) ينظر: حسن المحاضرة: ٢/٢٦٣.

(5) هو: شعبان بن محمد بن قلاوون، لقب بالكامل، من ملوك دولة المماليك بمصر والشام، ولي السلطنة بالقاهرة، بعد وفاة أخيه الصالح إسماعيل، وكان طائشا متهورًا، توفي سنة ٧٤٧هـ. (الدرر الكامنة: ٢/٢٨٩، والنجوم الزاهرة: ١٠/١١٦)

(6) هو: محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، أبو عبد الله، قاضي، من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين، من مؤلفاته: المنهل الروي في الحديث النبوي توفي سنة ٧٣٣هـ. (الدرر الكامنة:٣/٢٨٠، والنجوم الزاهرة: ٩/٢٩٨)

(7) ينظر: الخطط: ٢/٣٧٥- ٣٧٨، وحسن المحاضرة: ٢/٢٦٢.

(8) هو: محمد بن قلاوون بن عبد الله الصالحي أبو الفتح: من كبار ملوك دولة المماليك، له آثار عمرانية ضخمة وتاريخ حافل بجلائل الأعمال، توفي سنة ٧٤١هـ. (الدرر الكامنة ٤/٢٦١- ٢٦٥، والنجوم الزاهرة: ٨/٤١)

من العلومِ.[1]

ومِن المجالسِ الَّتي يجلسُ فيهَا العلماءُ للتَّعليمِ والتَّدريسِ الخوانقُ والرَّوابطُ والزَّوايَا. والخوانقُ مأخوذةٌ مِنْ اللَّفظ الفارسيِّ (خانقاه) ومعناهُ البيتُ الَّذي ينزلُ فيهِ الصُّوفيَّةُ. وأمَّا الرِّباطُ في الأصلِ فهوَ مرابطةُ جماعةٍ مِن المجاهدينَ في سبيلِ اللهِ في حدودِ الدُّولِ الإسلاميَّةِ لمهاجمةِ الأعداءِ، ثمَّ أصبحَ يطلقُ على المكانِ الَّذي ينزلُ فيهِ الصُّوفيَّةُ. والزاويةُ يقصدُ بهَا مبنَى أو مسجدٌ للصّلاةِ أوْ للعبادةِ.[2]

ومِن أهمِّ الخوانقِ في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ:

١) خانقاهُ سعيدِ السُّعداءِ: وكانَ دارًا لسعيدِ السُّعداءِ قنبرِ، وقفَهَا صلاحُ الدِّينِ الأيوبيُّ[3] في سنةِ ٥٦٩هـ وهيَ أوَّلُ خانقاهُ عملَتْ في مصرَ ومِمَّن وليَهَا بدرُ الدِّينِ بنُ جماعةٍ.[4]

٢) خانقَاهُ شيخُو: بنَاهَا الأميرُ الكبيرُ سيفُ الدِّينِ شيخُو العمريُّ[5]، ورتبَ فيهَا أربعةَ دروسٍ على المذاهبِ الأربعةِ، ودرسُ حديثٍ، ودرسُ قراءاتٍ، ومِمَّن تولَى المشيخةَ فيهَا الشَّيخُ أكملُ الدِّينِ البابرتيُّ[6]

---

(1) ينظر: الخطط: ٢/٣٧٩، وحسن المحاضرة: ٢/٢٦٥.

(2) ينظر: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك: ١٦٥.

(3) هو: يوسف بن أيوب بن شاذي، أبو المظفر، صلاح الدين الأيوبي، الملقب بالملك الناصر، من أشهر ملوك الإسلام، وكان قائدًا بطلاً، وكان أعظم انتصار له على الفرنج في فلسطين والساحل الشامي يوم حطين الذي انتهى بافتتاح القدس سنة ٥٨٣هـ ، توفي سنة٥٨٩هـ. (وفيات الأعيان:٧/١٣٩، والنجوم الزاهرة: ٦/ ٣ - ٦٣)

(4) ينظر: الخطط: ٢/٤١٤- ٤٢٧، وحسن المحاضرة: ٢/٢٦٠- ٢٦١.

(5) هو: شيخو بن عبد الله الناصري الأمير الكبير سيف الدين، أصله من كتابية الملك الناصر محمد بن قلاوون، وتقدم في دولة الملك المظفر حاجي بن محمد بن قلاوون، وصار من أعيان الأمراء، توفي سنة ٧٥٨ هـ. (الوافي بالوفيات: ١٦/١٢٤، والمنهل الصافي: ٢/١٨)

(6) هو: محمد بن محمد بن محمود البابرتي ، أبو عبد الله، أكمل الدين، علامة بفقه الحنفية، عارف بالأدب، من كتبه: العناية في شرح الهداية، وشرح مختصر ابن الحاجب، وشرح تلخيص

وغيرُهُ.[1]

٣) الخانقَاهُ البيبرسيَّةِ: بنَاهَا الأميرُ ركنِ الدِّينِ بيبَرس الجاشنكِير[2] سنةَ ٧٠٧هـ ، وهيَ أجملُ خانقَاهُ بنيانًا، و أوسعُهُ مقدارًا، وأتقنُهُ صنعةً.[3]

ومِن مظاهرِ العنايةِ بالعلومِ العربيَّةِ الاعتناءُ بالمكتباتِ ودورِ الكتبِ، وقدْ كانَتْ مكتباتُ المدارسِ والجوامعِ في عصرِ المماليكِ على درجةٍ فائقةٍ من الإعدادِ والغنَى، وقدْ أُلحقَ بالمدرسةِ الظاهريَّةِ خزانةُ كتبٍ جليلةٌ تشتملُ على مجموعةٍ مِن المراجعِ في مختلفِ العلومِ، وكذلكَ حرصَ السُّلطانُ المنصورِ قلاوونَ على أنْ يزودَ مكتبةِ المدرسةِ المنصوريَّةِ بالكثيرِ مِن كتبِ التَّفسيرِ والحديثِ والفقهِ والأدبياتِ ودواوينِ الشُّعراءِ، - وأيضًا- كتبِ الطِّبِ ومِن خزاناتِ الكتبِ بالجوامعِ خزانةُ الكتبِ بجامعِ الحاكمِ بأمرِ اللهِ وخزانةُ الكتبِ بجامعِ الحظيريِّ ببولاقَ، وخزانةُ الكتبِ بجامعِ المؤيدِ وغيرُ ذلكَ من خزاناتِ الكتبِ.[4]

واهتمَّ سلاطينُ دولةِ المماليكِ الجراكسةِ بالكتبِ اهتمامَ سلاطينِ دولةِ المماليكِ الأولَى، فقدْ أَلحقَ سلاطينُ المماليكِ الجراكسةِ خزائنَ الكتبِ بالخانقاواتِ والجوامعِ، وقامَ على هذهِ الخزائنِ مشرفٌ يقالُ لَهُ (خازنُ الكتبِ) مُهمتُهُ ترتيبُ الكتبِ، وحفظُهَا وترميمُ مَا فسدَ منهَا، وكانُوا يختارونَ لخزانةِ

المعاني، وشرح ألفية ابن معطي، توفي سنة٧٨٦هـ. (بدائع الزهور: ١/ ٢٦١، والنجوم الزاهرة: ٣٠٢/١١)

(1) ينظر: الخطط:٤١٤/٢- ٤٢٧، وحسن المحاضرة: ٢٦٦/٢- ٢٦٧.

(2) هو: بيبرس المنصوري الخطائي الدوادار، ركن الدين، مؤرخ ، من الأمراء بمصر، من مؤلفاته: زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، توفي سنة ٧٢٥هـ. (السلوك:٤٥/٢- ٧١، النجوم الزاهرة: ٢٦٣/٩)

(3) ينظر: الخطط: ٤١٦/٢، وحسن المحاضرة: ٢٦٥/٢.

(4) ينظر: الخطط: ٣٧٩/٢، والعصر المماليكي: ٣٣٣.

الكتبِ عادةً فقيهًا أو عالمًا يراعَى فيهِ سعةُ العلمِ والأمانةِ.[1]

ومِن المظاهرِ - أيضًا - دروسُ العلمِ المنتشرةِ في الجوامعِ والمدارسِ والخوانقِ والزوايَا والروابطِ والاهتمامِ بالمكتباتِ ودورِ الكتبِ.

(1) ينظر: الخطط للمقريزي:٢/٤١٤- ٤٣٠، والعصر المماليكي: ٣٣٤، والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك:١٤٦.

الجهودُ النَّحويَّةُ في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ

كانت مصرَ والشَّامَ في هذا القرنِ تحتَ رايةٍ واحدةٍ حملَهَا المماليكُ، واتخذُوا القاهرةَ قاعدةَ ملكِهِم، ولمْ يبقَ للإسلامِ بلادٌ ذاتُ شوكةٍ تُعقدُ عليهَا الآمالُ سوى هذينِ القطرينِ، فناصرَ أمراءُ المماليكِ اللُّغةَ العربيَّةَ، لأنَّهَا لغةُ الدِّينِ والشَّعبِ، وكانَ من واجبِ العلماءِ بهذَا القرنِ إحياءُ مَا درسَ من علومِ لغةِ الدِّينِ، وقدْ كانَ الاستقرارُ في مصرَ والشامِ سببَ اجتماعِ علماءِ الشَّرقِ والغربِ، وإنْ كانَ مِن الإنصافِ أنْ يقالَ: إنَّ عمادَ هذهِ الحركةِ العلميَّةِ في هذَا القرنِ كانَتْ بسببِ علماءِ الأندلسِ والمغربِ، لأنَّهُم لما جاءُوا إلى مصرَ واتخذُوهَا مقراً لَهُم بثُّوا علمَهُم، وأذاعُوا مصنَّفاتِهم بينَ النَّاسِ، فتخرجَ على أيدِيهِم تلاميذُ كانُوا كواكبَ العصورِ المتأخرةِ وصارَتْ مصنَّفاتُهُم نبراسًا لمن صنَّف بعدَهُم مِن العلماءِ.[1]

وقدْ اتَّجَهَ كثيرٌ من النُّحاةِ في هذَا القرنِ إلى وضعِ المتونِ وشرحِهَا، أو شرحِ متونِ مَن سبقَهُم في القرنِ السَّابعِ كألفيَّةِ ابنِ مالكٍ، ومِن العلماءِ مَن اتَّجَهَ إلى اختصارِ بعضِ الكتبِ المطولةِ، كَمَا فعلَ أبو حيَّان حيثُ اختصرَ التَّذليلَ والتَّكميلَ في شرحِ التَّسهيلِ وسمَّاهُ ارتشافُ الضَّربِ مِن لسانِ العربِ، حتَّى نتجَ في هذَا القرنِ نتاجٌ كبيرٌ.

ولا شكَّ أنَّ القرنَ الثَّامنَ الهجريَّ مِن القرونِ المتأخرةِ في تاريخِ نشأةِ النَّحوِ، فلمْ يأتِ النُّحاةُ بجديدٍ ممتعٍ، ولا بمبتكرٍ رائعٍ، وإنَّمَا كانَتْ جهودُهُم في توضيحِ مسائلَ النَّحوِ، وتوجيهِ القواعدِ والاستدلالِ لهذهِ القواعدِ معَ عرضِ

---

(1) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٢٦٨- ٢٧٠.

الآراءِ المتناقضةِ أحيانًا، والموازنةِ بينَهَا وترجيحِ بعضِهَا على بعضٍ.

غيرَ أنَّ بعضَ العلماءِ كانَتْ لَهُم في بحوثِهِم شخصيةٌ وقوَّةٌ تشعرُ بأنَّهُ حسنُ الذَّوقِ لمادتِهِ، عميقُ الفهمِ، كاملُ الإلمامِ، دقيقُ الملاحظةِ والموازنةِ، جديدُ التَّوجيهِ والتعليلِ.[1]

وقدْ اتَّجهَتْ الجهودُ النَّحويَّةُ في هذَا القرنِ إلى اتِّجاهين:

الأولُ: اتِّجاهٌ متأثرٌ بالنَّحوِ البصريِّ بمقاييسِهِ، وأصولِهِ، وعللِهِ، وفروعِهِ، ويمثلُ هذَا الاتِّجاهَ أبا حيَّان، كَمَا مثَّلَهُ مِن قبلُ ابنُ الحاجبِ.

الثَّاني: اتِّجاهٌ لا ينكرُ النَّحوَ البصريَّ، ولا ينكرُ النَّحوَ الكوفِيَّ، ولا ينكرُ معَ ذلكَ نفسَهُ، فلا ينكرُ أنَّ لَهَ رأيًا في مشكلاتِ النَّحوِ، وأنَّ لَهُ دلوًا بينَ الدِّلاءِ، وهذَا الاتِّجاهُ يمثلُهُ ابنُ هشامٍ، كَمَا مثلَهُ مِن قبلُ ابنُ مالكٍ، فَهُمَا ينتزعانِ من رأيٍ حرٍّ، فخالفَا بذلكَ البصريينَ والكوفيينَ، وانفردَا بآراءٍ مستقلةٍ.[2]

وفي هذَا القرنِ فاضَتْ دراسةُ النَّحوِ في أغلبِ مدنِ مصرَ والشامِ، وبخاصة القاهرة ودمشقُ وحلبُ، لذَا كثرَ علماءُ النَّحوِ وكثرَتْ المصنَّفاتُ النَّحويَّةَ،[3] وفي هذَا المبحثِ أذكرُ أبرزَ النَّحويينَ في هذَا القرنِ وأبرزَ الجهودِ النَّحويَّةِ الَّتِي بذلَهَا النُّحاةُ، مِن خلالِ ذكرِ العالِمِ النَّحويِّ، ثمَّ ذكرِ أبرزَ مَا يميزُ العالِمَ في هذَا العلمِ، ثمَّ أذكرُ مؤلفاتِهِ، موضحًا مَا يحتاجُ إلى توضيحٍ وبيانٍ ومَا يميزُ هذِهِ المؤلفاتِ على قدرِ الإمكانِ.

ومِن أهمِّ النُّحاةِ في هذَا القرنِ:

١- ابنُ النَّحويَّةِ:[4] المتوفَى سنةَ ٧١٨هـ.

---

(1) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١/٢٣.

(2) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ١٧٩- ١٨١.

(3) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٢٧١.

(4) هو: محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقيّ، الإمام بدر الدين، عالم بالعربية، خيرًا كيِّسًا، وقورًا مقتصدًا في أموره، له: شرح ألفية ابن معطي، وإسفار الصباح عن ضوء المصباح، توفي سنة ٧١٨هـ. (الدرر الكامنة: ٤/٢٨٥ بغية الوعاة: ١/٢٣٤)

أخذَ عَنْ الجمالِ بنِ واصلٍ[1] وغيرِهِ، وكانَ في حماة ثمَّ تحولَ إلى دمشقَ، وأخذَ عن النَّجمِ القحفازيِّ،[2] وكانَ رأسًا في العربيَّةِ والمعانِي والبيانِ، صنَّفَ في النَّحوِ: شرحَ ألفيَّةِ ابنِ معطِي.[3]

٢- ابنُ آجروم:[4] المتوفَى سنةَ ٧٢٣هـ.

ذاعَ فضلُهُ في علومٍ كثيرةٍ إلا أنَّهُ غلبَتْ عليهِ القراءاتُ والنَّحوُ، ولمْ يُعرفْ لَهَ مِن المؤلفاتِ غيرَ مقدمتِهِ الَّتِي بلغَتْ شهرتُهَا الآفاقِ، وقدْ تناولَهَا العلماءُ بالتَّعليقِ والشَّرحِ والتَّرجمةِ، فمِن شروحِ الآجروميَّةِ شرحُ الشَّيخِ خالدِ الأزهريِّ،[5] والدُّررِ البهيَّةِ على مقدِّمةِ الآجروميَّةِ، والأنوارِ المضيئةِ في إعرابِ ألفاظِ الآجروميَّةِ وكلاهُمَا للكفيريِّ،[6] وشرحِ حسنِ الكفراويِّ،[7] وقدْ تُرجمَتْ

---

(1) هو: محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم ابن واصل المازني، التميمي، الحموي، الشافعي (جمال الدين، أبو عبد الله) فقيه، أصولي، متكلم، منطقي، حكيم طبيب، مؤرخ، أديب، شاعر، له: هداية الألباب في المنطق، شرح عروض ابن الحاجب، توفي سنة ٦٩٧هـ. (بغية الوعاة: ١٠٢/١- ١٠٣، ومعجم المؤلفين: ١٠/١٧- ١٨)

(2) هو: علي بن داود بن يحيي الزبيري القرشي الأسدي، أبو الحسن، نجم الدين القحفازي: أديب له شعر، من فقهاء الحنفية، أفتى ودرس وصنف، توفي سنة ٧٤٥هـ. (الدرر الكامنة: ٤٧/٣ بغية الوعاة: ١٣٩/٢)

(3) ينظر: الدرر الكامنة: ٥٧/٥- ٥٨، وبغية الوعاة: ٢٣٤/١.

(4) هو: محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله: نحوي، اشتهر برسالته الأجرومية وقد شرحها كثيرون، وله فرائد المعاني في شرح حرز الأماني، توفي سنة ٧٢٣هـ. (بغية الوعاة: ٢٠٧/١، وشذرات الذهب: ٦٢/٦)

(5) هو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين، وكان يعرف بالوقاد، نحوي، من أهل مصر، له المقدمة الأزهرية في علم العربية، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، توفي سنة ٩٠٥هـ. (الضوء اللامع ٣/ ١٧١، الكواكب السائرة: ١٨٨/١)

(6) هو: محمد بن عمر بن عبد القادر الكفيري، فقيه حنفي، عالم بالحديث وفنون الأدب، من أهل دمشق، من كتبه شرح البخاري، توفي سنة ١١٣٠هـ. (سلك الدرر: ٤١/٤، وهدية العارفين: ٣١٤/٢)

(7) هو: حسن بن علي الكفراوي الشافعي: فقيه نحوي، ولد في كفر الشيخ حجازي، له إعراب الأجرومية، والدر المنظوم بحل المهمات في الختوم، توفي سنة ١٢٠٢هـ. (هدية العارفين: ٣٠٠/١ ،

الأجروميَّةُ إلى اللُّغةِ الإنجليزيَّةِ واللُّغةِ الفرنسيَّةِ.[1]

٣- ابنُ التُّركمانيِّ:[2] المتوفَى سنةَ ٧٤٤هـ.

تقلبَ ابنُ التُّركمانيِّ بينَ يدي العلماءِ وجلسَ في حلقاتِهم، وولِيَ مناصبَ هامَّةٍ، واشتغلَ بأنواعِ العلمِ، ودرَّسَ وأفتَى ونابَ في الحكمِ، وصنَّفَ في الفقهِ والحديثِ والعربيَّةِ والعروضِ والمنطقِ، ومؤلفاتُهُ النَّحويَّةُ هيَ: شرحُ المقربِ لابنِ عصفورٍ،[3] وتعليقُهُ على مقدِّمةِ ابنِ الحاجبِ.[4]

٤- ابنُ قدامةَ المقدسيُّ:[5] المتوفَى سنةَ ٧٤٤هـ.

الفقيهُ البارعُ المقرئُ المجودُ النَّحويُّ، أحدُ الأذكياءِ، مهرَ في الحديثِ والفقهِ والأصولِ والنَّحوِ وغيرِهَا، قالَ عنهُ الصفديُّ:[6] «لوْ عاشَ لكانَ إمامًا، كنْتُ إذَا لقيتُهُ سألتُهُ عن مسائلَ أدبيَّةٍ وفوائدَ عربيَّةٍ فينحدرُ كالسّيلِ»[7]، وقالَ ابنُ

ومعجم المؤلفين: ١/٥٧١)

(1) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٢٦٥.

(2) هو: أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبو العباس، تاج الدين، ابن التركماني، قاض، من علماء الحنفية، من أهل القاهرة، من مصنفاته: الجوهر النقي في الرد على البيهقي، والتعليقة على المحصول، توفي سنة ٧٤٤هـ. (الدرر الكامنة: ١/١٩٨، وبغية الوعاة: ١/٢٨٥)

(3) هو: علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الاشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. من كتبه: المقرب في النحو و الممتع، توفي سنة ٦٦٩هـ. (بغية الوعاة: ٢/١٧٥، وشذرات الذهب: ٥/٣٣٠)

(4) ينظر: الدر الكامنة: ١/٢١٠- ٢١١، وبغية الوعاة: ١/٢٨٥.

(5) هو: محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي، شمس الدين، أبو عبد الله، ابن قدامة المقدسي، حافظ للحديث، عارف بالأدب، من كبار الحنابلة، وصنف ما يزيد على سبعين كتبًا، يربي ما أكمله منها على مئة مجلد، ومات قبل بلوغ الأربعين، له: المحرر و قواعد أصول الفقه، توفي سنة ٧٤٤هـ. (الدرر الكامنة: ٣/٣٣١، وبغية الوعاة: ١/٣٩)

(6) هو: خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، صلاح الدين، أديب، مؤرخ، له زهاء مئتي مصنف، منها: الوافي بالوفيات، والشعور بالعور، ونكت الهميان ، توفي سنة٧٦٤هـ. (الدرر الكامنة: ٢/٨٧، والوافي بالوفيات: ١/٢٤٩)

(7) ينظر: بغية الوعاة: ١/٣٩.

كثيرٍ:[1] «كانَ حافظًا علاَّمةً ناقدًا حصَّلَ من العلومِ مِمَّا لا يبلغُهُ الشُّيوخُ الكبارُ، وبرعَ في الفنونِ، وكانَ جبلاً في العللِ والطُّرقِ والرِّجالِ، وحسنَ الفهمِ جداً، صحيحَ الذهنِ».[2]

صنَّفَ في النَّحوِ: شرحَ التَّسهيلِ، ولَهُ - أيضًا- مناقشاتٌ معَ أبي حيَّانٍ في اعتراضاتِهِ على ابنِ مالكٍ.[3]

٥- أبو حيَّانِ الأندلسيُّ: المتوفَى سنةَ ٧٤٥هـ

ولدَ أبو حيَّانٍ بمطخشارش مِنْ ضواحِي غرناطةَ، وتلقَى العلمَ على كثيرٍ مِنْ علماءِ الأندلسِ كابنِ الصّائغِ، ثمَّ هاجرَ وضربَ في مغاربِ الأرضِ ومشارقِها، وأخذَ عَن كثيرٍ مِمَّن لقيَهُم، ثمَّ انتهَى بهِ المطافُ إلى القاهرةِ، فأخذَ عن ابنِ النَّحاسِ،[4] وتصدرَ بالجامعِ الأقمرِ، وكانَ كثيرَ الاشتغالِ بالعلمِ فلا تراهُ إلا يسمعُ أو يشتغلُ أو يكتبُ أو ينظرُ في كتابٍ، وكانَ ثبتًا قيّمًا عارفًا باللُّغةِ، أمَّا النَّحوُ والصَّرفُ فهوَ الإمامُ المطلقُ فيهِمَا وخدمَ هذَا الفنَّ أكثرَ عمرِهِ؛ حتَّى صارَ لا يدركُهُ أحدٌ في أقطارِ الأرضِ فيهِمَا غيرُهُ، وصارَ تلامذتُهُ أئمَّةً وأشياخًا في حياتِهِ، والتزمَ ألا يُقْرِئَ أحدًا إلا في كتابِ سيبويه،[5] أوْ التَّسهيلِ أوْ مصنفاتِهِ.[1]

---

(1) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن درع القرشي، أبو الفداء، عماد الدين، حافظ مؤرخ فقيه، من مصنفاته: البداية والنهاية، وشرح صحيح البخاري، توفي سنة ٧٧٤هـ. (الدرر الكامنة: ٣٩٩/١- ٤٠٠، والبدر الطالع: ١٥٣/١)

(2) ينظر: بغية الوعاة: ٣٩/١.

(3) ينظر: بغية الوعاة: ٣٩/١- ٤٠.

(4) هو: محمد بن إبراهيم بن محمد، بهاء الدين، ابن النحاس الحلبي: شيخ العربية بالديار المصرية في عصره، له: إملاء على كتاب المقرب، وهدي أمهات المؤمنين، والتعليقة، توفي سنة ٦٩٨هـ. (فوات الوفيات: ١٧٢/٢، وبغية الوعاة: ٢٦/١- ٢٧.)

(5) سيبويه هو: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، وصنف كتابه المسمى كتاب سيبويه في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، توفي سنة ١٨٠هـ. (وفيات الأعيان: ٤٦٣/٣، وبغية الوعاة: ١٩١/٢- ١٩٢)

وكانَ لَهُ إقبالٌ على الطَّلبةِ الأذكياءِ، وعندَهُ تعظيمٌ لَهُم، وهُوَ الَّذي جسَّرَ النَّاسَ على مصنَّفاتِ ابنِ مالكٍ ورغَّبَهُم في قراءَتِهَا، وشرحَ لَهُم غامضَهَا، وخاضَ بِهِم لُججَهَا، وكانَ يقولُ عن مقدِّمةِ ابنِ الحاجبِ: هذَا نَحوُ الفقهاءِ.[٢]

ومِن أهمِّ مؤلفاتِهِ النَّحويَّةِ: التَّذييلُ والتَّكميلُ في شرحِ التَّسهيلِ، وارتشافُ الضَّربِ من لسانِ العربِ، قالَ السُّيوطيُّ:[٣] «ولمْ يؤلفْ في العربيَّةِ أعظمُ مِن هذينِ الكتابينِ، ولا أجمعُ ولا أحصَى للخلافِ والأحوالِ، وعليهِمَا اعتمدْتُ في كتابِي جمعُ الجوامعِ نفعَ اللهُ بِهِ».[٤]

وقدْ تضمنَ التَّذييلُ والتَّكميلُ لأبي حيَّانٍ اعتراضات على ابنِ مالكٍ منهَا - على سبيلِ المثالِ- أنَّ مصنِّفَ التَّسهيلِ أكثرَ مِن الاستدلالِ بِمَا وقعَ في الأحاديثِ على إثباتِ القواعدِ الكليَّةِ في لسانِ العربِ فقالَ أبو حيَّانٍ معترضًا: «ومَا رأيْتُ أحدًا مِن المتقدمينَ والمتأخرينَ سلكَ هذِهِ الطريقةِ غيرَهُ، وإنَّمَا تركُوا ذلكَ لعدمِ وثوقِهِم أنَّ ذلكَ لفظُ الرَّسولِ- عليهِ الصلاةُ والسَّلامُ- إذْ لوْ وثقُوا بذلكَ لجرَى مجرَى القرآنِ الكريمِ في إثباتِ القواعدِ الكليَّةِ، وذلكَ لأمرينِ أحدُهُمَا: أنَّ الرُّواةَ جوَّزُوا النَّقلَ بالمعنَى، والثَّاني: أنَّهُ وقعَ اللَّحنُ كثيرًا فيمَا روي مِن الحديثِ؛ لأنَّ كثيرًا مِن الرُّواةِ كانُوا غيرَ عربٍ بالطَّبعِ».[٥]

أمَّا الارتشافُ فقدْ كانَت فيهِ أحكامُ هذَا الشَّرحِ مجردةً من الاعتراضاتِ

---

(1) ينظر: بغية الوعاة: ٢٨١/١.

(2) ينظر: بغية الوعاة: ٢٨٢/١.

(3) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحو ٦٠٠ مصنف، من كتبه: الاتقان في علوم القرآن، والأشباه والنظائر، توفي سنة ٩١١هـ. (والضوء اللامع: ٦٥/٤، وحسن المحاضرة: ١٨٨/١)

(4) ينظر: بغية الوعاة: ٢٨٢/١.

(5) ينظر: كشف الظنون: ٦١/١- ٦٢.

والاستطراداتِ.[1]

ومِن مؤلفاتِهِ النَّحويَّةِ - أيضًا- التَّنخيلُ الملخصُ من شرحِ التَّسهيلِ، والإسفارُ الملخصُ من شرحِ سيبَويهِ للصّفّارِ، والتَّجريدُ لأحكامِ كتابِ سيبويه، وغايةُ الإحسانِ، وتقريبُ المقرَّبِ، وهوَ مختصرُ مقربِ ابنِ عصفورٍ ولما رأى أبو حيَّانَ غموضَ مختصرِهِ هذَا، وعسرَهَ على الطلبةِ شرحَهُ معَ تعقّبٍ لابنِ عصفورٍ وتفسيرٍ لدقائقِهِ في كتابٍ سماهُ التَّدريبُ في تمثيلِ التَّقريبِ، وهناكَ مؤلفاتٌ لأبي حيَّانَ لمْ تكتملْ، منهَا: شرحُ الألفيَّةِ، ونهايةُ الإغرابِ في التَّصريفِ والإعرابِ.[2]

٦- المراديُّ: المتوفَّى سنةَ ٧٤٩هـ.

أخذَ المراديُّ عن أبي حيَّانٍ وغيرِهِ، وأتقنَ العربيَّةَ والقراءاتِ، وصنَّفَ وتفنَّنَ وأجادَ، ومِن مؤلفاتِهِ النَّحويَّةِ: شرحُ المفصلِ، وشرحُ التَّسهيلِ، توضيحُ المقاصدِ والمسالكِ بشرحِ ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ، والجنَى الدانيُّ في حروفِ المعاني، ومؤلفاتُ المراديِّ مصادرُ لدَى النُّحاةِ الَّذينَ جاءُوا بعدَهُ، فالدماميني[3] مثلاً عولَ عليهِ في شرحِهِ للألفيَّةِ، والأشمونيُّ[4] نقلَ عنهُ كثيرًا في الجنَى الداني في مغنِي اللبيب، وقدْ رتبَ المراديُّ كتابَهُ الجنَى الدانِي على مقدِّمةٍ وخمسةِ أبوابٍ من الأحاديِّ إلى الخماسيِّ.[5]

---

(1) ينظر: كشف الظنون: ١/٦١- ٦٢.

(2) ينظر: بغية الوعاة: ١/٢٤٢- ٢٤٣.

(3) هو: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني، عالم بالشريعة وفنون الأدب، من كتبه: تحفة الغريب شرح لمغني اللبيب، و نزول الغيث، والفتح الرباني، توفي سنة ٨٢٧هـ. (بغية الوعاة: ١/٦٨- ٦٩، و الضوء اللامع: ٧/١٨٤)

(4) هو: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني: نحوي، من فقهاء الشافعية، ومن مصنفاته: نظم المنهاج في الفقه، وشرحه، ونظم جمع الجوامع، توفي في حدود سنة ٩٠٠هـ. (الضوء اللامع: ٦/٥، وكشف الظنون: ١/١٥٣)

(5) ينظر: بغية الوعاة: ١/٤٣٦، ونشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة: ٢٧٦- ٢٧٧.

٧- أحمدُ بنُ مكتومٍ النَّحويُّ:[1] المتوفّى سنةَ ٧٤٩هـ.

كانَ نحويًا بارعًا، أخذَ النَّحو عن البهاءِ بنِ النَّحاسِ، ولازمَ أبَا حيَّانٍ دهرًا طويلاً، وتقدمَ في الفقهِ والنَّحوِ واللُّغةِ، ومِن تصانيفِهِ في النَّحوِ: شرحُ كافيةِ ابنِ الحاجبِ، وشرحُ الشَّافيةِ، وشرحُ الفصيحِ.[2]

٨- شمسُ الدِّينِ الأصبهانيُّ:[3] المتوفّى سنةَ ٧٤٩هـ.

اشتغلَ ببلادِهِ ومهرَ وتميزَ وتقدمَ في الفنونِ، واستمعَ من علمائِهَا وجلسَ في حلقاتِهِم، ثمَّ قدمَ دمشقَ فبهرَتْ فضائلُهُ العلماءَ فبالغُوا في تعظيمِهِ، ولازمَ الجامعَ الأمويَّ ليلاً ونهارًا مكبًّا على التِّلاوةِ، قالَ فيهِ الإسنويُّ:[4] كانَ بارعًا في العقلياتِ صحيحَ الاعتقادِ ولَهُ جهودٌ نحويَّةٌ ومنهَا كتابُ: شرحِ كافيةِ ابنِ الحاجبِ[5]

٩- ابنُ الورديِّ:[6] المتوفّى سنةَ ٧٤٩هـ

كانَ إمامًا بارعًا في النَّحوِ عالمًا فيهِ، تنقلَ بينَ يدَي كثيرٍ من العلماءِ، وأخذَ

---

(1) هو: أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي النحوي، أبو محمد، تاج الدين، ومن مصنفاته: الجمع بين العباب والمحكم في اللغة، والجمع المنتاه في أخبار اللغويين والنحاة، توفي ستة ٧٤٩هـ.(الدرر الكامنة: ١/١٧٤، وبغية الوعاة: ١/٣٢٦)

(2) ينظر: بغيه الوعاة: ١/٢٧٩.

(3) هو: محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الأصبهاني، أبو الثناء، شمس الدين، ومن مصنفاته: مطالع الأنظار في شرح طوالع الأنوار للبيضاوي، وشرح البديع وغيرها، توفي سنة ٧٤٩هـ. (الدرر الكامنة: ٤/٣٢٧، وبغية الوعاة: ٢/٢٣٢)

(4) هو: عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن إبراهيم الأموي الإسنوي، أبو محمد، الشيخ جمال الدين، وصنف التصانيف المفيدة منها: المهمات والتنقيح فيما يرد على التصحيح والتمهيد، توفي سنة ٧٧٢هـ. (الدرر الكامنة: ٢/٤٦٣- ٤٦٥، وبغية الوعاة: ٢/٩٢)

(5) ينظر: بغيه الوعاة: ٢/٢٣٢

(6) هو عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن الورديّ المصري، أبو حفص، زين الدين، بارع في الفقه والنحو والأدب ومن تصانيفه: البهجة في نظم الجاوي الصغير، وشرح الألفية، توفي سنه ٧٤٩هـ. (بغية الوعاة:٢/٢٢٦ والنجوم الزاهرة: ١٠/٢٤٠)

عنهُم، ومِن مؤلفاتِهِ النَّحويَّةِ: شرحُ ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ، وضوءُ الدرةِ على ألفيَّةِ ابنِ معطِي،[1] واللُّبابُ في علمِ الإعرابِ، ومختصرُ الملحةِ وهيَ نظمٌ لملحةِ الإعرابِ، وتذكرةُ الغريبِ في النَّحوِ وهيَ منظومةٌ ولَهُ عليهَا شرحٌ.[2]

١٠- طيبرسُ الجنديُّ:[3] المتوفَّى سنةَ ٧٤٩هـ.

قدمَ إلى دمشقَ بعدَمَا أعتقَهُ أحدُ أمراءِ البيرةِ، فتفقَّهَ بهَا، واشتغلَ بالنَّحوِ واللُّغةِ والعروضِ والأدبِ حتَّى فاقَ أقرانَهُ، وصنَّفَ في النَّحوِ: الطُّرفةُ، وهيَ منظومةٌ جمعَ فيهَا بينَ ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ ومقدِّمةِ ابنِ الحاجبِ، وزادَ عليهِمَا، وكانَ ابنُ عبدِ الهادِي[4] يثنِي عليهَا وعلى شرحِهَا.[5]

١١- ابنُ شيخِ العوينةِ:[6] المتوفَّى سنةَ ٧٥٥هـ.

قرأَ اللُّمعَ في النَّحوِ على شيوخِهِ وأخذَ عنهُم مختصرَ ابنِ الحاجبِ وشرحَهُ، وألفيَّةَ ابنِ معطي، ومِن مصنَّفاتِهِ النَّحويَّةِ: شرحُ التَّسهيلِ، وشرحُ مختصرِ ابنِ الحاجبِ.[7]

---

(1) هو: يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين، زين الدين: عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المغرب والمشرق، أشهر كتبه: الدرة الألفية في علم، والمثلث، والعقود والقوانين، توفي سنة ٦٢٨هـ. (وفيات الأعيان: ٢/٢٣٥، وبغية الوعاة: ٢/٢٨٨- ٢٨٩)

(2) ينظر: بغيه الوعاة: ٢/٢٢٦- ٢٢٧.

(3) هو: طيبرس بن عبد الله الجندي، علاء الدين، حسن المذاكرة، لطيف المعاشرة، كثير التلاوة والصلاة بالليل، له منظومة الطرفة في النحو، توفي سنة ٧٤٩هـ. (الدرر الكامنة: ٢/٢٢٩، وبغية الوعاة:٢/٢٢)

(4) تقدمت ترجمته وهو ابن قدامة المقدسي.

(5) ينظر الدرر الكامنة: ٢/٣٣٠، وبغية الوعاة: ٢/٢٢.

(6) هو: علي بن الحسين بن القاسم الموصلي، أبو الحسن، زين الدين، ابن شيخ العوينة: فقيه شافعي أصولي، عالم بالعربية، شرح البديع لابن الساعاتي، ونظم الحاوي الصغير، توفي سنة ٧٥٥هـ. (الدرر الكامنة: ٣/٤٣- ٤٥، وبغية الوعاة: ٢/١٣٥)

(7) ينظر: الدرر الكامنة: ١/٣٥٨، وبغية الوعاة: ٢/١٣٦.

١٢- السَّمينُ الحلبيُّ:[١] المتوفَّى سنةَ ٦٥٧هـ.

كانَ عالِمًا مِن علماءِ النَّحوِ، برزَ فيهِ، ولازمَ أبَا حيَّانٍ إلى أنْ فاقَ أقرانَهُ، وقالَ الإسنويُّ في طبقاتِ الشَّافعيَّةِ: كانَ فقيهًا بارعًا في النَّحوِ والقراءاتِ، ويتكلمُ في الأصولِ أديبًا.

ومِن مصنَّفاتِهِ النَّحويَّةِ: الإعرابُ، ألَّفَهُ في حياةِ شيخِهِ أبي حيَّانٍ، وناقشَهُ فيهِ كثيرًا، وشرحُ التَّسهيلِ، ولَهُ جهودٌ كبيرةٌ في إعرابِ القرآنِ الكريمِ مِن خلالِ تفسيرِهِ الدُّرُ المصونُ في علومِ الكتابِ المكنونِ، مَعَ أنَّهُ استفادَ كثيرًا مِن تفسيرِ شيخِهِ أبي حيَّانٍ.[٢]

١٣- ابنُ هشامٍ النَّحويُّ: المتوفَّى سنةَ ٧٦١هـ.

النَّحويُّ الفاضلُ، والعلامةُ المشهورِ، لزمَ الشهابَ عبدِ اللَّطيفِ بنِ المرحَّلِ[٣] وغيرَهُ، وسمعَ مِن أبي حيَّانٍ ديوانَ زهيرِ بنِ أبي سلمَى،[٤] ولمْ يلازمْهُ ولا قرأَ عليهِ، أتقنَ العربيَّةَ ففاقَ الأقرانَ بلِ الشُّيوخَ، ومِن مؤلفاتِهِ النَّحويَّةِ: مغني اللَّبيبِ عن كتبِ الأعاريبِ، والتَّحصيلُ والتَّفصيلُ لكتابِ التَّذييلِ والتَّكميلِ، وشذورُ الذَّهبِ في معرفةِ كلامِ العربِ وشرحُهُ، وقطرُ النَّدى وبلُّ الصَّدى وشرحُهُ، والإعرابُ عن قواعدِ الأعرابِ، وأوضحُ المسالكِ إلى ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ، ومصنَّفاتُ ابنِ هشامٍ مليئةٌ بالقواعدِ الغريبةِ، والمباحثِ الدّقيقةِ،

---

(1) هو: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبّي النحوي، أبو العباس، شهاب الدين، ومفسر وعالم بالعربية ومن مصنفاته: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، توفي سنة ٧٥٦هـ (الدرر الكامنة: ١/٣٣٩- ٣٤٠، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢)

(2) ينظر: بغية الوعاة: ١/٤٠٢- ٤٠٣.

(3) هو: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز عزيز بن نعمة ابن ذوالة الحراني، أبو الفرح، شهاب الدين، وكان فاضلاً في النحو والعربية والمعاني والبيان والقراءات، وكان تاجرا في الكتب اعتنى بالعربية وخصوصاً ألفية ابن مالك، توفي سنة ٧٤٤هـ. (الدرر الكامنة: ٣/٢٠- ٢١)

(4) هو: زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني، من مضر: حكيم الشعراء في الجاهلية، وكان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة، توفي سنة ٦٠٩م. (الشعر والشعراء: ١/١٣٧، والأغاني: ١٠/٢٨٨- ٣١٦)

والاستدراكاتِ العجيبةِ، معَ التَّصرفِ في منهجِهَا والتَّنويعِ في إفادتِهَا مِمَّا يدلُّ على الإطلاعِ الغريبِ عندَ هذَا العالمِ الفريدِ.[1]

أمَّا كتابُهُ مغنِي اللَّبيبِ فهوَ خاصٌ بحروفِ المعانِي، وفيه قالَ ابنُ خلدونٍ: «ووصلَ إلينَا بالمغربِ لهذِهِ العصورِ ديوانٌ مِن مصرَ، منسوبٌ إلى جمالِ الدِّينِ ابنِ هشامٍ مِن علمائِهَا، استوفَى فيهِ أحكامُ الإعرابِ مجملةً ومفصلةً، وتكلَّمَ على الحروفِ والمفرداتِ والجملِ، وحذفَ مَا في الصناعَةِ مِن المتكررِ في أكثرِ أبوابِهَا وسمَّاهُ: بالمغنِي في الإعرابِ، وأشارَ إلى نكتِ إعرابِ القرآنِ كلِّهَا وضبطَهَا بأبوابٍ وفصولٍ وقواعدَ انتظمَ سائرُهَا، فوقفْنَا منهُ على علمٍ جمٍّ يشهدُ بعلوِ قدرِهِ في هذِهِ الصناعةِ ووفورِ بضاعتِهِ منهَا، وكأنَّهُ ينحُو في طريقتِهِ منحَى نحاةِ أهلِ الموصلِ، الَّذينَ أقتفَوا أثرَ ابنِ جنِّي[2] واتبعُوا مصطلحَ تعليمِهِ، فأتَى مِن ذلكَ بشيءٍ عجيبٍ دالٍّ على قوةِ ملكتِهِ واطلاعِهِ، واللهُ يزيدُ في الخلقِ مَا يشاءُ»[3] وكانَ كثيرَ المخالفةِ لأبي حيَّانٍ، شديدَ الانحرافِ عنهُ، وهذَا يدلُ على عمقٍ في علمِهِ وعقلِهِ فلمْ يكنْ مقلداً لشيوخِهِ بلْ كانَ مجتهداً محققاً للمسائلِ الَّتِي تمرُّ بِهِ، فَمَا مِن كتابٍ لابنِ هشامٍ إلا وفيهِ شاهدٌ على علوِ كعبِهِ.[4]

١٤- ابنُ النَّقَّاشِ:[5] المتوفَّى سنةَ ٧٦٣هـ.

---

(1) ينظر: بغيه الوعاة: ٢/٦١- ٦٢، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٢٧٧

(2) هو: عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر، من مؤلفاته: المحتسب في شواذ القراءات، وسر صناعة الإعراب، والخصائص، توفي سنة٣٩٢هـ. (وفيات الأعيان: ١/٣١٣، وبغية الوعاة: ٢/١١١- ١١٢)

(3) مقدمة ابن خلدون: ٥٠٢.

(4) ينظر: بغيه الوعاة: ١/٦١.

(5) هو: محمد بن علي بن عبد الواحد الدكاليّ المصري، أبو أمامة، ابن النقاش، حفظ الحاوي وكان يقول إنه أول من حفظه في القاهرة، وشرح العمدة، توفي سنة ٧٦٣هـ. (بغية الوعاة: ١/١٦٢- ١٦٣، والأعلام: ٦/٢٨٦)

أخذَ العربيَّةَ عن أبي حيَّانٍ وغيرِهِ، وكانَ فقيهًا نحويًا شاعرًا واعظًا، ومِن مؤلفاتِهِ النَّحويَّةِ: شرحُ التَّسهيلِ، وشرحُ ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ.[1]

١٥- ابنُ عقيلٍ: المتوفَّى سنةَ ٧٦٩هـ.

أخذَ العلمَ عن أبي حيَّانٍ والجلالِ القزوينيِّ[2] وغيرِهِمَا، واشتهرَ في العربيَّةِ حتَّى تبوأَ منزلةَ شيخِهِ، ومِن مؤلفاتِهِ النَّحويَّةِ شرحُهُ على التَّسهيلِ: المساعدُ على تسهيلِ الفوائدِ وتكميلِ المقاصدِ، وشرحُهُ على الألفيَّةِ، وامتازَ شرحُهُ للألفيَّةِ بالسُّهولةِ، وهوَ الَّذي أرشدَ المتعلمينَ إلى معرفةِ المرادِ مِن الألفيَّةِ تمامًا، فإنَّ عنايةَ ابنِ عقيلٍ متجهةٌ إلى إيضاحِها وتبيانِ المقصودِ منهَا، وهذَا الشَّرحُ - أيضًا- شرحٌ حسنٌ متوسطٌ في الطولِ في النِّصفِ الأولِ مِن الكتابِ، ومختصرٌ في النِّصفِ الثَّانِي، واهتمَّ العلماءُ بهذَا الشَّرحِ وكتبُوا عليهِ الحواشِي، فمنهَا: حاشيةُ إرشادِ النَّبيلِ إلى ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ وشرحِها لابنِ عقيلٍ لابنِ الميتِ،[3] وحاشيةٌ لعطيةِ الآجهوريِّ،[4] وحاشيةٌ للخضريِّ،[5] وحاشيةٌ

---

(1) ينظر: الدرر الكامنة: ٤/١٩٠- ١٩٢، وبغية الوعاة: ١/١٦٢- ١٦٣.

(2) هو: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، من كتبه: تلخيص المفتاح، والإيضاح في شرح التلخيص، والسور المرجاني من شعر الارجاني، توفي سنة ٧٣٩هـ. (الدرر الكامنة: ٤/٣، بغية الوعاة: ١/١٥٦)

(3) هو: محمد بن محمد بن أحمد البديري الحسيني، الدمياطي الأشعري الشافعي، أبو حامد، فاضلٌ، عارف بالحديث، من الشافعية، وله مصنفات منها: السلك السديد إلى إرشاد المريد، شرح الشمعة المضية للسيوطي، توفي سنة١١٤٠هـ. (فهرس الفهارس: ١/١٥٤، ومعجم المؤلفين: ١١/٢٦٤)

(4) هو: عطية الله بن عطية البرهاني الشافعي: فقيه، فاضل، ضرير، له: حاشية على تفسير الجلالين، وشرح مختصر السنوسي، توفي سنة ١١٩٠هـ. (سلك الدرر ٣/٢٦٥ - ٢٧٣، والتيمورية: ٣/١٠)

(5) هو: محمد بن مصطفى بن حسن الخضري، فقيه شافعي، عالم بالعربية، له: حاشية على شرح ابن عقيل، وشرح اللمعة في حل الكواكب السيارة السبعة، توفي سنة ١٢٨٧هـ. (هدية العارفين: ٢/٣٧٩، والتيمورية: ١/٦٢)

للسجاعيِّ.[1]

١٦- ابنُ الصَّائغِ: المتوفَّى سنةَ ٧٧٦هـ.

أخذَ عن ابنِ المرحَّلِ، ولازمَ أبَا حيَّانٍ، فمهرَ في العربيَّةِ معَ نشاطٍ وحِدَّةٍ في الذكاءِ، ودماثَةٍ في الأخلاقِ، وكانَ كثيرَ المعاشرةِ للرؤساءِ، كثيرَ الاستحضارِ، فاضلاً بارعًا حسنَ النَّظمِ والنَّثرِ، ومِن مؤلفاتِهِ النَّحويَّةِ: شرحُ الألفيَّةِ، والتَّذكرةُ، والمرقاةُ في إعرابِ لا إلهَ إلا اللهُ، وحاشيتُهُ على مغنِي اللَّبيبِ، وصلَ فيهَا إلى أثناءِ الباءِ الموحّدةِ، وافتتحَهَا بقولِهِ: الحمدُ للهِ الَّذي لا مغنِي سواهُ.[2]

١٧- ناظرُ الجيشِ: المتوفَّى سنةَ ٧٧٨هـ.

ولدَ بحلبٍ واشتغلَ بهَا، ثمَّ قدمَ إلى القاهرةِ ولازمَ أبا حيَّانٍ وغيرِهِ، ومهرَ في اللُّغةِ العربيَّةِ، وصنَّفَ في النَّحوِ: تمهيدُ القواعدِ بشرحِ تسهيلِ الفوائدِ.[3]

١٨- الشَّاطبيُّ: المتوفَّى سنةَ ٧٩٠هـ.

تلقَّى العربيَّةَ وغيرَهَا عن أئمةِ المغاربةِ، فنبغَ في فنونٍ متنوعةٍ، وصنَّفَ فيهَا مصنَّفاتٍ أُعجبَ بهَا العلماءُ، صنَّفَ في النَّحوِ: شرحُ الألفيَّةِ لابنِ مالكٍ، فإنَّ هذَا الشَّرحَ منهلٌ عذبٌ اغترفَ منهُ النُّحاةُ بعدَهُ.

ومِن آرائِهِ الصَّائبةِ مثلاً تجويزُهُ الاستشهادَ بالحديثِ الشَّريفِ إذا عُلمَ أنَّ المعنِيَّ بالحديثِ نقلُ الألفاظِ لمقصودٍ خاصٍ بهَا، كالأحاديثِ المنقولةِ في الاستدلالِ على فصاحتِهِ صلى اللهُ عليهِ وسلمَ خلافًا لابنِ خروفٍ،[4] وابنِ

---

(1) هو: أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي الأزهري: فقيه شافعي مصري، نسبته إلى السجاعية من غربية مصر، من مصنفاته: شرح معلقة امرئ القيس، وحاشية على شرح القطر لابن هشام، توفي سنة ١١٩٧هـ. (ايضاح المكنون: ٣٢/١، ومعجم المؤلفين: ٩٧/١) وينظر - أيضًا - : بغية الوعاة: ٤٤/٢- ٤٥، ونشأة النَّحو وتاريخ أشهر النُّحاة: ٢٨٣- ٢٨٤.

(2) ينظر: بغية الوعاة: ١٤٠/١، ونشأة النحو تاريخ أشهر النحاة: ٢٨٤.

(3) ينظر: بغية الوعاة: ٢٣٨/١، ونشأة النحو تاريخ أشهر النحاة: ٢٨٤- ٢٨٥.

(4) هو: علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، أبو الحسن: عالم بالعربية، أندلسي، من أهل

مالكٍ المجيزينِ مطلقاً، وابنِ الضّائعِ[1] وأبي حيَّانٍ المانعينِ مطلقاً.[2]

هذَا وقدْ اتضحَ مِمَّا سبقَ جهودُ النُّحاةِ في هذَا القرنِ الَّتِي تركزَتْ في التَّأليفِ في النَّحوِ، وتنوعَتْ هذِهِ المؤلفاتِ النَّحويَّةِ بينَ شروحٍ للمتونِ النَّحويَّةِ، وحواشِي وشروحٍ على الشُّروحِ، وكتبٍ متخصصةٍ بحروفِ المعانِي، والتَّفاسيرِ الَّتِي عُنيَتْ بإعرابِ القرآنِ الكريمِ، فمِن الأمثلةِ على شروحِ المتونِ: شروحُ الألفيَّةِ، وشروحُ التَّسهيلِ، وشروحُ ألفيَّةِ ابنِ معطي وغيرُهَا، أمَّا الحواشِيُّ وشروحُ الشّروحِ فمنهَا: التَّحصيلُ والتَّفصيلُ لكتابِ التَّذييلِ والتَّكميلِ لابنِ هشامٍ، وحاشيةٌ على مغنِي اللَّبيبِ لابنِ الصّائغِ وغيرُهُمَا، ومِن الكتبِ الَّتِي عُنيَتْ بحروفِ المعانِي: الجنَى الدانِي في حروفِ المعاني للمراديِّ، ومغنِي اللَّبيبِ عَن كتبِ الأعاريبِ لابنِ هشامٍ، ومِن التَّفاسيرِ الَّتِي عُنيَتْ بإعرابِ القرآنِ: البحرُ المحيطِ لأبي حيَّانٍ، والدُّرُّ المصونُ في علومِ الكتابِ المكنونِ للسَّمينِ الحلبيِّ وغيرُهُمَا.

ولمْ تقتصرْ جهودُ العلماءِ بهذَا القرنِ على التَّأليفِ فقدْ انتشرَتْ الدُّروسُ وحلقُ التَّعليمِ والتَّسميعِ في هذَا القرنِ، فمَا مِن عالمٍ من العلماءِ إلا وقدْ أخذَ عن مجموعةٍ من الأساتذةِ الَّذينَ تتلمذَ عليهِم، وهذَا خيرُ شاهدٍ على وفرةِ الدُّروسِ النَّحويَّةِ بهذَا القرنِ.

❁❁❁

اشبيلية، له كتب منها: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، توفي سنة ٦٠٩هـ. (وفيات الأعيان: ٣٤٣/١، وبغية الوعاة: ١٦٩/٢- ١٧٠)

(1) هو: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الاشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع: عالم بالعربية، أندلسي، من أهل اشبيلية، من كتبه: شرح كتاب سيبويه وشرح الجمل للزجاجي، توفي سنة ٦٨٠هـ. (بغية الوعاة: ٢٠٤/٢، وهدية العارفين: ٧١٣/١)

(2) ينظر: نشأة النحو تاريخ أشهر النحاة: ٢٦٦- ٢٦٧.

الجهودُ الصَّرفيَّةُ في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ

كانَ الصَّرفُ في طورِ نشأتِهِ مندمجًا معَ النَّحوِ، وقدْ ظهرَ ذلكَ جليًّا في كتابِ سيبويه، وحذَا مَنْ جاءَ بعدَه مِنَ المتقدمينَ حذوَهُ فعرَّفُوا النَّحوَ بأنَّهُ: علمٌ تعرفُ بِهِ أحوالُ الكلمِ العربيَّةِ إفرادًا وتركيبًا، وهذَا التَّعريفُ يشملُ النَّحوَ والصَّرفَ معًا، ولا شكَّ أنَّ وجودَ النَّحوِ والصَّرفِ معًا في كتابِ سيبويه يدلُّ على أنَّهُمَا صنوانِ نبتَا في أصلٍ واحدٍ.[1]

وأوَّلُ كتابٍ فصلَ النَّحوَ عن الصَّرفِ هوَ كتابُ التَّصريفِ للمازنيِّ،[2] ثمَّ المنِّصفُ لابنِ جنّي، وهوَ شرحٌ لتصريفِ المازني، والتَّصريفُ الملوكيُّ لابنِ جني، ثمَّ شافيةِ ابنِ الحاجبِ، ثمَّ الممتعُ في التَّصريفِ لابنِ عصفورٍ، وكلُّ هذِهِ الكتبِ تناولَتْ أبوابَ الصَّرفِ خاصةً دونَ أبوابِ النَّحوِ، ثمَّ استمرَّ التَّأليفُ في الصَّرفِ حتَّى عصرِنَا هذَا، ومعَ أنَّ المؤلفينَ في الصَّرفِ رتَّبُوا مسائلَ الصَّرفِ وبوَّبوهَا، لكنَّ روحَ كتابِ سيبويه لمْ تفارقْ مضمونَ مصنَّفاتِهِم، وبقيَ الكتابُ هوَ المصدرُ الأولُ لجميعِ الدِّراساتِ الصَّرفيَّةِ التَّاليةِ لَهُ.

ولمْ تكنْ الجهودُ الصَّرفيَّةُ مقتصرةً على هذِهِ المؤلفاتِ الخاصةِ بالصَّرفِ، فقدْ اتَّجَهَ كثيرٌ مِنْ النَّحويينَ إلى جعلِ أبوابِ الصَّرفِ في بدايةِ مصنَّفاتِهِم أو في نهايةِ مصنَّفاتِهِم أوْ متناثِرَةً بينَ أبوابِ النَّحوِ، فمِن هذِهِ المصنَّفاتِ مثلاً:

---

(1) ينظر: تصريف الأفعال ومقدمة الصرف: ١٠.

(2) هو: بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان: أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة، له تصانيف منها: كتاب ما تلحن فيه العامة، والألف واللام، والتصريف، والعروض، والديباج، توفي سنة ٢٤٩هـ. (وفيات الأعيان: ١/٩٢، وبغية الوعاة: ١/٣٩١- ٣٩٢)

المفصلُ للزمخشريِّ،[1] وشرحُهُ لابنِ يعيشٍ،[2] وألفيَّةُ ابنِ مالكٍ، وشروحُهَا، وتسهيلُ الفوائدِ، وشروحُهُ وغيرُهَا.

أمَّا الجهودُ الصَّرفيَّةُ في هذَا القرنِ فإنَّهَا تنقسمُ إلى قسمينِ: أحدُهَا: الجهودُ الخاصةُ بالصَّرفِ. والثَّانِي: الجهودُ المشتركةُ بينَ النَّحوِ والصَّرفِ وقدْ يغلبُ عليهَا النَّحوُ، وفي هذَا المبحثِ سأتناولُ كلا القسمينِ، وأعرضُ لأشهر المؤلفينَ في الصَّرفِ خاصةً، ثُمَّ أعرضُ بعضًا مِن الكتبِ النَّحويَّةِ الَّتِي تناولَتْ أبوابًا مِن الصَّرفِ.

القسمُ الأوَّلُ: الجهودُ الخاصةُ بعلمِ الصَّرفِ.

ومِن أشهرِ المؤلفينَ في الصَّرفِ بشكلٍ خاصٍ مَا يلِي:

١- **شرفُ الدِّينِ الجنديُّ:[3] المتوفَّى سنةَ ٧٠٠هـ.**

عالمٌ نحويٌّ لَهُ مصنَّفاتٌ نحويَّةٌ، ولَهُ في الصَّرفِ: عقودُ الجواهرِ في علمِ التَّصريفِ وهيَ منظومةٌ مِن مئةٍ وثلاثة وسبعينَ بيتًا وقدْ نثرَهَا مؤلفُهَا.[4]

٢- **أحمدُ بنُ عليٍّ بنُ مسعودٍ:[5] المتوفَّى في حدودِ سنةِ ٧٠٠هـ.**

---

(1) هو: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، أشهر كتبه: الكشاف في تفسير القرآن، وأساس البلاغة، والمفصل، توفي سنة ٥٣٨هـ. (وفيات الأعيان: ٢/٨١، وبغية الوعاة: ٢/٢٣٣)

(2) هو: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الاسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، من كبار العلماء بالعربية، من كتبه: شرح المفصل، وشرح التصريف الملوكي، توفي سنة ٦٤٣هـ. (وفيات الأعيان: ٢/٣٤١، وبغية الوعاة: ٢/٢٩٤- ٢٩٥)

(3) هو: أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم، شرف الدين الجندي، عالم بالأدب، من أهل الجند، صنف: الإقليد في شرح المفصل، والمقاليد في شرح المصباح، توفي سنة٧٠٠هـ. (الجواهر المضيئة: ١/١٢٤، ومعجم المؤلفين: ١/٣٠٥)

(4) ينظر: كشف الظنون: ٢/١١٥٥، وفهرست مخطوطات النحو والصرف في جامعة الإمام: ص٣٥٦.

(5) هو: أحمد بن علي بن مسعود، أبو الفضائل، حسام الدين، مصنف مراح الأرواح، وليست له ترجمة معروفة، توفي في حدود سنة ٧٠٠هـ. (بغية الوعاة: ١/٢٩٥، كشف الظنون: ٢/١٦٥١)

لَهُ مصنَّفٌ في الصَّرفِ عُرفَ بهِ، وهوَ: مراحُ الأرواحِ، وهوَ مختصرٌ مطبوعٌ نافعٌ مشهورٌ بأيدِي النَّاسِ.[1]

٣- السَّغناقيُّ:[2] المتوفَّى سنةَ ٧١١هـ.

صنَّفَ في الصَّرفِ: النَّجاحُ في التَّصريفِ، وأولُه: الحمدُ للهِ الَّذي جعلَ تصريفَ الكلماتِ.[3]

٤- ركنُ الدِّينِ الأستراباذيُّ:[4] المتوفَّى سنةَ ٧١٥هـ.

كانَ يتوقدُ ذكاءً وفطنةً، وصنَّفَ في الصَّرفِ شرحًا على شافيةِ ابنِ الحاجبِ.[5]

٥- أبو حيَّانٍ: المتوفَّى سنةَ ٧٤٥هـ.

تقدَّمَ الكلامُ عن جهودِ أبي حيَّانِ النَّحويَّةِ، أمَّا في الصَّرفِ فلَهُ كتابُ المبدعِ في التَّصريفِ، وقدْ تأثَّرَ بالممتعِ في التَّصريفِ لابنِ عصفورٍ حتَّى قيلَ عن أبي حيَّانٍ إنَّهُ لا يفارقُ الممتعَ.[6]

٦- فخرُ الدِّينِ الجاربرديُّ:[7] المتوفَّى سنةَ ٧٤٦هـ.

كانَ فاضلاً وقوراً مواظبًا على العلمِ وإفادةِ الطلبةِ، وصنَّفَ في الصَّرفِ شرحُ الشَّافيةِ لابنِ الحاجبِ، وقدْ أكثرَ الجاربرديُّ من النَّقلِ عن

---

(1) ينظر: بغية الوعاة: ١/٢٩٥، وكشف الظنون: ٢/١٦٥١.

(2) هو: الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السغناقي، فقيه حنفي له: النهاية في شرح الهداية، توفي سنة ٧١١هـ. (الفوائد البهية: ٦٢، والجواهر المضيئة: ١/٢١٢)

(3) ينظر: كشف الظنون: ٢/١٩٢٩، والأعلام: ٢/٢٤٧.

(4) هو: الحسن بن محمد بن شرفشاه الحسيني الأستراباذي، أبو الفضائل، السيد ركن الدين، له شرح على مقدمة ابن الحاجب، توفي سنة ٧١٥هـ. (بغية الوعاة: ١/٤٤٠، والنجوم الزاهرة: ٩/٢٣١)

(5) ينظر: بغية الوعاة: ١/٤٤٠.

(6) ينظر: بغية الوعاة: ١/٢٤١- ٢٤٢، وكشف الظنون: ٢/١٥٨٠.

(7) هو: أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، فخر الدين، فقيه شافعي، شرح منهاج البيضاوي، وشرح الحاوي في الفقه، توفي سنة ٧٤٦هـ. (الدرر الكامنة: ١/١٢٣، وبغية الوعاة: ١/٢٦٠)

الزِّنجانيِّ[1] من كتابِهِ المبادئُ في التَّصريفِ.[2]

٧- أحمدُ بنُ مكتومٍ: المتوفَّى سنةَ ٧٤٩هـ.

تقدَّمَ الكلامُ عن جهودِهِ النَّحويَّةِ ومن جهودِهِ في الصَّرفِ شرحُ شافيةِ ابنِ الحاجبِ.[3]

٨- ابنُ هشامٍ: المتوفَّى سنةَ ٧٦١هـ.

ومن جهودِهِ الصَّرفيَّةِ: عمدةُ الطَّالبِ في تحقيقِ تصريفِ ابنِ الحاجبِ.[4]

٩- ابنُ الدُّريهمِ:[5] المتوفَّى سنةَ ٧٦٢هـ.

باحثٌ كثيرُ التَّصانيفِ، وقرأَ على أبي حيَّانٍ بعضَ تصانيفِهِ، صنَّفَ في الصَّرفِ: كتابُ التَّصريفِ وحلَّةُ التَّعريفِ.[6]

١٠- السَّعدُ التِّفتازانيُّ:[7] المتوفَّى سنةَ ٧٩٣هـ.

عالمٌ بالنَّحوِ والتَّصريفِ والمعانِي وغيرِهَا، اشتهرَ ذكرُهُ، وطارَ صيتُهُ، وانتفعَ النَّاسُ بتصانيفِهِ، ومن مؤلفاتِهِ الصَّرفيَّةِ: شرحُ تصريفِ العزيِّ،

---

(1) هو: عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني، من علماء العربية، له: تصريف العزي، ومعيار النظار في علوم الأشعار، والهادي في النحو، توفي سنة ٦٥٥هـ. (بغية الوعاة: ١٠٤/٢ ، وهدية العارفين: ٦٣٨/١)

(2) ينظر: بغية الوعاة: ٢٦٠/١، وكشف الظنون: ١٥٧٨/٢.

(3) ينظر: بغية الوعاة: ٢٧٩/١.

(4) ينظر: بغية الوعاة: ٦٢/٢.

(5) هو: علي بن محمد بن عبد العزيز بن فتوح الثعلبي، تاج الدين، المعروف بابن الدريهم، من كتبه: الانصاف بالدليل في أوصاف النيل، وسلم الحراسة في علم الفراشة، توفي سنة ٧٦٢هـ. (الدرر الكامنة: ١٨١/٣- ١٨٣، والبدر الطالع: ٤٧٧/١)

(6) ينظر: الدرر الكامنة: ١٨١/٣، وكشف الظنون:١٤٠٥/٢.

(7) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين، من أئمة العربية والبيان المنطق، وله تهديب المنطق، والمطول في البلاغة، توفي سنة ٧٩٣هـ. (بغية الوعاة: ٢٣٧/٢- ٢٣٨، والدرر الكامنة: ٣٥٠/٤)

والعزيُّ في التَّصريفِ هوَ للشَّيخِ عزِّ الدِّينِ الزِّنجانيِّ، وهيَ مختصرةٌ، وشرحَهَا السَّعدُ شرحًا شملَ فوائدَ شريفةٍ وزوائدَ لطيفةٍ، ويقالُ إنَّهَا أولُ تآليفِهِ.(١)

القسمُ الثَّاني: الجهودُ المشتركةُ بينَ علمَي النَّحوِ والصَّرفِ.

إنَّ جُلَّ الدراساتِ النَّحويَّةِ في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ جمعَتْ بينَ هذينِ العلمينِ، ولا غروَ فقدْ نشأَ الصَّرفُ مع نشوءِ النَّحوِ، واجتمعَا معًا في كتبِ النُّحاةِ المتقدمينَ، وسلكَ هذَا المسلكَ كثيرٌ مِمَّن جاءَ بعدَهُم، فمِن المؤلفاتِ النَّحويَّةِ الَّتِي اشتملَتْ على أبوابٍ عِدَّةٍ مِن أبوابِ الصرفِ مَا يَلِي:

١- ارتشافُ الضَّربِ من لسانِ العربِ: لأبي حيَّانِ الأندلسيِّ، وقدْ جعلَ أبو حيَّانٍ القسمَ الأولَ مِن كتابِهِ خاصًا بعلمِ التَّصريفِ، وهذَا القسمُ يمثلُ قرابةَ ثلثَ الكتابِ.

٢- توضيحُ المقاصدِ والمسالكِ بشرحِ ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ: للحسنِ بنِ قاسمٍ المراديِّ، وكانَتْ أبوابُ الصَّرفِ في نهايَةِ هذَا الكتابِ، ورتَّبَ الأبوابَ ترتيبَ الألفيَّةِ، وهكذَا كانَ شُرَّاحُ الألفيَّةِ ذيَّلُوا كتبَهُم بالقسمِ الصَّرفِيِّ كَمَا فعلَ ابنُ مالكٍ.

٣- شرحُ ابنِ عقيلٍ على ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ: وقدْ جعلَ ابنُ عقيلٍ أبوابَ الصَّرفِ في نهايةِ الكتابِ أسوةً بألفيَّةِ ابنِ مالكٍ.

٤- تمهيدُ القواعدِ بشرحِ تسهيلِ الفوائدِ: لمحبِ الدِّينِ محمدِ بنِ يوسفَ المعروفِ بناظرِ الجيشِ، وكانَتْ أبوابُ الصَّرفِ في نهايةِ الكتابِ.

٥- المقاصدُ الشَّافيَّةِ في شرحِ الخلاصةِ الكافيةِ: للإمامِ أبي إسحاقَ الشَّاطبيِّ، وكانَتْ أبوابُ الصَّرفِ في نهايةِ الكتابِ.

---

(1) ينظر: كشف الظنون: ٢/١١٣٩.

وهكذَا كانَتْ الجهودُ الصَّرفيَّةِ بهذَا القرنِ متزامنةً معَ الجهودِ النَّحويَّةِ، فالتَّأليفُ فيهِمَا كانَ على قدمٍ وساقٍ، وهكذَا - أيضًا- كانَتْ حلقاتُ العلمِ الَّتِي تدرسُ هذينِ العِلمَينِ سواءٌ كانَتْ هذِهِ الدُّروسُ في الجوامعِ والمساجدِ أو كانَتْ في المدارسِ أو في الخوانقِ.

الفصلُ الأوَّلُ:

النُقْرَه كَار: نشأتُهُ وآثارُهُ.

ويضمُّ ثلاثةَ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: اسمُهُ، ونسبُهُ، ولقبُهُ، وكنيتُهُ، ومولدُهُ ونشأتُهُ، وشيوخُهُ وتلاميذُهُ.

المبحثُ الثَّانِي: منزلتُهُ العلميَّة، ووفاتُهُ.

المبحثُ الثَّالثُ: التَّعريفُ بآثارِهِ المطبوعةِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ.

المبحثُ الأوَّلُ:
اسمُهُ، ونسبُهُ، ولقبُهُ، وكنيتُهُ، ومولدُهُ ونشأتُهُ، وشيوخُهُ وتلاميذُهُ

ويشملُ هذَا المبحثُ المطالبَ الآتية:

١) اسمُهُ، ونسبُهُ، ولقبُهُ، وكنيتُهُ.

٢) مولدُهُ ونشأتُهُ.

٣) شيوخُهُ وتلاميذُهُ.

المطلبُ الأوَّلُ: اسمُهُ، ونسبُهُ، ولقبُهُ، وكنيتُهُ:

اسمُهُ ونسبُهُ: هوَ عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنُ أحمدَ الحسينيِّ النَّيسابوريِّ، وقدْ اتفقَتْ كتبُ التَّراجمِ الَّتِي ترجمَتْ لَهُ على تلكَ النِّسبتينِ، فنَسبتُهُ إلى الحسينِ بنِ علي - رضي الله عنهما- وأيضًا نَسبتُهُ كتبُ التَّراجمِ إلى نيسابورَ الَّتِي ولدَ بهَا ونشأَ وترعرعَ، ونيسابورُ من مدنِ خرسانَ.[1]

وترجمَ جلالُ الدِّينِ السُّيوطيُّ - رحمَهُ اللهُ- للنُقْرَه كَار ترجمتينِ ذكرَ في التَّرجمةِ الأولَى نسبُهُ كاملاً، أمَّا في التَّرجمةِ الثَّانيةِ فقدْ ترجمَ لَهُ بقولِهِ: «عبدُ اللهِ العجميُّ السَّيدُ جمالُ الدِّينِ النُقْرَه كَار... صاحبُ شرحِ اللُّبِ، وشرحِ اللُّبابِ، وشرحِ الشَّافيةِ في التَّصريفِ»[2]، ثُمَّ ذكرَ - أيضًا- أنَّهُ لمْ يقفْ على ترجمتِهِ، والَّذِي يظهرُ أنَّ الصَّحيحَ في اسمِهِ ونسبِهِ مَا ذكرُهُ السُّيوطيُّ في ترجمتِهِ الأولَى.[3]

لقبُهُ وكنيتُهُ:[4] لُقبَ بـ(جمالِ الدِّينِ) و(الشَّريفِ) و(السَّيدِ عبدِ اللهِ الحسينيِّ)و(النُقْرَه كَار)، واشتهرَ بـ(النُقْرَه كَار)، وهيَ كلمةٌ فارسيةٌ بمعنَى:

---

(1) ينظر: السلوك: ٢/٢٨٩، و إنباء الغمر بأنباء العمر: ١/٨٥، والدرر الكامنة: ٢/٣٩٢ ، وبغية الوعاة: ٢/٥٤، وشذرات الذهب: ٢/٢٤٢، وهدية العارفين: ١/٤٦٧، والأعلام: ٤/١٢٦- ١٢٧، ومعجم المؤلفين: ٦/١٠٨،.

(2) ينظر: بغية الوعاة: ٢/٦٢.

(3) ينظر: بغية الوعاة: ٢/٤٩، ٦٢.

(4) ينظر: السلوك: ٢/٢٨٩، والدرر الكامنة: ٢/٣٩٢- ٣٩٤، إنباء الغمر بأنباء العمر: ١/٨٥، وبغية الوعاة: ٢/٥٤، ٧٠، شذرات الذهب:٢/٢٤٢، وهدية العارفين: ١/٤٦٧، والأعلام: ٤/١٢٦- ١٢٧، ومعجم المؤلفين: ٦/١٠٨.

صائغُ الفضةِ.[1]

أمَّا كنيتُهُ فلمْ تُذكرْ في كتبِ الطبقاتِ الَّتِي ترجمَتْ لَهُ.

❁❁❁

(1) ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٧٠، ومفتاح السعادة: ١/ ١٧٣.

المطلبُ الثَّانِي: مولدُهُ ونشأتُهُ: (٧٠٦ - ٧٧٦ هـ، ١٣٠٦ - ١٣٧٤م)

ولدَ النُقْرَه كَار بنيسابورَ[١]؛ ولذَا نسبَ إليهَا في كتبِ التَّراجمِ، أمَّا تاريخُ ولادتِهِ فقدْ ذكرَهُ ابنُ حجرِ العسقلانيِّ[٢] - رحمَهُ اللهُ- فيمَن توفِيَ سنةَ ٧٧٦هـ وقالَ عنهُ: إنَّهُ عاشَ سبعينَ سنةً، فتكونُ ولادتُهُ في حدودِ سنةِ ٧٠٦هـ.[٣]

أمَّا المقريزيُّ فقدْ ذكرَ في كتابِهِ (السُّلوكِ) أنَّهُ مِن أبناءِ التِّسعينَ، وعلى هذَا تتقدَّمُ ولادةُ (النُقْرَه كَار) عشرينَ سنةً[٤]، ولمْ يردْ في كتبِ الطبقاتِ تاريخٌ محددٌ للسَّنةِ الَّتِي ولدَ فيهَا (النُقْرَه كَار).[٥]

وقدْ نشأَ في نيسابورَ، ولمْ تذكرْ كتبُ التَّراجمِ شيئًا مِن حياتِهِ في نيسابورَ، فلمْ يُذكرْ إلا انتقالُهُ إلى القاهرةِ والشَّامِ وتنقلُهُ بينَهُمَا لطلبِ العلمِ، ولا شكَّ أنَّ النُقْرَه كَار تعلَّمَ مبادئَ العلومِ في نيسابورَ، ثمَّ لما رأَى في نفسِهِ القدرةَ على الرِّحلةِ لطلبِ العلمِ، ارتحلَ إلى مصرَ والشّامِ حتَّى برعَ في الأصولِ والعربيَّةِ وغيرِهَا، ثمَّ ولِي التَّدريسَ بالمدرسةِ الأسديَّةِ بحلبٍ وغيرِهَا، وأقامَ في دمشقَ مدَّةً،

---

(1) هي: مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة معدن الفضلاء ومنبع العلماء، وهي من مدن خراسان تقع بين الري وسرخس. (معجم البلدان: ٣٣١/٥)

(2) هو: أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر، من أئمة العلم والتاريخ، أما تصانيفه فكثيرة جليلة، منها: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ولسان الميزان، والكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف، توفي سنة ٨٥٢هـ. (الضوء اللامع ٣٦/٢، والأعلام: ١٧٨/١)

(3) ينظر: الدرر الكامنة: ٣٩٣/٢، و إنباء الغمر بأنباء العمر: ٨٥/١.

(4) ينظر: السلوك: ٢٨٩/٢.

(5) ينظر: السلوك: ٢٨٩/٢، والدرر الكامنة: ٣٩٢/٢- ٣٩٤، و إنباء الغمر بأنباء العمر: ٨٥/١، وبغية الوعاة: ٤٩/٢، ٦٢، وهدية العارفين: ٤٦٧/١، والأعلام: ١٢٦/٤- ١٢٧، ومعجم المؤلفين: ١٠٨/٦.

وفي القاهرةِ مدَّةً، وولِيَ مشيخةَ بعضِ الخوانقِ.[1]

وقدْ يُعْذرُ المؤرخونَ في عدمِ معرفتِهم لتاريخِ مولدِ العالمِ وعدمِ معرفتِهم لتفاصيلِ نشأتِهِ وتعلُّمِهِ؛ لأنَّهُم لا يعرفونَ مَا سيكونونَ عليهِ في المستقبلِ فلا يُعرفُ العالِمِ إلا إذَا برعَ في فنٍّ من الفنونِ، أمَّا تاريخُ وفاةِ العالِمِ فغالبًا يذكرُهُ المؤرخونَ بدقةٍ لاهتمامِهِم بشأنِ العلماءِ وأهلِ العلمِ.

(1) ينظر: إنباء الغمر بأنباء العمر: ١/٨٥، والدرر الكامنة: ٢/٣٩٣ والأعلام: ٤/١٢٦- ١٢٧.

المطلبُ الثَّالثُ: شيوخُهُ وتلاميذُهُ:

إنَّ مِن أفضلِ مَنْ ترجمَ للنُقْرَه كَار ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ في كتابِهِ (الدُّررُ الكامنةُ)، ولمْ يذكرْ ابنُ حجرٍ شيوخَ النُقْرَه كَار، كَمَا لَمْ يذكرْ أحداً مِن تلاميذِهِ، وجميعُ كتبِ التَّراجمِ الَّتِي ترجمَتْ للنُقْرَه كَار لمْ تذكرْ شيوخَهُ وتلاميذَهُ.(١)

ومِن تلاميذِهِ: شهابُ الدِّينِ ابنُ الشهيدِ (٢)، قالَ ابنُ حجرٍ في ترجمتِهِ: «وهُوَ مِن بيتٍ كبيرٍ مشهورٍ بِهَا... وكتبَ بخطِهِ كثيراً، ودخلَ القاهرةَ، وأخذَ عن فضلائِهَا، وقرأَ الأصولَ ببلدِهِ على الشَّيخِ جمالِ الدِّينِ عبدِ اللهِ الحسينيِّ نزيلَ حلبٍ، ودرسَ بالشَّرقيَّةِ وغيرِهِا، وولِي قضاءَ العسكرِ، فلمَّا خرجَ العسكرُ إلى إياسٍ لقتالِ التُّركمانِ العصاةِ في سنةِ ثمانينَ خرجَ معَهُم ففُقِدَ في ذِي القعدةِ عندَ انكسارِ العسكرِ». (٣)

❁❁❁

(1) ينظر: السلوك: ٢/٢٨٩، وإنباء الغمر بأنباء العمر: ١/٨٥، والدرر الكامنة: ٢/٣٩٢- ٣٩٤، وبغية الوعاة: ٢/٤٩، ٦٢، وشذرات الذهب: ٢/٢٤٢، وهدية العارفين: ١/٤٦٧، والأعلام: ٤/١٢٦- ١٢٧، ومعجم المؤلفين: ٦/١٠٨.

(2) هو: أحمد بن عمر بن محمد بن عثمان بن الشهيد، شهاب الدين، أبي صالح، تفقه على زين الدين الباريني وعلاء الدين البابي، توفي سنة ٧٨٠هـ. (الدرر الكامنة: ١/٢٣٠)

(3) ينظر: الدرر الكامنة: ١/٢٣٠.

المبحثُ الثَّانِي
منـزلتُهُ العلميَّةُ، ووفاتُهُ

لقدْ حظيَ النُقْرَه كَار بمنـزلةٍ رفيعةٍ، شهدَ لَهُ بهَا ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ حيثُ قالَ في ترجمتِهِ: «العالِمُ الشَّهيرُ، والإمامُ الَّذي لمْ يكنْ لَهُ في وقتِهِ نظيرٌ، عينُ أئمةِ علمِ المعقولِ، وبارعٌ حذقٌ في عصرِهِ في الفقهِ والأصولِ، ذكرَهُ والدِي – رحمَهُ اللهُ- في تاريخِهِ فيمَن توفِيَ سنةَ ٧٧٦هـ فوصفَهُ بأنَّهُ كانَ زمخشريَّ زمانِهِ»[1] وتولَى النُقْرَه كَار التدَّريسَ بالمدرسةِ الأسديَّةِ بحلبٍ وغيرِهَا، وأقامَ بدمشقَ مدَّةً وبالقاهرةِ مدَّةٍ، وتولَى مشيخةَ بعضِ الخوانقِ.[2]

ونقلَ ابنُ حجرٍ مَا يدلُ على عظمتِهِ عندَ الملوكِ والأعيانِ، فقالَ: «كانَ لا يجلسُ في المحافلِ أحدٌ فوقَهُ، بلْ كانَ يجلسُ في جانبٍ وقضاةُ القضاةِ بجانبٍ، وقدْ أخبرنِي عمِي فتحُ الدِّينِ قاضِي قضاةُ حلبٍ أنَّهُ اتفقَ للسَّيدِ المشارُ إليهِ في ذلكَ كلامٌ عجيبٌ معَ شيخِ الإسلامِ البُلْقِينيُّ[3] ففارقَ البُلْقِينيُّ المجلسَ غضبًا منهُ، فإنَّهُ وجدَهُ بمجلسِ الأميرِ ألجائي جالسًا في جانبٍ، والقضاةُ في آخرَ، وكذلكَ كانَتْ عادةُ البُلْقِينيُّ، فلمَّا حضرَ البُلْقِينيُّ ألصقَ الشريفَ منكبَهُ بمنكبِ ألجائي فلمَّا رأَى البُلْقِينيُّ ذلكَ وقفَ وقالَ: أجلسُ في أين؟ فأساءَ عليهِ الشَّريفُ أجلسُ في كذَا وكذَا يا كذَا وكذَا! (في) لا تدخلُ على (أين)! قلْ:

---

(1) ينظر: الدرر الكامنة: ٢/٣٩٣.

(2) ينظر: إنباه الغمر: ١/٨٥، والدرر الكامنة: ٢/٣٩٣.

(3) هو: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الاصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين، مجتهد حافظ للحديث، من كتبه: التدريب، وتصحيح المنهاج، توفي سنة ٨٠٥هـ. (الضوء اللامع ٦/٨٥، وحسن المحاضرة: ١/١٨٣)

(أين)! قلْ: أينَ أجلسُ، فانحرفَ البُلْقِينيُّ ورجعَ ولمْ يجلسْ».[1] وفي هذَا مَا يدلُ على عظمتِهِ عندَ الملوكِ وجرأتِهِ أمامَ الملوكِ، ولا يمكنُ هذَا إلا إذَا كانَ لَهُ احترامٌ وتقديرٌ وتعظيمٌ من قبلِ الملوكِ والأمراءِ.

وقدْ تناقلَتْ كتبُ التَّراجمِ أبياتًا من نظمِهِ، وهيَ قولُهُ:

هَذِّبِ النَّفسَ بِالعُلُومِ لترقَى ... وتَرَى الكُلَّ فَهيَ لِلكُلِّ بَيتُ

إنَّمَا النَّفسُ كَالزُجَاجَةِ وَالعَقـ ... ـلُ سِرَاجٌ وَحِكمَةُ اللهِ زَيتُ

فَإذَا أَشْرَقَتْ فَإنَّكَ حَيٌّ ... وإذَا أَظلَمَتْ فَإنَّكَ مَيتُ[2]

واهتمَّ النُقْرَه كَار بالتَّأليفِ بعلومٍ عدَّةٍ منهَا: أصولُ الفقهِ، والنَّحوُ، والصَّرفُ، والبلاغةُ، والأدبُ، والقراءاتُ، ومِن أشهرِ مؤلفاتِهِ وآثارِهِ العلميَّةِ في النَّحوِ والصَّرفِ مَا يلِي:

١) شرحُ التَّسهيلِ.[3]

٢) العبابُ في شرحِ اللُّبابِ:[4] دُرِسَ وحقِّقَ في الجامعةِ الإسلاميَّةِ في المدينةِ النَّبويَّةِ.

٣) شرحُ لبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ:[5] وقدْ حُقِّقَ في جامعةِ الأزهرِ، كليَّةِ اللُّغةِ العربيِّةِ في القاهرةِ.

٤) شرحُ شافيةِ ابنِ الحاجبِ:[6] وهوَ محققٌ ومطبوعٌ.

---

(1) ينظر: الدرر الكامنة: ٢/٣٩٤.

(2) الأبيات من البسيط، وينظر: إنباء الغمر: ١/٨٥، والدرر الكامنة: ٢/٣٩٤، وقيل قائلها ابن سينا ينظر: وفيات الأعيان: ٢/١٦١، والوافي بالوفيات: ١٢/٢٥٣.

(3) ينظر: الدرر الكامنة: ٢/٣٩٤، والأعلام: ٤/١٢٦، ومعجم المؤلفين: ٦/١٠٨.

(4) ينظر: بغية الوعاة: ٢/٦٢، ومفتاح السعادة: ١/١٨٦، وكشف الظنون: ٢/١٥٤٤، وهدية العارفين: ١/٤٦٧، والأعلام: ٤/١٢٧،.

(5) ينظر: الدرر الكامنة:٢/٣٩٤، وبغية الوعاة: ٢/٦٢، ومفتاح السعادة: ١/١٨٦، وكشف الظنون: ٢/١٥٤٥.

(6) ينظر: بغية الوعاة: ٢/٦٢، ومفتاح السعادة: ١/١٨٦، ، وكشف الظنون: ٢/١٠٢١، وهدية العارفين:

ومِن مؤلفاتِهِ في أصولِ الفقهِ مَا يلِي:

١) شرحُ المنارِ في أصولِ الفقهِ:[1] ومنهُ نسخةٌ مخطوطةٌ في مكتبةِ راغبْ باشَا بتركيَا.

٢) شرحُ تنقيحِ الأصولِ:[2] ومنهُ نسخةٌ مخطوطةٌ في مكتبةِ الزّاهديةِ.

ومِن مؤلفاتِهِ في البلاغةِ مَا يلِي:

١) شرحُ تلخيصِ المفتاحِ في المعانِي والبيانِ.[3]

٢) شرحُ الفوائدِ الغياثيةِ في المعانِي والبيانِ.[4]

ومِن مؤلفاتِهِ في الأدبِ مَا يلِي:

١) شرحُ قصيدةِ بانَتْ سعادُ.[5]

٢) شرحُ قصيدةِ أبي الفتحِ البستيِّ:[6] مخطوطٌ ومنهُ نسخةٌ في مكتبةِ كليةِ الآدابِ والمخطوطاتِ بالكويتِ.[7]

ومِن مؤلفاتِهِ - أيضًا- : شرحُ حرزِ الأمانِي ووجهِ التَّهانِي في القراءاتِ

١/٤٦٧، والأعلام: ٤/١٢٧، ومعجم المؤلفين: ٦/١٠٨.

(1) ينظر: الدرر الكامنة: ٢/٣٩٤، وكشف الظنون: ٢/١٨٢٥، وهدية العارفين: ١/٤٦٧، والأعلام: ٤/١٢٦، ومعجم المؤلفين: ٦/١٠٨،.

(2) ينظر: مفتاح السعادة: ١/١٨٦، وكشف الظنون: ١/٤٩٩، وهدية العارفين: ١/٤٦٧، والأعلام: ٤/١٢٧، ومعجم المؤلفين: ٦/١٠٨.

(3) ينظر: مفتاح السعادة:١/١٨٦، وكشف الظنون: ١/٤٧٧، وهدية العارفين: ١/٤٦٧، والأعلام: ٤/١٢٧، ومعجم المؤلفين: ٦/١٠٨

(4) ينظر: كشف الظنون: ٢/١٣٠٠، وهدية العارفين: ١/٤٦٧.

(5) ينظر: كشف الظنون: ٢/١٣٣٠، وهدية العارفين: ١/٤٦٧.

(6) هو: علي بن محمد بن الحسين بن يوسف بن محمد بن عبد العزيز البستي، أبو الفتح، شاعر عصره وكاتبه، له " ديوان شعر، توفي سنة ٤٠٠هـ. (وفيات الأعيان: ٣/٣٧٦- ٣٧٨، الأعلام: ٤/٣٢٦)

(7) ينظر: كشف الظنون: ٢/١٣٣٦، وهدية العارفين: ١/٤٦٧.

السَّبعِ.[1]

أمَّا مذهبُ النُقْرَه كَار الفقهيُّ، فقدْ قالَ ابنُ حجرٍ - رحمَهُ اللهُ- في ذلكَ: «إنَّمَا كنتُ أتوقفُ في كونِهِ حنفيًّا، لأنَّهُ كانَ مدرسَ الأسديَّةِ وهيَ شافعيَّةٌ، ثمَّ إنني رأيتُ الحافظَ قطبَ الدِّينِ[2] صرحَ ... بأنَّهُ حنفيٌّ ... ثمَّ قالَ: ودرَّسَ بالمدرسةِ الأسديَّةِ ظاهرَ دمشق وهذِهِ أسديَّةٌ حنفيَّةٌ، وبهذَا يزولُ الشَّكُّ مِن خاطرِي».[3]

وفاتُهُ: توفِيَ النُقْرَه كَار - رحمَهُ اللهُ - بحلبٍ سنةَ ٧٧٦هـ ولَهُ سبعونَ سنةٍ، وقيلَ: تسعونَ سنةٍ.[4]

وقيلَ توفِيَ سنةَ ٧٥٠هـ وهوَ قولٌ مرجوحٌ؛ لأنَّهُ خلافُ مَا عليهِ أكثرُ المحققينَ مِن أصحابِ الطبقاتِ والتَّراجمِ.[5]

(1) ينظر: كشف الظنون: ٦٤٩/١، وهدية العارفين: ٤٦٧/١.

(2) هو: عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي، قطب الدين: حافظ للحديث، حلبي الأصل والمولد، مصري الإقامة والوفاة، له تاريخ مصر، وشرح السيرة للحافظ عبد الغني، توفي سنة ٧٣٥هـ. (حسن المحاضرة ٢٠٢/١، والأعلام: ٥٣/٤)

(3) ينظر: الدرر الكامنة: ٣٩٤/٢.

(4) ينظر: السلوك: ٢٨٩/٢، وإنباء الغمر: ٨٥/١، والدرر الكامنة: ٣٩٣/٢، وشذرات الذهب: ٢٤٢/٦، وهدية العارفين: ٤٦٧/١، والأعلام: ١٢٦/٤، ومعجم المؤلفين: ١٠٨/٦،.

(5) ينظر: كشف الظنون: ٤٧٧/١، ٤٩٩، والأعلام: ١٢٦/٤،

المبحثُ الثَّالثُ

التَّعريفُ بآثارِهِ المطبوعةِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ

المطلبُ الأوّلُ: التَّعريفُ بـ (العباب في شرحِ اللُّباب):

اسمُ الكتابِ: لقدْ صرحَ النُقْرَه كَار باسمِ هذَا الكتابِ في مقدِّمتِهِ، إذْ قالَ فيهَا: «شرحتُهُ شرحًا تنحلُّ بهِ ألفاظُهُ ومعانيهِ، وتنكشفُ تركيباتُهُ ومبانيهِ، وسمَّيتُهُ بـ (العبابِ في شرحِ اللُّبابِ) بعدَ أنْ وجهتُ وجهِي إلى تدقيقِهِ أزمنةً، وصرفتُ عنانَ همَّتِي إلى تحقيقِهِ آونةً»[1] والعبابُ شرحُ كتابِ اللُّبابِ في النَّحوِ[2] للعلَّامةِ تاجِ الدِّينِ الفاضلِ الإسفراييني.[3]

موضوعُ العبابُ: كانَ علمُ النَّحوِ والصَّرفِ هوَ موضوعَ (النُقْرَه كَار) في كتابِهِ العبابِ؛ وذلكَ لأنَّهُ قسَّمَ هذَا الكتابَ إلى مقدِّمةٍ وأربعةِ أقسامٍ، أمَّا المقدِّمةُ فشملَتْ على معنَى الكلمةِ وأضربِهَا، ثمَّ الجملةِ وأضربِهَا.

أمَّا القسمُ الأولُ فهوَ بعنوانِ: الإعرابُ وشملَ الإعرابَ بالحركاتِ الظاهرةِ والمقدَّرةِ، وإعرابَ الاسمِ المنقوصِ والأسماءِ السِّتةِ والمثنَى والجموعِ بأنواعِهَا، ثمَّ إعرابَ الفعلِ المضارعِ، ثمَّ الإعرابَ الصَّريحَ وغيرَ الصَّريحِ وختمَ هذَا القسمَ بالكلامِ عن الضّمائرِ.

---

(1) العباب في شرح اللباب: القسم الأول ٣- ٤.

(2) ينظر: كشف الظنون: ٢/١٥٤٤.

(3) هو: محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، تاج الدين، عالم بالنحو، من مؤلفاته: ضوء المصباح، وفاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة، توفي سنة ٦٨٤هـ. (بغية الوعاة: ١/١٩١، والأعلام: ٧/٣١)

وقدْ قالَ النُقْرَه كَار في بدايةِ هذَا القسمِ مَا يبينُ ويوضحُ أنَّهُ خصَّصَ هذَا الكتابَ للنَّحوِ «وإنَّمَا قدَّمَهُ على الأقسامِ الباقيةِ لأنَّهُ المقصودُ مِن النَّحوِ بالذَّاتِ»[1] فهوَ بهذَا الكلامِ يبررُ تقديمَ الإسفراييني لقسمِ الإعرابِ على سائرِ الأقسامِ.

والقسمُ الثَّانِي: بعنوانِ المعربُ والمبنيُّ، وقدْ بدأَ بالمبنياتِ حيثُ بدأَ بالحروفِ ثمَّ الأفعالِ المبنيَّةِ ثمَّ الأسماءِ المبنيَّةِ، ثمَّ تحدَّثَ عن المعرباتِ فبدأَ بالممنوعِ مِن الصَّرفِ ثمَّ المرفوعاتِ، ثمَّ المنصوباتِ، ثمَّ المجروراتِ، ثمَّ المجزوماتِ، ثمَّ التَّوابعِ.

وأمَّا القسمُ الثَّالثُ فهوَ: في العاملِ: وبدأَ بالعواملِ مِن الأفعالِ، ثمَّ العواملِ من الحروفِ، ثمَّ العواملِ من الأسماءِ، ثمَّ العاملِ المعنويِّ.

أمَّا القسمُ الرَّابعُ فهوَ: في المقتضِي للإعرابِ، وهوَ نهايةُ الكتابِ، وبهذَا يتضحُ أنَّ موضوعَ كتابِ العُبابِ هوَ علمُ النَّحوِ والإعرابِ.[2]

زمنُ تأليفِهِ: فرغَ النُقْرَه كَار مِن تأليفِ العُبابِ سنةَ ٧٣٥هـ، وعمرُهُ على الصحيحِ تسعٌ وعشرونَ سنةً.[3]

دواعِي تأليفِ العُبابِ: السببُ في تأليفِ (النُقْرَه كَار) للعُبابِ هوَ مَا للُّبابِ من منزلةٍ رفيعةٍ في النَّحوِ، وقدْ صرحَ بهذَا السببِ في مقدِّمةِ كتابِهِ حيثُ قالَ: «...فإنَّ كتابَ اللُّبابِ في علمِ الإعرابِ لَمَّا كانَ كتاباً صحيحًا معانيهِ، حسناً مقاطعُهُ ومبانِيهِ، لا يُنزفُ بحرُهُ، ولا يدركُ غورُهُ، متضمِّنًا مِن عجائبِ الدُّررِ النَّحويَّةِ، وغرائبِ الغررِ الإعرابيَّةِ، مَا لا يوجدُ في مجملِ كلامِ المتقدِّمينَ، ولا في مفصلِ كلماتِ المتأخرينَ»[4]

أهميَّةُ العُبابِ: تكمنُ أهميةُ العُبابِ في منزلةِ اللُّبابِ الَّتِي أشادَ بهَا النُقْرَه

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول ١٩١.

(2) أمَّا عن حجم الكتاب فهو يشتمل على (٢٠٥٤) صفحة مقسَّمة على أربعة أجزاء.

(3) ينظر: كشف الظنون: ٢/١٥٤٤.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣.

كَار في مقدِّمتِهِ، ويعدُّ العُبابُ مِن أهمِّ شروحِ اللُّبابِ الَّتِي شرحَتهُ شرحًا موسعًا، قالَ النُقْرَه كَار: «شرحتُهُ شرحًا تنحلُّ بهِ ألفاظُهُ ومعانِيهِ، و تنكشفُ تركيباتُهُ ومبانِيهِ... بعدَ أنْ وجهتُ وجهِي إلى تدقيقِهِ أزمنةً، وصرفتُ عنانَ همَّتِي إلى تحقيقِهِ آونةً، وكشفتُ النِّقابَ عن محيَّا معانِيهَا، ورفعتُ عن وجوهِ مبانِيهِ، وفتحتُ أغلاقَهُ، وحللتُ شناقَهُ، وأظهرتُ مكنونَ دقائقِهِ، ومخزونَ حقائقِهِ، بالغًا في إشرارِ عوائدِهِ، وأسرارِهِ، مجتهدًا في الكشفِ عن خرائدِهِ وأبكارِهِ».[1]

ومِمَّا يزيدُ مِنْ أهميَّةِ العُبابِ أنَّ اللُّبابَ ليسَ من الكتبِ الَّتِي أخذَتْ نصيبًا كافيًا مِن الشَّرحِ والتَّوضيحِ كَمَا كانَ لكتبِ ابنِ مالكٍ وابنِ هشامٍ وغيرِهِمَا، وقدْ نهجَ الإسفراييني منهجًا مغايرًا لمعظمِ النُّحاةِ حيثُ جعلَ اللُّبابَ مقسمًا بعدَ المقدِّمةِ إلى أربعةِ أقسامٍ الأوّلُ في الإعرابِ، والثَّانِي في المعربِ والمبنيِّ، والثَّالثُ في العاملِ، والرَّابعُ في المقتضِي للإعرابِ، وكتابٌ يحملُ مثلَ هذَا المنهجِ المغايرِ للكثيرِ مِن كتبِ النُّحاةِ المتقدِّمينَ والمتأخرينَ جديرٌ بأنْ يشرحَ ويوضحَ كَمَا فعلَ (النُقْرَه كَار).

❁❁❁

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣- ٤

المطلبُ الثَّاني: التَّعريفُ بـ(شرحِ لبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ):

اسمُ الكتابِ: هذَا الكتابُ هوَ شرحٌ لكتابِ الإسفراييني المسمَّى بـ(لبِّ الألبابِ) أو (اللُّبِ)، وتمامُ اسمِهِ: (لبُّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ)، وقدْ شرحَهُ (النُقْرَه كَار) وسمَّاهُ: (شرحُ لبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ) وقدْ يُختصرُ فيقالُ: (شرحُ اللُّبِ)، وأحيانًا يسمَّى: (شرحُ لُبِّ اللُّبابِ في علمِ الإعرابِ).[1]

موضوعُهُ: بيَّنَ الإسفراييني موضوعَ هذَا الكتابِ حينَ ذكرَ أنَّهُ اختارَ مِن العلومِ علمَ النَّحوِ، وأنَّهُ صنَّفَ منهُ كتابًا وجيزَ الألفاظِ والمبانِي، أنيقَ الفحاوِي والمعانِي، حاويًا لتفاريعِ النَّحوِ وموارِدِهِ،[2] فبهذَا يُعلمُ أنَّ موضوعَ (شرحِ لبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ) هوَ: علمُ النَّحوِ والصَّرفِ.

وقدْ نهجَ الشَّارحُ في ترتيبِ موضوعاتِهِ وتبويبِها طريقةَ المصنِّفِ، واتَّخذَ مِن التَّقسيمِ العقليِّ للكلمةِ وأنواعِهَا سبيلاً لهذَا التَّرتيبِ والتَّبويبِ، فبعدَ أنْ عرضَ مقدِّمتَهُ الَّتِي اشتملَتْ على منهجِهِ في الشَّرحِ، وبيانِ الباعثِ عليهِ، شرحَ مقدِّمةَ المصنِّفِ، ثمَّ بدأَ بتعريفِ الكلمةِ والكلامِ، وذكرَ أنواعَهُمَا، وقامَ بحصرِ المرفوعاتِ والمنصوباتِ والمجروراتِ مِن الأسماءِ، ثمَّ انتقلَ إلى التوابعِ، ثمَّ تعرَّضَ للمبنيِّ مِن الأسماءِ فعرَّفَهُ وذكرَ أنواعَهُ، ثمَّ انتقلَ إلى المعرفةِ، والنَّكرةِ، والمؤنثِ، والمذكرِ، وأسماءِ العددِ، والمثنَّى، والجموعِ، والأسماءِ المتصلةِ بالأفعالِ، ولَمَّا فرغَ مِن مباحثِ القسمِ الأولِ وهوَ الاسمُ، انتقلَ إلى القسمِ الثَّانِي وهوَ الفعلُ، فعرَّفَهُ وذكرَ أقسامَهُ وخواصَّ كلِّ قسمٍ، وأحكامَهُ مِن حيثُ الإعرابُ والبناءُ، والتَّعدي واللُّزومُ، ثمَّ انتقلَ إلى القسمِ الثَّالثِ مِنْ أقسامِ الكتابِ وهُوَ قسمٌ ذكرَ فِيهِ

---

(1) ينظر: الدرر الكامنة: ٢/٣٩٤، وخزانة الآداب: ٤/٣٣٨، والأعلام: ٤/ ١٢٧.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١٠.

الحروفَ، فعرَّفَ الحرفَ وذكرَ أقسامَهُ وحكمَ على كلِّ قسمٍ، مبتدئًا بحروفِ الجرِّ، وانتهَى بذكرِ حروفِ التَّذكرِ، وبهذَا يكونُ موضوعُ هذَا الكتابِ هوَ النَّحوُ أولاً ثمَّ الصَّرفُ؛ لأنَّهُ ذكرَ مبانِي المصادرِ الثُّلاثيَّةِ، وصوغَ اسمَي الفاعلِ والمفعولِ مِن الثُّلاثِيِّ، وغيرَ ذلكَ مِن مسائلِ التَّصريفِ.

زمنُ تأليفِهِ: فرغَ (النُقْرَه كَار) مِن تأليفِ هذَا الكتابِ سنةَ ثلاثٍ وأربعينَ وسبعِمائةٍ من الهجرةِ، ومِمَّا يوضحُ ذلكَ قولُهُ: «فرغتُ من تأليفِ هذَا الكتابِ فِي مدينةِ (ترمذَ)[1] سنةَ ثلاثٍ وأربعينَ وسبعِمائةٍ من الهجرةِ النَّبويَّةِ، ومِن تصحيحِهِ في بلدَةِ (قيساريةٍ)[2] في ذِي القعدةِ في سنةِ إحدى وخمسينَ وسبعِمائةٍ».[3]

دواعِي تأليفِهِ: إنَّ الغايةَ مِن تصنِّيفِ هذَا المصنَّفِ تكمنُ في أهميَّةِ الكتابِ المشروحِ (لبُّ الألبابِ)، فهذَا كتابٌ يحتاجُ إلى شرحٍ وتعليقٍ، وقدْ بيَّنَ (النُقْرَه كَار) الدَّاعِيَ إلى تأليفِ هذَا الكتابِ في مقدِّمتِهِ، الَّتي يقولُ فيهَا: «وبعدُ، فإنَّ لبَّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ لا يخفَى عندَ ذوي الألبابِ أنَّهُ كثيرُ الفوائدِ جمُّ العوائدِ، صغيرُ الحجمِ وجيزُ النَّظمِ، محتوٍ على قواعدَ شريفةٍ، وفوائدَ لطيفةٍ، مشتملٍ على دقائقِ الأسرارِ العربيَّةِ، منطوٍ على المباحثِ الَّتِي هيَ مفتاحُ العلومِ الأدبيَّةِ، متضمنٌ مِن عجائبِ الغررِ النَّحويَّةِ، وغرائبِ النُّكتِ الإعرابيةِ مَا لا يوجدُ في غيرِهِ من المطولاتِ والمختصراتِ ولمْ يشرحْهُ أحدٌ من فضلاءِ الدَّهرِ، وعلماءِ العصرِ»[4]، فهوَ يبيِّنُ أنَّ مِن أسبابِ تأليفِهِ لهذَا الكتابِ أنَّ لبَّ الألبابِ للإسفراييِنيِّ لمْ يشرحْهُ أحدٌ قبلَهُ، ولمْ يشرحْهُ أحدٌ من معاصريهِ.

---

(1) هي: ترمذ مدينة مشهورة من أمهات المدن راكبة على نهر (جيحون). (معجم البلدان: ٢/٢٦)

(2) هي: بلد على ساحل بحر الشام تعد في أعمال فلسطين بينها وبين طبرية ثلاثة أيام. (معجم البلدان: ٤/٤٢١)

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣١- ٣٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٣٨.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣١- ٣٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٣٨- ٣٩.

أهميَّتُهُ: يعدُّ هذَا الكتابُ مِن الكتبِ القيِّمةِ الَّتِي أُلِّفَتْ في النَّحوِ في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ، وقدْ وضحَ (النُقْرَه كَار) شيئًا مِن أهمِّيةِ الكتابِ في مقدِّمتِهِ، ومَا حواهُ هذَا الكتابُ من الفوائدِ والدَّقائقِ والأسرارِ، حتَّى أنَّهُ بالغَ في مدحِ كتابِ الإسفراييِّ معتقدًا أنَّ فيهِ من غرائبِ النُّكتِ الإعرابيَّةِ مَا لا يوجدُ في غيرِهِ مِن المطولاتِ والمختصراتِ.

ومِمَّا يوضحُ أهمِّيتَهُ - أيضًا- اعتمادُ بعضِ المتأخرينَ مِن المؤلفينَ كَالبغداديِّ في خزانَةِ الأدبِ[1] وخالدِ الأزهريِّ في التَّصريحِ.[2]

(1) ينظر: خزانة الأدب: ٤/١٣١- ١٣٦.

(2) ينظر: التصريح على التوضيح: ١/٢٣١،١٦٦، ٢٣٢، ٢/١٥٤.

المطلبُ الثَّالثُ: التَّعريفُ بـ (شرحِ شافيةِ ابنِ الحاجبِ):

اسمُ الكتابِ: عُرفَ هذَا الكتابُ بـ (شرحِ شافيةِ ابنِ الحاجبِ) ولمْ يذكرْ النُقْرَه كَار في مقدِّمةِ هذَا الشَّرحِ أنَّهُ سمَّاهُ باسمٍ غيرِ هذَا الاسمِ الَّذي عُرفَ بهِ.

موضوعُ الكتابِ: شافيةُ ابنِ الحاجبِ وشروحُهَا اختصَتْ بعلمِ الصَّرفِ، وقدْ ذكرَ النُقْرَه كَار في مقدِّمةِ شرحِهِ أهمِّيةَ علمِ الصَّرفِ كمقدمةٍ لهذَا الكتابِ الَّذي هوَ في صميمِ علمِ الصَّرفِ.

والأبوابُ الَّتي عُنيَ بهَا في هذَا الكتابِ هيَ: القلبُ المكانيُّ، والأبنيةُ وأقسامُهَا، ومعاني الأبنيةِ، والمضارعُ وأبوابُهُ وصياغتُهُ، ثمَّ ذكرَ فعلَ الأمرِ، واسمَ الفاعلِ، واسمَ المفعولِ، وأفعلَ التَّفضيلِ، والصِّفةَ المشبهةُ، ثمَّ ذكرَ موضوعَ المصادرِ، ثمَّ اسمَ المرَّةِ، واسمَ الهيئةِ، وأسماءَ الزَّمانِ والمكانِ، ثمَّ ختمَ الكتابَ بموضوعِ اسمِ الآلةِ.

زمنُ تأليفِهِ: لمْ أقفْ على مَا يثبتُ زمنَ تأليفِ هذَا الشَّرحِ، ولم يذكر الشارح هذا.

دواعِي تأليفِهِ: إنَّ أهمَّ الأسبابِ الَّتي دعَتْ النُقْرَه كَار إلى تأليفِ هذَا الكتابِ هيَ ثلاثةُ أسبابٍ أشارَ إليهَا في مقدمتِهِ:

الأولُ: أهمِّيةُ علمِ الصَّرفِ في معرفةِ القرآنِ الكريمِ والسُّنةِ المطهرةِ، وقدْ أشارَ إلى ذلكَ بقولِهِ: «فإنَّ مَن أرادَ أنْ يكونَ لَهُ منيحةٌ[1] من الكتابِ الإلهيِّ، وفيهِ عبقةٌ من الكلامِ النَّبويِّ فليصرفْ عنانَ همتِهِ إلى نحوِ علمِ الصَّرفِ، ولكنْ لا يعرجُ عليهِ فيجعلُهُ نصبَ الطرفِ مشمّرًا عن ساقِ الجدِّ، ليغوصَ في تيارِ بحارِ الكتابِ الإلهيِّ وفرائدِهِ، ويتفحصُ عن لطائفِ الكلامِ النَّبويِّ وفوائدِهِ، فإنَّ

---

(1) هكذا في الأصل، ومعناه: الناقة المعارة للانتفاء بلبنها وولدها، فلعله شبه الانتفاع بعلم الصرف بفهم الكتاب والسنة بالانتفاع بالمنيحة، وقد تكون (المنحة) وما أثبته تصحيفا.

مَن اتَّقَى اللهَ في تنزيلِهِ، وأجالَ النَّظرَ في تعاطِي تأويلِهِ، وطلبَ أنْ يكملَ لَهُ ديانتُهُ، ويصحَّ لَهُ صلاتُهُ وقراءتُهُ وهوَ غيرَ عالمٍ بهذَا العلمِ فقدْ ركبَ عمياءَ، وخبطَ خبطَ عشواءٍ، إذْ بِهِ تنحلُّ العويصاتُ الأبيَّةِ وتعرفُ بِهِ سعةُ اللُّغاتِ العربيَّةِ، إذْ القياسيَّةُ منهَا أكثرُ مِن السماعيَّةِ». (١)

الثَّانِي: أهمِّيةُ شافيةِ ابنِ الحاجبِ فقدْ اشتملَتْ - معَ قلةِ حجمِهَا- على علمٍ كثيرٍ ومعانٍ دقيقةٍ، وقدْ أشارَ إلى هذَا السَّببِ بقولِهِ: «وإنَّ المختصرَ للإمامِ العلامةِ أفضلَ المتقدمِينَ، جمالِ الملَّةِ والدِّينِ أبي عمرِو بنِ الحاجبِ - رحمَهُ اللهُ تعالَى- كتابٌ صغيرٌ حجمُهُ، بلْ عبابٌ كثيرٌ علمُهُ، منطوٍ على دقائقِ الأسرارِ العربيَّةِ، محتوٍ على المباحثِ الَّتِي هيَ مفتاحُ العلومِ الأدبيَّةِ». (٢)

الثَّالثُ: تشجيعُ الأمراءِ للعلمِ والعلماءِ، حيثُ أهدَى النُقْرَه كَار كتابَهُ هذَا إلى الأميرِ أُلجاي، وذلكَ عندَ قولِهِ: «موشحًا صدرَهُ بألقابِ مَن اقترحَتْ لَهُ قمَّةُ الشَّرفِ وعلاهَا، وذلَّلَتْ لَهُ كواهلُ الإمارةِ فركبَهَا وامتطَاهَا، كهفُ الأممِ، ملكُ ملوكِ أمراءِ العالمِ، ليثُ الوغَى وغيثُ النَّدَى» (٣) وهذَا الإهداءُ يدلُّ على محبةِ الأمراءِ لذلكَ وهوَ دافعٌ للعلماءِ للبذلِ والعطاءِ.

أهمِّيةُ شرحِ الشَّافيةِ: إنَّ أهمَّ مَا يميزُ شرحَ النُقْرَه كَار أنَّهُ جاءَ مختصرًا جامعًا مفيدًا، وفيهِ دقائقُ ممتعةٌ، وقدْ قالَ النُقْرَه كَار عن شرحِهِ هذَا: «وقدْ كتبْتُ لَهُ شرحًا مراعيًا فيهِ شريطةَ الاختصارِ، متجافيًا عن وصمةِ الإطالةِ والإكثارِ، إذْ الإيجازُ قدْ يُخلُّ، والإطنابُ قدْ يملُّ، وافيًا بتلخيصِ مقاصدِهِ ومبانِيهِ، كافيًا بانحلالِ ألفاظِهِ ومعانِيهِ، معَ إيراداتٍ سمحَ بهَا الخاطرُ، وتقييداتٍ هُديَ إليهَا النَّاظرُ». (٤)

---

(1) ينظر: شرح شافيه ابن الحاجب: ١٩- ٢١

(2) ينظر: المصدر السابق: ٢١

(3) ينظر: المصدر السابق: ٢٢

(4) ينظر: المصدر السابق: ٢١- ٢٢

الفصلُ الثَّانِي:

منهجُ النُقْرَه كَار في مؤلفاتِهِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ.

ويشتملُ على ثلاثةِ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: منهجُهُ في (العُبابِ في شرحِ اللُّبابِ).

المبحثُ الثَّانِي: منهجُهُ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ).

المبحثُ الثَّالثُ: منهجُهُ في (شرحِ شافيةِ ابنِ الحاجبِ).

تقديم

تباينَتْ دراستِي لمناهجِ كتبِ (النُقْرَه كَار) في الحجمِ، وذلكَ بحسبِ طبيعةِ الكتابِ وأهميتِهِ؛ لأنَّهُ لابُدَّ أنْ تتناسَبَ الدِّراسةُ معَ حجمِ الكتابِ وأهمِّيتِهِ.

لذَا كانَتْ دراسةُ منهجِهِ في (العُبابِ) أطولَ؛ لطولِ العُبابِ بالنِّسبةِ لـ(شرحِ لُبِّ الألبابِ) و(شرحِ الشَّافيةِ)، ويتضحُ ذلكَ من خلالِ مباحثِ هذَا الفصلِ الأتية:

١) منهجُهُ في (العُبابِ في شرحِ اللُّبابِ).

٢) منهجُهُ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ).

٣) منهجُهُ في (شرحِ شافيةِ ابنِ الحاجبِ).

المبحثُ الأوَّلُ: منهجُهُ في (العُبابِ في شرحِ اللُّبابِ)

يُعَدُّ كتابُ (العُبابِ) مِن أوسعِ كتبِ (النُقْرَه كَار) النَّحويَّةِ الَّتِي تُظهِرُ سعةَ علمِهِ وطولَ نفسِهِ من خلالِ الشَّرحِ والتَّعليقِ والتَّحقيقِ، لذَا امتازَ بمميزاتٍ منهجيَّةٍ واضحةٍ تكشفُ عن منهجِهِ في عرضِ المادَّةِ.

وقدْ مزجَ (النُقْرَه كَار) كتابَ (اللُّبابِ) في ثنايَا شرحِهِ لهذَا الكتابِ، فلا تكادُ تفرقُ بينَ الشَّرحِ والكلامِ المشروحِ، ولولا التَّنصيصُ بهلالينِ على المتنِ المشروحِ لما أمكنَ في الغالبِ تمييزُ أحدِهِمَا عَن الآخرِ.

ويلحظُ أنَّهُ أحيانًا يقدِّمُ نصًا مِن المشروحِ، ثُمَّ يتبعُهُ بالشَّرحِ، وأحيانًا يدمجُ الشَّرحَ بالمتنِ فيشرحُ الأصلَ دونَ أنْ يفرقَ بينَ شرحِهِ والأصلِ المشروحِ، وقدْ آثرتُ أنْ أتناولَ منهجَهُ في هذَا الكتابِ من خلالِ المطالبِ الآتيةِ:

١) طريقتُهُ في عرضِ المسائلِ.

٢) طريقتُهُ في عرضِ الخلافِ النَّحويِّ والصَّرفِيِّ.

٣) منهجُهُ في النَّقلِ والتَّوثيقِ.

٤) التَّفسيرُ وشرحُ الغريبِ.

٥) خدمةُ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ.

٦) التِّكرارُ والإحالةُ.

٧) الاستطرادُ.

٨) الاستقصاءُ والشُّمولُ.

٩) أسلوبُهُ في النَّقدِ.

المطلبُ الأوَّلُ: طريقتُهُ في عرضِ المسائلِ:

في هذا المطلبِ سأذكرُ - بإذنِ اللهِ- كلَّ مَا يرتبطُ بالمسائلِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ دونَ أنْ أتعرضَ إلى مسائلِ الخلافِ ومَا يتعلقُ بهَا، وقدْ أهملُ كلامًا لَهُ علاقةٌ بالمسائلِ النَّحويَّةِ، ولكنَّهُ أشدُّ صلةً بالمسائلِ الخلافيةِ.

- فمِن منهجِهِ أنَّه حينما يعرض المسألةِ النَّحويَّةِ يفسرُ ويعربُ كلامَ المصنِّفِ، ويفسرُ الأمثلةَ الَّتِي يذكرُهَا في المسألةِ النَّحويَّةِ أو الصَّرفيَّةِ، ومِن ذلكَ قولُهُ: «قولُهُ: (بسمِ) متعلقٌ بفعلٍ محذوفٍ، فإنَّ كلَّ فاعلٍ يبدأُ في فعلِهِ بـ (بسمِ اللهِ) يضمرُ مَا جعلَ التَّسميةَ مبدأً لَهُ، كَمَا أنَّ المسافرَ إذَا حلَّ أو ارتحلَ فقالَ: بسمِ اللهِ، كانَ المعنَى بسمِ اللهِ أرتحلُ، كذلكَ هَاهُنَا متعلقٌ بمحذوفٍ، أي: بسمِ اللهِ أؤلفُ الكتابَ، والباءُ إمَّا للاستعانةِ أو للمصاحبةِ»[1] ومِن الأمثلةِ الَّتِي مثَّلَ بهَا ثُمَّ أشارَ إلى معنَاهَا، قولُهُ: «فإنَّ (زيدٌ) في قولِكَ:(زيدٌ أفضلُ القومِ) مفضَّلٌ في الفضلِ على كلِّ واحدٍ مِمَّن بقِيَ بعدَ (زيد) مِن أفرادِ القومِ، فالمعنَى: زيدٌ بعضُهُم الزَّائدُ في الفضلِ...». [2]

وقدْ يعربُ مَا يراهُ غامضًا مِن أمثلةِ المصنِّفِ كَمَا في قولِهِ معربًا لقولِهِم (المُعْلِمُ والمُعْلِمُهُ زيدٌ عمرًا خيرَ النَّاسِ إيَّاهُ أنَا): «فإيَّاهُ عائدٌ إلى المصدرِ، أي: الإعلامُ، وأصلُهُ: أعلمْتُ وأعلمَنِي زيدٌ عمرًا خيرَ النَّاسِ إيَّاهُ، ثمَّ أخبرَ عن التَّاءِ في أعلمْتُ باللامِ، فالمُعْلِمُ مبتدأٌ، والمُعْلِمُهُ عطفٌ عليهِ، وزيدٌ فاعلُ المعلمُهُ، والهاءُ مفعولُهُ الأوّلُ، وعَمرًا مفعولُهُ الثَّانِي، و(خيرَ النَّاسِ) مفعولُهُ الثَّالثُ، وأنَا خبرُ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤- ٥.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٥٥٦.

المبتدأ، وإيَّاهُ ضميرُ المصدرِ». [1]

- كما اهتمَّ (النُقْرَه كَار) بالتَّمثيلِ للمسائلِ فتجدُهُ لا يكتفِي بالأمثلةِ الَّتِي يوردُهَا المصنِّفُ في (اللُّبابِ)، ويتضحُ هذَا عندَ قولِهِ: «... ودخلَ فيهِ نحوُ: الصَّبوحِ؛[2] لأنَّهُ وإنْ اقترنَ بالزَّمانِ لكنَّهُ لا يدلُّ على المعينِ مِن الأزمنةِ الثَّلاثةِ». [3]

وقولِهِ: «وإنْ كانَ الاسمُ الَّذي أريدَ تثنيتُهُ مقصورًا - وهوَ الَّذي آخرُهُ ألفٌ مفردةٌ لازمةٌ - ثلاثيًا وألفُهُ عوضٌ عن واوٍ تحقيقًا بأنْ يكونَ معلومَ الأصلِ كَ (عصًا)... وإلا يكنِ المقصورُ ثلاثيًا وألفُهُ عوضٌ عن الواوِ، وذلكَ بأنْ يكونَ ثلاثيًا وألفُهُ عوضٌ عن ياءٍ، نحوُ: متَى». [4]

وقولِهِ: «قدْ تُبْنَى صيغتَا التَّعجبِ من المبنيِّ للمفعولِ إذَا أُمِنَ التباسُهُ بالفاعلِ، بأنْ يتعدَّى إلى مَا هوَ الفاعلُ في المعنَى بـ (إلى) أو بـ (عند)، نحوُ: مَا أمقتَهُ إليَّ، ومَا أحضاهُ عندِي»[5] ولا يكتَفِي (النُقْرَه كَار) بالأمثلةِ الَّتِي يذكرُهَا المصنِّفُ، كَمَا في قولِهِ: «... مِمَّا ليستْ الألفُ فيهِ للإلحاقِ بنحوِ سَفَرْجَلٍ نحوُ: حَبَنْطِي[6] فإنَّ الألفَ للإلحاقِ لا للتأنيثِ». [7]

- كما كان يفترضُ الأسئلةَ والاعتراضاتِ ويجيبُ عنهَا، وهذَا نوعٌ مِن تحقيقِ المسألةِ النَّحويَّةِ والطُّرقِ التَّعليميَّةِ الَّتِي عُنيَ بهَا المحققونَ مِن

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٦٣.

(2) الصبوح: ما أكل وشرب غدوة، وهو خلاف الغبوق. (الصحاح: (صبح) ١/٣٨٠)

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٧.

(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٥٨.

(5) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ١٧٤.

(6) ينظر: الحبنطي: القصير البطين. (الصحاح: (حبط) ٣/١١١٨)

(7) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٣٨.

النَّحويينَ، ويظهرُ هذَا النَّمطُ عندَ قولِهِ: «فإنْ قلْتَ:لمَ قدَّمَ الرَّحمنَ على الرَّحيمِ، والقياسَ التَّرقِّي مِن الأدنَى إلى الأعلَى؟ كَقولِهِم: (عالِمٌ نحريرٌ). قلتُ: إنَّ ذلكَ إنَّمَا يجبُ فيهَا إذَا كانَ الأعلَى يدلُّ على الأدنَى...».[1]

وقولِهِ: «فإنْ قلتَ: قدْ بقيَ هنَا جمعٌ ليسَ بإلحاقِ الواوِ والياء والنُّونِ بآخرِهِ، ولا بإلحاقِ الألفِ والتَّاءِ بِهِ، ولا بتغييرِ صيغتِهِ، نحوُ: صِنْوانٍ في جمعِ صِنْو.[2] فالجوابُ أنَّ صنوانًا صيغةٌ غيرَ صيغةِ صنو فقدْ اختلفَتْ صيغتُهُ».[3]

وقولِهِ - أيضًا- عندَ حديثِهِ عَنْ حملِ (إلا) علَى غيرِ الاستثناءِ في قولِهِ تعالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[4]: «فللخصمِ أنْ يقولَ: جازَ أنْ يكونَ انتفاءُ الملزومِ المركبِ من الموصوفِ معَ صفتِهِ بانتفاءِ الصِّفةِ لا بانتفاءِ الموصوفِ، إذْ لا يلزمُ مِن انتفاءِ المجموعِ إنتفاء كلِّ واحدٍ مِن أجزائِهِ، ولا يلزمُ على تقديرِ الوصفِ عدمُ المقصودِ؛ لأنَّ انتفاءَ المجموعِ - وهوَ الآلهةُ الموصوفةُ بصفةِ المغايرةِ- إنْ كانَ بانتفاءِ الموصوفِ وحدَهُ فقدْ حصلَ المطلوبُ، وكذلكَ إنْ كانَ بانتفاءِ الوصفِ، إذْ مِن انتفاءِ المغايرةِ يلزمُ انتفاءَ التَّعدُّدِ وكذلكَ لا يلزمُ عدمُ المقصودِ على تقديرِ الوصفِ من وجهٍ آخرَ بأنْ تقولَ: يجوزُ أنْ يكونَ الانتفاءُ بانتفاءِ الظرفيَّةِ؛ لأنَّهُ على هذَا التَّقديرِ قدْ انتفَى مَا قالَهُ الخصمُ»[5]، فهوَ هُنَا يفترضُ السُّؤالَ الَّذي يمكنُ للخصمِ أنْ يسألَهُ.

- يذكرُ الخلاصةَ مِن المسألةِ النَّحويَّةِ، ومِن ذلكَ قولِهِ: «والحاصلُ أنَّهُ لا

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦.

(2) الصنو إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو. (الصحاح: (صنو) ٢٤٠٤/٦)

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب : القسم الأول: ٨١.

(4) سورة الأنبياء: آية (٢٢).

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب : القسم الثاني: ٤٠٧.

يلزمُ مِن كونِ الفعلِ مستقبلاً جوازُ النَّصبِ، وإنَّمَا يلزمُ مِن جوازِ النَّصبِ كونُ الفعلِ مستقبلاً». (١)

وقولِهِ: «والحاصلُ أنَّهُ لا يستفهَمُ بأمِ المتَّصلةِ حتَّى يحصلَ عندَ السائلِ العلمُ بِمَا سألَ عنهُ بـ(أو) ، وهوَ ثبوتُ أحدِ الشَّيئينِ لا بعينِهِ...». (٢)

وقولِهِ: «والحاصلُ أنَّ الظَّرفَ اللَّغوَ إنَّمَا يؤخرُ إذَا لمْ يكنْ هناكَ مقتضٍ يقتضِي تقديمَهُ...». (٣)

- وقد اهتمَّ (النُقْرَه كَار) بتعليلِ ترتيبِ المصنِّفِ للمسائلِ والأبوابِ، ولِمَ قدَّمَ هذِهِ المسألةِ على غيرِهَا، ولِمَ قدَّمَ هذَا الموضوعَ على غيرِهِ، ولِمَ تأخرَ الحديثُ عَنْ هذِهِ المسألةِ إلى هذَا المكانِ الَّذي ارتضاهُ المصنِّفُ، وهذَا كقولِهِ: «فالأوَّلُ أي المتصلُ المرفوعُ، وإنَّمَا قدَّمَهُ؛ لأنَّ المرفوعَ مقدمٌ على غيرِهِ». (٤)

وقولِهِ: «والمصنِّفُ تبعَ جارَ اللهِ في تقديمِ المنصوبِ المتصلِ على المرفوعِ المنفصلِ لاتصالِهِ». (٥)

وقالَ في بدايةِ حديثِهِ عن موضوعِ المفعولِ المطلقِ: «وإنَّمَا قدَّمَهُ على غيرِهِ مِن المنصوباتِ؛ لأنَّهُ المفعولُ الحقيقيُّ الَّذي أوجدَهُ فاعلُ الفعلِ المذكورِ». (٦)

وقالَ في موضوعِ المفعولِ بِهِ: «وإنَّمَا أخَّرَهُ عن سائرِ المفاعيلِ معَ أنَّهُ أقواهَا، وأشدُّهَا تعلقًا بالفعلِ وبالفاعلِ؛ لأنَّ لَهُ لواحقَ، فلوْ قدَّمَهُ على سائرِهَا لوقعَتْ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٤٨١.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٧٠٥.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني:٨٠٢.

(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٢٢٩.

(5) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٢٣٢، والمفصَّل: ١٢٧.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٢.

هذهِ اللَّواحقُ بينَ المفاعيلِ، وهِيَ أجنبيَّةٌ بالنِّسبةِ إليهَا».[1]

وقالَ - أيضًا- في مطلعِ كلامِهِ في موضوعِ خبرِ كانَ وأخواتِهَا: «اعلمْ أنَّ ذكرَهُ خبرَ كانَ هُنَا، وكذَا ذكرَهُ في القسمِ الرَّابعِ حيثُ ذكرَ سببَ نصبِ المتفرعاتِ على المفعوليَّةِ، وعدمَ ذكرِهِ اسمَهُ في بابِ المرفوعاتِ، وفي القسمِ الرَّابعِ حيثُ ذكرَ سببَ رفعِ الملحقاتِ بالفاعلِ، دليلٌ على أنَّ (اسمَ كانَ) عندَهُ فاعلٌ لا مشبَّهٌ بِهِ، كَمَا أنَّ خبرَهُ مشبَّهٌ بالمفعولِ بالاتفاقِ».[2]

- كما كان يُفَرِّقُ بينَ المتشابهِ في المسائل النحوية، فمِن الأمثلةِ الَّتِي يفرِّقُ فيهَا بينَ المتشابهِ، قولُهُ: «فالفرقُ بينَ ذِي اللامِ والمجرَّدِ عنهَا هُوَ: أنَّ المجرَّدَ يدلُّ علَى أنَّ الاسمَ بعضٌ مِنْ جملةٍ؛ لأنَّ التَّنوينَ فيهِ يدلُّ علَى التَّنكيرِ، وذُو اللامِ يدلُّ على أنَّ المرادَ منهُ الماهيَّةُ المجرَّدةُ عَنْ البعضيَّةِ، والبعضيَّةُ إنَّما تستفادُ مِنْ القرينةِ كَالاشتراءِ والرُّؤيةِ...».[3]

- كما كان يذكرُ الأوجهَ الجائزةَ في المسألةِ النَّحويَّةِ الواحدةِ، كقولِهِ: «ومثلُها أيْ: مثلُ أسماءِ الزَّمانِ المضافةِ إلَى الجملِ وإلَى (إذْ) في جوازِ الإعرابِ والبناءِ... (مثلَ) مَعَ (مَا) و (غيْرَ) مَعَ (أنَّ) مشددةً ومخففةً، فإنَّه يجوزُ بناؤُهُمَا؛ لمشابهتِهِمَا لـ (إذْ) و(إذَا)، في أنَّهُمَا مضافَانِ في المعنَى إلى المصدرِ، وفي الإبهامِ مَعَ وقوعِ المبنيِّ - وهُوَ (مَا) و(أنَّ) مشددةً ومخففةً- موقعَ المضافِ إليهِ، ويجوزُ إعرابُهمَا؛ لعروضِ علَّةِ البناءِ كَقولِهِ تعالَى:[4] ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾»[5].

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١١٣.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٤٢٩.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٦٠٩.

(4) سورة الذاريات: آية (٢٣).

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب : القسم الأول: ٤١٠.

وقدْ يبدأُ الأوجهَ الجائزةَ بقولِهِ: «أوْ نقولُ»، «أو يُقالُ» ، كقولِهِ: «قولُكَ: (اختصمَ زيدٌ وعمرٌو) المسندِ إليهِ فيهِ المجموعُ، فلا تعددَ في نفسِهِ، وإنَّمَا التَّعددُ في أجزاءِهِ... أوْ نقولُ: ارتفعَ الأوَّلُ بالفاعليَّةِ بشرطِ أنْ يعطفَ عليهِ الثَّانِي، أوْ نقولُ: الأصلُ فيهِ: (اختصمَ الرَّجُلانِ زيدٌ وعمرٌو)، فزيدٌ وعمرٌو بيانٌ للفاعلِ».[1]

وقولُهُ: «... رفعُ الاسمين علَى التَّوهُّمِ ندحةٌ واسعةٌ للمساغِ والجوازِ؛ لجوازِ أنْ يقالَ: إنَّ (يداهَا)[2] مفعولُ تواهقَ علَى لغةِ مَنْ جعلَ التَّثنيةَ في الأحوالِ الثَّلاثةِ بالألفِ. أوْ يقالَ: إنَّهُ فاعلُ فعلٍ محذوفٍ أيْ: تواهقُها يدَاها، أوْ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ أيْ: المواهقتَان يدَاهَا».[3]

وقولُهُ عند قولهم: (عَمْرَكَ اللهُ): «وأجازَ الأخفشُ رفعَ (اللهِ) ليكونَ فاعلاً، أيْ: عمَّرَكَ اللهُ تعميرًا فيرتفعُ بعَمْرَكَ[4]، ويجوزُ أنْ يكونَ نصبُ عَمْرَكَ علَى أنَّه مفعولٌ بِهِ، أيْ: أسألُ عَمْرَكَ اللهُ، أوْ علَى نزعِ الخافضِ، أيْ: أسألُكَ بحقِّ تعميرِكَ اللهَ أيْ باعتقادِكَ بقاءَهُ».[5]

- كما استعملَ كلمةَ (اعلمْ) في مواضعَ عدَّةٍ، منهَا: التَّصويبُ والنَّقدُ، والتَّوضيحُ والتَّفسيرُ لكلامِ المصنفِ، والقيودُ والشُّروطُ للمسألةِ، وإضافةُ رأيٍ أوْ مذهبٍ للمسألةِ، والخلاصةُ للمسألةِ، والتَّفصيلُ في المسألةِ والتَّنبيهُ لما يحسنُ أنْ يتنبَهَ لَهُ، ولكلِّ هذهِ المواضعِ شواهدُ مِنْ كلامِهِ، أذكرُ مِنهَا علَى سبيلِ التَّمثيلِ:

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب : القسم الأول: ٥٠٢.

(2) في قول أوس بن حجر:

تُواهِقُ رِجلاها يَدَيهِ وَرَأسَهُ لَها قَتَبٌ فَوقَ الحَقيبَةِ رادِفُ

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٠٤.

(4) ينظر: الأمالي الشجرية: ١/ ٣٥٠، وشرح المفصل: ١/ ١٢٠، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١١٩.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٥٧.

أولاً: التَّصويبُ والنَّقدُ: كَقولِهِ عندَ قولِ المصنِّفِ «وإعرابُهُ تقديرًا بالحرفِ في الجمعِ المذكورِ مضافًا ملاقيًا ساكنًا بعدَهُ»: «واعلمْ أنَّهُ لوْ قالَ بدلَ قولِهِ: (مضافًا ملاقيًا ساكنًا بعدَهُ) ملاقيًا علامتُهُ مدَّةٌ ساكنًا لكانَ أولَى؛ ليدخلَ فيهِ نحوَ قولِهِ تعالَى: [1] ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةَ﴾ فيمَنْ قرأَ بالنصبِ[2]، فإنَّهُ ليسَ بمضافٍ مَعَ أنَّ إعرابَهُ بالحرفِ تقديرًا...».[3]

ثانيًا: التَّوضيحُ والتَّفسيرُ لكلامِ المصنِّفِ: ويظهرُ هذَا عندَ قولِهِ: «واعلمْ أنَّ ظاهرَ كلامِ المصنِّفِ - رحمَهُ اللهُ- يدلُّ علَى وجوبِ فتحِ المنادَى علَى مَا هُوَ مذهبُ بعضِهِم».[4]

ثالثًا: القيودُ والشُّروطُ للمسألةِ النَّحويَّةِ: نحوَ قولِهِ: «واعلمْ أنَّهُ ينبغِي أنْ يُقيَّدَ اختيارُ البدلِ بقيديْنِ آخريْنِ - أيضًا - ، بأنْ نقولَ ...».[5]

رابعًا: إضافةُ رأيٍ أوْ مذهبٍ للمسألةِ: ومِنْ ذلكَ قولُهُ: «واعلمْ أنَّ مذهبَ الفراءِ[6] أنَّهُ إذَا كانَ المستثنَى الثَّانِي أكثرَ مِنْ المستثنَى الأوَّلِ يضمُّ إلَى اللازمِ مِنْ المستثنَى الأوَّلِ...».[7]

خامسًا: الخلاصةُ للمسألةِ والقاعدةِ العامَّةِ فِيهَا: ومِنْ ذلكَ قولُهُ: «واعلمْ أنَّهُ علَى مَا حقَّقنَا أوَّلاً مِنْ أنَّ مَا بعدَ الفاءِ بتقديرِ مبتدإٍ محذوفِ الخبرِ يكونُ

---

(1) سورة الحج: آية (٣٥).

(2) ينظر: المحتسب: ٢/٨٠، والبحر المحيط: ٦/٣٤٢، وهي قراءة ابن أبي إسحاق، والحسن، ورويت عن أبي عمرو.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٠٦.

(4) ينظر: المصدر السابق: ٣/١٨٢، وهو ظاهر مذهب الزمخشري، ينظر: المفصل: ٣٨.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٨٧.

(6) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/١١٩.

(7) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤١٥.

أبدًا مرفوعَ المحلِّ علَى الابتداءِ».[1]

وقولُهُ - أيضًا - : «واعلمْ أنَّهُ يلزمُ في الجملةِ الاسميَّةِ الَّتِي تقعُ بعدَ حتَّى أنْ يكونَ خبرُ المبتدأِ فِيهَا مِنْ جنسِ الفعلِ المتقدمِ نحوَ: ركبَ القومُ حتَّى الأميرُ راكبٌ؛ ليفيدَ التَّحقيرَ أوْ التَّعظيمَ».[2]

سادِسًا: التَّفصيلُ في المسالةِ: كَقولِهِ: «واعلمْ أنَّ هَهُنَا تفصِيلاً لابدَّ مِنْ بَيانِهِ وهُوَ...».[3]

سابعًا: التَّنبيهُ لما يحسنُ أنْ ينبَّهَ لَهُ: وهذَا نحوَ قولِهِ: «واعلمْ أنَّ في العاملِ في المضافِ إليهِ بالإضافةِ اللَّفظيَّةِ إشكالاً؛ لأنَّهُ لا حرفَ هُنَا مقدَّرٌ، حتَّى يقالَ إنَّهُ العاملُ».[4]

- ومِنْ منهجِهِ في المسائلِ - أيضًا- أنَّهُ يهتمُّ بالمعنَى اللُّغويِّ، ومدَى صحتِهِ وفسادِهِ، ويحتجُّ بِهِ لصحةِ مَا يذهبُ إليهِ، حتَّى دارَ الحكمُ عندَهُ في المسألةِ النَّحويَّةِ أو الصَّرفيَّةِ علَى المعنَى، فمَا صحَّ معنَاهُ صحَّ الكلامُ بِهِ والعكسُ بالعكسِ، ومِنْ الأمثلةِ علَى هذَا قولُهُ: «واعلمْ أنَّ الرَّفعَ علَى الجوابِ علَى مَا ذكرنَا والنَّصبَ إنَّما يكونُ إذَا كانَ المجيبُ موافقًا للسائلِ في أحدِ جزْئي كلامِهِ، فيحذفُهُ، ويستغنِي بدلالةِ كلامِ السَّائلِ عليهِ عندَهُ، فعلَى هذَا لا يكونُ قولُهُ تعالَى:[5] ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ جوابًا لقولِهِ تعالَى:[6] ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾؛ لفسادِ المعنَى، إذْ المعنَى يصيرُ حينَئذٍ: الَّذِي أنزلَهُ ربُّنَا أساطيرُ الأولِينَ،

---

(1) ينظر: المصدر السابق: ٣/٤٩٣.

(2) ينظر: المصدر السابق: ٤/٨٣٢.

(3) ينظر: المصدر السابق: ٤/٩٦٩.

(4) ينظر: المصدر السابق: ٤/١١٠٩.

(5) سورة النحل: آية (٢٤)

(6) سورة النحل: آية (٢٤)

والقائِلونَ بهذَا كانُوا كفَّارًا غيرَ مقرِّينَ بالإنزالِ، فهُوَ إذنْ كلامٌ مستأنفٌ». [1]

وقولُهُ - أيضًا- : «... ولوْ قدَّمتَ المفعولَ هُنَا وقلتَ: إنَّما يَضربُ عمرًا زيدٌ، كانَ فيهِ انعكاسُ المعنَى» [2] فلا يريدُ (النُقْرَه كَار) إلا أنْ يكونَ المعنَى صحيحًا غيرَ منعكسٍ.

ومِنْ ذلِكَ قولُهُ: «... وهذَا الكلامُ لا يخلُو عَنْ فسادٍ لفظًا ومعنًى علَى مَا لا يخفَى علَى الفَطنِ المتأمِّلِ، فالأوْلى أنْ نقولَ: إنَّهُ عطفَ علَى قولِهِ: (إمَّا لنفسِهِ) لأنَّهُ في مقابلتِهِ، ويكونُ اللامُ صلةً فيستقيمُ الكلامُ لفظًا ومعنًى» [3]، فهذَا الكلامُ في سياقِ الرَّدِ والنَّقدِ، وكانَ مبنَاهُ علَى صحةِ المعنَى واللفظِ.

وقالَ: «واعلمْ أنَّ قولَهُ (ونحوِهِ) لغوٌ لا حاجةَ إليهِ مَعَ أنَّ وجودَهُ يُؤدِي إلى الفسادِ المعنويِّ». [4]

وقولُهُ: «(تنبيهًا) علَّةٌ لقولِهِ: (أقيمَ) لا لتصديرِ الكلامِ بـ (يا) أوْ لمجموعِ قولِكَ: (إيَّاكَ أعنِي) علَى مَا قالَ الشَّارحُ [5]، لفسادِهِ مِنْ جهةِ اللَّفظِ والمعنَى علَى مَا لا يخفَى على النَّاظرِ فِيه». [6]

وقولُهُ: «ولا يجوزُ أنْ يكونَ ذُو الحالِ هُوَ المخاطبُ علَى مَا قالَهُ الشَّارحُ، وإلا

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٢٨.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٥١٨.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٤٤.

(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ١٠٤.

(5) ينظر: شرح اللباب: ١٢٨/أ، وهو: محمد بن مسعود بن محمود بن أبى الفتح السيرافي ، قطب الدين الفالى، مفسر، عالم بالنحو له كتب، منها: شرح اللباب في علم الإعراب للإسفراييني ، وتقريب التفسير في تلخيص الكشاف، توفي بعد سنة ٧١٢ هـ.(بغية الوعاة: ١١٢/١ ، وهدية العارفين: ١٤٢/٢).

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٤١.

لزمَ أنْ يكونَ المقبلُ هُوَ المخاطبُ لا زيْدًا، وليسَ كذلِكَ؛ لأنَّ هذَا الكلامَ إنَّما يقولُهُ المخاطبُ عندَ إقبالِ زيدٍ لا عندَ إقبالِ المخاطبِ»[1]، فعلَى هذَا كانَتْ تدورُ أحكامُ (النُقْرَه كَار) صحةً وفسادًا.

- وعُنِي بالتَّعرفِ علَى مصادرِ المصنِّفِ في آرائِهِ واختياراتِهِ ونقولاتِهِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «والمصنِّفُ تبعَ جارَ اللهِ[2] في تقديمِ المنصوبِ المتصلِ علَى المرفوعِ المنفصلِ؛ لاتصالِهِ».[3]

وقولُهُ: «وإذَا وصفَ المنادَى المضمومُ بـ(ابنٍ، أو ابنةٍ) لا بنتَ، وهُوَ أيْ: (ابن) بينَ علميْنِ بُني المنادَى معَهُ أيْ مَعَ الابنِ علَى الفتحِ، والظَّاهرُ أنَّ المصنِّفَ تبعَ في هذَا عبدَ القاهرِ[4] - رحمَهُمَا اللهُ- فإنَّهُ قالَ: (جعلَ الابنُ مَعَ الأوَّلِ شيئًا واحدًا وبُنيَا علَى الفتحِ)»[5]، ونلحظُ هُنَا كيفَ استشهدَ بالكلامِ الَّذِي تبعَهُ المصنِّفُ، فذكرَ كلامَ عبدِ القاهرِ الجرجانيِّ بالنَّصِّ مِنْ كتابِهِ (المقتصدِ).

ومِنْ المواضعِ الَّتِي تعرَّفَ فِيهَا علَى مصادرِ المصنِّفِ قولُهُ: «واعلمْ أنَّ المصنِّفَ تبعَ ابنَ الحاجبِ في هذَا الكلامِ».[6]

وقولُهُ بعدَ عبارةٍ للمصنِّفِ: «واعلمْ أنَّ المصنِّفَ تبعَ ابنَ الحاجبِ في هذَا الكلامِ فإنَّهُ قالَ: إنَّ العربَ باللامِ ليسَ منقولاً عَنْ النِّداءِ، والمضافُ يحتملُ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٢٨٢.

(2) ينظر: المفصل: ١٢٨.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٣٢.

(4) هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر، واضع أصول البلاغة، ومن أئمة اللغة، له: أسرار البلاغة، والمقتصد، والعمدة في تصريف الأفعال، وغيرها، توفي سنة ٤٧١ هـ. (بغية الوعاة: ١٠٦/٢، ومفتاح السعادة: ١٤٣/١)، وينظر: المقتصد: ٧٨٥/٢.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٨١.

(6) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٢٤٤.

الأمريْنِ، أيْ: أنْ يكونَ منقولاً عَنْ المنادَى ونصبَهُ بـ(يا) المقدَّرِ كَمَا في: (أيُّهَا الرَّجلُ) وأنْ يكونَ بفعلٍ مقدَّرٍ كَأعنِي وأخصُّ». [1]

وقولُهُ: «ذكرَ السِّيرافِيُّ[2] أنَّ حالَ (ألا) في العرضِ كَحالِهِ قبلَ الهمزةِ، وتبعَهُ المصنِّفُ - رحمَهُ اللهُ تعالَى - ». [3]

❁❁❁

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٢٥٤، وفي الإيضاح لابن الحاجب: "إلا أن الأولى أن يقال: إنَّه منصوب نصب العرب إذ النقل خلاف القياس فجعْلُه أصلا في نفسه مع صحته أولى من جعله منقولا". (٢٩٢/١)

(2) هو: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي،أبو سعيد: نحوي، عالم بالأدب، أصله من سيراف من بلاد فارس تفقه في عمان، له الإقناع في النحو، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة ٣٦٨ هـ. (وفيات الأعيان ١: ١٣٠، والجواهر المضية ١: ١٩٦)، وينظر رأي السيرافي في: شرح الكافية للرضي:٢٦١/١.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني ٤٥٦.

المطلبُ الثَّاني: طريقتُهُ في عرضِ الخلافِ النَّحويِّ والصَّرفيِّ:

تختلفُ الكتبُ النَّحويَّةُ والصَّرفيَّةُ في عرضِهَا للخلافِ النَّحويِّ والصَّرفِيِّ، فمِنْ الكتبِ مَا هُوَ مختصٌ بالخلافِ النَّحويِّ والصَّرفِيِّ كَكتابِ (الإنصافِ في مسائلَ الخلافِ) لأبي البركاتِ الأنباريِّ[1]، وكتابِ (التَّبيينِ عَنْ مذاهبِ النَّحويِّينَ البصريِّينَ والكوفيِّينَ) للعكبريِّ[2]، وكتابِ (ائتلافِ النُّصرةِ في اختلافِ نحاةِ الكوفةِ والبصرةِ) للزَّبيديِّ[3]، ومِنْ الكتبِ مَا هُوَ عامٌّ في النَّحوِ والصَّرفِ يعرضُ جميعَ المسائلِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ بحسبِ التَّرتيبِ الَّذِي يرتضيهِ المصنِّفُ، ومِنْ هذِهِ الكتبِ الكتابُ الَّذِي تتجهُ هذِهِ الدِّراسةُ لدراستِهِ وهُوَ (العُبابُ في شرحِ اللُّبابِ) فلمْ يقتصرْ فِيهِ مصنِّفُهُ على مسائلَ الخلافِ فحسبْ، بلْ جعلَهُ عامًّا يعرضُ فِيهِ المتفقَ عليه والمختلفَ فِيهِ.

وإذَا كانَ الأمرُ هكذَا فإنَّهُ مِنْ الطَّبعيِّ - في نظرِي- ألا يكونَ للمصنِّفِ منهجيَّةٌ واحدةٌ في عرضِهِ للخلافِ في هذَا الكتابِ الشَّاملِ لأكثرِ مسائلِ النَّحوِ والصَّرفِ، وفي هذَا المطلبِ يمكنُ أنْ أعرفَ بالمنهجيَّةِ الَّتِي نهجَهَا (النُقْرَه كَار)

---

(1) هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري: من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال. كان زاهدًا عفيفًا، خشن العيش والملبس، له: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، والإغراب في جدل الإعراب، وأسرار العربية، ولمع الأدلة، توفي سنة ٥٧٧هـ. (وفيات الأعيان: ٢٧٩/١، وبغية الوعاة: ٨٦/٢)

(2) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبو البقاء، محب الدين: عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، من كتبه: شرح ديوان المتنبي ، واللباب في علل البناء والإعراب، والتبيان في إعراب القرآن، توفي سنة ٦١٦هـ. (وفيات الأعيان: ٢٦٦/١، وبغية الوعاة:٣٨/٢- ٣٩)

(3) عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد، أبو عبد الله، الشرجي اليماني الزَّبيدي، من العلماء بالعربية، له: شرح ملحة الإعراب ومقدمة في علم النحو، ونظم مقدمة ابن بابشاذ، توفي سنة ٨٠٢ هـ. (بغية الوعاة: ١٠٧/٢، والضوء اللامع: ٣٢٥/٤)

في عرضِهِ للخلافِ في هذَا الكتابِ، وذلكَ مِنْ خلالِ الملامحِ الآتية:

- لمْ يلتزمْ (النُقْرَه كَار) منهجيةً واحدةً في عرضِهِ الخلافَ، وإنَّمَا تعددَتْ الطُّرقُ الَّتِي عرضَ فِيهَا الخلافَ، فمِنْ هذِهِ الطُّرقِ مَا يأتي:

أولاً: يبدأُ بالرَّأيِ الرَّاجحِ في المسألةِ النَّحويَّةِ أوْ الصَّرفيَّةِ ثُمَّ يذكرُ الآراءَ الأخرَى في المسألةِ، كَقولِهِ: «لا يجوزُ تثنيةُ الاسمِ المشتركِ باعتبارِ معانِيهِ المختلفةِ، فلا يقالُ: القرءانِ للطُّهرِ والحيضِ، وذهبَ ابنُ مالكٍ[1] والأندلسيُّ[2] إلى جوازِ ذلكَ».[3]، وقولُهُ: «ومعنَى (ما أَفْعَلَهُ) عندَ سيبَويهِ شيءٌ مِنْ الأشياءِ لا أعرفُهُ جعلَهُ فاعلاً تقديرًا[4]... والفعلُ وهُوَ أفعلُ مسندٌ إلى ضميرِ (مَا)، و(مَا) مبتدأٌ مَعَ كونِهِ نكرةً غيرَ مخصوصةٍ عندَ سيبَويهِ، والجملةُ خبرُهُ، و إنَّما نُكِّرَ للإبهامِ المناسبِ للتَّعجبِ، أيْ: أنَّ سببَهُ مجهولٌ لا يعرفُ»[5] وهذَا المذهبُ هُوَ المختارُ عندَ (النُقْرَه كَار) بدليلِ ردِّهِ للآراءِ التَّاليةِ لهَذَا الرَّأيِ، ثُمَّ تابعَ قائلاً: «وقالَ الأخفشُ في أحدِ قوليهِ: إنَّ (مَا) مبتدأٌ، وهِيَ موصولةٌ والجملةُ صلتُهَا، والخبرُ محذوفٌ، أيْ: الَّذِي جعلَهُ فاعِلاً حاصلاً موجودًا.[6] وهُوَ ضعيفٌ؛ لأنَّ فيهِ حذفُ الخبرِ وجوبًا مَعَ عدمِ وجودِ مَا يسدُّ مسدَّهُ.

وقالَ الفراءُ: (مَا) الاستفهاميَّةُ مبتدأٌ، ومَا بعدَهَا خبرُهَا.[7] وهُوَ قويٌّ مِنْ

---

(1) ينظر: شرح التسهيل: ١/٦٢- ٦٣.

(2) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب: ١/٥٢٩، وهو: القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي المرسي اللورقي، من علماء العربية بالأندلس، له: شرح المفصل، وشرح الشاطبية، توفي سنة ٦٦١هـ. (انباه الرواة: ٣/٦٢، وبغية الوعاة: ٢/٢٥٠)

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٥.

(4) ينظر: الكتاب ١/٧٢.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٧٤- ١٧٥.

(6) ينظر: شرح كافيه ابن الحاجب للرضي: ٢/٣١٠.

(7) ينظر: المصدر السابق: ٢/٣١٠. وهمع الهوامع: ٥/٥٥- ٥٧.

حيثُ المعنَى؛ لأنَّهُ كأنَّهُ جهلَ السَّببَ، فاستفهمَ عنهُ، وقدْ يستفادُ مِنْ الاستفهامِ معنَى التَّعجبِ، نحوَ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾[1]، وضعيفٌ مِنْ حيثُ اللَّفظِ؛ لأنَّهُ نقلٌ مِنْ إنشاءٍ إلى إنشاءٍ، ولمْ يثبتْ ذلكَ». [2]

ثانيًا: يذكرُ الآراءَ في المسألةِ، ثُمَّ يختمُ بالرَّأيِ الَّذِي يراهُ صوابًا أوْ راجحًا، ومِنْ الأمثلةِ علَى هذَا، قولُهُ: «ولحوقُ الفاءِ في ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم﴾[3] وإنْ لمْ تكنْ لاحقةً بالأوَّلِ فينبغِي أنْ يعادَ بلا فاءٍ للإشعارِ والإيذانِ بأنَّ أفعالَهُم المذكورةَ مِنَ الفرحِ، وحبِّ الحمدِ هِيَ علَّةٌ في منعِ الحسبانِ فيكونُ الفاءُ للسَّببيَّةِ لأنَّ الَّذِين في الأصلِ مبتدأٌ متضمنٌ معنَى الشَّرطِ. وقيلَ: إنَّ الفاءَ زائدةٌ، ويكونُ الثَّانِي بدلاً مِنَ الأوَّلِ.[4] والظَّاهرُ أنَّهُ تأكيدٌ[5]»[6] وكثيرًا مَا ينهجُ هذَا المنهجَ في عرضِهِ للخلافِ بعدَ ذكرِ قولٍ أوْ رأيٍ مرجوحٍ يردُّ عليهِ ويبينُ القولَ الرَّاجحَ في المسألةِ.

ثالثًا: يذكرُ رأيينِ في المسألةِ ثُمَّ يرجحُ، ثمَّ يذكرُ رأيًا ثالثًا في المسالةِ، وهذَا كقولِهِ في عملِ الاسمِ المضافِ في المضافِ إليهِ: «يجرُّ المضافُ إليهِ، فيمَنْ يرَى العملَ لهُ، أيْ: للمضافِ. ومَنْ قالَ: إنَّ العملَ للحرفِ المقدَّرِ، نظرَ إلى أنَّ معناهُ في الأصلِ هُوَ الموقعُ للإضافةِ بينَ الفعلِ والمضافِ إليهِ، إذْ أصلُ غلامِ زيدٍ، غلامٌ حصلَ لزيدٍ، ولا ينكرُ هُنَا عملُ حرفِ الجرِّ المقدَّرِ، لقوَّةِ دلالةِ المضافِ الَّذِي هُوَ مختصٌ بالمضافِ إليهِ . والأوَّلُ أولَى، لما ذكرنَا مِنْ لزومِ تنكيرِ غلامِ زيدٍ على

---

(1) سورة الانفطار: آية (١٧).

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٧٥.

(3) سورة آل عمران: آية (١٨٨).

(4) هذا رأي الأخفش، ينظر: معاني القرآن: ٢٢٢/١.

(5) وهو رأي أبي علي الفارسي والزمخشري، ينظر: المسائل البصريات: ٦٧٣/١، والكشاف: ٤٨٦/١-٤٨٧.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٨٧.

الثَّانِي. وقيلَ: العاملُ معنَى الإضافةِ، وأريدَ بهَا النِّسبةُ بيْنَ المضافِ والمضافِ إليهِ».[1]

رابعًا: يذكرُ الآراءَ في المسألةِ الخلافيَّةِ، ثُمَّ يقولُ: الرَّاجحُ القولُ الرَّابعُ أوْ الثَّالثُ وهكذَا، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «الهاءُ في (هَنَاه) بدلٌ مِنْ الواوِ الَّتِي هِيَ لامٌ لـ (هَنْ) إذْ أصلُ (هَنْ) هَنَوٌ على رأيِ البصريِّينَ[2] فكأنَّ أصلَهُ (يا هناو) أُبدلتْ الواوُ هاءً، ولذلكَ قَدْ تضمُّ الهاءُ تنبيهًا على الواوِ المحذوفةِ وبدلٌ مِنْ الهمزةِ المنقلبةِ عَنْ الواوِ على رأيٍ[3] فإنَّ أصلَهُ لما كانَ (هناو) قلبتْ الواوُ همزةً؛ لوقوعِهَا طرفًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ، ثمَّ قلبَتْ الهمزةُ هاءً لكونِهِمَا مِنْ حروفِ الحلقِ».[4]

وبعدَ أنْ ذكرَ هذينِ المذهبينِ تابعَ فذكرَ الآراءَ الأخرَى في المسألةِ: «والهاءُ أصليَّةٌ علَى رأيٍ؛[5] لأنَّهُ يصغَّرُ (هَنْ) على (هُنَيهَة)، وأصلُهُ مِنْ هنةٍ. وزائدةٌ لغيرِ الوقفِ لبيانِ الحركةِ علَى رأيٍ، فإنَّهُ قيلَ: إنَّ أصلَه (يا هَنْ) زيدَتْ الهاءُ لبيانِ الحركةِ فصارَ (يا هَنه) ثُمَّ أشبعَ حركةَ النُّونِ فتولَّدَ الألفُ فصارَ (يا هناه). وزائدةٌ للوقفِ على رأيٍ وهُوَ رأيُ الكوفيِّينَ.[6] وضعَّفُوا المذهبَ الأخيرَ بجوازِ تحريكِهِ، أيْ تحريكُ الهاءِ في المفردِ والمثنَى والجموعِ على روايةِ الأخفشِ[7] حالَ السَّعةِ فيُقالُ: يا هناهُ بهاءٍ مضمومةٍ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ للوقفِ، والمذاهبُ الثَّلاثةُ الأولُ يبطلُهَا أنَّ العلاماتِ أيْ علاماتُ التَّثنيةِ والجمعِ والتَّأنيثِ لا

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١١٠٩، وينظر: الخلاف في: شرح المفصل: ١١٧/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٥/١، وهمع الهوامع: ٢٦٥/٤.

(2) ينظر: الكتاب: ٣٦٠/٣، والمقتضب: ٢٧٠/٢، وسر صناعة الإعراب: ٥٦١/٢، وشرح الشافية: ٣٢٥/٣.

(3) هو: رأي الثمانيني، ينظر: شرح التصريف الملوكي: ٣١١.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٢١٤- ٢١٥.

(5) وهو أحد قولي أبي علي الفارسي، ينظر: المسائل البغداديات: ٥٠٤- ٥٠٥.

(6) ينظر: الممتع في التصريف: ٤٠٢/١.

(7) ينظر: الأصول: ٣٤٨/١، والأمالي الشجرية: ١٠٢/٢.

تلحقُ قبلَ اللامِ أوْ هَا هو بدلٌ مِنْ اللامِ. وهُنَا العلاماتُ لاحقةٌ بهِ قبلَ الهاءِ على مَا ذكرنَا في الأمثلةِ فلوْ كانَتْ الهاءُ لامًا، أوْ بدلاً عنهَا، وجبَ إلحاقُ العلاماتِ بهَا، فيقالُ: (هَنَاهَانِ) في تثنيةِ المذكَّرِ، و (هَنَاهُونَ) في جمعِ المذكَّرِ، فيبقَى مَا هوَ الصَّحيحُ مِنْ هذِه المذاهبِ الخمسةِ المذهبُ الرَّابعُ».[1]

خامسًا: يذكرُ الخلافَ في المسألةِ، ولكنَّهُ لا يرجحُ أيَّ قولٍ مِنْ الأقوالِ الَّتِي ذكرَها، كقولِهِ: «وإنَّما فتحَ الياءَ الَّتِي بعدَ ياءِ التَّصغيرِ، محافظةً على ألفِ العِوضِ، وسيبَويهِ يحذفُ العوضَ في المثنَّى والمجموعِ نسيًا، لا لالتقاءِ السَّاكنيْنِ، فيقولُ: (اللَّذيانِ و اللَّتيانِ و اللَّذيونَ و اللَّذيينَ) بضمِّ الياءِ وكسرِها في الجمعِ.[2] والأخفشُ يحذفُها لا نسيًا، فيقولُ في الجمعِ بفتحِ الياءِ، كمَا في المصطفَوْنَ والمصطفَيْنَ».[3]

وقولُهُ - أيضًا- : «وهُمَا أيْ: (إذْ) و(إذَا) حالَ كونِهِمَا مكانيتينِ للمفاجأةِ، نقلَ عنْ المبرِّدِ أنَّ (إذْ) و(إذَا) للمفاجأةِ ظرفُ مكانٍ،[4] وقالَ الزَّجاجُ: إنَّهُمَا ظرفَا زمانٍ»،[5] وقولُهُ: «ولا يثبتُ الخبرُ في تميمٍ أصلاً، قالَ الجزوليُّ:[6] بنُو تميمٍ لا يلفظُونَ بِه إلا أنْ يكونَ ظرفًا.[7] وقالَ الأندلسيُّ: الحقُّ أنَّ بنِي تميمٍ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٢١٥- ٢١٦.

(2) ينظر: الكتاب: ٣/٣٨٨.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٠٠، وينظر رأي الأخفش في: شرح الشافية: ١/٢٨٨ والتصريح: ٢/٣٢٦.

(4) ينظر: المقتضب: ٣/١٧٨.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٦٢، وينظر قول الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه: ١/١٧٣.

(6) هو: عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى، من علماء العربية، من كتبه: الجزولية، وشرح أصول ابن السراج، توفي سنة ٦٠٧هـ. (بغية الوعاة: ٢/٢٣٦، ومرآة الجنان: ٤/٢٠)

(7) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ٢٢٠- ٢٢١.

يحذفونَهُ وجوبًا إذَا كانَ جوابًا، أو دلَّتْ عليهِ قرينةُ غيرِ السُّؤالِ، وإلا فلا يجوزُ حذفُهُ رأسًا؛ إذْ لا دليلَ عليهِ.[1] والمصنِّفُ - رحمَهُ اللهُ - اقتدَى فيهِ بجارِ اللهِ حيثُ قالَ في (المفصَّلِ): وبنُو تميمٍ لا يثبتونَهُ أصلاً».[2]

- ومِنْ منهجِهِ في عرضِهِ للخلافِ النَّحويِّ والصَّرفِيِّ أنَّهُ إذَا ذكرَ رأيَ المذهبِ البصريِّ أردفَهُ بالرَّأيِ الكوفِيِّ، أوْ مَنْ يمثلُ المذهبينِ كَسيبَويهِ فإنَّه يمثلُّ المذهبَ البصريَّ، وكَالفراءِ فإنَّهُ يمثلُ المذهبَ الكوفِيَّ، ويتضحُ ذلكَ في مثلِ قولِهِ: «وقدْ يردُ في التَّصغيرِ - عندَ البصريِّين - المزيدُ فيهِ إلى حروفِهِ الأصولِ بحذفِ زوائدِه، سواءٌ كانَ ثلاثيًا أوْ رباعيًا، وسواءٌ كانَ علمًا أوْ غيرَ علمٍ. والفراءُ لا يصغرُ هذَا التَّصغيرَ إلا العلمُ؛ لأنَّهُ لشهرتِه يكونُ مَا أبقِي مِنهُ دليلاً علَى ما ألقِي.[3] نحوَ: زُهيرٍ و حُريثٍ في أزهرَ وحارثَ، حذفَتْ الهمزةُ مِنْ أزهرَ والألفُ مِنْ حارثٍ، ثُمَّ صغِّرَا، ونقولُ في مدحرجٍ: (دُحَيرِج) بحذفِ الميمِ»[4]، فبعدَ أنْ ذكرَ رأيَ البصريِّينَ ذكرَ مذهبَ الفراءِ الَّذِي يمثلُ الكوفيِّينَ.

وقولُهُ - أيضًا - : «وأجازَ سيبَويهِ - أيضًا - : ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، ويكونُ المركَّبُ الأوَّلُ بجزأيهِ مضافًا إلى الثَّانِي بجزأيهِ مَعَ بنائِهِمَا.[5] والكوفيُونَ لا يجيزُونَ إلا ثالثَ ثلاثةَ عشرَ».[6]

- اهتمَّ (النُقْرَه كَار) في عرضِ حججِ المخالفِين والرَّدِّ عليهَا، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «خلافًا للكوفيِّينَ في: أَفْعَلَ مِنْ كذَا، فإنَّهم منعُوا صرفَ أَفْعَلِ التَّفضيلِ

---

(1) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١/١١٢.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٧٣٢، وينظر رأي الزمخشري في: المفصل: ٣٠.

(3) ينظر: شرح الشافية: ١/٢٨٣.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١١٥.

(5) ينظر: الكتاب: ٣/٥٦٠- ٥٦١.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٩٧- ٦٩٨ ، وينظر الخلاف الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٣٢٢.

المستعملِ مَعَ (مِن) ظاهرةً للضَّرورةِ، واستدلُّوا بأنَّهُ لمْ يُسمعْ مَعَ كثرتِهِ، ولأنَّ (مِنْ) لما اتصلَتْ بهِ منعَتْ مِنْ صرفِهِ لقوةِ اتصالِهَا.[1] ومَا تمسَّكُوا بهِ مِنْ أنَّ (مِنْ) مَعَ مجرورِهِ كَالمضافِ إليهِ فلا ينونُ مَا هُوَ كَالمضافِ، ومِنْ أنَّهُ مشابهٌ للمعرَّفِ باللامِ، فكمَا لا يجوزُ إلحاقُ التَّنوينِ بـ: (خيرٌ مِنهُ) و(شرٌ مِنهُ) فإنَّ وجودَ (مِنْ) فيهِمَا لا يمنعُ مِنْ لحوقِ التَّنوينِ بهِمَا، مَعَ أنَّهُمَا في الأصلِ أفعلَ، ولأنَّ الكلامَ في حالِ الضَّرورةِ، وفرَّقَ بينَ المضافِ ومَا هُوَ كَالمضافِ». [2]

وقدْ يختصرُ ولا يذكرُ الحججَ والأدلةَ مَعَ وجودِها، بلْ يشيرُ إلى وجودِها فقطْ، كمَا في المسألةِ التَّاليةِ، قالَ: «واختارَ البصريُّونَ إعمالَ الثَّانِي مَعَ جوازِ إعمالِهم الأوَّلِ، فلا خلافَ في أنَّهُ جائزٌ إعمالُ أيُّهُمَا شئتْ، ولكنَّ الخلافَ في أيُّهُمَا هُوَ الأوْلى بالعملِ، لأنَّهُ الأقربُ أيْ: أقربُ الطَّالبيْنَ إلى المطلوبِ، فالأوْلى أنْ يستبدَّ به دونَ الأبعدَ، ولأنَّهُ لوْ أعملَ الأوَّلَ مَعَ العطفِ لزمَ الفصلَ في نحوِ: (قامَ وقعدَ زيدٌ) بينَ العاملِ ومعمولِهِ بأجنبيٍّ بلا ضرورةٍ.

واختارَ الكوفيُّونَ إعمالَ الأوَّلِ مِنْ الفعليْنِ مَعَ جوازِ إعمالِهم الثَّانِي؛ لأنَّهُ أوَّلُ الطَّالبينِ، واحتياجُهُ إلى ذلكَ المطلوبِ أقدمُ مِنْ احتياجِ الثَّانِي، ولكلٍ مِنْ الفريقينِ حججٌ[3]، والصَّحيحُ هُوَ الأوَّلُ؛ لأنَّ إعمالَ الثَّانِي أكثرُ في كلامِهِم مِنْ إعمالِ الأوَّلِ، وموافقتُهُ الأكثرَ أوْلى مِنْ موافقتِهِ الأقلَّ»[4] فلمْ يذكرْ حججَ البصريِّينَ والكوفيِّينَ مَعَ وجودِهَا، وذلكَ تحاشيًا للاستطرادِ والإطالةِ.

- يذكرُ (النُقْرَه كار) الأدلَّةَ والحججَ للرَّأيِ الرَّاجحِ في المسألةِ الخلافيَّةِ، أو التَّعليلَ الَّذِي جعلَهُ يرجِّحُ هَذَا المذهبَ على غيرِهِ مِنْ المذاهبِ، ومِنْ ذلكَ

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٤٨٨- ٤٩٣، وهمع الهوامع: ١/١١٩- ١٢٠.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٧٩- ٤٨٠.

(3) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١/٧٩.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٦١- ٥٦٢.

قولُهُ: «ولهذَا أيْ: لكونِ إضمارِ المفعولِ في الثَّانِي هُوَ المختارُ حُملَ قولُهُ تعالَى:[1] ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾، و﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[2]، علَى إعمالِ الثَّانِي، فإنَّهُ لوْ أعملَ الأوَّلُ لزمَ أنْ يقالَ: (أفرغْهُ) و (اقرءُوهُ)، وإلا لزمَ أنْ يكونَ أفصحُ الكلامِ علَى غيرِ المختارِ، وهُوَ حذفُ المفعولِ مِنْ الثَّانِي مَعَ إعمالِ الأوَّلِ،[3] وبهاتيْنِ الآيتيْنِ استدلَّ البصريُونَ علَى إعمالِ الثَّانِي».[4]

ومِنَ التَّعليلِ قولُهُ بعدَ الخلافِ في جمعِ الصِّفةِ الَّتِي لا مذكَّرَ لهَا وهِيَ مجردةٌ مِنْ علامةِ التَّأنيثِ كَ(حائضٍ) و(طالقٍ): «وقولُ الخليلِ[5] أوْلَى؛ لأنَّهُ ردٌّ إلى معنًى يقتضِي حذفَ التَّاءِ، بخلافِ قولِ سيبَويهِ».[6]

- كما لا يقتصرُ (النُّقْرَه كَار) علَى الخلافِ الَّذِي ذكرَهُ المصنِّفُ، وإنَّما يذكرُ الخلافَ وإنْ لمْ يذكرْهُ المصنِّفُ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وحكَى المبرِّدُ عَنْ يونسَ أنَّ غيرَ العلمِ بعدَ (مِنْ) محكيًا كَالأعلامِ.[7] وقيلَ: إنَّهُ لمْ يذكرْ بعدَ (مِنْ) ويلحقُ علاماتِ الحكايةِ بهَا، لكنْ الوجهَ الأوَّلَ هُوَ الأشهرُ، ولذلكَ اقتصرَ المصنِّفُ عليهِ».[8]

- كما كان يذكرُ الآراءَ المخالفةَ لما يراه، ثُمَّ يجيبُ عنهَا، ومِنْ ذلكَ قولُهُ: «قيلَ: الغرضُ مِنْ وضعِ الكلمةِ التَّركيبُ؛ لامتناعِ وضعِهَا لا لفائدةٍ

---

(1) سورة الكهف: آية (٩٦).

(2) سورة الحاقة: آية (١٩).

(3) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب: ١/١٦٦.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٦٧.

(5) ينظر: الكتاب: ٣/٣٨٣- ٣٨٤.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٧٥، وينظر: الخلاف في: الإيضاح لابن الحاجب: ١/٥٥٨.

(7) ينظر: المقتضب: ٢/٣٠٩.

(8) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣١٨.

وامتناعِ الفائدةِ فيهَا غيرَ المركَّبةِ؛ لامتناعِ استعمالِهَا مِنْ أجلِ إفادتِهَا المسمياتِ بمعنَى اكتسابِ السَّامعِ تصوُّرَ ذلكَ المعنَى مِنهُ بعدَ أنْ كانَ جاهلاً بِهِ، لا بمعنَى التفاتِهِ إلَى ذلكَ المعنَى وتذكُّرِهِ لَهُ بعدَ ذهولِهِ عَنهُ، إذَا كانَ عالمًا بالوضعِ؛ لاستلزامِهِ الدَّورَ[1]... والجوابُ: لا نسلمُ لزومَ الدورِ؛ وذلكَ أنَّ معنَى كونَ الألفاظِ مختصةً بالمعانِي كونُهَا موضوعَةً لهَا، وحينَئذٍ لا نسلِّمُ أنَّ إفادتَها موقوفَةٌ علَى وضعِهَا، لكنْ لا نسلِّمُ أنَّ وضعَها موقوفٌ علَى إفادتِها، بلْ موقوفٌ علَى تصوُّرِ أصلِ المعنَى أوْ أصلِ اللَّفظِ».[2]

وقولُهُ - أيضًا- : «والغالبُ عليهِ أيْ: علَى المفعولِ لَهُ التَّنكيرُ بحسبِ الاستعمالِ، وقيلَ: بوجوبِ تنكيرِهِ لمشابهتِهِ الحالَ والتَّميزَ، لكنَّ مجيئَهُ معرفةً كمَا في قولِهِ تعالَى:[3] ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾، وكمَا في الأبياتِ المتقدِّمةِ مبطلٌ لهذَا المذهبِ».[4]

- وقدْ يصفُ بعضَ المذاهبِ بقولِهِ: (الأكثرُ) و(الأعرفُ)؛ لقصدِ التَّرجيحِ حينًا، ولغيرِ التَّرجيحِ حينًا آخرَ، كقولِهِ عندَ قولِ المصنفِ «...والأصمعيُّ لا يستفصحُ إلا طرحهما، أي: إذ، وإذا، في جواب بينا، وبينما...»: «وإنَّما لا يستفصحُ إلا طرحَهُمَا؛ لأنَّ الظَّاهرَ أنَّ العاملَ في (بينَا) و(بينَمَا) هُوَ الجوابُ، كمَا في (إذَا) الزَّمانيَّةِ، فإنَّ العاملَ علَى الصَّحيحِ وعندَ الأكثرينَ هُوَ الجزاءُ، لا الشَّرطُ؛ لأنَّ الشَّرطَ مخصصٌ لهَا، وتخصيصُهُ ليسَ لكونِهِ صفةً لهَا، وإلا لكانَ الأوْلَى الإتيانُ فيهِ بالضَّميرِ»[5]، فاستخدمَ كلمةَ (الأكثرين) تعزيزًا

---

(1) صاحب هذا الاعتراض الإسفراييني، ينظر: حاشية اللباب: ٤/ب، والدور في العلل: هو توقف وجود الشيء على ما يتوقف عليه وجوده. (الكليات: ١/٧٠٤، والتعريفات: ١/١٤٠)

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٥٨- ٢٥٩.

(3) سورة البقرة: آية (١٩).

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٧٥.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٦٤.

ودعمًا للترَّجيحِ.

ووصفَ الرَّأيَ بقولِهِ (الأعرفُ) في مثلِ قولِهِ: «ونحوَ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾،[1] فالسَّماءُ فاعلُ فعلٍ مضمرٍ علَى الأعرفِ، أيْ: إذَا انشقَّتْ السَّماءُ»[2]، وإنَّما قالَ علَى الأعرفِ؛ لأنَّ هناكَ رأيًا آخرَ يخالفُ الرَّأيَ الأعرفَ، ففيهِ إشارةٌ إلَى الخلافِ، وبيَّنَ أنَّ هذَا الرَّأيَ هُوَ الرَّاجحُ.

وقدْ جمعَ بيْنَ وصفينِ مِنْ هذِه الأوصافِ في قولِهِ: «والأعرفُ الأشهرُ بينَ النُّحاةِ أنَّهُ أيْ: المضافُ إلَى ياءِ المتكلمِ مبنيٌّ علَى الكسرِ؛ لإضافتِهِ إلى ياءِ المتكلِّمِ المبنيِّ».[3]

- قدْ يَتَّسعُ صدرُ (النُقْرَه كَار) للمفاضلةِ بيْنَ الأقوالِ في الخلافِ، ويجعلُ التَّرجيحَ علَى درجاتٍ فهذَا القولُ أفضلُ مِنْ هذَا مَعَ رجحانِ كِلا هذيْنِ القولَيْنِ المفضَّلِ والمفضَّلِ عليهِ، ومِنْ ذلكَ قولِهِ: «خلافًا للكسائيِّ، فإنَّهُ قالَ: إنَّ (رواجعًا)[4] منصوبٌ علَى أنَّهُ خبرُ (كانَ) مقدَّرةٍ، أيْ: كانتْ رواجعًا، وكانَ معَ خبرِهِ خبرُ ليتَ، ومذهبُ البصريِّينَ أوْلَى مِنْ مذهبِهِ؛ لكثرةِ حذفِ الخبرِ وقلَّةِ إضمارِ كانَ... وخلافًا للفراءِ[5]، فإنَّهُ قالَ: إنَّهُ منصوبٌ بليتَ؛ لأنَّ مذهبَهُ أنَّ ليتَ تنصبُ الاسمينِ جميعًا؛ لأنَّهُ بمعنَى تمنَّيتُ، ومذهبُ الكسائيِّ أوْلَى منْ هذَا المذهبِ؛ لثبوتِ إضمارِ كانَ في مواضعَ»،[6] فقدْ فضَّلَ مذهبَ الكسائيِّ علَى

---

(1) سورة الانشقاق: آية (١).

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٤٤.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ١٩٤.

(4) في قول الراجز:

يَالَيْتَ أيَّامَ الصِبا رَوَاجِعَا

(5) ينظر: معاني القرآن: ١/٤١٠.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٧٢٦، وينظر الخلاف في: شرح المفصل: ١/١٠٣، وهمع

مذهبِ الفراءِ معَ أنَّ الرَّاجحَ عندَهُ هُوَ المذهبُ البصريُّ.

- ويقتصرُ دورُ (النُقْرَه كَار) في ردِّ بعضِ الأقوالِ المرجوحةِ أو الشَّاذَّةِ على نقلِ ردودِ العلماءِ السَّابقِين لَهُ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ بعدَ مَا نقلَ قولَ الرَّضيِّ وأبي عليٍّ - رحمَهُما اللهُ- : «قالَ ابنُ السَّراجِ في كتابِ (الأصولِ): إذَا قلتَ: ثالثُ اثنينِ، أو رابعُ ثلاثةٍ، فهُوَ بمَا يؤخذُ مِنْ الفعلِ أشبَه؛ لأنَّكَ تريدُ هذَا الَّذِي جعلَ الاثنينِ ثلاثةً، والَّذِي جعلَ ثلاثةً أربعةً، ومَعَ ذلكَ فهُوَ ضعيفٌ؛ لأنَّهُ ليسَ لهُ فعلٌ معلومٌ، وإنَّما هوَ مشتقٌّ مِنْ العددِ، وليسَ بمشتقٍ مِنْ مصدرٍ معروفٍ، كمَا يشتقُّ ضاربٌ مِنْ الضَّربِ، أوْ مِنْ ضَرَبَ، وإذَا قلتَ: هذَا رابعُ ثلاثةٍ، تريدُ رابعَ ثلاثةٍ، فأخبرتَ عَنْ الثَّلاثةِ قلتَ: الَّذِين هذَا رابعُهم ثلاثةٌ، وبالألفِ واللامِ: الرَّابعُهم هذَا ثلاثةٌ، وإنَّما يجوزُ مثلُ هذَا عندِي في ضرورةِ الشِّعرِ، هذَا آخرُ كلامِهِ.[1] وفيهِ نظرٌ؛ لما ذكرنَا الآنَ مِنْ النَّقلِ مِنْ الشَّيخِ الرَّضيِّ والإمامِ أبي عليٍّ رحمَهُمَا اللهُ».[2]

وليسَ هذَا فحسبْ، فقدْ يكتفِي بترجيحاتِ واختياراتِ العلماءِ السَّابقِينَ لَهُ، فمِنْ ذلكَ نقلُهُ لترجيحِ ابنِ مالكٍ، وذلكَ عندَ قولِهِ: «قالَ ابنُ مالكٍ: وقولُ الأخفشِ أوْلَى بالصَّوابِ».[3]

- وقدْ يستطردُ في ذكرِ الخلافِ، فيذكرُ قصةَ الخلافِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ في المسألةِ الزَّنبوريَّةِ: «وحُكِي أنَّ سيبَويهَ وفدَ على البرامكةِ، فطُلِبَ أنْ يُناظرَ الكسائيَّ في مجلسِ يحيَى بنْ خالدٍ - رحمَهُم اللهُ - فسُئلَ عَنْ هذِه المسألةِ، فقالَ: (فإذَا هُوَ هِيَ)، ولا يجوزُ النَّصبُ، قالَ الكسائيُّ: لحنتَ وليسَ مِنْ كلامِ

الهوامع: ٢/١٥٧.

(1) ينظر: الأصول في النحو: ٢/٣٣٢.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٩٩- ٧٠٠.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٩٨، وينظر قول ابن مالك: شرح التسهيل: ٢/٢٣٤.

العربِ، فقالَ يحيَى: اختلفتُمَا وأنتُمَا رئيسَا [بلدِيكُمَا][1]، فمَنْ يحكمُ بينَكُمَا؟، فقالَ الكسائيُّ: العربُ اجتمعَتْ ببابِكَ، وقدْ قنعَ بهِم أهلُ المصرينِ فأُدخِلُوا، فوافَقُوا الكسائيَّ». [2]

- وفي ختامِ الكلامِ عنْ منهجِهِ في عرضِ الخلافِ أذكرُ أنَّهُ قدْ لا يذكرُ الخلافَ ألبتةَ ولا يشيرُ إليهِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «(وذويهِ) جمعُ ذُو وقدْ شذَّ إضافتُهُ إلى الضَّميرِ»، [3] والصَّحيحُ هُنَا أنَّ المسألةَ فيهَا خلافٌ، قالَ السُّيوطيُّ: «والمختارُ جوازُ إضافةِ ذو إلى ضميرٍ، كمَا يُفهمُ منْ كلامِ أبي حيَّانٍ أنَّ الجمهورَ عليهِ، كقولِهِ:

إنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْـ ... ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ [4]

وقولِ الأحوصِ: [5]

..... رَجَوْنَاهُ قِدمًا مِنْ ذَويكَ الأَفَاضِلِ [6]

خلافًا للكسائيِّ، والنَّحَّاسِ [7]، والزَّبيديِّ [1]، والمتأخرين في منعِهِم ذلكَ إلا في

---

(1) في الرسالة: بلدكما.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٦٨ – ٣٦٩، وتنظر المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٠٢/٢، والأشباه والنظائر: ٦٥/٣.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١١.

(4) البيت من مجزوء الرمل، ولم أقف على قائله، وينظر الشاهد في: شرح المفصل: ٣٨/٣، وشرح التسهيل: ٢٤٢/٣، وهمع الهوامع: ٢٨٤/٤.

(5) هو: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، من بني ضبيعة، شاعر هجاء، صافي الديباجة، من طبقة جميل بن معمر ونصيب، كان معاصرًا لجرير والفرزدق، توفي سنة١٠٥ هـ. (الأغاني: ٤/ ٤ - ٥٨ ، والخزانة: ٢٣٢/١)

(6) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وَإِنَّا لَنَرْجو عَاجِلاً مِنكَ مِثْلَ مَا .....

وينظر البيت في: ديوانه: ١٣٤، والدرر: ٢٨/٥، وهمع الهوامع: ٢٨٤/٤.

(7) هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس، مفسر، أديب.مولده ووفاته

في الشِّعرِ، وجزمَ بهِ الجوهَريُّ[٢] في الصِّحاحِ».[٣]

ووفاته بمصر، كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري، له: معاني القرآن، توفي سنة ٣٣٨ هـ . (إنباه الرواة: ١٠١/١، والنجوم الزاهرة ٣٠٠/٣)

(1) هو: محمد بن يحيى بن علي بن مسلم القرشى، أبو عبد الله اليمنى الزبيدى، واعظ عارف بالأدب، من مؤلفاته: المقدمة في النحو، والقوافى، والرد على ابن الخشاب، توفي سنة ٥٥٥هـ. (بغية الوعاة:٢٦٣/١ ، والجواهر المضية: ١٤٢/٢)

(2) إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، لغوي من الأئمة، من كتبه :الصحاح و العروض ومقدمة في النحو، توفي سنة٣٩٣هـ . (إنباه الرواة: ١/ ١٩٤ ، و النجوم الزاهرة ٤/ ٢٠٧)

(3) ينظر: همع الهوامع: ٢٨٤/٤- ٢٨٥.

المطلبُ الثَّالثُ: منهجُهُ في النَّقلِ والتَّوثيقِ:

تميزتْ الكتبُ العلميَّةُ للعلماءِ والنَّحويِّينَ باهتمامٍ بالغٍ في شأنِ النَّقلِ والتَّوثيقِ للمعلوماتِ الَّتِي يوردُهَا المؤلفُ في كتابِهِ، مَعَ تباينِ طرقِهِم ومناهجِهِم في النَّقلِ والتَّوثيقِ للمعلوماتِ الَّتِي يوردُها المؤلفُ في كتابِهِ، بيْنَ الدِّقةِ، والغموضِ، والعزوِ وعدمِهِ، وغيرِ ذلِكَ.

وكانَ لـ (النُقْرَه كَار) منهجٌ وطريقةٌ في النَّقلِ والتَّوثيقِ يمكنُ معرفتُها مِنْ خلالِ النّقاطِ التَّاليةِ:

- تنوعَتْ طريقةُ (النُقْرَه كَار) ومنهجُهُ في النَّقلِ والتَّوثيقِ علَى النَّحوِ الآتي:

١- النَّقلُ ونسبةُ المنقولِ إلَى قائلِهِ:

وقدْ شملَ هذَا النَّوعُ منْ النَّقلِ والتَّوثيقِ ضربيْنِ، وهُمَا:

الأوَّلُ: أنْ يعزو نقولاتِهِ وآراءه إلَى قائلِيهَا، فمِنْ ذلكَ قولُهُ في نقلِهِ عَنْ سيبَويهِ: «وقالَ سيبَويهِ:[1] إنَّهُ مؤولٌ بإنسانٍ أوْ شيءٍ حائضٍ»،[2] وقولُهُ في نقلِهِ عَنْ الفراءِ عندَ حديثِهِ عَنْ (قُلُوْن) جمعُ قُلَةٍ: «والفراءُ[3] يقولُ: إنَّما ضُمَّ أولُها ليدلَّ علَى الواوِ»[4]، وقولُهُ عندَ حديثِهِ عَنْ (ذُو) الموصولةِ: «قالَ ابنُ مالكٍ:[5]

---

(1) ينظر: الكتاب: ٣/٣٨٣.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٧٤.

(3) ينظر: الصحاح: ٦/٢٤٦٧.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٨.

(5) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٢٢- ٢٢٣.

وهِيَ مبنيَّةٌ علَى الأشهرِ، وبعضُهُم يعربُهَا بالحروفِ كَمَا يعربُ (ذُو) بمعنَى صاحبٍ»،[1] وهذَا النَّوعُ مِنْ التَّوثيقِ والنَّقلِ موجودٌ عندَهُ بشكلٍ واضحٍ وواسعٍ.

الثَّانِي: أنْ يوثقَ النُّقولاتِ والآراءَ إلَى قائلِيها عَنْ طريقِ الرُّواةِ الَّذِين رَووا هذِهِ النقولاتِ والآراءِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وإنَّما يلزمُ مِنْ تقريرِ المازنيِّ رعايةُ التَّناسبِ بالقصدِ الثَّانِي والقصدِ الأوَّلِ هُوَ الاحترازُ عَنْ حذفِ الضَّميرِ الرَّاجعِ إلَى الموصولِ، كَمَا نقلَ ابنُ السَّراجِ[2] عنهُ، فإنَّهُ قالَ: قالَ المازنيُّ: إذَا أردتَ الإخبارَ عنْ زيدٍ في (ضربتُ وضربَني زيدٌ) فإنَّ ناسًا مِنْ النَّحويِّينَ يقولُونَ: الضَّاربُ أنَا و الضَّاربِي زيدٌ»[3] فإنَّهُ وثَّقَ قولَ المازنيِّ مِنْ روايةِ ابنِ السَّراجِ.

٢- النَّقلُ وتوثيقُ المنقولِ مِن الكتبِ:

ويشملُ هذَا النَّوعُ مِنْ التَّوثيقِ الأقوالَ والآراءَ الَّتِي وثَّقَهَا مِنْ أحدِ الكتبِ النَّحويَّةِ أوْ الصَّرفيَّةِ أوْ اللُّغويَّةِ، ولكنَّ هذَا النَّوعَ مِنْ التَّوثيقِ لمْ يكنْ علَى طريقةٍ واحدةٍ وإنَّمَا كانَ علَى نوعينِ هُمَا:

الأوَّلُ: أنْ يوثِّقَ القولَ أو الرَّأيَ مِنْ مصدرِهِ الأصليِّ فيوثقُهُ مِنْ كتابِ صاحبِ هذَا القولِ أوْ الرَّأيِ ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «قالَ ابنُ السَّراجِ في كتابِهِ (الأصولِ)[4]: إذَا قلتَ: ثالثُ اثنيْنِ، أوْ رابعُ ثلاثةٍ، فهُوَ بمَا يُؤخذُ مِنْ الفعلِ أشبهُ...»،[5] فهُنَا نصَّ علَى القائلِ والكتابِ الَّذِي وثقَ إليهِ المنقولَ.

ومثلُ ذلكَ - أيضًا- توثيقُ قولِ عبدِ القاهرِ مِن المقتصدِ[6]، وقولِ ابنِ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٢٢.

(2) وينظر: الأصول في النحو: ٣١٥/٢.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٧١٥- ٧١٦.

(4) ينظر: الأصول في النحو: ٣٣٢/٢.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٩٩.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٥٦، والمقتصد: ١٠١/٢.

الحاجبِ مِنْ شرْحِ المفصَّلِ[1]، وهذَا مِنْ أعلَى درجاتِ التَّوثيقِ.

الثَّانِي: أنْ يوثِّقَ القولَ أوْ الرَّأيَ مِنْ كتابٍ روَى هذَا الرَّأيَ أوْ القولَ، مثلُ أنْ يوثِّقَ قولَ أوْ رأيَ سيبَويهِ مِنْ كتابِ الصِّحاحِ أوْ حاشيةِ اللُّبابِ أوْ غيرِ ذلِكَ، وذلكَ كَقولِهِ: «وفي الصِّحاحِ:[2] مَا أَغْفَلَهُ عَنكَ شيئًا أيْ: دعْ عَنكَ الشَّكَّ، وهذَا حرفٌ روَاه سيبَويهِ[3] - رحمَهُ اللهُ- في بابِ الابتداءِ يضمرُ فيهِ مَا بنِي علَى الابتداءِ».[4]

وقَدْ يوثقُ المسألةَ النَّحويَّةَ إلى أكثرَ مِنْ مصدرٍ، كَمَا في توثيقِهِ مِنْ شرحِ التَّسهيلِ وشرحِ الكافيةِ للرَّضيِّ.[5]

٣- النَّقلُ وعدمُ التَّوثيقِ:

وفي مواضعَ كثيرةٍ لمْ يوثقْ (النُقْرَه كَار) الآراءَ والنقولاتِ الَّتِي أوردَها في كتابِه، فمِنْ ذلكَ قولُهُ - عندَ حديثِه عَنْ كونِ الفعلِ المضارعِ المتصلِ بنونِ النِّسوةِ مِن المبنياتِ - : «وقيلَ:[6] إنَّه معربٌ؛ لضعفِ علَّةِ البناءِ، فقُدِّرَ الإعرابُ لإلزامِهِم محلّه السُّكون».[7]

وقولُهُ - أيضًا- : «وعَنْ بعضِهِم أنَّ (إذَا) في قولِهِم: (خرجتُ فإذَا السَّبعُ)

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٩٩ - ٥٠٠، والإيضاح في شرح المفصل:١/١٥٧-١٥٨.

(2) ينظر: الصحاح: ٥/١٧٧٢.

(3) ينظر: الكتاب: ١/٢٧٩

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٧.

(5) ينظر: ص ٢٠٢ - ٢٠٣ من البحث.

(6) ممن قال بهذا القول ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي، ينظر: شرح الأشموني: ١/٦٢.

(7) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٤٥.

خبرٌ، ومَا بعدَهَا مبتدأٌ».[1]

- ومِنْ منهجِهِ في النَّقلِ والتَّوثيقِ أنَّهُ لا يكتفِي بتوثيقِ الآراءِ الَّتِي ذكرَها ابتداءً، وإنَّما يوثق الآراءَ الَّتِي جعلَها المصنِّفُ مبهمةً ومجهولةَ القائلِ، ومِنْ ذلكَ قولُهُ: «والتَّنوينُ للتَّمكُّنِ عندَهُ في الرِّوايةِ الأخرَى وهِيَ روايةُ جارِ اللهِ عَنهُ - رحمَهُمَا اللهُ- وكذَا عندَ الزَّجاجِ»،[2] وفي هذَا مَا يدَلُّ علَى عنايتِه بعزوِ الرِّواياتِ والآراءِ إلى أصحابِها، ومثلُهُ قولُهُ: «ومَنْ زعمَ - وهُوَ ابنُ الأنباريِّ- بأنَّ الحكمَ في قولِ الضبِّ (في بيتِه يؤتَى الحَكَم)[3] مبتدأٌ تقدَّمَهُ الخبرُ - وهُوَ يُؤتَى- [4] فقدْ سَهَا؛ لأنَّ الْحكمَ يصلحُ فاعلاً لـ(يؤتَى)، فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ؛ لئَلا يلتبسَ المبتدأُ بالفاعلِ».[5]

وقولُهُ: «وكانَ قلبُ ألفِ الأولَى أوْلَى؛ لئلا يتوهَّمَ أنَّ القلبَ للوقفِ نحوَ: مَهمَا، علَى الأصحِّ مِنَ القولَيْنِ، وهُوَ قولُ الخليلِ»[6] فهذِه الآراءُ والأقوالُ أوردَها المصنِّفُ مجهولةً غيرَ موثقةِ القائلِ وقدْ وثَّقَ هذِه الآراءَ إلَى قائلِيها، فلمْ يكتفِ بالعنايةِ بالأفكارِ النَّحويَّةِ بلْ عُنِي بعزوِ الآراءِ لأصحابِها، وهذِه إضافةٌ علَى المتنِ المشروحِ.

- واعتنَى (النُّقْرَه كَار) في تحرِّي الدِّقةِ في نقولاتِه فمِمَّا يؤكدُ ذلكَ قولُهُ عندَ حديثِه عنْ (ليسَ): «وقالَ أبُو عليٍّ في أحدِ قولَيهِ: إنَّهُ حرفٌ؛ لعدمِ

---

(1) ينظر: المصدر السابق: ٢/٣٦٧.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٧٠، وينظر رايا الزمخشري والزجاج في: شرح الكافية للرضي ١/٥٨.

(3) ينظر: مجمع الأمثال: ٢/٧٢، وجمهرة الأمثال: ٢/١٠١، ٢٦٨.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٦٥- ٦٦.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٥٤- ٦٥٥، وقد سها المصنف فقال: فاعل. والصواب: أنه نائب فاعل، وقول المحقق أنَّه عبَّر بذلك تجوزًا بعيد.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١١١، وينظر رأي الخليل في: الكتاب: ١/٤٣٣.

تصرُّفِهِ، وعدمِ دلالتِه علَى الحدثِ والزَّمانِ»[1]، وقولُهُ في جملةِ التَّعجبِ (مَا أَفْعَلَه): «وقالَ الأخفشُ في أحدِ قولَيه: إنَّ (مَا) مبتدأٌ وهِيَ موصولةٌ، والجملةُ صلتُهَا، والخبرُ محذوفٌ، أيْ الَّذِي جعلَهُ فاعِلاً حاصلٌ وموجودٌ»[2] فأشارَ إلى أنَّ هذيْنِ القوليْنِ هُمَا أحدُ قوليْنِ لكلِ واحدٍ مِنهُمَا، وهَذَا فيهِ دقةٌ في نسبةِ الآراءِ لأصحابِهَا في كثيرٍ مِنَ المواضعِ.

وإلى جانبِ ذلكَ لمْ يكنْ دقيقًا في اختيارِ بعضِ الألْفاظِ في التَّوثيقِ في مواضع قليلة، فمِنْ ذلكَ قولُهُ في فاعلِ (نِعْمَ) و(بِئْسَ): «واعلمْ أنَّ التزامَ فاعلِهِمَا أنْ يكونَ علَى مَا ذكرَ إنَّما يكونُ علَى قولِ غيرِ المبرِّدِ وأبي عليٍّ، وأمَّا علَى قولِهِمَا فيجوزُ أنْ يكونَ فاعلُهَما (الَّذِي) إذَا كانَتْ صلتُهُ عامةً، وكذَا (مَنْ) و(مَا) أوْ مضافًا إليهِمَا».[3]

وقولُهُ في تأويلِ قولِهِم (اليومَ الجمعةُ) أنَّ الجمعةَ بمعنَى الاجتماعِ: «ولهذَا التَّأويلِ لا يجوزُ نصبُ اليومِ في سائرِ الأيامِ مِمَّا لمْ يكنْ فيهِما دلالةٌ علَى عملِ عندَ غيرِ الفرَّاءِ وهشامٍ[4] فلا يُقالُ: اليومَ الثلاثاءُ - بنصبِ اليومِ- لأنَّهُ لا يمكنُ تقديرُ الثُّلاثاءِ بمصدرٍ، إذْ لا دلالةَ لهَا علَى عملٍ يقعُ فيهَا حتَّى يؤولُ بالمصدرِ، فلا يجوزُ في اليومِ إلا الرَّفعُ»،[5] فقولُهُ عندَ غيرِ فلانٍ وفلانٍ مِنْ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٦٥، وينظر رأي الفارسي في: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٨/١.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٧٥، وينظر رأي الأخفش في: شرح الكافية للرضي: ٣١٠/٢.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٥٠، وينظر- رأي المبرد في: المقتضب: ١٤٣/٢، وينظر رأي الفارسي في: شرح الكافية للرضي: ٣١٧/٢.

(4) هو: هشام بن معاوية الضرير، ابو عبد الله، النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، صنّف : مختصر النحو ، والحدود ، والقياس، توفي سنة ٢٠٩هـ. (وفيات الأعيان: ١٩٦/٢، وبغية الوعاة:٣٢٨/٢)

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٣٠، والمقصود برأي غير الفراء وهشام هو رأي سيبويه ومن تبعه، ينظر: الكتاب:٤١٨/١.

العلماءِ فيهِ عمومٌ و إطلاقٌ فالأولَى أنْ يقولَ: رأيُ فلانٍ كذَا ورأيُ الآخرَ كذَا، دونَ أنْ يستعملَ أسلوبَ الاستثناءِ بغيرِ، ويمكنُ أنْ يُتعذَّرَ لَهُ بأنَّ هذَا الْقولَ منهُ مشعرٌ بأنَّ الجميعَ علَى هذَا القولِ مَا عدَا مَنْ استثنَى وحينَئذٍ يكونُ توثيقُهُ صحيحًا.

- قدْ يكونُ توثيقُ (النُقْرَه كَار) للرَّأيِ أو القولِ قبلَ ذكرِ الرَّأيِ ثُمَّ يذكرُ قائلَهُ، فمِنْ التَّوثيقاتِ الَّتِي ذكرَ القائلَ فيهَا قبلَ أنْ يذكرَ القولَ، قولُهُ: قالَ فلانُ منْ النُّحاةِ أوْ اللُّغويِّينَ، وقدْ مرَّ مثلُ هذِه النُّقولِ، أمَّا المواضعُ الَّتِي ذكرَ فِيهَا القائلُ بعدَ ذكرِ القولِ، فمِنهَا قولُهُ: «قالَ الأخفشُ:[1] إنَّ (يدعُو) بمعنَى يقولُ، ومَا بعدَهُ مبتدأٌ محذوفٌ خبرُهُ، أيْ: يقولُ: لَمَنْ ضرُّهُ أقربُ مِنْ نفعِهِ هُوَ مولاي، وهذَا التَّقديرُ فاسدٌ؛ لأنَّ الكافرَ كيفَ يُقرُّ بأنَّ ضرَّ الوثنِ أقربُ مِنْ نفعِهِ وهُوَ ضلالٌ بعيدٌ، ويزعمُ أنَّهُ مولاهُ، وهذَا إنَّما يصحُّ لوْ كانَ اللامُ لامَ الجرِّ، ويكونُ التَّقديرُ: يدعُو لمنْ ضرُّهُ أقربُ مِنْ نفعِهِ ، هكذَا قالَ المصنِّفُ رحمَهُ اللهُ».[2]

- وقدْ ينسبُ القولَ إلى بعضِ القائلِينَ بِهِ، فيذكرُ بعضَ مَنْ قالَ بالقولِ، كَمَا في قولِهِ: «وجازَ حذفُهَا أيْ: حذفُ نونِ الوقايةِ مَعَ نونِ الإعرابِ وإقامةِ نُونِ الإعرابِ مقامَهَا؛ لاجتماعِ المثلَيْنِ، مَعَ أنَّ الثُّقلَ إنَّمَا ينشأُ مِنهَا، لا مِنْ نُونِ الإعرابِ، وهَذَا مذهبُ بعضِهِم كَالجزوليِّ».[3]

وقولِهِ: «وزعمَ بعضُهُم أنَّ (إذَا) حرفُ مفاجأةٍ، وهُوَ المرويُّ عِندَ الأخفشِ عندَ وقوعِ الجملةِ بعدَهَا، ظاهرةَ الجزأيْنِ أولا...»[4]، فهُوَ هُنَا لمْ يذكرْ جميعَ مَنْ

---

(1) ينظر: معاني القرآن: ٢/٦٩٠- ٦٩١.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٣١- ٣٣٢، وينظر قول الإسفراييني في:حاشية اللباب: ٦/أ.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٣٣- ٢٣٤، وينظر رأي الجزولي في: المقدمة الجزولية في النحو: ٦٢.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٧٠، وينظر رأي الأخفش في: مغني اللبيب: ١/١٢٠،

يرَى هذيْنِ الرَّأييْنِ، وقدْ يكونُ قولُهُ (بعضُهُم) تدلُّ علَى أنَّ هذَا الرَّأيَ يرَاه مجموعةٌ ذكرَ مِنهُم في المسألةِ الأولَى الجزوليَّ، وفي الثَّانيةِ ذكرَ الأخفشَ فكانَ التَّوثيقُ بهذَا الشَّكلِ ناقصًا.

- لمْ يوحِّدْ (النُقْرَه كَار) تسمياتِ العلماءِ الَّذِين نقلَ عنهُم، فتارةً يذكرُ الاسمَ، وثانيةً يذكرُ الكنيةَ، وثالثةً يذكرُ اللَّقبَ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ في نقلِهِ عَنْ المازنيِّ: «قالَ أبُو عثمانَ: أرادَ: ربِّ ارجعنِي ارجعنِي ارجعنِي؛ لأنَّ المقامَ يقتضِي مزيدَ المبالغةِ والاهتمامِ الشَّديدِ بالرَّجعِ».[1]

وقولُهُ في موضعٍ آخرَ: «فإنَّ المازنيَّ أجازَ وقوعَ ضميرِ الفصلِ قبلَ المضارعِ؛ للمشابهةِ المذكورةِ، كقولِهِ تعالَى:[2] ﴿ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾، قالَ: لا يجوزُ (زيدٌ هُوَ قالَ) وإنْ كانَ الماضِي كالمضارعِ في امتناعِ دخولِ حرفِ التَّعريفِ عليهِ؛ لأنَّ اللامَ مِنْ خصائصِ الاسمِ، فيجبُ أنْ يقدَّرَ فِيمَا هُوَ مضارعٌ للاسمِ كالمضارعِ».[3]

أمَّا في نقلِهِ عَنْ أبِي عليٍّ الفارسيِّ فذلكَ كقولِهِ: «ولمْ يشترطْ أبُو عليٍّ المقارنةَ في الوجودِ، وقال في قولِهِ تعالَى:[4] ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ - بنصبِ صدقِهِم -[5] إنَّ معناهُ: لصدقِهِم سببًا غائيًا متأخرًا عَنْ الفعلِ (كانَ) المفعولُ لَهُ، نحوَ قولِهِ:

وَأَغفِرُ عَوراءَ الكَريمِ اِدِّخارَهُ ... وَأُعرِضُ عن شَتمِ اللَئيمِ تَكَرُّما[6]

والجنى الداني: ٢٧٥.

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥١٠.

(2) سورة فاطر: آية (١٠).

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٨١، وينظر قول المازني في: شرح الكافية للرضي: ٢٥/٢.

(4) سورة المائدة: آية (١١٩).

(5) قراءة شاذة، ينظر: البحر المحيط: ٦٧/٤.

(6) البيت من الطويل، قائله حاتم الطائي، وينظر الشاهد في: ديوانه: ٨١، والكتاب: ١٨٤/١،

فإنَّ (ادِّخارَهُ) و (تكرمًا) علَّتَانِ غائيتَانِ حاملتَانِ للفاعلِ علَى الفعلِ».[1]

وقولُهُ في موضعٍ آخرَ: «وأمَّا في الشَّطرِ الثَّانِي فلأنَّ الواوَ جعلتْ جزءًا مِنَ الثَّانيةِ لمَّا كانَتْ (إمَّا) بانفرادِهَا مِنْ حروفِ العطفِ كَمَا ذهبَ إليهِ الفارسيُّ - رحمَهُ اللهُ- »[2]، فمرَّةً ذكرَ كنيتَهُ ومرَّةً بلقبِهِ فلَمْ يوحِّدْ تسميةَ أبي عليٍّ الفارسيِّ، وكذَا فعلَ مَعَ الزَّمخشريِّ فمرَّةً سمَّاهُ باللَّقبِ ومرَّاتٍ أخرَى سمَّاهُ بالاسمِ.[3]

- ترحمُهُ على بعضِ مَنْ ينقلُ عَنهُم ويوثِّقُ لَهُمْ دون بعض، ومِمنْ أكثرَ الترضي عنه والترحَّمَ عليهِ هُوَ الرَّضيُّ، فمِنْ الأمثلةِ الَّتِي توضحُ احترامَهُ الشَّديدَ للرَّضيِّ، قولُهُ: «قالَ الشَّارحُ: فيقالُ (مُهَيْوِم)، فيجبُ قلبُ الواوِ ياءً وإدغامُهَا فيهِ.[4] أقولُ: إذَا حُذِفَتْ إحدَى الواويْنِ مِنْ (مَهْوم) في التَّصغيرِ يجوزُ الإدغامُ وتركُهُ، كَمَا في أسيودَ، هكذَا قالَ الشَّيخُ الرَّضيِّ - رضِي اللهُ عَنهُ- »[5]، وقولُهُ: «ويجوزُ الحملُ علَى المعنَى، نحوَ: مَنْ هِيَ مُحْسِنَةٌ جَارِيَتُكَ، قالَ الشَّيخُ الرَّضيُّ - رحمَهُ اللهُ- : يجبُ مراعاةُ المعنَى فِيمَا وجبَ مطابقتُهُ للمحمولِ علَى المعنَى كَمَا في هذَا المثالِ»،[6] وقولُهُ: «قالَ الشَّيخُ الرَّضيُّ - ونِعْمَ مَا قالَ- : وإنْ قصدْتَ معنَى التَّسويةِ في الشَّرطِ مِنْ غيرِ لفظتَي سواءٍ، ومَا أُبَالِي، فالغالبُ أنْ يصرحَ بـ(أوْ) في موضعِ (أمْ) بلا همزةِ استفهامٍ قبلَهَا نحوَ:

والمقتضب: ٢/٣٤٧.

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٦٩- ٧١.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٦٩٩، وينظر - أيضًا - : الإيضاح: ٢٨٩، والبغداديات: ٣١٩.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٣٢٣، ١٠٩٤.

(4) ينظر: شرح اللباب للسيرافي: ١٨/أ.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٣٣، وينظر رأي الرضي في: شرح الشافية للرضي: ٢/٣٣.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٠٨، وينظر رأي الرضي في: شرح الكافية للرضي: ٢/٥٥.

أضربنَّهُ قامَ أوْ قعدَ، والمعنَى ذاكَ المعنَى، والتَّقديرُ ذاكَ التَّقديرُ، إذْ المقصودُ إنْ قامَ أوْ قعدَ فلأضربنَّهُ، أيْ: قيامُهُ وقعودُهُ مستويَانِ عندِي»،[1] فالتَّرضيُّ عنهُ، والتَّرحمُ عليهِ، ووصفُهُ بـ(الشَّيخِ)، والثَّناءُ علَى أقوالِهِ، تدلُّ علَى الاحترامِ لهذَا العالمِ.

- لمْ يهتمْ (النُقْرَه كَار) بتوثيقِ شواهدِهِ بشكلٍ عامٍّ، فالْغالبُ في الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ أنَّهُ لا ينسبُهَا إلَى قائلِيهَا، وسأوردُ- بإذنِ اللهِ تعالَى- أمثلةً للشَّواهدَ الشِّعريَّةِ المنسوبةِ إلَى قائلِيهَا وغيرِ المنسوبةِ في مطلبِ خدمةِ الشَّواهدَ الشِّعريَّةِ.

أمَّا القراءاتُ القرآنيَّةُ فقَدْ وثَّقَ بعضَ القراءاتِ وتركَ بعضها دونَ عزوٍ إلَى القارِئ الَّذِي قرأَ بِهَا، فمِنْ القراءاتِ الَّتِي عزاهَا إلَى القارِئ بِهَا قولُهُ: «وقدْ جاءَ فيهَا الإسكانُ مَعَ الألفِ في قراءةِ نافعٍ:[2] (مَحيَايْ ومَمَاتِي)[3]، وذلكَ لأنَّ الألفَ فِيهَا زيادةٌ قدْ تقومُ مقامَ الحركةِ لاجتماعِ السَّاكنيْنِ».[4]

ومِنْ القراءاتِ الَّتِي لمْ يوثِقْهَا قولُهُ: «ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾،[5] فيمنْ قرأَ بالنَّصبِ[6] أيْ: تقطعَ الأمرُ فأضمرَ الفاعلُ؛ لِتَقَرُّرِهِ في النُّفوسِ».[7]

وأمَّا كلامُ العربِ النَّثريِّ فمِنهُ مَا عزَاهُ وردَّهُ إلَى قائلِهِ، ومِنْهُ مَا تركَهُ دونَ عزوٍ، ومِنْ الأمْثلةِ علَى توثيقِهِ لكلامِ العربِ النَّثريِّ قولُهُ: «قالَ أبُو ذؤيبٍ:[8]

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٧١٤، وينظر قول الرضي في: شرح الكافية: ٢/٣٧٦.

(2) هو: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، واشتهر في المدينة ، وتوفي سنة ١٦٩ هـ. (غاية النهاية: ٢/ ٣٣٠، ووفيات الأعيان: ٢/ ١٥١)

(3) سورة الأنعام: آية (١٦٢)، وينظر القراءة في: السبعة: ١/٢٧٤.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٥٨٨.

(5) سورة الأنعام: آية (٩٤).

(6) قراءة نافع، وحفص، والكسائي، وأبو جعفر، ينظر: السبعة: ١/٢٦٣، والنشر: ٢/٢٦٠.

(7) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٢٨- ٥٢٩.

(8) هو: خويلد بن خالد بن محرث، أبو ذؤيب، من بني هذيل بن مدركة، من مضر: شاعر فحل،

قدمْتُ المدينةَ، ولأهلِهَا ضجيجٌ بالبكاءِ كَضجيجِ الحجيجِ أهلُّوا بالإحرامِ، فقلتُ: (مَهٍ؟) فقالُوا: هلكَ رسولُ اللهِ - صلَى اللهُ عليهِ وسلمَ - ».[1]

ومِنْ كلامِ العربِ الَّذِي لمْ يعزُهُ، قولُهُ: «والزَّمانُ المقدَّرُ وهُوَ إذَا منصوبُ المحلِّ علَى الظَّرفيَّةِ، سواءٌ كانَ المصدرُ صريحًا أوْ لا، ومرفوعٌ علَى أنَّهُ خبرُ المبتدأِ، بدليلِ قولِهِم: (أخطبُ مَا يكونُ الأميرُ يومَ الجمعةِ) بالنَّصبِ...».[2]

- لمْ يكنْ (النُقْرَه كَار) دقيقًا في عزوِهِ - أحيانًا- فمِنْ ذلِكَ مثلاً أَنْ يعزُو رأيًا إلَى عالمٍ مَعَ أنَّ هذَا العالمَ لم يقلْ بِهِ، وهذَا نادرٌ، وقدْ يكونُ نقلَ عَنْ غيرِهِ، ومِمَّا يدلُّ علَى ذلكَ قولُهُ: «ويستعملُ (إذَا) اسمًا صريحًا مجرَّدًا عَنْ معنَى الظَّرفيَّةِ - أيضًا- ، ويصيرُ اسمًا مرفوعَ المحلِّ بالابتداءِ، أو مجرورِهِ، أوْ منصوبِهِ بالظَّرفيَّةِ، في نحوِ: إذَا يقومُ زيدٌ إذَا يقعدُ عمرٌو، أيْ: وقتُ قيامِ زيدٍ وقتُ قعودِ عمرٍو، فـ(إذَا) هَهُنَا مبتدأٌ وخبرٌ، نصَّ على ذلكَ سيبَويهُ، ولمْ يكنْ لَهُ شاهدٌ مِنْ كلامِ العربِ»[3] فإنَّ قولَهُ إنَّ سيبَويهَ نصَّ علَى جعلِ (إذَا) اسمًا صريحًا مجرَّدًا عَنْ معنَى الظَّرفيَّةِ محلُ نظرٍ عندَ الدِّماميني[4] حيثُ قالَ في الحواشِي الهنديَّةِ: «وفي ثبوتِهِ عَنْ سيبَويهِ نظرٌ، فابنُ جنِّي إمامٌ حافظٌ بصريٌّ، وإنَّمَا حكاهُ عَنْ المبرِّدِ، قالَ في شرحِ الحماسةِ: وقدْ أجازَ أبُو العباسِ المبرِّدِ أنْ تقولَ: إذَا يقومُ زيدٌ إذَا يقعدُ جعفرُ، علَى أنْ تكونَ الأولَى مبتدأً، والثَّانيةُ

مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، له: ديوان، توفي نحو سنة ٢٧ هـ.(الأغاني: ٦/ ٥٦ والخزانة:١/ ٢٠٣)

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٠٣.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول:٦٦٩.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٦٠- ٣٦١.

(4) هو: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني، عالم بالشريعة وفنون الأدب، من كتبه: تحفة الغريب، وشرح تسهيل الفوائد، توفي سنة ٨٢٧ هـ. (الضوء اللامع: ١٨٤/٧ وبغية الوعاة:٦٦/١)

مرفوعةٌ لكونِها خبرًا، حتَّى كأنَّهُ يقولُ: وقتُ يقومُ زيدٌ وقتُ يقعدُ جعفرُ».[1]

ولمْ يوثِّقْ هذَا الرَّأيَ الرَّضيُّ حيثُ قالَ: «وعَنْ بعضِهِم أنَّ إذَا الزَّمانيَّةِ تقعُ اسمًا صريحًا، نحوَ: إذَا يقومُ زيدٌ إذَا يقعدُ عمرٌو، وإنْ لمْ أعثرْ علَى شاهدٍ مِنْ كلامِ العربِ»[2] فقدْ يكونُ علَى هذَا أنَّ (النُقْرَه كَار) توهَّمَ في نسبةِ هذَا الرَّأيِ إلى سيبَويهِ.

(1) ينظر: الحواشي الهندية: ١/١٩٩.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/١١٢.

المطلبُ الرَّابعُ: التَّفسيرُ وشرحُ الغريبِ:

اعتنَى (النُقْرَه كَار) في كتابِ (العُبابِ) بالتَّفسيرِ، وشرحِ الغريبِ، وتوضيحِ مرادِ المصنِّفِ، وقدْ نهجَ منهجًا للتَّفسيرِ وشرحِ الغريبِ، ومِنْ مظاهرِ هذَا المنهجِ مَا يأتي:

- أنَّهُ يفسِّرُ ويشرحُ الغريبَ ويوضحُ مرادَ المصنِّفِ بأكثرَ مِنْ طريقةٍ، وكلُّ هذِه الطُّرقِ والمناهجِ الَّتِي نهجَهَا يهدفُ مِنهَا الوصولَ إلَى التَّفسيرِ والشَّرحِ الَّذِي يوضحُ المرادَ، ومِنْ طرقِهِ مَا يأتي:

١) أنْ يفسِّرَ ويشرحَ معنَى اللَّفظةِ الغريبةِ مِنْ كلامِ المصنِّفِ أو مِنْ أمثلتِهِ بشكلٍ مباشرٍ، فمِنَ الأمثلةِ علَى ذلكَ قولُهُ في شرحِ المقدِّمةِ: «متحليًا بحليةٍ أيْ: متزينًا بصفةِ الإيجازِ والاختصارِ، متخليًا أيْ: متفرِّغًا عَنْ وصمةٍ أيْ: عَنْ عيبِ الإملالِ أيْ: الإسآمِ والإكثارِ»،[1] وقولُهُ: «الحمُو: قريبُ زوجِ المرأةِ مِنْ أبي زوجِها وأخِيه وابنِه... الهَنُ: الشَّيءُ المنكرُ الَّذِي يستهجنُ ذكرُهُ مِنْ العورةِ، والفعلِ القبيحِ وغيرِ ذلكَ».[2]

٢) أنْ يفسِّرَ ويشرحَ الغريبَ عَنْ طريقِ الإعرابِ، ومِنْ ثمَّ الوصولُ إلَى المعنَى المرادِ مِنْ اللَّفظةِ الغريبةِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ عندَ قولِ المصنِّفِ في تعريفِهِ للفاعلِ «وهُوَ مَا كانَ المسندُ إليهِ مِنْ فعلٍ أو شبهِهِ مقدَّمًا عليهِ أبدًا»: «وقولُهُ: (أبدًا) ظرفٌ لـ(مقدمًا) أيْ: يقدمُ عليهِ دائمًا، لا يقعُ مؤخرًا بحالٍ».[3]

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٤.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ١٩٩.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٥٠٠.

وقولُهُ عندَ قولِ المصنِّفِ في التَّمييزِ «فهُوَ لمتعلَّقِهِ، نحوَ: طابَ زيدٌ دارًا ويطابقُهُ في الأكثرِ... إلا أنْ يكونَ جنسًا»: «قولُهُ: (إلا أنْ يكونَ) استثناءٌ مفرغٌ مِنْ قولِهِ: (ويطابقُهُ) أيْ يطابقُهُ في جميعِ الأوقاتِ إلا وقتَ كونِهِ جنسًا نحوَ: طابَ زيدٌ علمًا مَعَ كثرةِ علومِهِ».[1]

٣) أنْ يفسِّرَ ويشرحَ الغريبَ بذكرِ مفردِ الكلمةِ أو أصلِها، ومِنْ ثمَّ التَّعرفُ علَى معنَاهَا، ومِنْ ذلكَ قولُهُ: «شواردُهُ أيْ: شواردُ الإعرابِ جمعُ شاردةٍ مِنْ شردَ، إذَا نفرَ».[2]

وقولُهُ: «إلا أنْ يجري الجمعُ مجرَى أسماءِ الأعلامِ، فإنَّ النِّسبةَ فِيهِ إلَى لفظِهِ مِنْ غيرِ ردِّهِ إلَى الواحدِ، كَ(أنصارِي) في أنصارِي جمعُ ناصرٍ في الأصلِ، إلا أنَّه غلبَ علَى القومِ المشهورِينَ مِنْ الصَّحابةِ رضوانُ اللهِ عليهِم أجمعِين، وأنبارِي في أنبَار، جمعُ نبرٍ- بالكسرِ- وهُوَ دُويبةٌ، إلا أنَّهُ صارَ علمًا لبلدةٍ».[3]

ومِنْ ذلكَ قولِهِ: «وتبدَّلُ كسرةُ مَا قبلَ الآخرِ فتحةً في الثُّلاثيِّ المجرَّدِ إبدَالاً واجبًا علَى الاطرادِ، سواءٌ كانَ مجرَّدًا عَنْ تاءِ التَّأنيثِ أولا، وسواءٌ كانَ مفتوحَ الفاءِ أو مضمومَه أوْ مكسورَه، نحوَ: نَمَرِي في نِمرٍ وهِيَ قبيلةٌ، ودُؤَلِي في دُئِلٍ، وهِيَ قبيلةٌ، وإبَلِي في إبلٍ، وشَقَرِي في شقرةٍ».[4]

٤) أنْ يفسِّرَ ويشرحَ الغريبَ بذكرِ الافتراضاتِ والاحترازاتِ والتَّعليلاتِ الَّتِي توضِّحُ المرادَ، ومِنْ ذلكَ قولُهُ: «وإنَّما قالَ (جواز)؛ لئَلا يتوهَّمُ أنَّ الإسنادَ إليهِ صفةٌ لازمةٌ لَهُ، وإنَّما لمْ يقلْ جوازَ الإخبارِ؛ لأنَّ الإسنادَ أعمُّ منهُ؛ لصدقِهِ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٣٦٣.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ١٢.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ١٤١.

(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ١٢٦.

علَى الأمرِ والنَّهيِ، وغيرِهِمَا مِنْ الإنشاءاتِ».[1]

- ومِنْ منهجِهِ في التَّفسيرِ وشرحِ الغريبِ، أنَّهُ يفسِّرُ الغريبَ - أحيانًا- مِنْ المعاجمِ المختصةِ، كَمَا في تفسيرِهِ مِنْ معجمِ الصِّحاحِ، وذلكَ عندَ قولِهِ: «وقدْ جاءَ (قُلُون) جمعُ قُلَةٍ، في الصِّحاحِ:[2] المقلاءُ والقُلَةُ عودَان يلعبُ بهِمَا الصِّبيانُ، وأصلُهَا قُلْو، لأنَّها مِنْ قلوتُ، أيْ: سقتُ والهاءُ عوضٌ».[3]

- وشرحُ الغريبِ في بعضِ الأمثالِ والشَّواهدِ الشِّعريَّةِ، فمِنْ شرحِهِ لغريبِ الأمثالِ قولُهُ: «وقولُهُم: أتُعلمنِي بضبٍ أنَا حَرَشْتُهُ،[4] مِنْ حَرَش الضَّبُ حرشًا أيْ: صادَهُ، وهُوَ أنْ يحركَ يدَهُ علَى [جُحُرِهِ][5]؛ ليظنَّهُ حيَّةً فيخرجُ ذنبَهُ ليضربَهَا فيأخذُهُ».[6]

وقولُهُ: «و(عَرَار) اسمُ بقرةٍ في قولِهِم: باءَتْ عرارُ بكَحْلٍ[7]، وكَحْلُ اسمُ بقرةٍ أخرَى، هُمَا متساويتَان في القوَّةِ، ثُمَّ تناطحَتا فماتَتا».[8]

ومِنْ شرحِهِ لغريبِ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ، قولُهُ:

فَأَصبَحتُ كُنْتِيًّا وأصبَحتُ عَاجِنًا وشَرُّ خِصالِ المرءِ كُنْتٌ وعاجِنُ[9]

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٦.

(2) ينظر: الصحاح: ٦/٢٤٦٧.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٧- ٦٨.

(4) ينظر: مجمع الأمثال: ١/١٢٥، وجمهرة الأمثال: ١/٧٦.

(5) في الرسالة (حجره) وهو تصحيف.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٠٧.

(7) ينظر: مجمع الأمثال: ١/٩١، وجمهرة الأمثال: ١/٢٢٦.

(8) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٧٦.

(9) البيت من الطويل، قائله الأعشى، وينظر في: شرح المفصل: ١/١٤، والمقرب:٢/٧٠، وهمع الهوامع: ٦/١٥٦.

فإنَّه أجرَى كانَ مَعَ فاعلِهَا مجرَى اسمٍ واحدٍ ونسبَ إليهِ، والمرادُ النِّسبةُ إلى لفظِ (كنتُ) أيْ: أصبحتْ منسوبًا إلى لفظِ (كنتُ)؛ لكثرةِ مَا أقولُ: كنتُ قبلَ هذَا كيتَ وكيتَ، حتَّى نُسِبتْ إليهِ، ولا بُدَّ مِنْ تقديرِ مضافٍ قبلَ (كنتُ) وقبلَ (عاجن) أيْ: قولُ (كنتُ)، وخصلةُ (عاجن)؛ لأنَّ الإخبارَ عَنْ بعضِ الخصالِ - وهُوَ قولُهُ: (شرُّ خصالِ المرءِ)- لا يصحُّ بكنتٍ ولا بعاجنَ؛ لأنَّهُمَا ليسَا مِنْ الخصالِ، والكُنتيُّ: الشَّيخُ الَّذِي يقولُ: كنتُ في شبابِي كذَا وكذَا، والعاجنُ: الَّذِي لا يقدرُ علَى النُّهوضِ مِنْ الكبرِ إلا بعدَ أنْ يعتمدَ علَى يدَيهِ اعتمادًا تامًّا كأنَّهُ يعجنُ»،[1] فهُوَ بهذَا الشَّاهدِ الشِّعريِّ يوضحُ ويفسِّرُ الغريبَ مِنْ مفرداتِهِ وكلماتِهِ وغالبُ الشَّواهدَ الشِّعريَّةِ فسَّرَ فِيهَا الغريبَ وشرحَهُ شرْحًا يوضحُ مُرادَ الشَّاعرِ.

- يذكرُ (النُقْرَه كَار) الأقوالَ الَّتِي تفسِّرُ وتشرحُ الغريبَ، ويرجِّحُ حينًا، ويتركُ التَّرجيحَ حينًا آخرَ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «ويتربُ – بالتَّاءِ المنقوطةِ بنقطتيْنِ وفتحِ الرَّاءِ- اسمُ موضعٍ قريبٍ مِنْ اليمامةِ - ، ويُروَى بالثَّاءِ ذاتِ الثَّلاثِ، وهي اسم مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، والأول هو الأصحُّ؛ لأنَّ العمالقةَ لمْ يسكنُوا المدينةَ».[2]

وقدْ يذكرُ الأقوالَ دونَ أنْ يرجِّحَ كمَا في قولِهِ: «هِلبَاجَةٌ وهُوَ الأَحمقُ، وقيلَ: هُوَ الَّذِي جمعَ كلَّ شرٍّ».[3]

- يفسِّرُ (النُقْرَه كَار) الكلمةَ بذكرِ المعانِي المحتملةِ، فإنْ كانَتْ تحتملُ أكثرَ مِنْ معنَى ذكرَهَا، كَمَا في قولِهِ: «يا زيدُ الكريمُ الخيمُ، الخِيمُ - بالكسرِ- السَّجيةُ، والخِيَمُ جمعُ الخيمةِ وهِيَ بيتٌ تبنِيه العربُ مِنْ عيدانِ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥١٢.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٢٢- ٢٣.

(3) ينظر:المصدر السابق: القسم الثاني: ٦٤٨.

الشَّجرِ».[1]

- وقد يذكرُ (النُقْرَه كَار) معانيَ الأسماءِ الأعجميةِ وأصلُهَا اللُّغويِّ، كَمَا في قولِهِ «(قالون) فإنَّهُ في لغةِ الرُّومِ اسمُ جنسٍ بمعنَى الجيدِ[2]، ثُمَّ جعلَ علمًا لراوِي نافعٍ وهُوَ عيسَى؛[3] لجودةِ قراءتِهِ».[4]

❁❁❁

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٧٤.

(2) قالون: بمعنى أصبت بالرومية. (المغرب في ترتيب المعرب: ١٩٣/٢)

(3) هو: عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدني، مولى الأنصار، أبو موسى، أحد القراء المشهورين، و (قالون) لقب دعاه به نافع القارئ، لجودة قراءته، توفي سنة ٢٢٠هـ. (النجوم الزاهرة: ٢/ ٢٣٥ وإرشاد الأريب: ١٠٣/٦)

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٧٣.

المطلبُ الخامسُ: خدمةُ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ:

لقدْ لقيَتْ الشَّواهدُ الشِّعريَّةُ عندَ (النُقْرَه كَار) في هذَا الكتابِ خدمةً متباينةً لمْ تكنْ علَى منهجيةٍ واحدةٍ، ومِمَّا يوضحُ هذَا التَّباينَ أنَّنا نجدُ أبياتًا لقيَتْ خدمةً مميزةً مِنْ خلالِ نسبةِ البيتِ إلى قائلِهِ، وذكرِ البيتِ الَّذِي قبلَهُ وبعدَهُ، ومناسبةِ البيتِ، ووجهِ الاستشهادِ مِنْ الشَّاهدِ، وشرحِ الغريبِ، ومعنَى البيتِ، فمِنْ ذلكَ قولُ المصنِّفِ: «ونحوِ قولِ العجَّاجِ:[1]

فانصَحْن مِنْهُ سَنَنا أوْ هَرَبَا
نَحَّى الذَّنَابَات شِمالاً كَثَبَا
وَأُمُّ أوعَالٍ[2] كَهَا أوْ أقْرَبَا
ذاتَ اليمينِ غَيرَ مَا أنْ ينكُبَا[3]

شاذٌّ ؛ لدخولِ الكافِ علَى ضميرِ المؤنَّثِ، وهُوَ قولُهُ: كَهَا، والذَّنابَاتُ: موضعٌ بعينِهِ،[4] والكثبُ: القربُ، وأمُّ أو عالٍ: هضبةٌ،[5] ونكبَ عَنْ الطَّريقِ ينكبُ نكوبًا أيْ: عدلَ، يصفُ حمارَ وحشٍ قدْ هربَ بأتنِه مِنْ صائدٍ رماهَا»[6]، ثُمَّ يعربُ ألفاظًا مِنْ الشَّاهدِ فيقولُ: «والضَّميرُ في (نحَّى) عائدٌ إلى الحمارِ أيْ: أنَّهُ مضَى

---

(1) هو: رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحاف، أو أبو محمد، راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وله: ديوان رجز، توفي سنة ١٤٥ هـ .(وفيات الأعيان: ١/١٨٧، وخزانة الأدب: ١/٤٣)

(2) أم أوعال: هضبة معروفة قرب برقة أنقد باليمامة. (معجم البلدان: ١/٢٤٩)

(3) الأبيات من الرجز، وينظر الشاهد في: ملحقات ديوانه: ٢/٢٦٩، والكتاب: ١/٣٩٢، وشرح المفصل: ٨/١٦.

(4) ينظر: معجم البلدان: ٣/٧.

(5) ينظر: المصدر السابق: ١/٢٤٩.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثالث: ٨٦٩- ٨٧٠.

في عدوهِ ناحيةً مِنَ الذَّناباتِ، فكأنَّهُ نحَّاهَا عَنْ طريقِهِ، و(أمُّ أوعالٍ) عَنْ يمينِهِ بالقربِ مِنَ الموضعِ الَّذِي تهدأُ فيهِ، (كَهَا) أيْ: كَـ(الذَّنابَاتِ)، أوْ أقربُ إليهِ منهَا، يقولُ: والهضبةُ الَّتِي هِيَ (أمُّ أوعالٍ) عَنْ يمينِهِ مِثلُ (الذَّناباتِ) عَنْ شمالِهِ... و(أمُّ أوعالٍ) معطوفٌ علَى (الذَّناباتِ)، ويجوزُ أنْ يكونَ مرفوعًا بالابتداءِ وخبرُهُ قولُهُ: (كَهَا)».[1]

ونجدُ أبياتًا أخرَى علَى العكسِ مِنْ هذَا البيتِ فلمْ تخدمْ البتَّةَ، فمِنْ ذلكَ مَا يأتي:

فَلَـــو أَنَّ واشٍ بِاليَمامَـــةِ دارُهُ ... وَداري بِـــأَعلى حَـــضرَمَوتَ اِهتَـــدى لِيـــا[2]

لا بـــارَكَ اللَـــهُ في الغَـــوانِي فَمَـــا ... يُـــــصبِحنَ إِلا لَهُـــــنَّ مُطَلَّـــــبُ[4]

ذَعَـرتُ بِـهِ القَطـا وَنَفَيـتُ عَنـهُ ... مَقـــامَ الـــذِئبِ كَالرَجُـــلِ اللَعـــينِ[5]

فَلَـو أَنَّـكِ في يـومِ الرَّخـاءِ سـألتَنِي ... فراقَـــكِ لَـــمْ أَبْخَـــلْ وَأَنْـــتَ صَـــدِيْقُ[6]

مـــا إِن رَأَيـــتُ وَلا سَـــمِعتُ بِـــهِ ... كَـــاليَومِ هـــانِئُ أَينُـــقٍ جُـــربِ[7]

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٨٧٠.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ١٩٨، والبيت من الطويل، قائله مجنون ليلى قيس بن الملوح العامري، ينظر: ديوانه: ٢٣٣، والخزانة: ٣٩٥/٤، وهمع الهوامع: ٨٢/١.

(٤) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٩٨، والبيت من المنسرح، قائله عبد الله بن قيس الرقيَّات، والغواني: جمع غانية وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة وقد قيل بزوجها، وينظر: البيت في: الكتاب: ٣١٦/٣، والمقتضب: ١٤٢/١، والمنصف: ٦١٠/٢.

(٥) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٧٥، والبيت من الوافر، قاله الشماخ معقل بن ضرار، ينظر البيت في: شرح المفصل: ١٣/٣، والخزانة: ١٢٢/٢.

(٦) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٩٤٣، والبيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وينظر البيت في: معاني القرآن للفراء: ٩٠/٢، والأزهية: ٦٢، والجنى الداني: ٢٣٦.

(٧) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٩٧٣، والبيت من الكامل، قائله دريد الصمّة، وهانئ: اسم فاعل من هنأ البعير يهنؤه هنأ، إذا طلاه بالهناء وهو القران، وينظر البيت في: ديوانه: ٣٤، ومعاني القرآن للفراء: ٣٠٠/٢، والمفصل: ٣١٢.

فهذِه الشَّواهدُ لمْ يخدمْهَا (النُقْرَه كَار) مطلقًا، وهناكَ شواهدُ كانَتْ بيْنَ الخدمةِ الشَّاملةِ للجهاتِ الَّتي سبقَ ذكرُهَا، وبينَ تركِ خدمةِ الشَّواهدِ مطلقًا، ويمكنُ أنْ أسردَ المظاهرَ الَّتِي تحسبُ للنُقْرَه كَار في خدمةِ الشَّواهدِ، فمِنهَا:

- أنَّهُ يذكرُ وجهَ الاستشهادِ مِنْ الشَّاهدِ الشِّعريِّ، أو يذكرُ موقفَهُ مِنْ الشَّاهدِ، أوْ يذكرُ موقفَ غيرِهِ - مِنْ النَّحويِّينَ - مِنْ الشَّاهدِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «ومِنْ نحوِ:

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ وَلا تَرَضَّاهَا وَلا تَمَلَّقْ[1]

فألفُ (ترضَّاهَا) ثابتةٌ مَعَ وجودِ الجازمِ، وهُوَ (لا) للنَّهيِ».[2]

وقولُهُ: «ونحوَ:

سَأَتْرُكُ مَنزِلي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلحَقُ بِالحِجَازِ فَأَستَرِيحَا[3]

ضعيفٌ لا يسوِّغُهُ إلا الضَّرورةَ؛ لأنَّهُ نصبَ مَا بعدَ الفاءِ في غيرِ جوابِ الأشياءَ السِّتةِ بإضمارِ (أَنْ) كَأَنَّهُ قالَ: ويكونُ في إلحاقِ فاستراحةٌ».[4]

وقولُهُ عندَ حديثِهِ عَنْ (سوَى): «وأمَّا عندَ الكوفيِّينَ[5] فيجوزُ خروجُهُ عَنْ الظَّرفيَّةِ والتَّصرفِ فِيهِ رفعًا، ونصبًا، وجرًا، ومستندُهُم قولُ الشَّاعرِ:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدوا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا[6]

---

(١) البيت من الرجز، قاله رؤبة بن العجاج، وينظر البيت في: شرح المفضل: ١٠٦/١، وشرح التسهيل: ٥٩/١، والخزانة: ٥٣٣/٣.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢١٨.

(3) البيت من الوافر، قائله المغيرة بن حبناء التميمي، وينظر الشاهد في: الكتاب: ٤٢٣/١، والمقتضب: ٢٢/٢، ومعاني الأخفش: ٦٦/١.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٤٨٨- ٤٨٩.

(5) ينظر: شرح العمدة: ٣٨٢، وضياء السالك: ٢٠٢/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٤/١.

(6) البيت من الهزج، قائله الفِنْد الزِّمَّاني، شهل بن شيبان، ينظر الشاهد في: الإيضاح في شرح

وهوَ عندَ البصريِّينَ شاذٌّ لا يجيءُ إلا في ضرورةِ الشِّعرِ، علَى أنَّهُ متأوَّلٌ بأنَّهُ صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، أيْ: لمْ يبقَ شيءٌ مكانَ العدوانِ، أيْ: شيءٌ يقومُ مقامَهُ». (١)

- ومِنْ مظاهرَ خدمتِهِ للشَّواهدَ الشِّعريَّةِ أنَّهُ يشرحُ الغريبَ فِيهَا، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «قولُهُ:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خاوِي المُخْتَرَقْ مُشْتَبِه الأَعْلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ (٢)

والقاتمُ: المظلمُ لكثرةِ الغبارِ، والأعماقُ: الأطرافُ، والخاوِي: الخالِي، والمخترقُ: الممرُّ مِنْ اختراقِ الرِّياحِ، وهُوَ مرورُهَا، والأعلامُ: جمعُ علمٍ، وهُوَ الجَبلُ، ومَا يهتدَي بِهِ في الطَّريقِ». (٣)

وقولُهُ - أيضًا- : «ونحوَ قولِهِ:

إنَّ العَقْلَ فِي أَموَالِنَا لا نَضِقْ بِهِ ذِراعًا وإنْ صَبْرًا فَنَصْبِرُ للصَّبرِ (٤)

ليسَ بقياسٍ؛ لأنَّهُ حذفَ الفعلَ مِنْ غيرِ شريطةِ التَّفسيرِ، والعقلُ: الدِّيةُ، وضقتُ بالأمرِ ذَرْعًا: أيْ: ضاقَ ذراعِي بِهِ، أيْ: لمْ أطقهُ، ويقالُ: صبرَهُ صبرًا إذَا قتلَهُ قصاصًا وأصلُهُ الحبسُ حتَّى يقتلَ، أي: إنْ طولبنَا بالعقلِ لا نضقْ بِهِ ذرعًا، أيْ: نطيقُ أداءَهُ، وإنْ حبسنَا للقتلِ قصاصًا فنصبرُ، أيْ: فنحبسُ أنفسَنَا لذلكَ

المفضل: ١/ ٣٢٠، والخزانة: ٣/ ٥٧، وهمع الهوامع: ٣/ ١٦١.

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٩٣- ٩٥.

(2) البيت من الرجز، قائله رؤبة بن العجاج، وينظر البيت في: ديوانه: ١٠٤، وشرح المفصل: ٩/ ٣٤، وشرح التسهيل: ١/ ١١.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٠.

(4) البيت من الطويل، قائله هدبة بن خشرم، والبيت في: الكتاب: ١/ ١٣١، و الأمالي الشجرية: ٢/ ٢٣٦، والمغني: ١/ ٣٩٨.

الصَّبرِ، أيْ: لذلكَ الحبسِ للقتلِ، أيْ: نصبرُ لنُقتلَ قصاصًا»،[1] والأمثلةُ علَى تفسيرِهِ وشرحِهِ للغريبِ كثيرةٌ.

- يذكرُ (النُقْرَه كَار) معنَى البيتِ الَّذِي قصدَهُ الشَّاعرُ، فمِنْ ذلك قولُهُ: «وقولُهُ: ولا يردُ عليهِ قولَهُ:

أُلامُ علَى لَوٍّ ولَوْ كُنْتُ عَالِمًا بأَذْنَابِ لَوٍّ لمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُه[2]

اعتراضٌ، فإنَّ الظَّاهرَ أنَّ التَّنوينَ فِيهِ قدْ دخلَ علَى الحرفِ، وهُوَ (لَوْ)، ومعنَى البيتِ: أُلامُ علَى تمنِّي الأشياءِ واستعمالِ (لَوْ) في الكلامِ، ولوْ كنتُ عالمًا بعواقبَ التَّمنِّي لَمْ تفتنِّي أوائلُهُ، وهُوَ قريبٌ مِنْ قولِهِ تعالَى: [3]﴿ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ ﴾». [4]

وقولُهُ- أيضًا- : «قولُهُ:

أَنَا أَبُو النَّجمِ وَشِعرِي شِعرِي [5]

أيْ: شعرِي هُوَ المشهورُ المعروفُ بنفسِهِ، لا بشيءٍ آخرَ، أوْ شعرِي علَى مَا ثبتَ في النُّفوسِ مِنْ جزالتِهِ». [6]

- وقدْ يعربُ (النُقْرَه كَار) جزءًا مِنْ البيتِ الشِّعريِّ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ:

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٩٠٩.

(2) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وينظر الشاهد في: الكتاب: ٢٦٢/٣، والمقتضب: ٢٣٥/١، وهمع الهوامع: ١٠/١.

(3) سورة الأعراف: آية (١٨٨).

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٣.

(5) البيت من الرجز، قائله أبو النجم العجلي، وينظر الشاهد في: المفصل: ٢٦، والمنصف: ١٠/١، والخزانة: ٢١١/١.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٢١.

«ويحذفُ المبتدأُ جوازًا عندَ الدَّلالةِ عليهِ، نحوَ قولِهِ:

لا يُبْعِدِ اللهُ التَّلَبُّبَ والغَا رَاتِ إذْ قَالَ الخَمِيسُ نَعَمْ[1]

التَّلبُبُ: التَّشمُّرُ، وهُوَ في الأصلِ مطاوعٌ لبَّبَ الرَّجلُ تلبيبًا... والنَّعمُ هُنَا الإبلُ، وهِيَ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أيْ: هذِه نعمٌ فاغتنمُوهَا وأغيرُوا عليهَا»[2]

وقولُهُ- أيضًا - : «وقدْ لا يكرِّرُ الماضِي لا لفظًا ولا معنًى، كقولِ الشَّاعرِ:

إنْ تَغْفِرْ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا

وأيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا[3]

قولُهُ: جمًّا: صفةُ موصوفٍ محذوفٍ، أيْ خلقًا جمًّا، وغفرانًا جمًّا كثيرًا».[4]

- ومِنْ مظاهرَ خدمتِهِ للشَّواهدِ الشِّعريَّةِ أنَّهُ يذكرُ مناسبةَ البيتِ الشِّعريِّ وموضوعَهُ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وقالَ المتنبي[5] في مرثيةِ أختِ سيفِ الدَّولةِ المسمَّاةِ بخولةَ:[6]

---

(1) البيت من السريع، قائله المرقش الأكبر، وينظر الشاهد في: المفضليات: ٤٩٢، وشرح المفصل: ٩٤/١، والمغني: ٦٨٥.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٥٦.

(3) البيتان من الرجز، قيل لأبي خراش الهذلي، وقيل لأميَّة بن أبي الصلت، وينظر الشاهد في: شرح أشعار الهذليين: ١٣٤٦/٣، والأمالي الشجرية: ١٤٤/١، والإنصاف: ٧٦/١.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٩٦٠- ٩٦١.

(5) هو: أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أبو الطيب المتنبي: الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي. له الأمثال السائرة والحكم البالغة والمعاني المبتكرة، وله ديوان شعر وقد شرح شروحا وافية، توفي سنة٣٥٤هـ. (وفيات الأعيان: ٣٦/١، ومعاهد التنصيص: ٢٧/١)

(6) هي: خولة بنت حمدان البكري، أخت سيف الدولة الحمداني، أحبها المتنبي ورثاها لما ماتت،

كَأَنَّ فَعلَةَ لَمْ تَملَءْ مَواكِبُها دِيارَ بَكرٍ وَلَمْ تَخلَعْ وَلَمْ تَهِبِ[1]

الموكبُ: القومُ الرُّكوبُ علَى الإبلِ المزيَّنةِ».[2] وقولُهُ: «قولُهُ:

فَإذ جُزَّتْ نَواصِي آلِ بَدرٍ فَأَدّوهَا وَأَسرِى فِي الوَثاقِ

وَإلا فَاعلَمُوا أَنَّا وَأَنتُم بُغاةٌ مَا حَيِينَا فِي شِقَاقِ[3]

الشِّقَاقُ: العداوةُ، وسببُ هذَا الشِّعرُ أنَّ قومًا مِنْ آلِ بدرٍ مِنْ الفزَّاريِّينَ جاوزُوا بنِي لأمٍ مِنْ طيءٍ، فعمدَ بنُو الامِّ إلَى الفزَّاريينَ فجزُّوا نواصِيهِم، وقالُوا: قدْ مننَّا عليكُم ولمْ نقتلْكُم، فغضبَ بنُو فزارةَ مِنْ ذلكَ، فيقولُ بشرُ بنُ أبِي خازمٍ:[4] قدْ جززتُم نواصِيهِم فأحلُّوهَا إلينَا، وأطلقُوا مَنْ أسرتُم مِنهُم، وإنْ لمْ تفعلُوا فاعلمُوا أنَّا نبقَى متعادِينَ أبدًا».[5]

- وقدْ ينسبُ البيتَ الشِّعريِّ إلَى قائلِهِ، كَمَا فِي البيتِ السَّابقِ، وفِي قولِهِ - أيضًا - : «وقيلَ فِي قولِ أبِي الطَّيبِ:

إِذَا أَنتَ أَكرَمتَ الكَرِيمَ مَلَكتَهُ وَإِن أَنتَ أَكرَمتَ اللَئِيمَ تَمَرَّدا[6]

توفيت سنة ٣٥٢هـ. (النجوم الزاهرة: ٣/٣٣٥، وتاريخ الإسلام: ٢٦/١٢)

(1) البيت من البسيط، وينظر الشاهد في: ديوان المتنبي بشرح البرقوقي: ١/٢١٧، وديوانه بشرح العكبري:١/٥٩، والخزانة ٣/١١١.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٣٢- ٤٣٣.

(3) البيتين من الوافر، قائله بشر بن أبي خازم، وينظر الشاهد في: الكتاب: ١/٢٩٠، والأصول: ١/ ٢٥٣، والخزانة: ٤/٣١٥.

(4) هو: بشر بن عمرو بن عوف الأسدي، أبو نوفل، شاعر جاهلي فحل، من الشجعان، من أهل نجد، من بني أسد ابن خزيمة، وله قصائد في الفخر والحماسة، توفي نحو ٥٩٨م. (الشعر والشعراء: ٨٦، وخزانة البغدادي: ٢/٢٦٢)

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٩٣٢- ٩٣٣.

(6) البيت من الطويل، وينظر الشاهد في: ديوان المتنبي بشرح البرقوقي: ٢/١١، والخزانة: ١/٢٠٠، ويتيمة الدهر: ١/٦٢.

إنَّهُ آثرَ في الأوَّلِ (إذَا)؛ لأنَّ إكرامَ الكريمِ مِمَّا يجبُ وجودُهُ، و(إنْ) في الثَّانِي؛ لأنَّ إكرامَ اللئيمِ مِمَّا لا يجبُ وجودُهُ؛ لأنَّه وضعُ الشَّيءِ في غيرِ موضعِهِ». [1]

وقولُهُ: «قالَ النَّابغةُ:[2]

..... وَمَا أُحَاشِي فِي الأَقْوَامِ مِنْ أحَدِ»[3]

- وقدْ يبيِّنُ (النُقْرَه كَار) أنَّ الشَّاهدَ الشِّعريِّ قدْ استدلَّ بهِ بعضُ النُّحاةِ، وذلكَ كَقولِهِ: «ووجهُ قبحِهِ هُوَ الاقتصارُ علَى أهونِ التَّخفيفينِ في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ المطلوبِ منهَا التَّخفيفُ وهو حذف التنوين مع إمكان التعرض لأعظمهما، وهُوَ حذفُ الضَّميرِ مَعَ الاستغناءِ عَنهُ بمَا استكنَّ في الصِّفةِ مستشهِدًا سيبَويه بقولِهِ:

أَقامَت عَلَى رَبعَيهِما جارَتا صَفًا كُمَيتَا الأَعالِي جَونَتَا مُصطَلاهُما [4]

علَى جوازِ إضافةِ الصِّفةِ المشبَّهةِ إلَى المضافِ إلَى ضميرِ الموصوفِ». [5]

وقولُهُ – أيضًا- : «وأنشدَ المبرِّدُ:

وَإنَّا لَمَّا نَضرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِى اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ»[6]

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٥٨- ٣٥٩.

(2) هو: زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة: شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى. من أهل الحجاز، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها، توفي نحو سنة ١٨ق هـ. (الشعر والشعراء: ٣٨، والخزانة: ١/ ٢٨٧)

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: ٤٠٢/٣، والبيت من البسيط، وصدره:

ولا أرى فاعلاً في النَّاس يشبهه .....

وينظر الشاهد في: ديوانه: ٣٣، والمقتصد: ٧١٦/٢، والإنصاف: ٢٧٨/١.

(4) البيت من الطويل، قائله الشَّمَّاخ وهو معقل بن ضرار، وينظر الشاهد في: ديوانه: ٨٦، والكتاب: ١٠٢/١، والأصول: ٤٧٥/٣.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٠٦٠- ١٠٦٢.

(6) ينظر: المصدر السابق: ٨٥٥/٤، والبيت من الطويل، قائله الهيثم بن الرّبيع، وينظر الشاهد في:

- ومنْ خدمتِهِ لبعضِ الشَّواهدَ أنَّهُ يذكرُ البيتَ الَّذِي يسبقُ الشَّاهدَ، أوْ البيتَ الَّذِي يليهِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وقدْ جاءَ هذَا المنصوبُ نكرةً في قولِهِ:

وَيَـــأْوِي إلى نِـــسوَةٍ عُطَّـــلٍ وَشُـعثٍ مَرَاضِـيعَ مِثْـلِ الـسَّعَالِي[1]

فإنَّ شعثًا منصوبٌ علَى التَّرحُّمِ، وقيلَ: علَى الذّمِّ، وقبلُهُ:

فَأَســلَكَها مَرصَــداً حافِظًــا بِــهِ إبــنَ الــدُّجَى لاصِـقاً كَالطِّحَـالِ

مُقِيتًــا مُعِيــدًا لأَكــلِ القِنِيــ ــصِ ذَا فاقَــةٍ مُلحِمًــا لِلعِيَــالِ»[2]

وقولُهُ - أيضًا- : «وقدْ جاءَ الاتصالُ في الخبرِ لكونِ الاسمِ كالفاعلِ، والخبرِ كالمفعولِ، نحوَ:

تَنْفَــكُّ تَــسْمَعُ مَــا حَيِيــ ــتَ بِهَالِــكٍ حَتَّــى تَكُونَــهُ

المَــرْءُ قَــدْ يَرْجُــو الحَيَــا ةَ مُــؤَمِّلاً وَالمــوتُ دُونَــهُ[3]

تنفكُ بمعنَى لا تنفكُ. والضَّميرُ في (تكونَهُ) عائدٌ إلَى هالكٍ»[4]، فالشَّاهدُ هُوَ البيتُ الأوَّلُ ثُمَّ ذكرَ البيتَ الَّذِي يليهِ.

وقدْ يذكرُ شطرَ البيتِ الشِّعريِّ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «نحوَ:

عَلَى حِينَ عاتَبتُ المَشيبَ عَلَى الصِبا .....»[5]

الكتاب: ١/٤٧٧، والمقتضب: ٤/١٧٤، والأزهية:٩١.

(1) البيت من المتقارب، قائله أمية بن أبي عائد، وينظر الشاهد في: الكتاب: ١/١٩٩، ٢٥٠، ومعاني القرآن للفراء: ١/١٨٠، وشرح المفصل: ٢/١٨.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٢٤٦- ٢٤٧.

(3) البيتان من الكامل، قائلهما خليفة بن براز، وينظر الشاهد في: الإنصاف: ٢/٨٢٤، وشرح المفصل: ٧/١٠٩، وهمع الهوامع: ٢/٦٦.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٤٣٨- ٤٣٩.

(5) ينظر: المصدر السابق: ٢/٢٥٧، والبيت من الطويل، قائله النابغة الذبياني، تمامه:

..... وَقُلتُ أَلَمّا أَصحُ وَالشَيبُ وازِعُ

ينظر في: ديوانه: ٣٢، والكتاب: ٢/٣٣٠، ومعاني القرآن للفراء: ١/٣٢٧.

وقدْ يقتصرُ علَى موضعِ الاستشهادِ، كَمَا في قولِهِ:

يـا تَـيمُ تَـيمَ عَـدِيٍّ..... .....[1]

- وقدْ يكتفِي (النُقْرَه كَار) في خدمةِ الشَّاهدَ الشِّعريِّ بكلامِ مَنْ سبقَهُ مِنْ النُّحاةِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «قولُهُ:

وَقَـدْ جَعَلَـتْ نَفْـسِي تَطِيـبُ لِـضَغْمَةٍ لِـضَغْمِهِمَاها يَقْـرَعُ العَظْـمَ نَابُهَـا[2]

قالَ المصنِّفُ - رحمَهُ اللهُ - : البيتُ مِنْ قصيدةٍ للقيطِ بنِ مرةَ رثَى فيهَا أخَاه أطيطًا، وهجَا مُـرَّةَ بـنَ عـداءٍ ومـدركَ بـنَ حـصنِ[3].... وقـالَ الـشَّيخُ ابـنُ الحاجبِ - رحمَهُ اللهُ- : إنَّهُ يقولُ طابَتْ نفسِي للشِّدةِ الَّتِي أصابتنِي لأجلِ وقوعِ القاصدِين لِي[4]....» [5]، فهُوَ هُنَا لمْ يخدمْ الشَّاهدَ الشِّعريِّ بقولِهِ ورأيِهِ، وإنَّما اكتفَى بالنَّقلِ مِنْ النُّحاةِ السَّابقِين لَهُ.

❁❁❁

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٤٥٩، والبيت من البسيط، قائله جرير، وتمامه:

..... لا أبا لَكُمُ لا يوقِعَنَّكُمُ في سَوأَةٍ عُمَرُ

ينظر في: ديوانه: ٢٨٥، والكتاب: ١/٢٦، ٣١٤، والمقتضب: ٤/٢٢٩.

(2) البيت من الطويل، قائله مغلس بن لقيط، وينظر في: الكتاب: ١/٣٨٤، والأمالي الشجرية: ١/٨٩، وخزانة الأدب: ٢/٤١٥.

(3) ينظر: حاشية اللباب: ١٣/ب.

(4) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٤٦٥- ٤٦٦.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٢٥- ١٢٩.

المطلبُ السَّادسُ: التِّكرارُ والإحالةُ:

ممَّا يميزُ المصنَّفاتِ بشكلٍ عامٍّ هُوَ تنظيمُ الكتابِ المُصَنَّفِ، وترتيبُهُ ترتيبًا منطقيًا، بعيدًا عَنْ التِّكرارِ المملِّ، والاختصارِ المخلِّ، ومِمَّا يميزُ هذَا الكتابَ لـ(النُقْرَه كَار) أنَّهُ اهتمَّ بترتيبِهِ، وحرصَ علَى عدمِ التِّكرارِ؛ لذَا نرَاهُ كثيرًا مَا يُحيلُ إلَى المسألةِ الَّتِي ذكرَهَا، أوْ المسألةِ الَّتِي سيذكرُهَا.

والإحالةُ عندَ (النُقْرَه كَار) لا تعنِي عدمَ التِّكرارِ مطلقًا؛ لأنَّهُ قدْ يُحيلُ بعدَمَا يكرِّرُ معلومةً أوْ مسألةً مَا، ويقصدُ بهذِهِ الإحالةِ تقريرَ مَا سبقَ ذكرُهُ مِنْ المسائلِ، والتَّأكيدَ للمسألةِ المذكورةِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «ومثلُهُ (أمس) فيمَنْ يعربُهُ ويمنعُهُ مِنْ الصَّرفِ للعلميَّةِ والعدلِ، فإنَّهُ معدولٌ عَنْ الأمسِ علمًا عندَهُ، واعلمْ أنَّهُ لوْ قالَ: (فيمَنْ يعربُهَا)؛ ليكونَ - أيضًا- إشارةً إلَى الخلافِ الَّذِي في (سحرَ)، كَمَا ذكرنَا، لكانَ أولَى»[1]، فقولُهُ هنَا: (كَمَا ذكرنَا) يفيدُ تكرارَ المعلومةِ والإحالةِ إلَى مَا سبقَ ذكرُهُ.

وقولُهُ - أيضًا - : «وإضمارُها (أنْ) بدونِ هذهِ الحروفِ السِّتَّةِ ضعيفٌ، مِنهُ قولُهُ:

أَلا أَيُّهَـذا الزَّاجِـرِي أَحـضُرَ الـوَغَى .....[2]

فيمَنْ نصبَ أحضرَ، أيْ: علَى أنَّ أحضرَ، فحذفَ (علَى) كَمَا يحذفُ الجارَّ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٥١.

(2) صدر بيت من الطويل، قائله طرفه بن العبد، وعجزه:

..... وَأَن أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي

وينظر في: ديوانه: ٣١، والكتاب: ٤٥٢/١، والمقتضب: ٠٨٣/٢.

مِنْ (أَنْ) و(أنَّ) كثيرًا، ثُمَّ أضمرَ (أنْ) مِنْ غيرِ الحروفِ السِّتَّةِ، والَّذِي سوَّغَهُ أيْ: سوَّغَ إضمارَ (أنْ) دلالةُ مَا بعدَ ، أيْ: مَا بعدَ أحضرَ، وهُوَ قولُهُ:

..... وَأَن أَشهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنتَ مُخلِدِي

عليهِ فإنَّ عطفَ (أنْ أشهدَ) علَى (أحضرَ) دليلٌ علَى أنَّهُ منصوبٌ بإضمارِ (أنْ)، وجاءَ حذفُهَا أيْ: حذفُ (أنْ) لا إضمارُها ورفعُ الفعلِ وهُوَ أحضرَ وقدْ مرَّ ذكرُ ذلكَ في مقدمةِ الكتابِ»[1] والإحالةُ هنَا - أيضًا- لتقريرِ أنَّ هذِه المسألةَ قدْ مرَّتْ في مقدمةِ الكتابِ في مبحثِ علاماتِ الاسمِ.

والإحالةُ عندَ (النُقْرَه كَار) علَى ضربيْنِ:

الأوَّلُ: الإحالةُ إلَى كتابٍ مِنْ كتبِ النَّحوِ أوْ اللُّغةِ بقصدِ الاختصارِ، وعدمِ الاستطرادِ، وهُوَ مظهرٌ مِنْ مظاهرِ توثيقِ المعلومةِ، ومِنْ هذِه الإحالاتِ قولُهُ: «أقولُ: ليسَ غرضُهُ الأوَّلُ مِنْ جعلِ الكلامِ جملتيْنِ هُوَ الاحتياجُ إلَى إبرازِ الضَّميرِ، بلْ غرضُهُ مَا ذكرنَا مِنْ قبلُ مِن الاحترازِ اللازمِ مِنْ قولِ بعضِ النَّحويِّينَ، فحقُّهُ أنْ يفرِّقَ بيْنَ مَا يلزمُ مِنهُ المحذورُ والمذكورُ وبيْنَ مَا لا يلزمُ منهُ ذلكَ، علَى أنَّهُ لا يحتاجُ هُنَا إلَى إبرازِ الضَّميرِ، وإنْ كانَتْ الصِّفةُ جاريةً علَى غيرِ مَنْ هِيَ لَهُ؛ لإضمارِهِ علَى شريطةِ التَّفسيرِ، كَمَا في قولِهِ:

..... وعزَّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[2]

ومَنْ أرادَ تحقيقَ هذَا الكلامِ فليرجعْ إلَى كتابِ الأصولِ لابنِ السِّراجِ -

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٥٠٩- ٥١٠.

(2) عجز بيت من الطويل، قائله كثير عزة، وصدره:

قضَى كلُّ ذِي دَينٍ فوفَّى غريمَهُ .....

وينظر في: ديوانه: ١٤٣، والإنصاف: ١/ ٩٠، وهمع الهوامع: ٥/ ١٢٧.

رحمَهُ اللهُ- ».[1] وقولُهُ - أيضًا- : «ونحوَ قولِهِ تعالَى: [2]﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾ النَّكرةُ لعمومِهَا بنفسِهَا مغنيةٌ، وليسَ في الآيةِ تنصيصٌ علَى الاستشهادِ، ولا ترجيحٌ لَهُ لجوازِ أنْ يكونَ حالاً مِنْ النَّكرةِ الموصوفةِ كَمَا ذكرَ في شرحِ التَّسهيلِ[3]، وأنْ يكونَ منصوبًا علَى الاختصاصِ، أو علَى الحالِ مِنْ ضميرِ الفاعلِ في (أنزلنَاه) أيْ: آمرين أمرًا، أو مِنْ ضميرِ المفعولِ فيهِ علَى مَا هُوَ مذكورٌ في الكشافِ»[4] فقدْ أحالَ إلَى كتابِ (الأصولِ) وكتابِ (شرحِ التَّسهيلِ) وكتابِ (الكشافِ) في هذيْنِ المثاليْنِ وأحالَ إلَى كتبٍ أخرَى غيرِ مَا ذكرنَا.[5]

والثَّانِي: الإحالةُ إلَى موضعٍ في الكتابِ، سواءٌ كانَ هذَا الموضعُ سابقًا للإحالةِ أوْ تاليًا لَهَا، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «علَى مَا عرفْتَ»[6]، وقولُهُ: «وقدْ عرفْتَ»[7]، و «لما ذكرنَا مِنْ قبلُ»[8]، وقولُهُ: «وقدْ مرَّ ذكرُ ذلكَ»[9]، وقولُهُ: «علَى مَا بيَّنا»[10]، هذَا في الإحالةِ إلَى مواضعَ سابقةٍ لموضعِ الإحالةِ، أمَّا المواضعُ الَّتِي تلِي الإحالةَ فمِنهَا: قولُهُ: «علَى مَا سيجيءُ»،[11] و «لِما سيجيءُ

---

(1) ينظر: الأصول: ٣١٧/٢، والعباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٧٢٠.

(2) سورة الدخان: آية (٤- ٥).

(3) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣١/٢.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٢٩٦، والكشاف: ٥٠٠/٣- ٥٠١.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٨٨ ، ٢٠٤.

(6) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٤٥٦.

(7) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٤٧٢.

(8) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٨٥.

(9) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٥١٠.

(10) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ١٢.

(11) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٣٦٤.

ذلكَ»،[1] و «سيجيءُ البحثُ عنهَا»،[2] و «كَمَا يجيئُ عَنْ قريبٍ»،[3] وجميعُ هذِه الإحالاتِ إلَى موضعٍ مِنْ الكتابِ غيرِ محددٍ.

وقدْ يُحيلُ (النُقْرَه كَار) إلَى موضعٍ محددٍ مِنْ الكتابِ، سواءُ كانَ بذكرِ البابِ الَّذِي ذكرَهَا فيهِ، أوْ بذكرِ قسمٍ مِنْ الأقسامِ الأربعةِ، فمِنْ هذِهِ الإحالاتِ: قولُهُ: «أسماءُ الأفعالِ كلُّهَا لازمةُ البناءِ بالنِّسبةِ إلَى الوضعِ الثَّانِي، وسنذكرُ أسماءَ الأفعالِ في آخرِ الكتابِ في الأسماءِ العاملةِ».[4]

وقولُهُ - أيضًا- : «وإنْ لمْ يحسنْ فيهِ العطفُ نحوَ: (جئتُ وزيدًا) فالنَّصبُ هُوَ المختارُ، وقيلَ: النَّصبُ واجبٌ، وهذَا مبنيٌّ علَى أنَّ العطفَ علَى الضَّميرِ المرفوعِ المتصلِ بلا تأكيدٍ بالمنفصلِ وبلا فصلٍ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ قبيحٌ أو ممتنعٌ كمَا يجيءُ في بابِ العطفِ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى».[5]

وقولُهُ في الإحالةِ إلَى القسمِ الرَّابعِ: «وإنَّما تعملُ (لا) هذِهِ في نصبِ الاسمِ ورفعِ الخبرِ لمشابهتِها لـ (إنَّ) علَى مَا يجيءُ في القسمِ الرَّابعِ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى».[6]

وقولُهُ: «ويكونُ المفعولُ بهِ الَّذِي بغيرِ واسطةٍ واحدًا فصاعدًا إلَى الثَّلاثةِ علَى مَا سيأتِي بيانُهُ، وأنواعُهُ في القسمِ الثَّالثِ»[7] فهوَ بهذِه الإحالاتِ يحاولُ ألا تتداخلَ الأقسامُ الأربعةُ لكيلا يتكرَّرَ الكلامُ.

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٩٠.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٤٧٥.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٦٣٤.

(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٢٧٠.

(5) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ١١١، وهي مسألة خلافية، ينظر: الإنصاف: ٢/٤٧٤.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٤٤١.

(7) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ١١٤.

وقدْ يُحيلُ إلَى مسألةٍ تكرَّرَتْ في الكتابِ فيشيرُ إلى هذَا التِّكرارِ في الإحالةِ، كَمَا في قولِهِ عندَ حديثِهِ عَنْ (مُذْ) و(مُنْذُ): «واعلمْ أنَّهُ إذَا كانَ الواقعُ بعدَهُمَا فعلاً فعندَ سيبَويهِ[1] لا يكونَانِ مبتدأيْنِ، بلْ ظرفيْنِ مضافيْنِ إلى الجملةِ كمَا عرفْتَ ذلكَ غيرَ مرَّةٍ».[2]

❁❁❁

(1) ينظر: الكتاب: ١/٤٦٠.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٨٨٠.

المطلبُ السَّابعُ: الاستطرادُ:

إنَّ مَا تقرَّر مِنْ كثرةِ الإحالاتِ عندَ (النُقْرَه كَار) الَّتِي تفيدُ عدمَ التِّكرارِ، وتحاشِي الاستطرادِ، لا تعنِي أنَّهُ لمْ يستطردْ ألبتَّةَ في هذَا الكتابِ، إذْ لمْ يسلمْ (النُقْرَه كَار) مِنْ الاستطراداتِ في بعضِ المواضعِ أهمُّهَا مَا يلِي:

١- الرَّدُّ والجوابُ علَى المخالفِ: فقدْ يستطردُ (النُقْرَه كَار) في الرَّدِ علَى المخالفِ، مِنْ ذلكَ قولُهُ: «والجوابُ: أنَّ انطباقَ التَّعريفِ عليهَا حاصلٌ مَعَ كونِهَا بمعنَى الفعلِ - كَمَا ذكرنَا بيانَ ذلكَ في حدِّ الاسمِ- ولا يلزمُ مِنْ امتناعِ دخولِ اللامِ في معمولِ الفعلِ الصَّريحِ امتناعُهُ في معمولِ الفرعِ الَّذِي هُوَ بمعنَاه، ألا ترَى أنَّهُ لا يقولُ: (ضربتُ لزيدٍ)، ويقولُ: (أنَا ضاربٌ لزيدٍ)، هذَا مَعَ أنَّ جعلَهَا منصوبةً علَى المصدرِ يوجبُ أنْ تكونَ أفعالُهَا مقدَّرةً قبلَها، وحينَئذٍ تخرجُ عَنْ أنْ تكونَ أسماءَ الأفعالِ، ألا ترَى أنَّ نحوَ: (سَقْيًا، ورَعْيًا، وخَيْبَةً) لَّما كانَتْ مصادرَ، وكانَ الفعلُ مَعَهَا مقدَّرًا وجبَ خروجُهَا عَنْ كونِهَا أسماءَ أفعالٍ، ويوجبُ أنْ تكونَ معربةً؛ إذْ معنَى الفعلِ حينَئذٍ إنَّمَا هُوَ في الفعلِ المقدَّرِ، لا في المصدرِ، وذلكَ لا يوجبُ بناءَ المصدرِ، وإلاَّ لوجبَ أنْ يكونَ نحوَ: (سقيًا) مبنيًّا».[1]

٢- قصةُ الخلافِ النَّحويِّ وأصلُهُ: ومثالُ ذلكَ عندَمَا استطردَ في ذكرِ قصةِ وأصلِ المسألةِ الزَّنبوريَّةِ الَّتِي تقدمَ ذكرُها.[2]

٣- قصةُ المثلِ وأصلُهُ: وقدْ يستطردُ في ذكرِ قصةِ المثلِ العربيِّ وأصلِهِ،

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٧٢.

(2) ينظر: ص٨٩ من البحث.

فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وفي المثلِ: (إحْدَى حُظَيَّاتِ لقْمَانَ)[1]، أيْ: هذِهِ إحدَى حظيَّاتِ لقمانَ، والحظيَّةُ: تصغيرُ الحَظْوَةِ وهِيَ السَّهمُ الصَّغيرُ قدرَ ذراعٍ، وقيلَ: هِيَ الَّتِي لا نصلَ لهَا، وكانَ بيْنَ لقمانَ بنِ عادٍ وبيْنَ رجليْنِ مِنْ عادٍ قتالٌ، وكانَا رَبَّيْ إبلٍ، وكانَ لقمانُ رَبَّ غنمٍ، فأعجبتهُ الإبلُ، فأبَيَا أنْ يبيعَاهَا مِنهُ، وكانَ يلتمسُ أنْ يغفَلا عَنْ إبلِهِمَا، ولمْ يجدْ فِيهَا مطمَعًا؛ لعدمِ غفلتِهِمَا عَنهَا، ومَعَهُما جَفِيرٌ[2] مِنْ نبلٍ كثيرٍ.

فقالَ: مَا تصنعانِ بهَا إنَّمَا هِيَ حطبٌ، فوَ اللهِ مَا آخذُ معِي غيرَ سهمَيْنِ، فنبذَاهَا غيرَ سهميْنِ، فعمدَ لقمانُ إلى النُّبلِ فحوَاهَا، وكانَتْ لَهُمَا شجرةٌ يستظلاَّنِ بهَا، فاتخذَ فِيهَا عِشًّا، رجاءَ أنْ يصيبَ مِنهُمَا غِرَّةً،[3] فلمَّا وردَتْ الإبلُ تجرَّدَ مِنَ الرَّجليْنِ واحدٌ وهُوَ المسمَّى بعمرٍو، وأكبَّ على البئرِ يستقِي، فرمَاهُ لقمانُ مِنْ فوقِهِ بسهمٍ في ظهرِهِ، فقالَ: حَسِ[4] إحدَى حُظَيَّاتِ لقمانَ».[5]

٤- خدمةُ البيتِ الشِّعريِّ: وقدْ استطردَ في ذكرِ مناسبةِ بعضِ الأبياتِ الشِّعريَّةِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وبهذَا القولِ الَّذِي حكمهُ حكمُ ضوارِبَ نصبًا وجرًّا سقطَ اعتراضُ عبدِ اللهِ بنِ أبِي إسحاقَ[6] النَّحويَّ علَى

---

(1) ينظر: مجمع الأمثال: ١/ ٣٥، وجمهرة الأمثال: ١/ ١٥٠، وهو: لقمان بن عاد بن ملطان، من بني وائل، معمر جاهلي قديم من ملوك حمير في اليمن. (التاج: ٩/ ٦٢، والروض الانف: ١/ ٢٦٦)

(2) الجفير: الكنانة والجعبة التي تجعل فيها السهام.(الصحاح: مادة (جفر) ٢/ ٦١٥)

(3) الغرة: الغفلة.(الصحاح: مادة (غرر) ٢/ ٧٦٨)

(4) حَسِ: كلمة يقولها الإنسان إذا أصابه بغتة ما يمصنّه ويوجعه كالحجرة والمحزة.(لسان العرب: ٢/ ٨٧٢)

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٥٦- ٦٥٧.

(6) هو: عبد الله بن أبي إسحاق الزيادي الحضرمي، نحوي، من الموالي، من أهل البصرة، أخذ عنه كبار النحاة، فرع النحو، وقاسه، وكان أعلم البصريين به، توفي سنة ١١٧هـ. (الخزانة: ١/ ١١٥، وبغية الوعاة: ٢/ ٤٢)

الفرزدقِ[1] في قولِهِ:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلىً هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوالِيا[2]

قيلَ: لمَّا قالَ الفرزدقُ:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتًا أو مجلَّفُ[3]

لحَّنَهُ عبدُ اللهِ بنُ أبي إسحاقَ؛ لأنَّهُ لا توجيهَ لرفعِ (مجلِّف)، فهَجَاهُ الفرزدقُ في هذَا البيتِ، فقالَ: لحَنَ في هذَا البيتِ - أيضًا- حينَ حرَّكَ ياءَ (مواليَا) في حالةِ الجرِّ، وإنَّمَا سقطَ اعتراضُهُ؛ لأنَّ هذَا مرويٌّ عَنْ بعضِ العربِ».[4]

ومِنْ استطراداتِهِ في شرحِهِ لغريبِ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ قولُهُ: «كقولِهِ:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِماهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا[5]

قالَ المصنِّفُ رحمَهُ اللهُ: البيتُ مِنْ قصيدةٍ للقيطِ بنِ مرَّةَ... يقولُ: قدْ جعلَتْ نفسِي تطيبُ؛ لأنَّ أضغمَهما ضغمةٌ يقرعُ لهَا النَّابُ والعظمُ، واللامُ في (لضغمِهماها) متعلقٌ بـ(يقرعُ)، والجملةُ صفةُ ضغمةٍ، وأضافَ النَّابَ إلَى ضميرِ الضَّغمةِ؛ لأنَّ الضَّغمَ إنَّمَا هُوَ بالنَّابِ، والهاءُ في (لضغمِهماها) يعودُ إلَى الضَّغمةِ، وانتصابُها انتصابَ المصادرِ.

وقالَ الشَّيخُ ابنُ الحاجبِ - رحمَهُ اللهُ - : إنَّهُ يقولُ طابتْ نفسِي للشِّدَّةِ الَّتِي أصابتنِي لأجلِ وقوعِ القاصدين لِي في أعظمَ مِنهَا، والضَّغمةُ عبارةٌ عَنْ

---

(1) هو: همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق: شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، توفي سنة ١١٠ هـ. (وفيات الأعيان: ٢: ١٩٦، والخزانة: ١: ١٠٥ - ١٠٨)

(2) البيت من الطويل، وينظر الشاهد في: الكتاب: ٣/٣١٣، والمقتضب: ١/١٤٣، والخزانة/ ١/١١٤.

(3) البيت من المنسرح ، وينظر البيت في: ديوان الفرزدق: ٥٥٦، والخصائص: ١/١٩٩، والخزانة: ٢/٣٤٧.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٦٧- ٤٦٨.

(5) سبق تخريجه ص١١٥.

الشِّدَّةِ، وقولُهُ: جعلتْ مِنْ أفعالِ المقاربةِ، وقولُهُ: لضغمةِ مفعولُ تطيبُ أعملَ إعمالَ الفعلِ في المفعولِ بهِ، وليسَ بمعنَى المفعولِ لَهُ؛ لأنَّهُ لمْ يردْ طابتْ لأجلِ الضَّغمةِ، وإنَّما أرادَ طابَتْ بهَا، والتَّعليلُ هُوَ قولُهُ: لضغمِهماها، أيْ: طابَتْ نفسِي لما أصابَني مِنْ الشِّدَّةِ لإصابةِ مَنْ قصدنِي بمثلِهَا، والضَّغمةُ العضَّةُ يُكنَّى بهَا عَنْ المصيبةِ، ويقالُ: «ضغَمُ الشِّدَّةِ وضغمَتهُ الشِّدَّةُ»، وجاءَ البيتُ علَى الوجهيْنِ، فقولُهُ: لضغمةٍ مِنْ قولِهم: عضَّتهُ الشِّدَّةُ، وقولُهُ: لضغمِهماها مِنْ قولِهم: عَضَضَتْ الشِّدَّةُ، وقولُهُ: يقرعُ العظمُ نابَهَا مبالغةٌ في أنَّهُ عضَّ الشِّدَّةَ عضًّا قويًا بلغَ منتهَى مَا يبلغُهُ العضُّ»[1] ثمَّ يواصلُ نقولاتِهِ الَّتِي توضحُ وتشرحُ الغريبَ في هذَا البيتِ فيقولُ: «وقالَ بعضُ الأفاضلِ:[2] قولُهُ: لضغمِهماها بدلٌ مِنْ قولِهِ لضغمةٍ، والضَّميرُ الأوَّلُ في لضغمِهماها لسبعِينَ، والثَّانِي ضميرُ ضغمةٍ، ومِنهَا اشتقاقُ الضَّيغمِ وهُوَ فيعلَ، والضَّميرُ في نابِها لضغمةٍ، وهذَا مِنْ بابِ إضافةِ الشَّيءِ إلَى شيءٍ بأدنَى ملابسةٍ بينَهُما، كأنَّهُ يقولُ: إنِّي لكثرةِ ما ابتُليتُ بهِ مِنْ المحنِ قدْ طابَتْ نفسِي أنْ يعضَّنِي سبعَانِ نابُاهُمَا يقرعَانِ العظمَ ويضربَانه، وقرعُ النَّابِ كنايةٌ عَنْ التَّصويتِ. وقيلَ:[3] ضميرُ التَّثنيةِ عائدٌ إلَى الذِّئبِ والضَّبعِ، و(هَا) عائدٌ إلَى النَّفسِ، تقديرُهُ: وقدْ جعلتُ نفسِي تطلبُ لضغمةِ سبعٍ يقرعُ العظمَ نابُ تلكَ الضَّغمةِ لضغمةِ هذيْنِ السَّبعيْنِ النَّفسَ، والمرادُ بهِ أنَّ ضغمةَ سبعٍ واحدٍ أهونُ مِنْ ضغمةِ سبعيْنَ»[4]، وهُوَ ينقلُ هذَا مَعَ إدراكِهِ بعدمِ الحاجةِ إلَى تكثيرِ الأمثلةِ، لكنَّهُ يرَى أنَّ شرحَ الغريبِ والتَّوجيهَ الإعرابيَّ للشَّواهدِ ممَّا يعينُ علَى فهمِ القاعدةِ.

كما أجدُ أنَّه قد تحاشَى (النُقْرَه كَار) الاستطرادَ والتزمَ الاختصارَ في

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٢٥- ١٢٩.

(2) هذا القول لفخر الدين الخوارزمي، ينظر: شرح أبيات المفصل والإيضاح والمفتاح: ٥٤- ٥٥.

(3) نسب هذا القول إلى الأندلسي، ينظر: خزانة الأدب: ٤١٧/٢.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٢٩- ١٣٠.

مواضعَ كثيرةٍ، أذكرُ منهَا قولُهُ: «فلا حاجةَ إلَى تكثيرِ الأمثلةِ بعدَ الوقوفِ علَى المقصودِ»[1]، وقولُهُ: «ويكونَانِ ظاهريْنِ ومضمريْنِ ومختلفيْنِ ويكونُ البدلُ بهذَا الاعتبارِ - أيضًا - ستَّةَ عشرَ قسمًا، نحوَ: بزيدٍ أخيكَ، وإنَّ الَّذِين هُمْ إخوتُك لقيتُهُم إيَّاهَا، وأخوكَ لقيتُ زيدًا إيَّاهُ، علَى تقديرِ أنْ يكونَ زيدٌ هُوَ الأخُ، وأخوكَ لقيتُهُ زيدًا، علَى هذَا استخرجَ باقِي الأمثلةِ»[2] فاكتفَى بذكرِ أمثلةِ بدلِ الكلِّ مِنْ الكلِّ، وتركَ التَّمثيلَ لأنواعِ البدلِ الأخرَى للاختصارِ وعدمِ الاستطرادِ.

وقدْ انتقدَ (النُقْرَه كَار) المصنِّفَ في بعضِ استطرادتِهِ الَّتِي استطردَ فيهَا وأطالَ ومِنْ ذلكَ قولُهُ: «قالَ المصنِّفُ - رحمَهُ اللهُ - : هِيَ في بيانِ المعادلاتِ الَّتِي تقعُ بيْنَ العددِ، والجذورِ، والأموالِ، ويتولَّدُ مِنهَا ستُ مسائلَ: ثلاثٌ مفردةٌ، وثلاثٌ مقترنةٌ. فالمفردةُ: هذِهِ جذورٌ تعدلُ عددًا، وأموالٌ تعدلُ عددًا، وأموالٌ تعدلُ جذورًا. والمقترنةُ: هذِه مالٌ وجذورٌ تعدلُ عددًا، وهذِه مالٌ وعددٌ يعدلُ جذورًا، مالٌ يعدلُ جذورًا وعددًا، فهذِه هِيَ أصولُ الجبرِ والمقابلةِ. وفي شرحِها طولٌ خارجٌ عَنْ الغرضِ».[3]

وقدْ وافقَ المصنِّفَ وتبعَهُ في استطراداتٍ مِنهَا قولُهُ في قسمِ العاملِ عِندَمَا ذكرَ عملَ أفعالِ المقاربةِ والَّتِي مِنهَا: عسَى، استطردَ المصنِّفُ بذكرِ تصريفِ عسَى في قسمِ العاملِ وتبعَهُ (النُقْرَه كَار) في هذَا الاستطرادِ، فقدْ قالَ: «وتصريفُ عسَى تارةً علَى نحوِ: رمَى؛ لأنَّهُ فعلٌ ناقصٌ يأتِي كـ(رمَى)، والضَّميرُ بعدَهُ فاعلُهُ تقولُ: عسيتُ، عسيتُما، عسيتُم إلَى آخرِه، كمَا تقولُ: رميتُ، إلَى

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٧٢١.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٦٦٧- ٦٦٨.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٨٩٠.

آخرِه، وتارةً علَى نحوِ: لعلَّ تقولُ: عسَاك إلَى آخرِه، كمَا تقولُ: لعلَّكَ»،[1] واستطرادُهما في قسمِ العاملِ - أيضًا - بذكرِ معانِي الحروفِ.

❁❁❁

(1) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٨٠٧.

المطلبُ الثَّامنُ: الاستقصاءُ والشُّمولُ:

إنَّ استقصاءَ المسائلِ النَّحويةِ ومَا يتعلَّقُ بكلِّ مسألةٍ مِنْ مسائلَ النَّحوِ وأقوالِ العلماءِ فيهَا، هُوَ نوعٌ مِنْ الاستقصاءِ والشُّمولِ الَّذِي عُنِي بِه المحققُونَ مِنْ النَّحويِّينَ، ومِنْ هؤلاءِ ابنُ يعيشٍ وابنُ مالكٍ والرَّضيُّ وغيرُهُمْ، ويتجلَى ذلكَ عندَهُ في المواضعِ الآتيةِ:

١- استقصاءُ الآراءِ والأقوالِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ في المسألةِ الواحدةِ، فمِنْ قولُهُ : «وقالَ ابنُ السِّراجِ والمبرِّدُ: إنَّ تركيبَ (حَبَّ) مَعَ (ذَا) أزالَ فعليَّةَ حَبَّ؛ لأنَّ الاسمَ أقوَى، فحبَّذَا مبتدأٌ، والمخصوصُ خبرُهُ، أيْ: المحبوبُ زيدٌ.[1] وقيلَ: إنَّ التَّركيبَ أزالَ اسميَّةَ ذَا؛ لأنَّ الفعلَ هُوَ المقدَّمُ، فحَبَّذَا فعلٌ، والمخصوصُ فاعلُهُ. وقيلَ: لا تغليبَ هنَا للفعلِ والاسمِ، بلْ حَبَّ مَعَ ذَا جملةٌ فعليَّةٌ»[2] فهنا ذكر الأقوالَ الثلاثةَ.

وقد لا يكونُ في المسألةِ إلا قولين فيذكرُهما، وذلكَ كقولِه: «وأمَّا علامةُ الحرفِ فالتَّعري مِنْ علاماتِهِمَا، أيْ: علاماتُ الاسمِ والفعلِ. قيلَ: العلامةُ لا يجبُ أنْ تنعكسَ، فكمْ مِنْ اسمٍ وفعلٍ قدْ يخلُو عَنْ علامتِهِ، فينبغِي أنْ يكونَ حرفًا. قلنَا: خلوُّه مِنْ بعضِ علامتِهِ يجوزُ، وأمَّا مِنْ جميعِ علاماتِهِمَا المطلقةِ والإضافيةِ ككونِ الاسمِ مسندًا بالنِّسبةِ إلَى الحرفِ فلا، ومرادُهُ ذلكَ؛ لأنَّ الجمعَ المضافَ يفيدُ العمومَ ... قيلَ: التَّعرِّي عَنْ علاماتِهِمَا لا يجوزُ أنْ يكونَ علامةً للحرفِ؛ لأنَّ مِنْ علاماتِهِمَا الحروفَ، فيلزمُ أنْ يكونَ عدمُ الحرفِ علامةً

---

(1) ينظر: الأصول: ١/١١٥، والمقتضب: ٢/١٤٥.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٥٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/٣١٨.

للحرفِ، ويلزمُ منهُ الدَّورُ؛ لأنَّ الحرفَ حينَئذٍ إنْ كانَ معلومًا لا يحتاجُ إلَى علامةٍ، وإلاَّ فلا يعلمُ عدمُ الحرفِ حتَّى يعلمَ الحرفُ؛ لأنَّ العدمَ مضافٌ إليهِ، ولا يعلمُ الحرفَ حتَّى يعلمَ عدمُ الحرفِ، فيدورُ...».[1]

٢- الاستقصاءُ بالتَّفريقِ بيْنَ المسألةِ والمسألةِ القريبةِ والمشابهةِ لهَا، فمِنْ قولُهُ في علاماتِ الاسمِ: «وإنَّمَا لمْ يقلْ (حدود) كَمَا قالَ علاماتٍ؛ لأنَّ الحدَّ إنَّما يستعقلُ بجميعِ الذَّاتيَّاتِ، لا يتصوَّرُ فيهِ التَّعدُّدُ سواءً كانَ المحدودُ مِنْ الماهيَّاتِ المتأصِّلةِ في الوجودِ، أوْ مِنْ الماهيَّاتِ الاعتباريَّةِ الَّتِي اعتبرَها العقلُ، فلمْ يكنْ لهَا حدَّانِ إلاَّ مِنْ جهةِ العبارةِ، بأنْ يذكرَ بعضَ الذَّاتيَّاتِ تارةً بالمطابقةِ، وتارةً بالتَّضمُّنِ، وأمَّا الرَّسمُ فيجوزُ تعدُّدُهُ؛ لجوازِ أنْ يتعدَّدَ لشيءٍ واحدٍ لوازمٌ، وهِيَ مطَّردةٌ غيرُ منعكسةٍ؛ إذْ لا يصحُّ أنْ يقالَ: كلُّ مَا لمْ يدخلهُ حرفُ التَّعريفِ فليسَ باسمٍ».[2]

وقد يفرق بين اللفظتين المتقاربتين من حيث المعنى، وذلكَ كقولِه: «وأمَّا الفرقُ بيْنَ الحمدِ والشُّكرِ فقيلَ: إنَّ محلَّ الحمدِ خاصٌ؛ لأنَّه لا يكونُ إلا باللِّسانِ، ومتعلَّقُهُ عامٌّ، قدْ يقعُ باليدِ واللِّسانِ والقلبِ، ولهذَا قالَ الشَّاعرُ:

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلاثَةً ... يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيْرَ المُحَجَّبَا[3]

ومتعلَّقُهُ خاصٌ؛ لأنَّهُ لا يكونُ إلا للمنعمِ، فإنَّ شكرَ الصَّانعِ جلَّتْ نعماؤُهُ صرفُ العبدِ جميعَ مَا أنعمَ تعالَى بهِ إلَى مَا أنعمَ عليهِ لأجلِهِ...».[4]

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٨١.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٣٤.

(3) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وينظر في: تنزيل الآيات على الشواهد عن الأبيات: ٣٢٤- ٣٢٥، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٥٦/١، ومواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح: ٣٤/١.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦- ٧.

٣- الاستقصاءُ بذكرِ الأحكامِ المتنوعة والمخالفةِ للمسألةِ، بقصدِ عدمِ الخلطِ بيْنَ هذِهِ المسائلِ والتَّفريقِ بينَهُا، ومِنْ ذلكَ قولُهُ: «فلا يكونُ المنادَى هُوَ الموصوفُ وحدَهُ، حتَّى يكونَ في حكمِ المخاطبِ، بخلافِ التَّأكيدِ، فإنَّه إنَّمَا يجيءُ بعدَ تمامِ المتبوعِ لرفعِ الاحتمالِ، فيكونُ المنادَى هُوَ المؤكَّدُ وحدَهُ، فيجوزُ عودُ الضَّميرِ مِنْ التَّأكيدِ إليهِ علَى لفظِ الخطابِ نظرًا إلى عروضِ الخطابِ في المؤكَّدِ».[١]

٤- الاستقصاءُ عَنْ طريقِ افتراضِ الأسئلةِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «فإنْ قلتَ: قدْ بقِي هُنَا جمعٌ ليسَ بإلحاقِ الواوِ والياءِ والنُّونِ بآخرِهِ، ولا بإلحاقِ الألفِ والتَّاء بهِ، ولا بتغيُّرِ صغيتِهِ نحوَ: صنوَانٍ في جمعِ صِنو. فالجوابُ: أنَّ صنوانًا صيغةُ صنوٍ، فقدْ اختلفتْ صيغتُهُ»[٢]

وهناكَ أبوابٌ ومسائلُ لمْ يستقصِ الأقوالَ والأحكامَ المتعلِّقةَ بهَا، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وذويهِ جمعُ ذُو، وقدْ شذَّ إضافتُهُ إلَى الضَّميرِ»[٣] وقدْ حكمَ هُنَا بالشُّذوذِ مَعَ جوازِهِ عندَ الجمهورِ،[٤] وهذَا يدلُّ علَى عدمِ استقصائِهِ للأقوالِ في المسألةِ.

وقولُهُ: «ولا يتقدَّمُ المفعولُ معهُ عاملَهُ كمَا يتقدَّمُ سائرُ المفاعيلِ علَى عاملِها رعايةً لأصلِ الواوِ الَّذِي هُوَ العطفُ»[٥] ولمْ يذكرْ (النُقْرَه كَار) مسألةَ توسطِهِ بيْنَ العاملِ ومصاحبِهِ[٦] كمَا ذكرَ تقدمَهُ علَى عاملِهِ، وهذَا نقصٌ في

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٤٧.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٨١.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ١١.

(4) ينظر: همع الهوامع: ٤/ ٢٨٤- ٢٨٥.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١١٢.

(6) ينظر: الخصائص: ٢/٣٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٤٥٤.

الاستقصاءِ عندَهُ.

ولمْ يكتفِ (النُقْرَه كَار) بالاهتمامِ باستقصاءِ المسائلِ، بلْ انتقدَ المصنِّفَ لإهمالِهِ بعضِ المسائلِ الَّتِي رأَى أنَّها مهمةٌ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «واعلمْ أنَّ إدخالَ همزةِ الاستفهامِ علَى (آلمنى) أشهرُ وأكثرُ مِنْ عدمِهِ، معَ أنَّ المصنَّفَ لمْ يتعرّضْ لذلكَ، فتقولُ: (آلمنى) بالمدِّ؛ لأنَّهُ كذلكَ في المسؤولِ عنهُ؛ لأنَّكَ تقولُ: (آلقرشيُّ، أوْ آلهاشميُّ)...».[1]

وقولُهُ: «واللائِي علَى وزنِ فاعلٍ، بهمزةٍ بعدَهَا ياءٌ ساكنةٌ، واللواتِي، واللائِي، واللاتِ، بحذفِ الياءِ مِنْ اللاتِي، واللايْ - بياءٍ ساكنةٍ بعدَ الألفِ مِنْ غيرِ همزةٍ- واللواتِي وكذَا اللوائِي، ولمْ يذكرهُ المصنِّفُ».[2]

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٢١.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٢٩٨.

المطلبُ التَّاسعُ: أسلوبُهُ في النَّقدِ:

تعددَتْ الأساليبُ الَّتِي استخدمَها (النُقْرَه كَار) في نقدِهِ للآراءِ، والأقوالِ المخالفةِ أوْ الضَّعيفةِ مِنْ وجهةِ نظرِهِ، فكانَ أسلوبُهُ في النَّقدِ على ضربيْن:

الأوَّلُ: النَّقدُ بأسلوبٍ يتسمُ بالهدوءِ: فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «فلوْ قالَ: فيمَا هُوَ علَى ثلاثةِ أحرفٍ عندَ التَّصغيرِ لكانَ أوْلَى».[1]

وقولُهُ: «واعلمْ أنَّ قولَهُ: فقدْ أُجيزَ الإظهارُ ليسَ علَى إطلاقِهِ؛ لأنَّهُ إنَّمَا أُجيزَ إذَا كانَتْ الواوُ متحركةً في المكبَّرِ، سواءٌ كانَتْ أصليَّةً أوْ زائدةً... فعلَى هذَا لوْ قالَ: إذَا كانَتْ متحرِّكةً في المكبَّرِ لكانَ أوْلَى»[2] فهُوَ هُنَا يصحِّحُ للمصنِّفِ عبارتَهُ بأسلوبٍ هادئ.

وقولُهُ عندَ حديثِهِ عَنْ فعلِ الأمرِ: «والكوفيُّون علَى أنَّهُ معربٌ مجزومٌ باللامِ مضمرةً، وأنَّهُ المضارعُ بعينِهِ، وعلَى أنَّ أصلَهُ اللامُ داخلةً علَى المضارعِ المخاطبِ، صوابُهُ أنْ يقولَ: وأصلُهُ المضارعُ داخلاً عليهِ اللامُ».[3]

وقولُهُ عندَ حديثِهِ عَنْ الخلافِ في وزنِ (إصبعَ) ردًا علَى مَنْ أجرَاه مجرَى الأعلامِ: «وفِيهِ نظرٌ؛ لأنَّهُ منقولٌ إلَى مدلولٍ آخرَ وهُوَ الوزنُ كَمَا ذكرنَا، بلْ الصَّوابُ أنْ يقالَ في توجيهِ المذهبِ الثَّانِي: إنَّ أسامةَ إذَا أطلقَ علَى كلِّ واحدٍ مِن الأسودِ كانَ في المعنَى نكرةٌ، فالحكمُ بأنَّهُ علمٌ مشكلٌ، ولذلِكَ احتيلَ علَى استقامتِهِ بأنْ قدِّرَ علمًا للحقيقةِ المعقولةِ حقيقةً، وهِيَ شيءٌ معينٌ لا شركةَ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١١٠.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ١١٢.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ١٦٠.

لغيرِهَا فِيهَا، وصحَّ إطلاقُهَا علَى الآحادِ مجازًا؛ لوجودِ الحقيقةِ فِيهَا، ولولا عدمُ انصرافِ نحوَ: أسامةَ لا يشكُّ في أنَّهُ نكرةٌ، فحينئذٍ بابُ أسامةُ خارجٌ عَنْ القياسِ في بابِ الأعلامِ»[1]، فقولُهُ:«لكانَ أوْلَى» و«صوابُهُ» و«الصَّوابُ» و«فِيهِ نظرٌ» كلُّها تصويبٌ وتصحيحٌ للآراءِ بأسلوبٍ اتسمَ بالهدوءِ.

وقدْ يرجِّحُ رأيًا بعدَمَا يذكرُ الرَّأيَ الَّذِي يراه مرجُوحًا، كَمَا في قولِهِ: «والأوْلَى أنْ نقولَ: إنَّ هذِه اللامُ[2] اسمٌ موصولٌ، لا حرفٌ كَمَا قالَ المازنيُّ».[3]

وقولُهُ عندَ الحديثِ عَنْ المجوِّزِ لتنكيرِ المبتدأِ في (أرجلٌ في الدَّارِ أمْ امرأةٌ): «والأوْلى أنْ نقولَ: إنَّ المجوِّزَ لذلكَ وقوعُهَا في سياقِ الاستفهامِ...».[4]

الثَّانِي: النَّقدُ بأسلوبٍ يتسمُ بالحِدَّةِ والشِّدَّةِ: وهُوَ الَّذِي يكونُ فيهِ حِدَّةٌ واعتزازٌ بالرَّأيِ وثقةٌ فِيهِ، أوْ العباراتُ الَّتِي تصلُ - أحيانًا- إلى الطَّعنِ في فطنةِ وفهمِ صاحبِ الرَّأيِ، فمِنْ الأوَّلِ قولُهُ: «حقُّ العبارةِ أنْ يقولَ: لِما في البابيْنِ مِنْ التَّطويلِ المنافِي للتَّخفيفِ نحوَ: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾[5] حذفَ حرفَ النِّداءِ عَنْ يوسفَ لكونِهِ علمًا....».[6]

وقولُهُ: «وفي قولِهِ: (فيمَا أوَّلَهُ متحرِّكٌ) تعسفٌ، حقُّهُ أنْ يذكرَهُ بعدَ قولِهِ:

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٣٤.

(2) في قول الشاعر:

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيْرِ لا ... يَأتِيْهِمْ مِنْ وَرَائِهِم وَكَفُ

(3) العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٩٣، وينظر: الكتاب: ١/١٨٦، والمنصف: ١/٦٧.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦١٧- ٦١٨.

(5) سورة يوسف: آية (٢٩).

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٢٠٩.

(فتقولُ: مِنْ تَضعُ ضَعْ)».[1]

وقولُهُ: «واعلمْ أنَّ في قولِهِ: (أوْ بعدَ إلا) تعسُّفًا، وجهُ التَّعسُّفِ أنَّ ظاهرَ تركيبِهِ يدلُّ علَى أنَّ الواقعَ بعدَ إلا هِيَ النَّكرةُ، وليسَ المرادُ ذلكَ، إنَّمَا المرادُ أنَّ الواقعَ بعدَهَا هُوَ الحالُ»[2]، ويلحظُ أنَّهُ يبيِّنُ جهةَ التَّعسُّفِ وسببَ النَّقدِ.

وقولُه: «وفي قولِهِ: (لأنَّ الجملَ نكراتٌ) تساهلٌ؛ لأنَّ التَّعريفَ والتَّنكيرَ مِنْ خواصِ المفرداتِ، إلا أنَّها إذَا أوِّلتْ أوِّلتْ بمفردٍ نكرةٍ، فقيلَ: إنَّهَا في حكمِ النَّكراتِ».[3]

وقولُهُ: «وفي عبارتِهم أنَّ الثَّانِي متضمِّنٌ للحرفِ تساهلٌ؛ لأنَّ المركَّبَ مشتملٌ علَى معنَى اسميْنِ وحرفٍ، فالمتضمِّنُ للحرفِ هُوَ المركَّبُ لا أحدَ جزأيهِ، إلا أنَّ الحرفَ لمَّا قدِّرَ في الثَّانِي قالُوا: إنَّهُ يتضمنُ الحرفَ».[4]

وقولُهُ: «قالَ أبُو عليٍّ: فمَا بعدَ الفاءِ متعلِّقٌ بحرفِ العطفِ بالجملةِ المتقدِّمةِ وإنَّمَا سمَّاهُ النَّحويُّونَ جوابًا، وإنْ كانَ جملةً واحدةً ولمْ يكنْ كَالجزاءِ لمشابهتِهِ لَهُ في أنَّ الثَّانِي سببُهُ الأوَّلُ.[5] فنحوَ: زرنِي فأكرمكَ، بتقديرِ: ليكنْ منكَ زيارةٌ فإكرامٌ منِّي، فيكونُ الطَّلبُ شاملاً لَهُمَا، ونحوَ: (مَا تأتينَا فتحدِّثُنَا) بتقديرِ: لا يكونُ مِنكَ إتيانٌ ولا حديثٌ، فيكونُ النَّفيُ - أيضًا- شاملاً لَهمَا، وهذَا كلُّهُ تكلفٌ»[6]، فجميعُ هذِهِ الأساليبِ تدلُّ علَى شدَّةٍ في الأسلوبِ.

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٥٧.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٢٩٤.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٢٩٠.

(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٣٩٤- ٣٩٥.

(5) ينظر:الإيضاح: ٣١٣.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٤٨٥.

ومِنَ الثَّانِي - وهِيَ العباراتُ الَّتِي تصلُ إلَى الطَّعنِ في فطنةِ وفهمِ صاحبِ الرَّأيِ - قولُهُ في الرَّدِّ علَى الشَّارحِ: «وهذَا الكلامُ لا يخلُو عنْ فسادٍ لفظًا ومعنًى علَى مَا لا يخفَى علَى الفطنِ المتأمِّلِ، فالأوْلَى أنْ نقولَ: إنَّهُ عطفٌ علَى قولِهِ: (إمَّا لنفسِهِ) لأنَّهُ في مقابلتِهِ، ويكونُ اللامُ صلةً فيستقيمُ الكلامُ لفظًا ومعنًى»[1] فهُوَ بهذَا الرَّدِّ والنَّقدِ طعنَ في فهمِ وفطنةِ الشَّارحِ - رحمَهُمَا اللهُ تعالَى- .

وقولُهُ في الرَّدِّ علَى المصنِّفِ: «واعلمْ أنَّ قولَهَ: (ونحوِهِ) لغوٌ لا حاجةَ إليهِ، مَعَ أنَّ وجودَهُ يؤدِي إلَى الفسادِ المعنويِّ».[2]

وقولُهُ في الرَّدِّ علَى الشَّارحِ: «إنْ كانَ المرادُ مِنْ قولِهِ: (فالألفُ في حالِ الرَّفعِ) إلَى آخرِه أنَّ الزِّيادةِ المجانسةِ هِيَ الألفُ والواوُ فهُوَ خطأٌ فاحشٌ؛ لأنَّ الزِّيادةَ في المثنَّى هِيَ الياءُ لا الألفُ، وفي الجمعِ هِيَ الألفُ لا الواوُ، وإنْ كانَ المرادُ أنَّ الألفَ يلحقُ بهِ في المثنَّى، والواوَ في الجمعِ في حالِ الرَّفعِ فلا مناسبةَ لهذَا الكلامِ مَعَ مَا قبلَه، ولا يليقُ هذَا البحثُ بهذَا المقامِ».[3]

وقولُهُ - أيضًا - في الرَّدِّ علَى الشَّارحِ: «وهذَا الكلامُ علَى مَا ترَى لا يخلُو مِنْ تعسُّفاتٍ وتمحُّلاتٍ بعيدةٍ، فالأوْلَى أنْ يقالَ في توجيهِ فتحِ تاءِ نحوَ: يا طلحةُ مَا قالَ الشَّيخُ الرضيُّ».[4]

وقولُهُ: «وشرحُ الشَّارحِ هَهُنَا مِمَّا ينبُو عنهُ الطَّبعُ، ويمجُّهُ السَّمعُ...».[5]

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٤٤.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ١٠٤.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٢١٤.

(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٢٢٨، وشرح الكافية للرضي: ١٥١/١، وفيه: "ولغلبة الترخيم فيما في آخره التاء، عومل آخر غيرِ المرخَّم منه في بعض المواضع معاملة المرخّم، أعني فتح التاء".

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٦٧١.

فهذِه الرُّدودُ والانتقاداتُ جاءَتْ بأسلوبٍ ساخرٍ، وبهذَا يمكنُ التَّفريقُ بيْنَ الأساليبِ الَّتِي نهجَها (النُقْرَه كَار) في نقدِهِ للآراءِ والأقوالِ.

ومِمَّا يلحظُ أنَّ نقدَ (النُقْرَه كَار) وردودَهُ السَّاخرةِ تكونُ في الآراءِ والأقوالِ المرتبطةِ بصحةِ المعنَى أوْ فسادِهِ، كَمَا في الأمثلةِ السَّابقةِ، فإذَا كانَ الرَّأيُ أوْ القولُ يؤدِي إلَى فسادِ المعنَى فغالبًا مَا يكونُ النَّقدُ بأسلوبٍ ساخرٍ.

وقدْ يكتفِي (النُقْرَه كَار) بنقدِ مَنْ سبقَهُ مِنْ العلماءِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وقولُهُ نحوَ:

هُمُ الآمِرُون الخَيرَ وَالفَاعِلُونَهُ ... إذَا مَا خَشوا مِنْ محدَثِ الأمرِ مُعظَمًا[1]

إيرادٌ، فإنَّهُ قدْ جمعَ بيْنَ النُّونِ والضَّميرِ المتصلِ المنصوبِ في (الفاعلونَه)، فأجابَ عَنهُ بقولِهِ: مِمَّا لا يعملُ ولا يعتمدُ عليهِ؛ لأنَّ سيبَويهَ قالَ: هذَا البيتُ مصنوعٌ.[2] وقالَ المبرِّدُ:[3] الهاءُ للسَّكتِ، وإنَّما لمْ يحذفْ في الوصلِ إجراءً لَهُ مجرَى الوقفِ، وإنَّمَا حركَتْ تشبيهًا لهَا بهاءِ الكنايةِ»[4] فقدْ اكتفَى بنقدِ سيبَويهِ لهذَا الشَّاهدِ الشِّعريِّ.

ومِنْ منهجِهِ في النَّقدِ - أيضًا- أنَّهُ كانَ يحاولُ أنْ يصرفَ النَّقدَ عَنْ الرَّأي والقولِ الَّذِي وقعَ عليهِ النَّقدُ مِنْ خلالِ التماسِ العذرِ والمخرجِ الَّذِي يخرجُهُ عَنْ دائرةِ النَّقدِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وحقُّ العبارةِ أنْ يقولَ: (انقسامُ المؤنثِ)، أوْ يقولَ: (إلى حقيقيَّةٍ)، اللهمَّ إلا أنْ يقالَ: إنَّ قولَهُ: (إلى حقيقيٍّ) يتعلَّقُ بقولِهِ: (انقسامُ)، لا بقولِهِ: (ينقسمُ)؛ أوْ يقالَ: إنَّ الضَّميرَ في (ينقسمُ)

---

(1) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وينظر: الشاهد في: الكتاب: ٩٦/١، والكامل: ٣٦٤/١، وشرح المفصّل: ١٢٥/٢.

(2) ينظر: الكتاب: ٩٦/١.

(3) ينظر: الكامل: ٣٦٤/١.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٥٥٢.

عائدٌ إلَى النَّسبِ لا إلَى النِّسبةِ»[1]، وهذَا الأسلوبُ مِنْ النَّقدِ عندَ (النُقْرَه كَار) فيهِ دقةٌ في النَّقدِ، لاحتمالِ أنْ يكونَ مرادُ المصنِّفِ مَا استثنَاهُ، وهُوَ مشعرٌ - أيضًا- بإنصافِهِ وبحثِهِ عَنْ التَّوجيهِ المحتملِ.

وقولُهُ - أيضًا - : «وفِيهِ نظرٌ؛ لأنَّ القرَّاءَ أجمعُوا علَى تركِ العلامةِ في قولِهِ تعالَى:[2] ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ ﴾، وهُمْ لا يجمعُونَ علَى غيرِ المختارِ، إلا اللهمَّ أنْ يقالَ: مرادُهُ والمختارُ في الصُّورتيْنِ لا الصُّورِ الثَّلاثِ، أوْ نقولَ: إنَّمَا أجمعُوا في الآيةِ علَى التَّذكيرِ بحكمِ التَّغليبِ؛ نظرًا إلَى القمرِ».[3]

❁❁❁

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٤٣.

(2) سورة القيامة: آية (٩).

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٣٢.

المبحثُ الثَّانِي: منهجُهُ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ).

يُعَدُّ (شرحُ لُبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ) مِنْ الكتبِ القيِّمةِ الَّتِي صنِّفَتْ في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ، وتتجلَى قيمتُهُ إذَا عُلِمَ أنَّهُ كانَ مصدرًا لمنْ جاءَ بعدَهُ مِنْ النُّحاةِ الَّذِين نقلُوا عَنْ (شرحِ اللُّبِ) واهتمُّوا بهِ كَالبغداديِّ في خزانةِ الأدبِ، وخالدِ الأزهريِّ في التَّصريحِ، وغيرِهِمَا.

وتتضحُ أهميَّتُهُ - أيضًا- مِنْ خلالِ عنايتِهِ بالموضوعاتِ المشكلةِ، والمسائلِ الخلافيَّةِ، ومناقشتِهَا حتَّى يصلَ إلَى النَّتائجِ بصورةٍ دقيقةٍ وواضحةٍ، وقدْ اشتملَ هذَا الكتابُ علَى كثيرٍ مِنْ الشَّواهدِ القرآنيَّةِ، والقراءاتِ، والأحاديثِ النَّبويَّةِ، وأشعارِ العربِ، وأقوالِهِم، وأمثالِهِم.

وفي هذَا المبحثِ سيكونُ البحثُ عَنْ المنهجِ الَّذِي نهجَهُ (النُقْرَه كَار) في هذَا الكتابِ مِنْ خلالِ المطالبِ التَّاليةِ:

١. طريقتُهُ في عرضِ المسائلِ.

٢. طريقتُهُ في عرضِ الخلافِ.

٣. منهجُهُ في النَّقلِ والتَّوثيقِ.

٤. التَّفسيرُ وشرحُ الغريبِ.

٥. خدمةُ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ.

٦. التِّكرارُ والإحالةُ.

٧. الاستطرادُ.

٨. الاستقصاءُ والشُّمولُ.

٩. أسلوبُهُ في النَّقدِ.

المطلبُ الأوَّلُ: طريقتُهُ في عرضِ المسائلِ:

لقدْ دمجَ (النُقْرَه كَار) بيْنَ لُبِّ الألبابِ وشرحِهِ فلا تكادُ تميزُ بيْنَ الأصلِ والشَّرحِ، وتناولَ مسائلَ اللُّبِّ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ ورتبَها كَمَا عرضَهَا المصنِّفُ في اللُّبِّ، واختلفَتْ طريقةُ (النُقْرَه كَار) في عرضِهِ للمسائلِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ، ويمكنُ معرفةُ منهجِهِ فِيهَا مِنْ خلالِ النِّقاطِ الآتية:

- عُنيَ بتوضيحِ مرادِ المصنِّفِ مِنْ المسألةِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «والعملُ في المستثنَى المتصلِ الفضلةِ، وهُوَ الَّذي يكونُ منصوبًا علَى الاستثناءِ، ولا يقتضِيهِ مجرَّدُ العاملِ المتعددِ أيْ: المستثنَى مِنهُ بواسطةِ إلا لاقتضائِهِ أيْ: لاقتضاءِ المستثنَى منهُ المتعددُ بتعدُّدِهِ الإخراجُ مِنهُ، فهُوَ في المعنَى: العاملُ بواسطةِ (إلا) وهذَا يشملُ المواضعَ كلَّها وُجدَ الفعلُ أوْ لمْ يوجدْ».[1]

وقولُهُ - أيضًا- : «وتحذفُ كانَ لزومًا إنْ قامَ في موضعِهِ غيرُهُ أيْ: عوضَ عَنهُ لفظةُ (مَا) بعدَ (أنْ) المصدريَّةِ، أوْ (إنْ) الشَّرطيَّةِ، وإنَّما حذفَتْ لزومًا لئلا يلزمَ الجمعُ بيْنَ العوضِ والمعوضِ كَأمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ فتحًا وكسرًا أيْ: بفتحِ همزةِ (أمَّا) وكسرِها، أيْ: لأنْ كنتَ منطلقًا انطلقْتُ».[2]

- ومِنْ منهجِهِ - أيضًا- أنَّهُ يمثِّلُ للمسألةِ بأمثلةٍ توضحُ المرادَ، فهُوَ لا يكتفِي بالتَّنظيرِ فحسبْ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ عندَ إعرابِ الفعلِ المضارعِ: «والكوفيَّةُ قالُوا: إنَّ إعرابَهُ بالأصالةِ لا بالمشابهةِ، وذلكَ لتواردِ المعانِي المختلفةِ عليهِ،

---

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٤٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٢٤٣.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٤٧ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٢٥٠.

كَمَا تتواردُ علَى الاسمِ، لأنَّكَ إذَا قلتَ: (لا تضربُ) بالرَّفعِ علمَ أنَّهُ نفيٌ، وبالجزمِ عُلَمَ أنَّهُ نهيٌ، وأنَّ نصبَ (تشربَ) في قولِكَ: لا تأكلْ السَّمكَ وتشربَ اللَّبنَ دليلٌ علَى أنَّ الواوَ للصَّرفِ، وجزمُهُ علَى أنَّها للعطفِ». [1]

ومِنْ التَّمثيلِ - أيضًا- قولُهُ في (نِعْمَ وبِئْسَ): «فيكونُ الصَّوابُ مَا ذهبَ إليهِ البصريَّةُ مِنْ أنَّهمَا فعلانِ، للحوقِ تاءِ التَّأنيثِ السَّاكنةِ بهِمَا، والضَّمائرُ علَى قولِ مَنْ أجازَ ذلكَ، نحوَ: (نِعمَا الرَّجلانِ الزيدَانِ)». [2]

- وقدْ يبدأُ المسألةَ بقولِهِ: (اعلمْ) ويريدُ بهَا تنبيهَ المتلقِي إلَى مَا بعدَهَا؛ لأنَّهُ غالبًا مَا يكونُ مَا بعدَ (اعلمْ) خلاصةً للمسألةِ، أوْ ردًّا لبعضِ الأقوالِ الواردةِ في المسألةِ أوْ غيرَ ذلكَ ممَّا يجبُ التَّنبهُ لَهُ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «واعلمْ أنَّهُ لوْ قيِّدَ اللَّفظُ بالمستقبلِ لكانَ أوْلَى، احترازًا عَنْ اللَّفظِ الَّذِي صارَ بعضَ اسمٍ أوْ بعضَ فعلٍ، نحوَ: ياءُ بصريٍّ، وتاءُ مسلمةٍ، وهمزةُ أعلمَ، وألفُ ضاربٍ، فإنَّهُ كلُّ واحدٍ مِنهَا لفظٌ موضوعٌ لمعنَى، لكنَّهُ ليسَ بكلمةٍ؛ لعدمِ استقلالِهِ». [3]

وقولُهُ - أيضًا- : «واعلمْ أنَّ وجوبَ تقديمِ الفاعلِ مَعَ (إلا) عندَ الكسائيِّ، وذلكَ بحملِ (إلا) علَى(إنَّمَا) فإنَّ التَّقديمَ واجبٌ معَهُ، لأنَّ التَّأخيرَ معَهُ ملبسٌ، لأنَّهُ لا يتعينُ المحصورُ في (إنَّمَا) إلا بتأخُّرِهِ، بخلافِ (إلا) فإنَّ الاقترانَ بـ(إلا) يدلُّ علَى المرادِ، والرُّجحانُ مَعَ الكسائيِّ؛ لأنَّ التَّوسعَ عندَ وضوحِ المعنَى أوْلَى مِنْ التَّضييقِ بمنعِ أحدِ الاستعماليْنِ». [4]

- واهتمَّ (النُقْرَه كَار) بالمعنَى في الحكمِ علَى المسألةِ النَّحويَّةِ أوْ الصَّرفيَّةِ،

---

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢/٥٣١.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٩٤ ، نقلا عن: شرح لب الألباب:٢/٦٦٩.

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥٧ ، نقلا عن: شرح لب الألباب:١/٢٣.

(4) اختيارات النقره كار: ٨٣ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٩٢، وينظر الخلاف في المسألة في: ارتشاف الضرب: ٣/١٢٤٩- ١٣٥٠.

فإذَا صحَّ المعنَى صحَّ القولُ بهِ عندَهُ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وقالَ الأخفشُ:[1] الخبرُ المحذوفُ الّذِي سدَّتْ الحالُ مسدَّهُ مصدرٌ مضافٌ إلَى صاحبِهَا، فيكونُ تقديرُ: ضربِي زيدًا قائمًا: ضربِي زيدًا ضربُهُ قائمًا، وقولُهُ: أقوَى؛ لأنَّهُ أقلُّ حذفًا معَ صحةِ المعنَى».[2]

وقولُهُ - أيضًا- : «واضطربَتْ أقوالُهُم في (لعلَّ) الواقعةِ في القرآنِ لاستحالةِ انتظارِ غيرِ الموثوقِ بحصولِهِ عليهِ تعالَى - تعالَى اللهُ عنْ ذلكَ - والحقُّ مَا قالَهُ سيبويهُ مِنْ أنَّ الرَّجاءَ والإشفاقَ يتعلَّقَانِ بالمخاطبيْنَ كقولِهِ تعالَى:[3] ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ فإنَّ معناهُ: اذهبَا أنتُمَا علَى رجائِكما ذلكَ مِنْ فرعونَ، وقولُهُ هذَا أولَى مِنْ قولِ غيرِهِ: إنَّها للتَّرجِّي؛ لأنَّهُ لا ترجِّي مَعَ الأمرِ المخوفِ»[4]، فقدَ رجَّحَ هُنَا بناءً علَى المعنَى وصحتِهِ.

- وإذَا كانَتْ المسألةُ مِنْ مسائلَ الخلافِ يوضحُ ذلكَ، ومِنهُ قولُهُ في مبحثِ أفعالِ المدحِ والذَّمِّ عندَ كلامِهِ عَنْ (حَبَّذَا): «وقدْ اختلفَ فِيهَا، فقالَ ابنُ السَّراجِ: إنَّ تركيبَ (حَبَّ) أزالَ فعليَّتَهُ؛ لأنَّ الاسمَ أقوَى مِنْ الفعلِ، فكانَ الغلبةُ عندَ التَّركيبِ مَعَ الأقوَى، (فحبَّذَا) مبتدأٌ، و(زيدٌ) خبرُهُ عندَهُ، أيْ: المحبوبُ زيدٌ».[5]

- ومِنْ منهجِهِ - أيضًا- أنَّهُ يذكرُ تقديرَ الكلامِ إذَا احتاجَ الأمرُ للتَّقديرِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ في مبحثِ الظُّروفِ: «وقالُوا العاملُ في (بينَا) و(بينَمَا)

---

(1) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٨٠.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٢٤ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/ ١٣٨.

(3) سورة طه: أية (٤٤).

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ٢٠٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢/ ٧٣٣.

(5) اختيارات النقره كار: ٣٦ ، نقلا عن: شرح لب الألباب:٢/ ٦٦١، وينظر: الأصول لابن السراج: ٢/ ١٤١.

جوابُهَا إذَا كانَ الجوابُ مجرَّدًا مِنْ كلمتَي المفاجأةِ، أعنِي (إذْ) و(إذَا) وإنْ لمْ يكنْ مجرَّدًا عنهَا كانَ العاملُ معنَى المفاجأةِ، فتقديرُ (بينَا زيدٌ قائمٌ إذْ رأَى عمرًا) و(بينَمَا زيدٌ قائمٌ إذَا فلانٌ قدْ طلعَ عليهِ) بيْنَ أوقاتِ قيامِ زيدٍ فاجأَ عمرًا في مكانِ رؤيتِهِ أوْ فاجأَ فلانًا في مكانِ طلوعِهِ عليهِ» [1]، وعُنِيَ - أيضًا- بالاستشهادِ للمسائلِ النَّحويَّةِ والتَّعليلِ لَهَا، وسيتضحُ ذلكَ في المباحثِ الآتية بإذنِ اللهِ تعالَى.[2]

❁❁❁

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٣ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٥٦/١.

(2) كما في مبحث (السماع) في الفصل الرابع، وفي مبحث (عنايته التعليل) في الفصل الخامس.

المطلبُ الثَّاني: طريقتُهُ في عرضِ الخلافِ النَّحويِّ والصَّرفيِّ:

عُنيَ (النُقْرَه كَار) بالخلافِ النَّحويِّ والصّرفِيِّ غيرَ أنَّهُ لمْ يتخذْ منهجًا واحدًا في عرضِ الخلافِ، فاختلفَ منهجُهُ في المسائلِ الخلافيَّةِ؛ إمَّا لأنَّ الكتابَ عامٌّ في علمِ الإعرابِ أوْ لاختلافِ المسائلِ طولاً وقصرًا، أوْ لاختلافِها في الأهميَّةِ، فمِنْ المسائلِ الخلافيَّةِ مَا يستحقُّ الاهتمامَ ومِنهَا مَا لا يستحقُّ ذلكَ.

ويمكنُ التَّعريفُ بمنهجِ النُقْرَه كَار في الخلافِ مِنْ خلالِ المظاهرِ الآتية:

- أنَّهُ يذكرُ الأقوالَ والآراءَ في المسألةِ الخلافيَّةِ، ثُمَّ يرجِّحُ القولَ الَّذِي يرضَاهُ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وأمَّا الواوُ والياءُ مِنْ (هُوَ) و (هِيَ) فعندَ البصريَّةِ مِنْ نفسِ الكلمةِ، وعندَ الكوفيَّةِ للإشباعِ، والضَّميرُ هُوَ الهاءُ وحدَهَا، والأوَّلُ هُوَ الوجهُ؛ لأنَّ حرفَ الإشباعِ لا يحركُ إلا للضَّرورةِ».[1]

وقولُهُ - أيضًا - : «ويتعرَّفُ اسمُ التَّفضيلِ بالإضافةِ بالاتفاقِ؛ لأنَّ الإضافةَ حينَئذٍ محضةٌ بمعنَى اللامِ، وهُوَ مذهبُ سيبَويهِ[2]؛ لأنَّ المعنَى أنَّ صاحبَهُ مفضَّلٌ علَى كلِّ واحدٍ مِمَّا بقِي بعدَهُ مِنْ أجزاءِ المضافِ إليهِ... وقالَ ابنُ السَّراجِ[3] وعبدُ القاهرِ[4] والجزوليُّ[5] وأبُوعليٍّ[6]: إنَّهُ يتعرَّفُ بالإضافةِ؛ لأنَّ الإضافةَ غيرُ محضةٍ؛ لأنَّ المعنَى علَى إثباتِ (مِنْ) الابتدائيةِ... والحقُّ مَا قالَهُ

---

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١١٤.

(2) ينظر: الكتاب: ١/٢٠٤.

(3) ينظر: الأصول: ٢/٦.

(4) ينظر: المقتصد: ٢/٨٨٣، ٨٨٤.

(5) ينظر: المقدمة الجزولية: ٢٩٩.

(6) ينظر: الإيضاح: ٢١٢.

سيبَويهُ - رحمَهُ اللهُ - ؛ لأنَّهُ لوْ كانَ بتقديرِ (مِنْ) الابتدائيةِ لجازَ أنْ يُقالَ: زيدٌ أفضلُ عمرٍو، كَمَا جازَ أنْ يقالَ: زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرٍو». (١)

- وقد يُصَدِّرُ المسألةَ بالرَّأيِ الرَّاجحِ ثُمَّ يذكرُ القولَ الآخرَ في المسألةِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «والعاملُ في المستثنَى المتَّصلِ الفضلةِ وهُوَ الَّذِي يكونُ منصوبًا علَى الاستثناءِ، ولا يقتضيهِ مجرَّدُ العاملِ المتعدِّدِ، أيْ: المستثنَى منهُ بواسطةِ (إلا) لاقتضائِهِ، أيْ: لاقتضاءِ المستثنَى مِنهُ المتعدِّدُ بتعدُّدِهِ الإخراجَ مِنهُ، فهُوَ في المعنَى: العاملُ بواسطةِ (إلا)، وهذَا يشملُ المواضعَ كلَّهَا وُجدَ الفعلُ أوْ لمْ يوجدْ، فالتَّمسُّكُ بهِ أولَى، إذْ علَى مذهبِ مَنْ قالَ: إنَّ العاملَ فيهِ الفعلُ أوْ معنَاهُ قبلَ (إلا) بواسطتِها يشكلُ بمسائلَ ليسَ فيهَا عاملٌ ظاهرٌ، مثلَ: (القومُ إلا زيدًا إخوتكَ)، و (الرَّهطُ إلا زيدًا بنوكَ)». (٢)

وقولُهُ - أيضًا- : «وتسميةُ البصريَّةِ أقربُ إلَى الاصطلاحِ، لأنَّ الشَّيءَ يسمَى باسمِ معنَاهُ في أكثرِ الألفاظِ، ولَّما كانَ المعنَى في هذَا اللَّفظِ الفصلِ كانَ تسميتُهُ فصلاً أحرَى مِنْ تسميةِ الكوفيَّةِ لَهُ، فإنَّهم إنَّمَا سمَّوهُ عمادًا نظرًا إلى أنَّ السَّامعَ أوْ المتكلمَ يعتمدُ بهِ علَى الفصلِ بيْنَ الصِّفةِ والخبرِ، فسمَّوهُ باسمِ مَا يلزمُهُ ويؤدِي إلَى معنَاهُ». (٣)

- ومِنْ منهجِهِ - أيضًا- ألا يذكرَ إلا الرَّأيَ الرَّاجحَ في المسألةِ، مِنْ ذلكَ قولُهُ في أصلِ (مَهمَا): «وهُوَ في الأصلِ علَى أصحِّ الأقوالِ: (مَا) ألحقَ بآخرِهِ (مَا) المزيدةُ، لزيادةِ معنَى الإبهامِ، فتقلبُ ألفُهَا هاءً، لاستكرَاهِ تتابعِ المثليْنِ مَعَ تجانسِهِمَا في الهمسِ». (٤)

---

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٢٠٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٥١٤/٢.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٤٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب:٢٤٣/١.

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥٠ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٣٥٥/١.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٦٧ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٥٤٢/٢.

وقولُهُ - أيضًا- في جوازِ إفادةِ (مِنْ) ابتداءِ الغايةِ الزَّمانيَّةِ: «ومجيئُهَا لابتداءِ الغايةِ في المكانِ بلا خلافٍ، وأمَّا في الزَّمانِ فمختلفٌ فيهِ، وقولُ مَنْ أجازَ ذلكَ، وهُمْ الكوفيةُ هُوَ الصَّحيحُ الموافقُ لاستعمالِ العربِ».[1]

- يبدأُ (النُقْرَه كَار) غالبًا بذكرِ الرَّأيِ البصريِّ ثُمَّ الرَّأيِ الكوفِيِّ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وتحذفُ كانَ لزومًا إنْ قامَ في موضعِهِ غيرُهُ أيْ: عوضٌ عَنْ لفظةِ (مَا) بعدَ (أنْ) المصدريَّةِ، أوْ (إنْ) الشَّرطيَّةِ، وإنَّمَا حذفَتْ لزومًا لئلا يلزمَ الجمعُ بيْنَ العوضِ والمعوضِ كَـ(أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقْتُ) فتحًا وكسرًا أيْ: بفتحِ همزةِ (أمَّا) وكسرِهَا، أيْ: لأنْ كنتُ منطلقًا انطلقْتُ، وهذَا تقديرُ البصريَّةِ، ويقولُ الكوفيَّةُ: التَّقديرُ هكذَا: إنْ كنتَ منطلقًا انطلقْتُ، فيجعلُونَ (إنْ) مكسورةَ الهمزةِ للشَّرطِ، إلا أنَّهُمْ جوَّزُوا فتحَهَا - أيضًا- وإنْ كانَتْ شرطيَّةً لا مصدريَّةً تسهيلاً لدخولِهَا علَى الاسمِ».[2]

وقولُهُ في علَّةِ إعرابِ الفعلِ المضارعِ: «لمشابهتِهِ الاسمَ أعربَ المضارعُ، فهُوَ فرعٌ علَى الاسمِ في الإعرابِ عندَ البصريَّةِ وليسَ بأصلٍ فيهِ؛ وذلكَ لأنَّهُ يتواردُ عليهِ المعانِي المقتضيةِ للإعرابِ؛ لأنَّهُ بصيغتِهِ يدلُّ علَى معنَاه، ألا ترَى أنَّ صيغةَ (ضربَ) للماضِي، وصيغةَ (يضربُ) للمضارعِ، والكوفيَّةُ قالُوا إنَّ إعرابَهُ بالأصالةِ لا بالمشابهةِ...»[3]، فبدأَ بالرَّأيِ البصريِّ ثُمَّ الكوفِيِّ.

- ولا يكتفِي (النُقْرَه كَار) بالخلافِ الَّذِي ذكرَهُ المصنِّفُ، بلْ يذكرُ الخلافَ وإنْ لمْ يذكرْهُ المصنِّفُ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وإنَّمَا قالَ: (المختارُ مِنْ الوجوهِ) لأنَّ في الحسنِ الوجهِ ثلاثةُ وجوهٍ: رفعُ الوجهِ علَى الفاعليَّةِ، ونصبُهُ

---

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٧٩ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢/٦٧٤.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٤٧ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٢٥٠.

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢/٥٣١.

علَى التَّشبيهِ بالمفعولِ، وجرُّهُ علَى الإضافةِ، والمختارُ مِنْ هذِه الوجوهِ الجرُّ». (١)

- وقدْ يكونُ ترجيحُ (النُقْرَه كَار) علَى درجاتٍ فتكونُ الأقوالُ في المسألةِ حسنةً، ولكنَّ بعضَهَا أقوَى مِنْ بعضٍ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ في الباءِ في (أَفْعِلْ بِهِ): «و(بِهِ) في (أحسنْ بِهِ) فاعلٌ عندَ سيبَويهِ... و(بِهِ) مفعولٌ عندَ الأخفشِ والزَّجاجِ، والباءُ للتَّعديةِ وتكونُ الهمزةُ للصَّيرورةِ، أيْ: صيرُهُ ذَا حسنٍ، أوْ الباءُ زيادةٌ وتكونُ حينَئذٍ الهمزةُ للتَّعديةِ، أيْ: اجعلَهُ ذَا حسنٍ عندَ الفراءِ... وهذَانِ القوْلانِ أحسنُ مِنْ القولِ الأوَّلِ؛ لأنَّ الأمرَ بمعنَى الماضِي مِمَّا لمْ يعهدْ، ولأنَّ زيادةَ الباءِ في الفاعلِ قليلٌ، وقولُ الفراءِ أحسنُ مِنْ قولِ الأخفشِ؛ لأنَّ همزةَ التَّعديةِ أكثرُ مِنْ همزةِ الصَّيرورةِ». (٢)

- ومِنْ منهجِهِ في المسائلِ الخلافيَّةِ أنَّهُ اهتمَّ بذكرِ الحججِ للأقوالِ والأدلَّةِ الَّتِي استدلُّوا بهَا، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «... أوْ إشارةً إلَى مَا ذهبَ إليهِ الكوفيَّةُ، فإنَّهُمْ يرفعُونَ الصِّفةَ خبرًا لـ(رُبَّ)، لأنَّها عندَهم اسمٌ، وتمسَّكُوا بقولِ الشَّاعرِ:

إنْ يَقْتُلُوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ (٣)

والظَّاهرُ مذهبُهُم؛ لأنَّها في التَّعليلِ، بلْ في التَّكثيرِ مثلُ (كمْ) فكَمَا أنَّ (كَمْ) اسمُ كانَ (رُبَّ) اسمٌ - أيضًا- ؛ ولأنَّ حرفَ الجرِّ إنَّمَا وضعَ لإفضاءِ معنَى الفعلِ إلَى الاسمِ الَّذِي لولا الحرفُ لمْ يفضِ إليهِ، وأكرمتُ في قولِنا: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ أكرمتُ) يتعدَّي بنفسِهِ إلَى المفعولِ». (٤)

---

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٥١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢٨١/١.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٢٣٠ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٦٥٤/٢- ٦٥٥، وينظر الخلاف في: ارتشاف الضرب: ٢٠٦٧/٤، والتصريح: ٣٧٢/٣ - ٣٧٣.

(3) البيت من الكامل، قائله ثابت بن قطنة، وينظر في: ديوانه: ٤٩، وهمع الهوامع: ٤٣٠/٢، وخزانة الأدب: ٨٢/٩.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥٣ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٧٠٣/٣- ٧٠٤.

وكَمَا يحتجُّ للقولِ الرَّاجحِ والحسنِ يردُّ القولَ الضَّعيفَ ويبيِّنُ جهةَ ضعفِهِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وقولُ مَنْ يلحقُهُ أيْ: الخبرُ بالحالِ، وقالَ: إنَّهُ حالٌ لا خبرٌ، وهُمْ الكوفيَّةُ يبطلُهُ جوازُ تعريفِهِ لمجيئِهِ مضمرًا وغيرَه مِنْ أقسامِ المعارفِ كثيرًا، ولوْ كانَ حالاً لَمَا جازَ ذلكَ، ويبطلُهُ عدمُ استقلالِ الكلامِ بدونِهِ ولوْ كانَ حالاً لاستقلَّ الكلامُ بدونِهِ؛ لأنَّ الحالَ فضلةٌ».[1]

وقولُهُ - أيضًا- في العلَّةِ الَّتِي يرَاهَا الكوفيُّونَ مِنْ كونِ إعرابِ الفعلِ المضارعِ بالأصالةِ لا بالمشابهةِ: «وذلكَ لتواردِ المعانِي المختلفةِ عليهِ، كمَا تتواردُ علَى الاسمِ، لأنَّكَ إذَا قلتَ: (لا تضربُ) بالرَّفعِ عُلمَ أنَّهُ نفيٌ، وبالجزمِ عُلمَ أنَّهُ نهيٌ، وأنَّ نصبَ (تشربَ) في قولِكِ: (لا تأكلْ السَّمكَ وتشربَ اللَّبنَ) دليلٌ علَى أنَّ الواوَ للصَّرفِ، وجزمُهُ علَى أنَّها للعطفِ. والجوابُ: أنَّ إعرابَهُ لا يدلُّ علَى معانٍ معتورةٍ عليهِ، بلْ إعرابُهُ يوضِّحُ معنَى الحرفِ المصدَّرِ هُوَ بهِ».[2]

❁❁❁

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٢٠٦ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١٠٨/١.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٥٣١/٢.

المطلبُ الثَّالثُ: منهجُهُ في النَّقلِ والتَّوثيقِ:

تنوعَتْ طريقةُ (النُقْرَه كَار) في نقلِهِ وتوثيقِهِ لما ينقلُ مِنْ المسائلِ والأقوالِ والآراءِ، فكانَ النَّقلُ والتَّوثيقُ عندَهُ على النَّحوِ الآتي:

١- النَّقلُ ونسبةُ المنقولِ إلَى قائلِهِ:

فقدْ نسبَ نقولاتِهُ إلَى مجموعةٍ كبيرةٍ مِنْ علماءِ النَّحوِ القدامَى والمتأخرِينَ، فمِنْ نقلِهِ عَنْ سيبَويهِ مثلاً قولُهُ: «فالصَّوابُ مذهبُ سيبَويهِ[١]، وهُوَ جعلُ الابتداءِ عاملاً في المبتدأِ، والمبتدأُ عاملاً في الخبرِ، كَمَا أنَّ الجزاءَ الواقعَ بعدَ الاسمِ المتضمِّنِ للشَّرطِ مجزومٌ بذلكَ الاسمِ، لا بمعنَى الشَّرط، نحوَ: مَنْ تضربْ أضربْ».[٢]

وقولُهُ: «قالَ ابنُ جنِّي:[٣] وقالُوا في قولِ النَّابغةِ:

جَـــزَى رَبُّـــهُ ....[٤]

إنَّ الهاءَ عائدٌ علَى مذكورٍ متقدِّمٍ، كلُّ ذلكَ لئلا يتقدمَ ضميرُ المفعولِ عليهِ مضافًا إليهِ الفاعلُ، فيكونُ مقدَّمًا عليهِ لفظًا ومعنًى، وأمَّا أنَا فأجيزُ أنْ تكونَ الهاءُ عائدةً علَى (عدي) خلافًا علَى الجماعةِ».[٥]

---

(1) ينظر: الكتاب: ٢/١٧٢.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٠٠ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١١٤.

(3) ينظر: الخصائص: ١/٢٩٤.

(4) قطعة من بيت من الطويل، قائله النابغة الذبياني، وعجزه:

..... عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

ينظر في: ديوانه: ١٩١، والخصائص: ١/٢٩٤، وشرح المفصل: ١/٧٦.

(5) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٧ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٩٠.

وقولُهُ عندَمَا تعرَّضَ لإعرابِ (يرثني) في قولِهِ تعالَى:[1] ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي ... ﴾: «وقالَ صاحبُ المفتاحِ:[2] الأوْلَى حملُهَا علَى الاستئنافِ دونَ الصِّفةِ، لئلا يلزمَ مِنهُ أنَّ زكريَا لمْ يوهبْ مَنْ وصفَ لهلاكِ (يحيى) قبلَهُ».[3]

٢- النَّقلُ وتوثيقُ المنقولِ مِن الكتبِ:

قدْ نقلَ ووثَّقَ (النُقْرَه كَار) مِنْ كتبِ مَنْ سبقَهُ مِنْ النُّحاةِ واللُّغويِّينَ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وإنْ كانَ العاملُ معنى مِنْ معانِي الأفعالِ، نحوَ: (مَا شأنُ زيدٍ وعمرٍو؟) و(مَا لزيدٍ وعمرٍو؟) وذلكَ لأنَّ معنَى الفعلِ معهُ مِنْ غيرِ ضرورةٍ كَمَا ينصبُ بالفعلِ، وقالَ في المفصَّلِ:[4] إنَّ الجرَّ هُنَا الاختيارُ».[5]

وقولُهُ - أيضًا- ناقلاً عَنْ الكشافِ للزَّمخشريِّ: «... وفي الكشافِ: وقرأَ الأعمشُ[6] (يغفرُ) بغيرِ فاءٍ[7] في قولِهِ تعالَى:[8] ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ ﴾ مجزومًا علَى البدلِ مِنْ (يحاسبكم) ومعنَى هذَا البدلِ التَّفصيلُ لجملةِ الحسابِ؛ لأنَّ التَّفصيلَ أوضحُ مِنْ المفصَّلِ، فهُوَ جارٍ مجرَى بدلِ البعضِ مِن الكلِّ، أوْ بدلِ الاشتمالِ.[9]

---

(1) سورة مريم: آية (٥- ٦).

(2) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي: ٥٣.

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٠ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١٣٤.

(4) ينظر: شرح المفصل: ٢/٥١.

(5) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٨ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١٩٨.

(6) هو: سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد، الملقب بالأعمش: تابعي، مشهور،كان عالما بالقرآن والحديث والفرائض، توفي سنة ١٤٨هـ. (وفيات الأعيان: ١/ ٢١٣، وتذكرة الحفاظ: ١/١١٦)

(7) قراءة شاذة، قرأ بها الأعمش عن ابن مسعود، ينظر: المحتسب: ١/١٤٩.

(8) سورة البقرة: آية (٢٨٤).

(9) ينظر: الكشاف: ١/١٣٣.

انتهى».[1]

وقولُهُ - أيضًا- في نقلِهِ عَنْ الإيضاحِ لابنِ الحاجبِ: «وقالَ ابنُ الحاجبِ في شرحِ المفصَّلِ:[2] تحقُّقُ الحالِ في خبرِ (جعلَ) وأخواتِهِ أكثرُ مِنْ تحقُّقِهِ في خبرِ (كادَ)».[3]

٣- النَّقلُ وعدمُ التَّوثيقُ:

فقدْ ينقلُ ولا يوثِّقُ مطلقًا، فمِنْ ذلكَ قولُهُ عندَ كلامِهِ عَنْ الأَوْلَى بالنِّيابةِ عَنْ الفاعلِ: «... فالبواقِي شرعٌ، أيْ: سواءٌ في الإقامةِ مقامَ الفاعلِ، لا تفاضلَ بينَهُمَا عندَ الأكثرِ، وقيلَ: الجارُّ والمجرورِ أوْلَى؛ لأنَّهُ مفعولٌ بهِ، لكنَّهُ بواسطةٍ، وقيلَ: الظَّرفَانِ والمصدرُ أوْلَى؛ لأنَّهَا مفاعيلٌ بلا واسطةٍ، وقيلَ: المفعولُ المطلقُ أوْلَى؛ لأنَّ دلالةَ الفعلِ عليهِ أكثرُ»،[4] فلمْ يوثِّقْ جميعَ هذِهِ الأقوالِ.

ومِنْ منهجِهِ في النَّقلِ والتَّوثيقِ الدِّقةُ في النَّقلِ والتَّوثيقِ، إمَّا بالنَّصِ على الشَّخصِ أوْ الكتابِ كَمَا مَرَّ، أوْ بالتَّوثيقِ عَنْ طريقِ الرِّاويةِ نقلاً عَنْ كتابٍ لغيرِ صاحبِ القولِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «نقلَ الزَّجاجُ عَنْ سيبَويهِ جوازَ إقامةِ المصدرِ الَّذِي للتَّأكيدِ مقامَ الفاعلِ»[5]، وقولُهُ - أيضًا- : «والصَّحيحُ أنْ يقالَ في إعرابِهِمَا مَا قالَهُ بعضُ الكوفيَّةِ وروِي ذلكَ عَنْ سيبَويهِ هُوَ أنَّهُمَا ظرفَانِ أبدًا مضافَانِ إلَى جملةٍ مصرحٍ بجزأيهَا، نحوَ: (مَا رأيتُهُ مُذْ سافرَ)...»[6]، فهُو هُنَا لم ينقلْ عَنْ سيبَويهِ بشكلٍ مباشرٍ وإنَّمَا نقلَ عنهُ مِنْ

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٨ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/ ٨٠.

(2) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٩٦.

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب:١/ ١٤١.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٧٣ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/ ١١٠.

(5) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٩ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/ ١٠٧.

(6) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٥ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/ ٤٠٩.

طريقِ الرِّوايةِ.

وقدْ يكونُ توثيقُ (النقره كار) توثيقًا جزئيًا، مِنْ ذلكَ قولُهُ: «وقالَ بعضُهم كابنِ السَّراجِ: إنَّ الظَّرفَ بتقديرِ اسمِ الفاعلِ، لأنَّ المتعلَّقَ المحذوفَ هُوَ الخبرُ، والأصلُ فيهِ أنْ يكونَ مفردًا، فقدِّرَ اسمُ الفاعلِ؛ لأنَّهُ مَعَ فاعلِهِ مفردٌ، إلا في نحوِ: أقائمٌ الزَّيدَان... فتقديرُ الظَّرفِ باسمِ الفاعلِ أوْلَى كَمَا هُوَ مذهبُ الأخفشِ[1] وابنِ السَّراجِ»[2]، فقدْ نسبَ القولَ إلَى بعضِ القائلِين بهِ.

❁❁❁

(1) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ١/٥٣٥.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ١١٦ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١٢١، والأصول في النحو: ١/٦٣.

المطلبُ الرَّابعُ: التَّفسيرُ وشرحُ الغريبِ:

عُنيَ (النُقْرَه كَار) بالتَّفسيرِ وشرحِ الغريبِ في كتابِهِ (شرحُ لبِّ الألبابِ في علمِ الإعراب)، وممَّا يوضِّحُ ذلكَ شرحه الغريب في الأمثلة الآتية:

- قولُهُ: «العجمةُ وهِيَ: كونُ الكلمةِ مِنْ غيرِ أوزانِ العربِ، وهِيَ متفرعةٌ علَى العربيَّةِ؛ لأنَّ لغةَ كلِّ قومٍ متقدِّمةٌ عندَهُم علَى مَا يأخذونُهُ مِنْ غيرِهِم».[1]

- وقولُهُ - أيضًا- : «والمرادُ بالنَّظمِ وقوعُ الكلامِ علَى الوضعِ الَّذِي يقتضِيهِ علمُ النَّحوِ».[2]

- وقولُهُ مفسِّرًا مَا يحتاجُ إلَى تفسيرٍ: «وقالَ سيبَويهُ، والأخفشُ، والمازنيُّ، والزَّجاجُ: بُنِي - أيْ: الآنَ - لمشابهتِهِ اسمَ الإشارةِ؛ لأنَّ قولَكَ الآنَ معنَاهُ: هذَا الوقتُ».[3]

وقدْ يعتمدُ في تفسيرِهِ للغريبِ علَى كتبِ اللُّغةِ، كَمَا في اعتمادِهِ علَى كتابِ (الصِّحاحِ) وذلكَ عندَ قولِهِ في (مبحثِ تاءِ التَّأنيثِ للعوضِ): «... أوْ عَنْ محذوفٍ معاقبٍ، أيْ: يجوزُ ردُّهُ، نحوَ: (جحَاجحةً) في جمعِ جحجاحٍ وهوَ السَّيِّدُ، والأصلُ فيهِ (جحاجيحٌ)، وفي الصَّحاحِ:[4] التَّاءُ عوضٌ عَنْ الياءِ المحذوفةِ، ولا بدَّ

---

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٧٥ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٧٧.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٦ ، نقلا عن: شرح لب الألباب:١/١٨.

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٧ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٤١٩، وينظر أقوال العلماء في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/١٢٥.

(4) ينظر: الصحاح: ١/٣٥٧.

مِنهَا أوْ مِنْ الياءِ ولا يجتمعَانِ».[1]

ومِمَّا يدل على اهتمامه بتوضيحُ مرادِ المصنِّفِ وإيصاله إلى القارئ وقوفه عند بعض الكلمات وتفسيرها داخل النص، مِنْ ذلكَ قولُهُ: «(والعاملُ في) المستثنَى (المتصلِ الفضلةِ) وهُوَ الَّذِي يكونُ منصوبًا علَى الاستثنَاءِ، ولا يقتضيهِ مجرَّدُ العاملِ (المتعدِّدِ) أيْ: المستثنَى مِنهُ (بواسطةِ إلا لاقتضائِهِ) أيْ: لاقتضاءِ المستثنَى مِنهُ المتعدِّدُ بتعدُّدِهِ (الإخراجُ) مِنهُ، فهُوَ في المعنَى: العاملُ بواسطةِ (إلا) وهذَا يشملُ المواضعَ كلَّهَا وُجدَ الفاعلُ أوْ لمْ يوجدْ».[2]

وقولُهُ - أيضًا- : «وتحذفُ كانَ (لزومًا إنْ قامَ في موضِعِهِ غيرُهُ) أيْ: عوضَ عَنهُ لفظةُ (مَا) بعدْ (أنْ) المصدريَّةِ، أوْ (إنْ) الشَّرطيَّةِ، وإنَّمَا حذفَتْ لزومًا لئلا يلزمَ الجمعُ بيْنَ العوضِ والمعوضِ، (كَ أمَّا أنتَ منطلقًا) انطلقتُ، (فتحًا وكسرًا) أيْ: بفتحِ همزةِ (أمَّا) وكسرِهَا أيْ: لأنَّ كنتَ منطلقًا انطلقتُ».[3]

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٤ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٥٨.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٤٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٢٤٣.

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٤٧ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٢٥٠.

المطلبُ الخامسُ: خدمتُهُ للشَّواهدِ الشِّعريَّة:

اختلفَ منهجُ (النُقْرَه كَار) في خدمتِهِ للشَّواهدِ الشِّعريَّةِ في هذَا الكتابِ، فهُوَ إمَّا لا يخدمَ الشَّاهدَ الشِّعريَّ مطلقًا - وهُوَ كثيرٌ في شواهدِهِ- وإمَّا أنْ يخدمَ الشَّاهدَ بنسبةِ البيتِ إلَى قائلِهِ، أوْ يوضحَ معنَاه، أوْ يبيِّنَ وجهَ الاستشهادِ مِنهُ، والحكمُ الَّذِي حكمَ بهِ النَّحويّون عليهِ، ويمكنُ أنْ أذكرَ شيئًا مِن الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ الَّتِي استشهدَ بهَا ولمْ يخدمهَا البتَّةَ، فمِنهَا الشَّواهدُ الآتية:

يَـــــا لَيْتَنِي كُنْـــــتُ صَـــــبِيًّا مُرْضَـــــعَا

تَحْمِلُنِـــــي الـــــدِّلْفَاءُ حَـــــوْلاً أَكْتَعَـــــا[1]

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَـــارًا عَلَيْـــكَ وَرُبَّ قَتْـــلٍ عَـــارُ[2]

مَـــا زَالَ مُـــذْ عَقَـــدَتْ يَـــدَاهُ إِزَارَهُ وَدَنَـــا فَـــأَدْرَكَ خَمْـــسَةَ الأَشْـــبَارِ[3]

أَنَفْـــسًا تَطِيْـــبُ بِنَيْـــلِ الْمُنَـــى وَدَاعِـــي الْمَنُـــونِ يُنَـــادِي جِهَـــارًا[4]

وَلَـــسْتُ إِذَا ذَرْعًـــا أَضِـــيْقُ بِـــضَارِعٍ وَلا يَـــائِسٍ عِنْـــدَ التَّعَـــسُّرِ مِـــنْ يُـــسْرِ[5]

فهذِهِ الشَّواهدُ لمْ يخدمهَا (النُقْرَه كَار)، فلمْ ينسبهَا إلَى أصحابِهَا، ولمْ

---

(1) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله، وينظر في: خزانة الأدب: ١٦٩/٥، وشرح الأشموني: ٢٠١/١، وحاشية الصبان: ١١٠/١، وشرح لب الألباب: ٣٣٢/١.

(2) سبق تخريج البيت، وينظر: شرح لب الألباب: ٧٠٣/٢.

(3) البيت من الكامل، قائله الفرزدق، وينظر في: ديوانه: ٣٠٥/١، والمفصل: ١١٤، وهمع الهوامع: ٢٥٩/٣، وشرح لب الألباب: ٤٠٩/١.

(4) البيت من المتقارب، ونسب إلى رجل من طيء، وينظر في: شرح التسهيل: ٣٨٩/٢، وأوضح المسالك: ٣٧٢/٢، ومغنى اللبيب: ١٣٠/٢، وشرح لب الألباب: ٢١٨/١.

(5) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وينظر: في: شرح التسهيل: ٣٨٩/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٧٧/٢،وشرح لب الألباب: ٢١٨/١.

يشرحْ الغريبَ أوْ يبيِّنْ معانِيهَا، وغيرِ ذلكَ مِمَّا تُخدمُ بهِ الشَّواهدُ الشِّعريَّةُ.

ومِنْ الشَّواهدِ المنسوبةِ في هذَا الكتابِ قولُهُ: «قالَ ابنُ جنِّي:[1] وقالُوا في قولِهِ النَّابغةِ:

جَـــزَى رَبُّـــهُ ....[2]

إنَّ الهاءَ عائدةٌ علَى مذكورٍ متقدِّمٍ، كلُّ ذلكَ لئلا يتقدمَ ضميرُ المفعولِ عليهِ مضافًا إليهِ الفاعلُ، فيكونُ مقدَّمًا عليهِ لفظًا ومعنًى، وأمَّا أنَا فأجيزُ أنْ تكونَ الهاءُ عائدةً علَى (عدي) خلافًا علَى الجماعةِ».[3]

ومِنْ الشَّواهدِ الَّتِي كانَتْ خدمتُهَا بذكرِ المفهومِ المقدَّرِ لمعنَى البيتِ، قولُهُ: «نقلَ الزَّجاجُ عَنْ سيبَويهِ جوازَ إقامةِ المصدرِ الَّذِي للتَّأكيدِ مقامَ الفاعلِ، ومِنهُ قولُهُ:

أَهُـمُ بـأَمْرِ الحَـزْمِ لَـوْ أَسْـتَطِيعُهُ وَقَـدْ حِيْـلَ بَـينَ العَيْـرِ وَالنَّـزَوَانِ[4]

أيْ: قدْ حيلَ الحيلولةُ بيْنَ العيرِ والنزوانِ فإنَّ (بيْنَ) للزومِهِ الظَّرفيةِ لا يقامُ مقامُ الفاعلِ، فيكونُ القائمُ مقامَهُ هُوَ المصدرُ الدَّالُ عليهِ الفعلُ».[5]

ومِنْ الشَّواهدِ الَّتِي عُنِي فيهَا بذكرِ وجهِ الاستشهادِ، قولُهُ: «وقالَ الأندلسيُّ:[6] الظَّاهرُ مِنْ كلامِ سيبَويهِ منعُ العطفِ علَى المحلِّ[7]، والحقُّ

---

(1) ينظر: الخصائص: ١/٢٩٤.

(2) سبق تخريجه ص١٤٧.

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٧ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٩٠.

(4) البيت من الطويل، قائله صخر بن عمرو السلمي، وينظر في: وينظر: الأصمعيات: ١٦٤، والأغاني: ١٥/٨٦، وخزانة الأدب: ١/٤١٦.

(5) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٩ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١٠٧.

(6) ينظر: المباحث الكاملية في شرح الجزولية: ٦٦٩. (نقلاً عن محقق شرح لب الألباب: ١/١١٩)

(7) ينظر: الكتاب: ١/٩٨.

الجوازُ لوقوعِ ذلكَ كَقولِهِ:

قَـــــدْ كُنْـــــتُ دَايَنْـــــتُ بِهَـــــا حَـــــسَّانَا
مَخَافَـــــــةَ الإِفـــــــلاسِ وَاللَّيَانَـــــــا [1]

فإنَّهُ نصبَ (اللَّيانَا) لكونِهِ محمولاً علَى محلِّ المعطوفِ عليهِ، وهُوَ الإفلاسُ؛ لأنَّهُ مفعولُ المخالفةِ، أيْ: لأنّي خفتُ الإفلاسَ». [2]

❁❁❁

(1) البيتان من الرجز، قائلهما رؤبة العجاج، وينظر في: ملحق ديوانه: ١٨٧، والكتاب: ١٩١/١، وشرح المفصل: ٦٥/٦.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١١٩/١.

المطلبُ السَّادسُ: التِّكرارُ والإحالةُ:

تعدُّ الإحالةُ أحدَ الأساليبِ المناسبةِ لتحاشِي التِّكرارِ في الكتبِ والرَّسائلِ، وتعدُّ - أيضًا- علامةً مِنْ علاماتِ التَّنظيمِ والتَّرتيبِ والمنهجيَّةِ الَّتِي ينهجُهَا المصنِّفُونَ طلبًا للاختصارِ، وقدْ أحالَ (النُقْرَه كَار) في كتابِهِ (شرحُ لُبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ) إلَى مَا سبقَ ذكرُهُ في الكتابِ أوْ إلَى مَا سيذكرُهُ في الكتابِ لاحقًا، فمِنْ الأوَّلِ قولُهُ في جوازِ أنْ يكونَ الفعلُ الَّذِي تتعلَّقُ بهِ (رُبَّ) مستقبلاً: «ولكونِهِ أيْ لكونِ (رُبَّ) جوابًا لمثلِ (مَا فعلتُ) علَى مَا قُلنَا، إنَّكَ تقولُ: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتَ) في جوابِ مَنْ قالَ: (مَا لقيتُ رجلاً) يجبُ أنْ يكونَ فعلُهَا العاملُ فِيهَا ماضيًا لفظًا كمَا ذكرنَا، أوْ معنَى نحوَ: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ لمْ أفارقْهُ) ليكونَ الجوابُ مطابقًا للسُّؤالِ؛ لأنَّها إنَّما تقعُ جوابًا لماضٍ منفِي، ولأنَّهَا للجزمِ بالقلَّةِ بعدَ أنْ كانَ الموضعُ محتملاً للكثرةِ». [1]

وقدْ أحالَ إلَى موضعٍ تالٍ لموضعِ الإحالةِ مِنْ الكتابِ، وذلكَ عندَ قولِهِ: «ومَا يقعُ مِنْ الأفعالِ مبهمًا باحتمالِ الحالِ والاستقبالِ اشتراكًا يسمَّى مضارعًا، سيجيءُ تسميتُهُ بذلكَ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى». [2]

فمنهجُهُ في التِّكرارِ والإحالةِ أنَّهُ لا يتناولُ مسألةً بالتَّفصيلِ إذَا سبقَ لَهُ أنْ تناولَهَا، أوْ رأَى أنَّ تأخُّرَ الحديثِ عَنهَا إلَى موضعٍ مِنْ الكتابِ أكثرُ مناسبةً، وذلكَ منعًا للتِّكرارِ أوْ إرشادًا إلَى أنَّ ذلكَ قدْ وردَ في الكتابِ.

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٢٥٤ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٧٠٦/٢.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٣ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٤٧/١.

المطلبُ السَّابعُ: الاستطرادُ:

لمْ يسلمْ (النُقْرَه كَار) في هذَا الكتابِ مِنْ الاستطرادِ الَّذِي كانَ سمةً عامَّةً لكتبِهِ إلا أنَّهُ في هذَا الكتابِ كانَ أقلَّ استطرادًا مِنْ استطرادِهِ في (العُبابِ)، فلمْ أرَهُ في هذَا الكتابِ يستطردُ في خدمةِ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ ولا في المسائلِ الخلافيةِ، ومِمَّا يدلُّ علَى ذلكَ قولُهُ في أصلِ (مهمَا): «وهُوَ في الأصلِ علَى أصحِّ الأقوالِ: (مَا) ألحقَ بآخرِهِ (مَا) المزيدةُ، لزيادةِ معنَى الإبهامِ، فتقلبُ ألفُهَا هاءً، لاستكرَاهِ تتابعِ المثليْنِ مَعَ تجانسِهِمَا في الهمسِ»[1]، فقدْ اكتفَى هُنَا بأصحِّ الأقوالِ عَنْ ذكرِ الخلافِ والاستطرادِ فيهِ.

ومِمَّا استطردَ فيهِ (النُقْرَه كَار) استطرادُهُ في ذكرِ العلَّةِ للمسألةِ الَّتِي يذكرُهَا، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وتسميةُ البصريَّةِ أقربُ إلَى الاصطلاحِ؛ لأنَّ الشَّيءَ يسمَّى باسمِ معنَاهُ في أكثرِ الألفاظِ، ولمَّا كانَ المعنَى في هذَا اللَّفظِ الفصلُ، كانَ تسميتُهُ فصلاً أحرَى مِنْ تسميةِ الكوفيَّةِ لَهُ، فإنَّهُم إنَّمَا سمَّوهُ عمادًا نظرًا إلى أنَّ السَّامعَ أوْ المتكلِّمَ يعتمدُ بهِ علَى الفصلِ بيْنَ الصِّفةِ والخبرِ، فسمَّوهُ باسمِ مَا يلزمُهُ ويؤدِي إلَى معنَاهُ، وتسميةُ الفصلِ أخصُّ مِنْ تسميةِ العمادِ، إذْ كلُّ مَا وضعَ للفصلِ فقدْ اعتمدَ بهِ وليسَ كلُّ مَا يعتمدُ بهِ في شيءٍ يكونُ فصلاً، فإنَّ (زيدًا) في قولِكَ: (زيدٌ قائمٌ) يعتمدُ عليهِ في المعنَى المرادِ مِنهُ، ولمْ يفصلْ شيئًا عَنْ شيءٍ، وإذَا كانَ الفصلُ أخصَّ كانَ تسميتُهُ فصلاً أوْلَى؛ لأنَّ الأخصَّ مشتملٌ علَى الأعمِّ»[2]، وفي هذَا استطرادٌ في توضيحِ العلَّةِ الَّتِي جعلَتْ

---

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٢١٤ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢/٥٦٤.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥٠ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٣٥٥.

التَّسميةَ بالفصلِ أوْلَى منْ العمادِ.

المطلبُ الثَّامنُ: الاستقصاءُ والشُّمولُ:

يعدُّ هذَا الكتابُ مِنْ الكتبِ الَّتِي اشتملَتْ علَى أبوابِ النَّحوِ والصَّرفِ، واستدركَ علَى الإسفراييني مسائلَ وأقوالاً لمْ يذكرْهَا؛ لأنَّ كتابَ (اللُّبِّ) صغيرُ الحجمِ وجيزُ النُّظمِ، لذَا كانَ هذَا الكتابُ تفصيلاً للمجملِ عندَ المصنِّفِ، وقدْ قالَ في مقدمتِهِ: «... إذَا كرَّرتَ النَّظرَ في مبانِي فصولِهِ ومعاقدِ أصولِهِ، وأنْ أفصِّلَ مجملاتِ فصولِهِ ومحكماتِ أصولِهِ، موضحًا فيهِ مَا عمَّاهُ، ومبرزًا مَا سترَهُ وغمَّاهُ، قاشطًا قناعَهُ، وكاشفًا لفاعَهُ، وأنْ أنزفَ علامةَ اجتهادِي في إسرارِ أسرارِهِ، وإظهارِ إضمارِهِ».[1]

ومِنْ الشُّمولِ والاستقصاءِ الَّذِي تميزَ بهِ هذَا الكتابُ أنَّهُ ذكرَ مسائلَ خلافيَّةً مَعَ أنَّ المصنِّفَ لمْ يذكرْهَا في مصنَّفِهِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وإنَّمَا قالَ: (المختارُ مِنْ الوجوهِ)؛ لأنَّ في (الحسنُ الوجهُ) ثلاثةُ وجوهٍ: رفعُ الوجهِ علَى الفاعليَّةِ، ونصبُهُ علَى التَّشبيهِ بالمفعولِ، وجرُّهُ علَى الإضافةِ، والمختارُ مِنْ هذِهِ الوجوهِ الجرُّ، إذْ علَى تقديرِ الرَّفعِ لزمَ القبحُ لخلوِّ الصِّفةِ عَنْ الضَّميرِ الَّذِي بهِ ترتبطُ بالموصوفِ، فيكونُ الجرُّ أوْلَى مِنهُ لوجودِ الضَّميرِ في الصِّفةِ حينَئذٍ، وكذَا مِنْ النَّصبِ؛ لأنَّ جرَّهُ بالأصالةِ، فهُوَ أوْلَى مِنْ نصبِهِ المشبهُ بالفضلةِ، وإذَا كانَ الجرُّ مختارًا جازَ حملُ مَا هُوَ كثيرٌ شائعٌ عليهِ»[2]، فقدْ استقصَى بذكرِ الأقوالِ الَّتِي لمْ يَخْتَرْهَا المصنِّفُ، وفصَّلَ العلَّةَ لهذَا الاختيارِ الَّذِي اختارَهُ المصنِّفُ.

ومَعَ شمولِ هذَا الكتابِ إلا أنَّهُ وجدَ فيهِ مسائلُ لمْ يستقصِ الأقوالَ

---

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٣٨.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٥١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب:١/٢٨١.

والخلافَ فِيهَا مَعَ وجودِهَا في كتبِ النُّحاةِ قبلَهُ، فمِنْ ذلكَ أنَّهُ اكتفَى بذكرِ رأيِ سيبَويهِ في حرفِ (أل) التَّعريفِ فقالَ: «واعلمْ أنَّ حرفَ التَّعريفِ عندَ سيبَويهِ هِيَ اللامُ وحدَهَا والهمزةُ للوصلِ، فتحتْ معَ أنَّ أصلَهَا الكسرُ؛ لكثرةِ استعمالِ اللامِ» [1]، وغيرُ ذلكَ مِنْ المواضعِ الَّتِي يكتفِي بذكرِ القولِ الرَّاجحِ فيها. [2]

❁❁❁

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٦٧ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٧٣/١.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٧٩ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٥٦٤/٢.

المطلبُ التَّاسعُ: أسلوبُهُ في النَّقدِ:

تنوعَ أسلوبُ (النُقْرَه كَار) النَّقديِّ في الكتابِ بيْنَ أنْ يكونَ النَّقدُ بأسلوبِ التَّصحيحِ والتَّصويبِ، وبيْنَ أنْ يكونَ بأسلوبِ الاعتراضِ والرَّدِّ، فمِنْ الأسلوبِ الأوَّلِ قولُهُ: «والأوْلَى أنْ يقولَ: المقصودُ لذاتِهِ، ليحترزَ بالمقصودِ عَنْ حديثِ النَّائمِ ومحاكاةِ بعضِ الطُّيورِ الكلامَ».[1]

وقولُهُ - أيضًا- : «والأوْلَى أنْ يقالَ: كلُّ مَا كانَ اهتمامُ المتكلِّمِ بذكرِهِ أشدَّ فهوَ أوْلَى، وإنْ كانَ المفعولُ بهِ المنصوبُ موجودًا».[2]

وقولُهُ عندَ تعريفِ المبتدأ: «فالصَّوابُ أنْ يقولَ هكذَا: أوْ مسندِ نعتٍ أوْ جارٍ مجرَاهُ رافعِ اسمٍ مستقلٍّ مُغنٍ واقعٍ بعدَ الاستفهامِ أوْ النَّفي، نحوَ: أقائمٌ الزَّيدَانِ؟ فالزيدَانِ: فاعلُ أقائمٌ، وقدْ سدَّ بهِ مسدَّ الخبرِ لشدَّةِ شبهِهِ بالفعلِ».[3]

وقولُهُ: «صوابُهُ أنْ يقولَ: المحذوفُ؛ لأنَّ (عديًّا) معرفةٌ، وإنَّمَا حذفَ لدلالةِ المضافِ إليهِ الثَّانِي عليهِ»[4]، ففِي هذِهِ الأمثلةِ مِنْ كلامِهِ مَا يدلُّ علَى أسلوبِ التَّصحيحِ والتَّصويبِ الَّذِي نهجَهُ (النُقْرَه كَار).

ومِمَّا يوضحُ أسلوبَ الاعتراضِ والرَّدِّ عندَهُ، قولُهُ: «وقالَ صاحبُ اللُّبابِ في الجوابِ: إنَّها حرفُ جرٍّ وقعَ في الكلامِ علَى حدِّ (مِنْ) إذَا كانَتْ لاستغراقِ الجنسِ، كَقولِكَ: (مَا جاءنِي مِنْ رجلٍ) فكمَا أنَّهَا مفيدةٌ لاستغراقِ الجنسِ،

---

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٦١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢٦/١.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٦ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١١٠/١.

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ٩٤ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١١٢/١.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٥ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٤٩/١.

وإنْ لمْ تكنْ قدْ أوصلتْ فعلاً إلَى اسمٍ، كَذلِكَ (رُبَّ) تكونُ مفيدةً معنَى التَّقليلِ، وإنْ لمْ توصلْ فعلاً إلَى اسمٍ. وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّ (مِنْ) زائدةٌ».[1]

وقولُهُ: «ومَنْ ذَكرَ في تمثيلِ هذِهِ النَّكرةِ بقولِهِ: (كلُّ رجلٍ يأتينِي أوْ في الدَّارِ فلَهُ درهمٌ) فقدْ تساهلَ؛ لأنَّ النَّكرةَ هُنَا (كلُّ) وهُوَ غيرُ موصوفٍ بالفعلِ ولا بالظَّرفِ، وإنَّمَا الموصوفُ بأحدِهِمَا هُوَ النَّكرةُ المضافُ إليهَا (كلُّ)».[2]

وقولُهُ - أيضًا- في شرطِ العجمةِ الَّتِي تمنعُ الاسمَ مِنْ الصَّرفِ: «شرطُهَا العلميَّةُ قبلَ الانتقالِ إلَى العربيَّةِ، وليسَ هذَا بشرطٍ، بلْ الشَّرطُ أنْ تكونَ في أوَّلِ استعمالِهَا في كلامِ العربِ علمًا، سواءً كانَتْ قبلَ استعمالِهَا فيهِ علمًا أيضًا كَ(إبراهيمَ)، أوْ لا كَ(قالُونَ) فإنَّهُ في لغةِ الرُّومِ اسمُ جنسٍ بمعنَى الجيِّدِ، ثُمَّ جعلَ علمًا لراوِي نافعٍ، وهُوَ عيسَى لجودةِ قراءتِهِ».[3]

وقولُهُ: «والحقُّ مَا قالَهُ سيبَويهُ - رحمَهُ اللهُ - ؛ لأنَّهُ لوْ كانَ بتقديرِ (مِنْ) الابتدائيةِ لجازَ أنْ يقالَ: (زيدٌ أفضلُ عمرٍو) كَمَا جازَ (زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرٍو)»[4]، ففِي هذِهِ الأمثلةِ كانَ أسلوبُهُ النَّقديُّ فِيهَا هُوَ الاعتراضُ والرَّدُّ للرَّأيِ أو المسألةِ.

❁❁❁

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٠ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١٤٦.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٣٦.

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ٧٥ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٧٧.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ٢٠٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢/٥١٤.

المبحثُ الثَّالثُ: منهجُهُ في (شَرحِ شَافِيةِ ابنِ الحاجِبِ)

يُعدُّ كتابُ (شرحِ شافيةِ ابنِ الحاجبِ) للنُقْرَه كَار مِنْ أهمِّ شُرُوحِ الشَّافيةِ، وتعدُّ (الشَّافيةُ) مِنْ أهمِّ الكتبِ الصَّرفيَّةِ الَّتِي جمعَ فِيهَا ابنُ الحاجبِ خلاصةَ فنِّ التَّصريفِ، وقدْ تَنَاولَ النُقْرَه كَار هذَا الكتابَ بالشَّرحِ والتَّوضيحِ مُجتهدًا في الوصولِ إلَى مَا أرادَهُ المصنِّفُ، مُفصِّلاً في ذِكرِ المسائلِ وشرحِ وتوضيحِ الخلافِ ومعللاً لترتيبِ المصنِّفِ واستدلالاتِهِ وأحْكامِهِ .

وقدْ مزجَ (النُقْرَه كَار) الشَّافيةَ في ثنايَا هَذا الشَّرحِ وستكونُ دراستِي لمنهجِ هذَا الكتابِ مِنْ خلالِ المطالبِ الآتيةِ:

١. طَرِيقتُهُ في عَرضِ المسائلِ.

٢. طَرِيقتُهُ في عَرضِ الخِلافِ.

٣. مَنْهجُهُ في النَّقلِ والتَّوثيقِ.

٤. التَّفسيرُ وَشَرْحُ الغريبِ.

٥. خِدْمةُ الشَّواهدِ الشِّعريةِ.

٦. التِّكْرارُ والإحالةُ.

٧. الاسْتطرادُ.

٨. الاسْتقصَاءُ والشُّمُولُ.

٩. أسْلوبُهُ في النَّقدِ.

المطْلَبُ الأوَّلُ: طَرِيقَتُهُ في عَرضِ المسَائلِ:

بدأَ (النُقْرَه كَار) كتابَهُ (شرحَ الشَّافيةِ) بمقدِّمةٍ بديعةٍ ذكرَ فِيهَا فائدةَ عِلمِ الصَّرفِ، ثمَّ مَكَانةَ كِتَابِ (الشَّافيةِ) لابْنِ الحاجبِ، ثمَّ ختمَ بذكرِ مَنْ أهْدَى إليهِ هَذَا الكتابَ وهُوَ الأميرُ ألْجاي، ومِمَّا قالَ في مُقدِّمتِهِ «وبَعْدُ فإنَّ مَنْ أرادَ أنْ يكونَ لَهُ منحةٌ[1] من الكِتابِ الإلهيِّ ، وفيهِ عَبْقةٌ[2] مِنْ الكلامِ النَّبويِّ فليصرفْ عنانَ هِمتِهِ إلى نحوِ عِلمِ الصَّرفِ، ولكنْ لاَ يعرجُ عَليهِ فيجعلُهُ نصبَ الطَّرفِ مُشمرًا عنْ ساقِ الجِدِّ ليغوصَ في تيارِ بحارِ الكتابِ الإلهيِّ وَفَرائدِهِ ويَتَفحصَ عنْ لَطَائفِ الكلامِ النَّبويِّ وَفوَائدِهِ، فإنَّ منْ اتقَى اللهَ في تنزيلِهِ، وأجالَ النَّظرَ في تَعَاطِي تأويلِهِ، وطلبَ أنْ يكملَ لهُ ديانتهُ، ويصحَّ لَهُ صلاتُهُ وقراءتُهُ وهوَ غيرُ عالمٍ بهذَا العلمِ فقدْ ركبَ عمياءَ، وخبطَ خبطَ عشواءٍ إذْ بِهِ تنْحلُ العويصاتُ الأبيَّةُ وتعْرفُ سعةُ اللُّغاتِ العربيَّةِ... وإنَّ المُختَصَرَ للإمامِ الْعَلَّامةِ أفضلِ المتقدمِينَ، جَمالِ الْملَّةِ والدِّينِ أبي عمرِو ابنِ الْحاجبِ - رحمَهُ اللهُ تعالى - كتابٌ صغيرٌ حَجْمُهُ، بلْ عبابٌ كثيرٌ علمُهُ، منطوٍ علَى دَقَائقِ الأسْرارِ الْعَربيَّةِ، محتوٍ علىَ المبَاحثِ الَّتِي هِيَ مِفتاحُ العلومِ الأدبيَّةِ».[3]

- ومنْ مَنْهجِهِ في عَرضِ المسائلِ الصَّرفيَّةِ في هذَا الكتابِ أنَّهُ يوضحُ مرادَ الْمُصَنِّفِ في المسألةِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وتفاعلَ لمشاركةِ اثْنينِ فصاعدًا أيْ: مذهبُ الاشتراكِ حالَ كونِهِ آخذًا في الزيادةِ إلى ثلاثةٍ وأربعةٍ وهلمَ جرًّا في أصلِهِ المشتقِ منهُ صَريحًا نحوَ: تشاركَا يَعنِي يكونُ الفعلُ في (تفاعلَ) منسوبًا

---

(1) المنح: العطاء. منحه يمنحه ويمنحه. والاسم المنحة بالكسر، وهى العطية. والمنيحة: منحة اللبن، كالناقة أو الشاة تعطيها غيرك يحتلبها ثم يردها عليك. (الصحاح: (م ن ح) ٤٠٨/١)

(2) عبقة أي: بقية. (لسان العرب: (ع ب ق) ٢٣٤/١٠)

(3) ينظر: شرح الشافية: ١٩- ٢١.

إلى اثنينِ فصاعداً على سبيلِ التَّصْريحِ، فإذَا قلتَ: تضاربَ زيدٌ وعمرٌو، كانَ الضَّربُ منسوبًا إليْهِمَا على سَبيلِ التَّصريحِ بالفاعليَّةِ، ويكونُ المعْنَى تشاركَ زيدٌ وعمرٌو بالضَّربِ»[1]، فهوَ هُنَا يوضحُ ما أرادَهُ المصنِّفُ في هذِهِ المسألةِ، وبعدَمَا انتهَى منْ توضيحِ مرادِ المصنِّفِ ذكرَ رأيَهُ في عبارةِ المصنفِ، وذلكَ عندَ قولهِ: «والأوْلَى أنْ يَقولَ بدلَ قولهِ (لمشاركةِ): الاشْتراكُ أوْ لتشَاركِ...».[2]

- وَمِنْ منهجِهِ - أيضًا- أنَّهُ يَفْتَرضُ الاعْتَراضاتِ والأسئلةَ عَنْ الاحتمالاتِ الَّتِي لا يراهَا ثمَّ يجيبُ عنْ هذِهِ الافتراضاتِ مِمَّا ذكرَهُ المصنِّفُ في (الشَّافيةِ)، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «فإنْ قلتَ: (رَحُبَ) منْ بابِ (فَعُلَ) - بالضمِّ- معَ أنَّهُ متعدٍّ في قولِهِم: (رحبَتْكَ الدَّارُ) لتعديتِهِ إلى المفعولِ الَّذي هوَ الكافُ. فأجابَ عنهُ بقولِهِ: وشذَّ رحبَتْكَ الدَّارُ، أيْ: رحبَتْ بكَ الدَّارُ، فلمَّا كثرَ استعمالُهُ حُذفَ حرفُ الجرِ تخفيفًا، فهوَ غيرُ متعدٍّ في الحقيقةِ، وقيلَ: إنَّمَا جُعلَ متعدِّيًا لتضمُّنِهِ معنَى (وسعَتْكَ الدَّارُ) ووسعَ متعدٍّ».[3]

وقدْ يجيبُ عن الافتراضاتِ بأكثرَ مِنْ جوابٍ كَمَا في قولِهِ: «فإنْ قلتَ: لوْ كانَ الضَّمُّ في بابِ (سُدْتُهُ) للبيانِ لوجبَ الضَّمُ في نحوِ (خِفتُ) - أيضًا- بعدَ قلبِ واوِهِ ألفًا وحذفِ ألفِهِ لبيانِ أنَّهُ واويٌّ كَمَا وجبَ في نحوِ (سُدتُهُ) ولكنْ لمَّا لمْ تكنْ الفاءُ مِن نحوِ (خِفْتُ) مضمومةً وإنَّمَا هيَ مكسورةٌ علمنَا أنَّ كسرتَهَا هيَ كسرةُ عينِهِ المنقولةِ منهَا إليهَا فوجبَ أنْ يكونَ ضمَّةُ فاءِ نحوِ (سُدْتُهُ) - أيضًا- منقولةً مِنْ عينِهِ إلى الفاءِ ليستويَ البَابُ في الإعلالِ. فأجابَ عنهُ بقولِهِ: وَرَاعَوا في بابِ خِفْتُ بيانَ البنيةِ والوزنِ؛ لأنَّهُ في الأصلِ (خوِفْت) نقلَ كَسْرةُ عينِهِ إلى فائِهِ، وحُذِفَتْ العينُ لالتقاءِ السَّاكنينِ. أو نقولُ: قُلبَتْ عينُ نحوِ (خِفْتُ) - أيضًا- ألفًا ليستويَ البابُ في الإعلالِ،

---

(1) ينظر: شرح الشافية: ٧٥- ٧٦.

(2) ينظر: المصدر السابق: ٧٦.

(3) ينظر: المصدر السابق: ٦٨- ٦٩.

وحُرِّكَتْ الفاءُ بعدَ حذفِ الألفِ بمثلِ حركةِ العينِ للتنبيهِ على البنيةِ...»[1]، فقدْ ذكرَ جوابَ المصنِّفِ على هذَا الاعتراضِ والافتراضِ ثمَّ ذكرَ جوابًا آخرَ.

- اهتمَّ (النُقْرَه كَار) بالتَّعْليلِ لترتيبِ الأبْوابِ والتَّنْظيمِ الَّذي ارتضاهُ المصنِّفُ للشَّافيةِ، مِنْ ذلكَ قولُهُ: «ولمَّا كانَتْ الأبنيةُ عبارةً عنْ الحروفِ والحركاتِ والسَّكَناتِ على مَا عرفْتَ بَحَثَ أولاً عن الحروفِ من حيثُ إنَّهَا ثلاثةٌ أوْ أكثرُ، ومِنْ حيثُ إنَّهَا زائدةٌ أو أصليةٌ، ومِنْ حيثُ إنَّهَا ثابتةٌ أو محذوفةٌ، ومِنْ حيثُ إنَّها ثابتةٌ في مواضعِهَا أو منقولةٌ عنهَا إلى غيرِ مواضِعِهَا بالقلبِ، ومِنْ حيثُ إنَّهَا منْ حروفِ العلَّةِ أو لا، ثمَّ بحثَ في الحركاتِ والسَّكَناتِ الواقعةِ في الاسمِ الجامدِ الَّتِي لا يحصلُ باعتبارِهَا فيهِ حالٌ مِنْ الأحوالِ»[2].

وقولُهُ - أيضًا- : «ولمَّا ذَكرَ أبْوابَ الثُلاثيِّ المجرَّدِ، والمزيدِ فيهِ ، والرُّباعيِّ أرادَ أنْ يذكرَ مَا يختصُّ بكلِّ واحدٍ مِنهَا مِن المعاني أو يغلبُهُ على الترتيبِ إلا أنَّهُ لمْ يذكرْ مِنْ مزيدِ الثُّلاثيِّ - وهوَ خمسةٌ وعشرونَ بناءً- إلا ثمانيةَ أبنيةٍ (أَفْعَلَ، وفَعَّلَ وفَاعِلَ وتَفَاعَلَ وتَفَعَّلَ، وانْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، واسْتَفْعَلَ)، فلمْ يذكرْ جميعَ أبنيةِ الملحقِ غيرَ (تفعَّلَ)، و(تفاعلَ) لأنَّه ليسَ في الإلحاقِ زيادةُ معنًى غيرَ المبالغةِ، ولمْ يذكرْ مِنْ غيرِ الملحقِ: إفْعَالَ، وإفْعَلَّ، وإفْعَوَّلَ، وإفْعَوعَلَ؛ لأنَّهُ ليسَ لهَا معنًى غيرَ المبالغةِ».[3]

- اعتَنَى (النُقْرَه كَار) بالتَّنظيرِ والتَّقسيمِ للمسائلِ مِنْ خلالِ ذكرِ التَّقسيماتِ الَّتِي تتفرعُ إليهَا المسألةُ الواحدةُ، أو مِن خلالِ ذكرِ القواعدِ العامَّةِ والمطردةِ فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وأحوالُ الأبنيةِ قدْ تكونُ للحَاجةِ المعنويَّةِ وهيَ مَا يتوقفُ عليهِ فَهمُ المعنَى أو للحاجةِ اللفظيَّةِ وهيَ مَا يتوقفُ عليهِ

---

(1) ينظر: شرح الشافية: ٧٠.

(2) ينظر: المصدر السابق: ٢٨.

(3) ينظر: المصدر السابق: ٦٤.

التَّلفظُ باللَّفظِ».[1]

وقولُهُ عندَ حديثِهِ عَنْ أبنيةِ الفعلِ الماضِي المجرَّدِ الثُّلاثِيِّ: «وللعينِ ثَلاثةُ أحوالٍ وإذَا ضُرِبَ واحدةٌ في ثَلاثةٍ يَحْصلُ ثلاثةٌ»[2]، وقولُهُ عندَ حديثِهِ عَنْ اسمِ المرَّةِ والهيئةِ مِنْ غيرِ الثُّلاثيِّ الَّذي لا تاءَ في مصدرِهِ: «وهوَ أربعةُ أقسامٍ: الثُّلاثيُّ الْمزيدُ فيهِ، والرُّباعيُّ المجردُ، والمزيدُ فيهِ، والثُّلاثيُّ المجردُ الَّذِي في مَصْدَرِهِ التَّاءُ...».[3]

❁❁❁

(1) ينظر: شرح الشافية: ٥٧.

(2) ينظر: المصدر السابق: ٥٩.

(3) ينظر: المصدر السابق: ١٣٤.

المطلبُ الثَّاني: طَرِيْقَتُهُ فِي عَرْضِ الخلافِ:

اخْتَلفَتْ طَرِيقةُ (النُقْرَه كَار) في عرضِهِ للخلافِ في هَذَا الكتابِ فَمَرَّةً يَذْكرُ الأقوالَ في المسألةِ ثُمَّ يرجحُ، ومرَّةً يذكرُ الأقوالَ في المسألةِ ولا يرجحُ ومرَّةً ثالثةً لا يذكرُ الخلافُ ويكتفِي بمَا يراهُ صَوابًا، وفيمَا يأتي أذْكرُ هذِهِ الطُّرقَ بشيءٍ من الإيضاحِ :

١- أنْ يَذْكرَ الأقوالَ في المسألةِ ويذكرَ الرَّاجحَ مِنْ هذِهِ الأقوالِ ومِنْ ذلكَ: «وقولُهُ: (عَلى الأكثرِ) قيدٌ في (خِنْدَرِيسَ)؛ وذلكَ لأنَّ أكثرَهُمْ جعلَ النُّونَ أصليَّةً فتكونُ من مزيدِ الخُمَاسيِّ، ووَزْنُهِ حينئذٍ (فَعْلَلِيل)، واستدلَّ عليهِ بأنَّهُ إذَا تردَّدَ في حرفٍ بينَ أنْ يكونَ أصليًّا أو زائدًا فالأصلُ هوَ الأصليُّ .

وقالَ بعْضُهُمْ : إنَّ النُّونَ زائدةٌ فيكونُ مِنْ مزيدِ الرُّباعيِّ ووزْنِهِ حينئذٍ (فَنْعَلِيل)، واستدلَّ عليهَ بأنَّهُ إذَا تردَّدَ لفظٌ بينَ وزنينِ غيرَ مَوْجودينِ في أبنيتِهِمْ على تقديرِ أصالةِ حَرفٍ منهُ وزيادتِهِ كانَ جعلُهُ زائدًا أوْلى؛ لأنَّ الزيادةَ دخولُ مَا ليسَ بأصيلٍ في الكلمةِ، فيكونُ الأصلُ أولَى بألا يثبتُ فيهِ وزنٌ مجهولٌ ».[1]

٢- أنْ يَذْكرَ الأقوالَ في المسألةِ ولا يبينَ القولَ الرَّاجحَ مِنْ بينِ هَذِهِ الأقوالِ، وذلكَ كقولِهِ: «من (أَفْعَلَ) الَّذي للصيرورةِ (أحصدَ الزرعُ)، وإنَّمَا فصَلَهُ عنهُ بقولِهِ: (ومنهُ) لأنَّ أصلَ الفعلِ حَاصلٌ للفاعلِ في نحوِ: (أغَدَّ البعيرُ)، بخلافِ (أحصدَ الزرعُ) فإنَّهُ غيرُ حاصلٍ لَهُ، إلاَ أنَّهُ لمَا قربَ حَصُولُهُ جُعِلَ بمنزلةِ الحاصلِ. وقيلَ: إنَّ (أَفْعَلَ) في نَحوِ: (أحصدَ الزَّرعُ) للحينونةِ،

---

(1) ينظر: شرح الشافية: ٥٦.

ومعناهَا: أنْ يجيءَ وقتٌ ليستحقَ فاعلُ (أَفْعَلَ) أنْ يقعَ عليهِ أصلُ الفعلِ»[1]، فلمْ يرجحْ أيَّ هذينِ الرأيينِ أصحُّ وأرجحُ.

٣- ألاَّ يذْكرَ الخلافَ ويكتفِي بِمَا يَراهُ صَوابًا، فمنْ ذلكَ قولُهُ في معانِي (تَفَعَّلَ): «وتَفَعَّلَ لمطاوعةِ فَعَّلَ سواءٌ كانَ للتكثيرِ نحوَ: كسرتُهُ فتكسَّرَ أو للتَّعديةِ نحوِ: علَّمتُهُ الفقهَ فتعلَّمَهُ... وللتَّكلفِ ومعنَاهُ أنَّ فاعلَ (تَفَعَّلَ) يتعانَى في أصلِ ذلكَ الفعلِ ويريدُ حصولَهُ فيهِ حقيقةً ويجتهدُ في الزِّيادةِ...»[2]، فذَكَرَ (النُقْرَه كَار) المعَانيَ الَّتِي يراهَا صَوابًا وأهْمَلَ معْنَى الصَّيرورةِ، قالَ الرضيُّ: «والأغلبُ في (تَفَعَّلَ) معنَى صيرورةِ الشَّيءِ ذَا أصلِهِ كَتأهَّلَ وتَألَّمَ وتَأكَّلَ وتأصَّلَ أيْ: صارَ ذَا أهلٍ وألمٍ، وأكلَ أيْ: صارَ مأكولاً، وذَا أصلٍ».[3]

- أمَّا منهجُ (النُقْرَه كَار) في التَّرْجِيحِ في هذَا الكتابِ فقدْ نهجَ أكثرَ منْ منهجٍ، ومنهَا:

١- أنْ يُرجحَ بينَ الأقوالِ بقولهِ: (الراجحُ)، أو(الأولَى) أو(الصَّحيحُ)، أو(الأفصحُ)، أو(الأشهرُ) فهذهِ الألفاظُ صَريحةٌ في التَّرجيحِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ عندَ أقوالِ العلماءِ في أصلِ (أشياءَ): «ومذهبُ الخليلِ وسيبويهِ[4] أصحُ هذهِ المذاهبِ».[5]

وَقولُهُ - أيضًا- عندَ حَديثِهِ عنْ مَصْدرِ الرُّباعيِّ ومَا أُلحقَ بهِ: «ونحوِ: دَحرجَ مِمَّا كانَ رباعيًّا مجردًا أو ملحقًا بهِ على دَحرجةٍ ودِحراجٍ بالكسرِ، ونحوِ: زلزلَ مِمَّا كانَ مضاعفًا للرباعيِّ على زلزالٍ بالكسرِ وهوَ

---

(1) ينظر: شرح الشافية: ٧٢.

(2) ينظر: المصدر السابق: ٧٧.

(3) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/١٠٧.

(4) ينظر: الكتاب: ٢/٣٧٩- ٣٨٠.

(5) ينظر: شرح الشافية: ٤١- ٤٢، والإنصاف: ٢/٨١٣.

الأفصحُ؛ لأنَّهُ الأصلُ و(الفتحُ) لثقلِ المضاعفِ».[1]

٢- أنَّهُ يردُ علَى الآراءِ الضَّعيفةِ ويذكرُ مَا يُقوِي الرَّأيَّ الرَّاجحَ فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «ويُعرفُ القلبُ بأداءِ تركهِ، أيْ: تركُ الْقَلبِ إلى هَمْزتينِ عندَ الخليلِ نحوُ: (جاءَ) وأصلُهُ (جَايِئ)؛ لأنَّهُ اسمُ فاعلٍ مِنْ الأجوفِ المهموزِ اللامِ، فقالَ الخليلُ: قُلبَتْ اللامُ إلى موضعِ العينِ فصارَ (جَائِي) فأُعِلَّ إعلالَ (قاضٍ) فَصَارَ (جاءٍ) عَلَى وزنِ (فالٍ)، قالَ: لأنَّهُ لو لمْ تقلبْ اللامُ إلى موضعِ العينِ وجبَ قلبُ يائِهِ همزةً كَمَا في (بائعٍ) وصارَ (جائِئ) بهمزتينِ، واجتماعُ الهمزتينِ مستكرهٌ. وقالَ سيبويه: إنَّمَا يستكرهُ اجتماعُهمَا إذَا كانَ يؤدِي إلى بقائِهما في الاستعمالِ، أمَّا إذَا حصلَ عندَ الاجتماعِ مَا يوجبُ تخفيفَ إحداهُما فلا بأسَ بالاجتماعِ، وهَهُنَا كذلكَ، فإنَّهُ إذَا قُلبَتْ ياؤهُ همزةً اجتمعَ همزتانِ، فقُلبَتْ الثَّانيةُ ياءً وجوبًا لاجتماعِ الهمزتينِ والأولى منهُما مكسورةٌ ثمَّ يعلُّ إعلالَ (قاضٍ) فصارَ (جاءٍ) على وزنِ (فاعٍ). وقدْ يقوِي قولَ الخليلِ بأنَّهُ يلزمُ على قولِ سيبويهِ الجمعُ بينَ إعلالينِ، قلبُ العينِ همزةً واللامُ إلى ياءٍ ويقوِّي قَولَ سيبويه بأنَّ قلبَ اللامِ إلى موضعِ العينِ أكثرُ تغييرًا مِنْ الإبدالِ، والمصيرُ إلى مَا هوَ أقلُ تغييرًا أولى»[2]، فقدْ ضعَّفَ رأيَ الخليلِ وذكرَ مَا يقوِّي قولَ سَيبويه وهذَا هوَ النَّوعُ الثَّاني منْ أنواعِ التَّرجيحِ.

٣- أمَّا الطَّريقةُ الثَّالثةُ في التَّرجيحِ عندَ (النُقْرَه كَار) فإنَّهُ يردُّ على الآراءِ الضَّعيفةِ فقط، وهذَا يدلُ على رَجْحانِ القولِ الَّذي سَلِمَ مِنْ الرَّدِ والنَّقدِ، دونَ أنْ يُعَيِّنَ القولَ الراجحَ أوْ يذكرَ مَا يقوِّيهِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «و(اسْتَكَانَ) أي: ذلَّ وخَضَعَ، قيلَ: إنَّهُ (افْتَعَلَ) مِنْ السُّكونِ فالمدِ - وهوَ الألفُ الَّتِي زيدَتْ لإشباعِ فتْحَةِ الكَافِ- شاذٌ. قيلَ: لوْ كانَتْ زيادةُ الألفِ

---

(1) ينظر: شرح الشافية: ١٣٣.

(2) المصدر السابق: ٣٩- ٤٠، وينظر الخلاف في: شرح الشافية للرضي: ٢٥/١.

لإشباعِ الفتحةِ لما ثبتَتْ في جميعِ تصاريفِهِ نحوَ: (يَسْتَكِينُ) و(مُسْتَكِينٌ).

قلنَا: يجوزُ أنْ يَكونَ مِنْ الزِّياداتِ اللازمةِ كَمَا قالُوا في (مكانٍ) وهوَ (مَفْعَل) مِنْ (الكونِ): (أمكنةُ) وأماكنُ وتمكَّنَ واستمكنَ على توهُّمِ أصالةِ الميمِ لثباتِهِ في جَمِيعِ تَصَاريفِهِ. وقيلَ: إنَّهُ (استفعلَ) مِنْ كانَ، وأصلُهُ (اسْتَكْوَنَ) قلبَتْ الواوُ ألفًا، أي: تحولَ مِنْ كونِ خلافِ الذُّلِّ إلى كونِ الذُّلِّ. وقيلَ: اسْتَفْعَلَ مِنْ (الكَينِ) وهوَ لحمٌ داخلَ الفرجِ أيْ: صارَ مثلُهُ في الحقارةِ». (١)

- ومِنْ منهجِهِ في التَّرجيحِ والحُكْمِ على الأقوالِ أنَّهُ يذكرُ التَّعليلَ لترجيحاتِهِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «ومذهبُ الخليلِ وسيبويه أصحُّ هذهِ المذاهبِ، لأنَّهُ إنَّما يلزمُهُ مخالفةُ الظاهرِ مِنْ وجهٍ وهوَ القلبُ وهوَ موجودٌ في كلامِهِم في أمثلةٍ كثيرةٍ، ولا يلزمُهمَا شيءٌ ممَّا يلزمُ الكسائيَّ والفراءَ؛ لأنَّ مَنْعَ صَرفِهَا لأجلِ ألفِ التَّأنيثِ، وتصغيرُهَا عَلى لفظِهَا لأنَّهَا اسمُ جمعٍ لا جمعٍ وجمعُهَا على (أشَاوَى)؛ لأنَّ (فَعْلاءَ) يُجمعُ على (فَعَالَى) كصحراءَ وصحارَى». (٢)

وقولُهُ - أيضًا- في ألفِ (قَبَعْثَرَاة): «قالَ المبردُ: الألفُ فيهِ لإلحاقِ بناتِ الخمسةِ ببناتِ السِّتَّةِ(٣) وفيهِ نظرٌ لما ذكرنَا مِنْ أنَّهُ ليسَ في الأصولِ سداسيٌّ حتى يلحقَ بهِ». (٤)

- وقدْ ينقلُ الخلافَ ويوثقَهُ عَنْ أحدِ العلماءِ السَّابقينَ لَهُ، ومِنْ ذلكَ قولُهُ: «ولكنْ في نحوِ: (مَوْجَل) خِلافٌ. قَالَ سيبويه:(٥) مَنْ قَالَ في مُضَارعِهِ: (يَوجِل) مِنْ غيرِ إعْلالِ واوِهِ قالَ في المصدرِ (مَوجَل) بالفتحِ، ومَنْ قالَ فيهِ:

---

(1) شرح الشافية: ٦٣، وينظر الخلاف في: شرح الشافية للرضي: ٦٧/١.

(2) ينظر: شرح الشافية: ٤٢.

(3) ينظر: المقتضب: ٣٣٨/٣.

(4) ينظر: شرح الشافية: ٥٥.

(5) ينظر: الكتاب: ٩٣/٤.

(يِيْجَل أو يَاجَل) بِقَلْبِ واوِهِ ياءً أو ألفًا قالَ في المصدرِ (مَوجِل) بالكسرِ، وذلكَ لأنَّهُ لما أعلَّ واوَهُ بالإبدالِ شبهَ واوَهُ بواوِ يَعِدُ الَّذِي أُعلَّ بالحذفِ». [1]

❁❁❁

(1) ينظر: شرح الشافية: ١٣١.

المطلبُ الثَّالثُ: مَنْهَجُهُ في النَّقلِ والتَّوثيقِ:

تَنَوعَتْ المصَادرُ الَّتِي اعْتَمدَ عليهَا (النُقْرَه كَار) في هَذَا الكتابِ واختلفَتْ طَريقتُهُ في النَّقلِ والتَّوثيقِ مِنْ هَذِهِ المصادرِ اللُّغويَّةِ والنَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ، وكانَ منهجُهُ في النَّقلِ والتَّوثيقِ على النَّحوِ الآتي:

١- النَّقلُ والعزوُ إلى الرجالِ: وقدْ نقلَ عَنْ كثيرٍ مِنْ النَّحاةِ واللُّغويينَ كالخليلِ وسيبويه والفراءِ وثعلبِ[١] وأبي عبيدٍ[٢] وأبي زيدٍ[٣] وغيرِهمْ، وهذَا النَّقلُ والتَّوثيقُ عندهُ إمَّا أنْ يكونَ مِنْ الرِّجالِ القائلينَ بالقولِ والرأي، أوْ يكونَ مِنْ الرِّجالِ الرَّاوينَ للقولِ والرأيِ عَنْ صاحبِهِ وقائلِهِ.

فمِنْ الأولِ - وهوَ النَّقلُ عَنْ الرِّجالِ القائلينَ بهذَا القولِ- قولُهُ: «وزادَ الأخفشُ علَى هذِهِ الأبنيةِ الخمسةِ بناءً سادسًا وهوَ (فُعْلَل) بضمِ الفاءِ وسكونِ العينِ وفتحِ اللامِ الأولَى نحوَ: (جُخْدَب) بفتحِ الدَّالِ وهوَ نوعٌ مِنْ الجرادِ، وأمَّا سيبويه[٤]فيرويهِ بضمِ اللامِ الأولَى فهوَ (كُبرثُن)».[٥]

---

(1) هو: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، من كتبه: الفصيح، ومجالس ثعلب، و ما تلحن فيه العامة، توفي سنة ٢٩١هـ. (إنباه الرواة: ١/١٣٨، وبغية الوعاة: ١/٣٩٦- ٣٩٧)

(2) هو: القاسم بن سلام الهروي الازدي الخزاعي، بالولاء، الخراساني البغدادي، أبو عبيد، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه، من كتبه: الغريب المصنف، والأجناس من كلام العرب وأدب القاضي والمذكر والمؤنث ، توفي سنة٢٢٤هـ. (وفيات الأعيان: ١/٤١٨، وبغية الوعاة: ٢/٢٥٣)

(3) هو: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أحد أئمة الأدب واللغة، من تصانيفه: كتاب النوادر، والهمز، والمطر، توفي سنة ٢١٥هـ. (وفيات الأعيان ١/٢٠٧ ، وإنباه الرواة ٢/٣٠ - ٣٥)

(4) ينظر: الكتاب: ٤/٢٨٨.

(5) ينظر: شرح الشافية: ٥٢.

وقولُهُ - أيضًا- : «قالَ الخليلُ :[1] الأصلُ في مصدرِ الثُّلاثيِّ (فَعْل) - بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ- ولذَا يرجعُ إليهِ المصادرُ المختلفةُ في البناءِ إذَا أريدَ المرةَ، نحوَ: دخلتُ دخلةً وقمتُ قومةً، ثُمَّ فرَّقَ بينَ اللازمِ والمتعدي بأنْ زيدَتْ الواوُ في اللازمِ ولمْ يعكسْ؛ لأنَّ اللازمَ أقلُ استعمالاً فجعلَ لَهُ البناءُ الأثقلُ؛ لأنَّ (فُعُولاً) أثقلُ من (فَعْل) بواسطةِ زيادةِ الواوِ والضمةِ».[2]

ومنْ الثَّاني - وهوَ النَّقلُ عَنْ الرِّجالِ الَّذينَ رووا القولَ عَنْ قائلِهِ - قولُهُ: «وحكىَ سيبويه[3] عَنْ الخليلِ أنَّ (طاحَ) في الأصلِ (طَوِحَ) بكسرِ العينِ، وأنَّ (يطيحُ يطوِحُ) بكسرِ العينِ قلبَتْ الواوُ في المَاضِي ألفًا وفي المضَارعِ ياءً وعلى هذَا لا شذوذَ فيهِ»[4]، فقدْ نقلَ قولَ الخليلِ عنْ طريقِ روايةِ سيبويه.

٢- النَّقلُ والتَّوثيقُ مِنْ الكُتبِ: نقلَ (النُقْرَه كَار) مِنْ كُتبِ النَّحوِ والصَّرفِ واللُّغةِ[5]، ولكنَّهُ لمْ يوثقْ - في هذَا الكتاب - إلا عَنْ كتابينِ اثنينِ مِنْ كتبِ اللُّغةِ، وهُمَا كتابُ (الصِّحاحِ) للجوهريِّ وكتابُ (ديوانُ الأدبِ في بيانِ لغةِ العربِ في ميزانِ كلامِ العربِ) للفارابيِّ[6]، فمِنْ توثيقِهِ مِنْ كتابِ الصِّحاحِ قولُهُ: «قالَ في الصِّحاحِ: الفصحاءُ يضمُّونَهُ، أوْ يشدِّدونَهُ مَعَ حذفِ النُّونِ نحوَ: (خَرُّوب) كـ(تَنُّور) وإنَّمَا تفتحُهُ العامةُ».[7]

وقولُهُ: «وفي الصَّحاحِ: تقولُ منهُ جلبَ الجَرحَ يجلِبُ ويجلُبُ».[8]

---

(1) ينظر: الكتاب: ٤/٤٤- ٤٥.

(2) ينظر: شرح الشافية:١٢٣.

(3) ينظر: الكتاب: ٤/٣٤٤.

(4) ينظر: شرح الشافية: ٨٧.

(5) ينظر: مصادره في الفصل الثالث مبحث الكتب.

(6) هو: إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، أبو إبراهيم، أديب، غزير مادة العلم، وهو خال الجوهري صاحب الصحاح، و من مصنفاته هذا الكتاب (ديوان الأدب)، توفي ٣٥٠هـ. (معجم الأدباء: ٢/٢٢٦، وبغية الوعاة: ١/٤٣٧)

(7) شرح الشافية: ٣٤، وينظر: الصحاح: ٤/١٥٠٧.

(8) شرح الشافية: ١٢٥، وينظر: الصحاح: ١/١٠٠.

ومِنْ تَوثيقِهِ مِنْ كتابِ الدِّيوانِ قولُهُ: «في الدِّيوانِ: لمْ يأتِ علىَ (فُعْلان) بضمِ الفاءِ وتسكينِ العينِ شيءٌ منْ أسماءِ العربِ مِنْ الرُّباعيِّ السَّالمِ إلا مكرَّرًا نحوَ: (قُسْطاطٍ) و(قُرْطاطٍ)».[1]

٣- النَّقلُ وعدمُ التَّوثيقِ: وقدْ ينقلُ (النُقْرَه كَار) ولا يعزُو نقولاتِه إلى قائلِهَا ولا إلى مَصْدرِهَا مِنْ كُتبِ العلماءِ السَّابقينَ، فمِنْ ذلكَ قَوْلُهُ: «قيلَ: (فَعْلُول) غيرُ نادرٍ لوجودِ (خَرْنُوب) - أيضًا- بالفتحِ».[2]

وقولُهُ في (خَنْدَرِيس)[3]: «وقالَ بعضُهُم: إنَّ النُّونَ زائدةٌ فيكونُ مِنْ مزيدِ الرُّباعيِّ ووزنُهُ حينَئذٍ (فَنْعَلِيل)».[4]

وقولُهُ - أيضًا- في مَعَانِي (أَفْعَل): «وقيلَ: إنَّ أَفْعَلَ في نحوِ: أحصدَ الزَّرعُ للحينونَةِ ومعنَاهَا: أنْ يجيءَ وَقْتٌ يستحقُ فاعلُ (أَفْعَل) أنْ يوقعَ عليهِ أصلُ الفعلِ».[5]

- كما اهتمَّ (النُقْرَه كَار) بعزوِ لغاتِ العَربِ إلى أهلِهَا فَمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وأمَّا قَلَى يَقْلَي فَعَامِريَّةٌ، أيْ: فلُغَةٌ عامريةٌ، والفصيحُ (قَلِى يقلَى) بكسرِ العينِ في الماضي وفتحِها في المضارعِ»[6]، معَ أنَّ سيبويه أنْكرَ هذِهِ اللُّغةَ وَضَعَّفَهَا، وذلكَ عندَ قولِهِ: «وأمَّا جَبَى يجبِي فغيرُ معروفينِ إلا منْ وجيهٍ ضعيفٍ».[7]

وقولُهُ - أيضًا- في توثيقِ اللُّغاتِ: «و(وَجَدَ يَجُد) بضمِ العينِ في المضارعِ

---

(1) ينظر: شرح الشافية: ٣٥- ٣٦، وينظر: ديوان الأدب: ١٣٨، والفسطاط: المدينة التي فيها مجتمع الناس. (لسان العرب: (ف س ط) ٣٤١٣/٥)، والقرطاط: لذي الحلفر كالحِلْس الذي يلقى تحت الرحل للبعير.(لسان العرب: (ق ر ط) ٣٥٩٢/٥)

(2) ينظر: شرح الشافية: ٣٤، والخرنوب: شجر ينبت في جبال الشام. (لسان العرب: (خ ر ب) ١١٢٢/٢)

(3) الخَنْدَرِيسُ الخمر القديمة. (لسان العرب: (خندب) ١٢٧٣/٢)

(4) ينظر: شرح الشافية: ٥٦.

(5) ينظر: المصدر السابق: ٧٢.

(6) ينظر: المصدر السابق: ٨٥.

(7) ينظر: الكتاب: ١٠٦/٤.

ضعيفٌ خارجٌ عنْ القياسِ واستعمالِ الفصحاءِ، والضَّمُ لغةُ بني عامرٍ».[1]

وعُنيَ - أيضًا- بتوثيقِ الكلامِ المأثورِ عَنْ أصْحَابِ النَّبي - صَلىَ اللهُ عليهِ وسلمَ- فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «قالَ عمرُ - رضيَ اللهُ عنهُ- (لولاَ الخِلِّيْفَى لأَذَّنْتُ)».[2]

(1) ينظر: شرح الشافية: ٨٨.

(2) المصدر السابق: ١٢٩، وينظر الأثر في: النهاية لابن الأثير: ٦٩/٢، والخِلِّيفَى: الخِلافةُ والإمارةُ. (لسان العرب: (خ ل ف) ١٢٣٥/٢)

المطلبُ الرَّابعُ: التَّفسيرُ وَشَرْحُ الغَرِيبُ:

اَهْتمَّ (النُقْرَه كَار) في شَرْحِ الشَّافيةِ بتفسيرِ وشَرْحِ مرادِ المصنِّفِ مِنْ الشَّافيةِ فلاَ تكادُ تخلُو مَسْألةٌ مِنْ مسَائلِ الكِتَابِ إلا ونَجِدُ كلمةَ (أيْ) التَّفسيريَّةِ، وهِيَ الكلمةُ الَّتِي يبدأُ بهاَ غالبًا إذَا أرادَ توضيحَ مُرادِ المصنِّفِ، واهتمَّ - أيضًا- بشرحِ الغريبِ مِنْ الأمثلةِ الَّتِي وردتْ في هذَا الكِتَابِ وقدْ اختلفَتْ طريقةُ (النُقْرَه كَار) في تناولِهِ للتَّفسيرِ وشَرْحِ الغَريبِ، ويمكنُ أنْ تتضحَ مِنْ خلالِ مَا يأتي:

١- أنْ يُفَسِرَ الغريبَ بشكلٍ مباشرٍ، ليوضحَ المرادَ مِنْ الكلمةِ الغريبةِ، ومِنْ ذلكَ قولُهُ: «(جَعْفَر) وهُوَ النَّهرُ الصغيرُ... و(بُرْثُن) وهُوَ مخلبُ الأسدِ».[1]

وقولُهُ: «و(جَحْمَرِش) وهُوَ فَعْلَلِل - بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ، وفتحُ اللامِ الأولى، وكسرُ اللامِ الثَّانيةِ - ، وهوَ العجوزُ الكبيرةُ»[2]، وقولُهُ: «و(خَنْدَرِيس) وهُوَ الخَمرةُ القديمةُ، ومِنهُ حنطةٌ خَنْدَرِيس للعتيقةِ»[3]، والأمثلةُ والشَّواهدُ على هذَا كثيرةٌ في الكتابِ.

٢- أنْ يذكرَ أصْلَ الكلمةِ الغريبةِ أوْ يذكرَ المؤنثَ منها، فَمِنْ ذلكَ قولُهُ عندَ التَّمثيلِ لغيرِ الملحقِ من الأفعال: «... واشْهَبَّ من الشَّهبةِ».[4]

وقولُهُ في معانِي (تَفَاعَل): «وبمعنى (فَعَل) نحوَ: (تَوانَيْتُ) بمعنَى

---

(1) ينظر: شرح الشافية: ٥١.

(2) ينظر: المصدر السابق:٥٣.

(3) ينظر: المصدر السابق: ٥٦.

(4) ينظر: المصدر السابق: ٦٣.

(ونَيْتُ) منْ الونَى وهُوَ الضَّعفُ»[1] فقدْ ذكرَ الأصلَ الاشتقاقيَّ للكلمةِ بقصدِ توضيحِ المعنَى وردَّهُ إلى أصلِهِ.

وقدْ يذكرُ أَصْلَ الكلمةِ المعربةِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «و(دِرْهم) بكسرِ الفاءِ وسكونِ العينِ، وفتحِ اللامِ الأولى وهُوَ فارسيٌّ مُعَرَّبٌ».[2]

أمَّا تفسيرُهُ مِنْ خَلالِ ذكرِ مؤنثِ الكَلمةِ فمِنهُ قَوْلُهُ: «و(قَبَعْثَرى) وَهُوَ العَظيمُ الخلقُ، والأُنثَى (قَبَعْثَرَاة)».[3]

٣- أنْ يذْكرَ إعْرابَ الكَلمةِ المرادَ توضيحُهَا وتَفْسِيرُهَا، فمِنْ ذلكَ قولُهُ عندَ قولِ المصنِّفِ: «ويعبرُ عَنْ الزَّائدِ بلفظهِ إلا المبدلَ مِنْ تاءِ الافتعالِ فإنَّهُ بالتَّاءِ، وإلاَ المكررُ للإلحاقِ أو لغيرِهِ فإنَّهُ بِمَا تقدَّمَهُ، وإنْ كانَ مِنْ حروفِ الزِّيادةِ إلا بِثَبَتَ»: «فقولُهُ: (إلا بِثَبَتَ) استثناءٌ مفرغٌ منْصوبُ المحلِ على الحالِ، والمسْتَثنَى مِنهُ مقدرٌ بعدَ قولِهِ (إلا المكررُ)، أي: إلا المكررُ ملتبسًا بأي حَالٍ كانَ مِنْ كونِهِ مِنْ حروفِ الزِّيادةِ أوْ لا، ومِنْ كونِهِ فصلَ بينَهُ وبينَ مَا قبلَهُ بحرفٍ أوْ لا».[4]

٤- وقدْ يهتمُّ بالتَّنظيرِ والتَّصْنِّيفِ اللُّغويِّ لَيوضْحَ مرادَ المصنفِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وأحوالُ الأبنيةِ قدْ تكونُ للحاجةِ المعنويَّةِ وهِيَ مَا يتوقفُ عليهِ فهمُ المعنَى، أوْ للحاجةِ اللفظيَّةِ وهِيَ مَا يتوقفُ عليهِ التَّلفظُ باللفظِ، وأشارَ إلى الأولِ بقولِهِ: (كالماضيِّ، والمضارعِ والأمرِ واسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصِّفةِ المشبَّهةِ وأفعلِ التَّفضيلِ والمصدرِ واسمي الزَّمانِ والمكانِ والآلةِ والمصغرِ والمنسوبِ والجمعِ) فإنَّ هذهِ الأشياءِ أحوالٌ عارضةٌ للأبنيةِ للاحتياجِ المعنويِّ على مَا عرفْتَ، وأشارَ إلى الثَّانِي بقولِهِ:

---

(1) ينظر: شرح الشافية: ٧٦.

(2) ينظر: المصدر السابق: ٥١.

(3) ينظر: المصدر السابق: ٥٥.

(4) ينظر: المصدر السابق: ٣٢.

(والتقاءُ السَّاكنينِ، والابتداءُ، والوقفُ) فإنَّ التَّلفظَ (باذهب اذهب) مِنْ غيرِ تحْريكِ الباءِ متعذّرٌ، وكذَا الابتداءُ بالسَّاكنِ متعذِّرٌ أوْ متعسِّرٌ، وكذَا الوقفُ على المتحرِّكِ غيرُ ممكنٍ مِنْ حيثُ الصِّنَاعةِ، وإنْ كانَ ممكنًا مِنْ حيثُ اللفظِ»[1]، فإنَّ تقسيمَهُ لأحوالِ الأبنيةِ إلى أبنيةٍ دعتْ إليهَا الحاجةُ المعنويَّةُ وأبنيةٌ دعتْ إليهاَ الحاجةُ اللفظيَّةُ يَقصدُ مِنْ ذلكَ توضيحُ مَا أرادَهُ المصنِّفُ مِنْ ذكرِهِ لهذِهِ الأمثلةِ الَّتِي قسَّمَهَا إلى قسمينِ.

٥- وقدْ يفسرُ (النُقْرَه كَار) الغريبَ مِنْ الكتبِ المختصةِ بمعانِي الكلماتِ العَربيَّةِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وذكرَ في الصِّحاحِ أنَّ المعونةَ بمعنَى الإعانةِ وأنَّ المكرمةَ واحدُ المكارمِ ولمْ يتعرضْ لمجِيءِ مكرمةِ المصدرِ».[2]

وقولُهُ: «في الصِّحاحِ: النَّتَنُ: الرَّائحةُ الكريهةُ، وقدْ نَتُنَ الشَّيءُ - بالضمِّ - وأنتنَ بمَعنَى: فَهُوَ مُنتنٌ ومِنْتِنٌ كُسرتْ الميمُ إتباعًا لكسرةِ التَّاءِ؛ لأنَّ مِفْعِلاً ليسَ مِنْ الأبنيةِ».[3]

٦- وقدْ لا يفسرُ ولا يشرحُ الغريبَ كَمَا في قولِهِ: «ثُمَّ ذكرَ مَا كانَ على (فُعُولَة) بضمِّ الفاءِ، ولمْ يجئ فيهَا فتحُ الفاءِ ولا كسره بقولِهِ: (وصُهُوبة)[4]، وإنَّمَا لمْ يذكرْهَا مَعَ الدُّخُولِ وإنْ كانَ القياسُ يقتضِي ذلكَ لقلتِهِ بالنِّسبةِ إلى مَا تقدَّمَهُ»[5]، فلَمْ يُفَسِّر الكلمةَ الغريبةَ وهِيَ كلمةُ الصُّهُوبةِ.

(1) ينظر: شرح الشافية: ٥٧.

(2) المصدر السابق: ١٣١، وينظر المعنى في: الصحاح: ٢٠٢٠/٥، ٢١٦٨/٦.

(3) شرح الشافية: ١٣٨،وينظر المعنى في: الصحاح: ٢٢١٠/٦.

(4) الصهبة: الشقرة في شعر الرأس، وهي الصهوبة، والرجل أصهب. (الصحاح: (صهب) ١٦٦/١)

(5) ينظر: شرح الشافية: ١٢٢.

المطلبُ الخامسُ: خِدمَةُ الشَّواهِدِ الشِّعريَّةِ:

تعدُّ الشَّواهدُ الشِّعريَّةُ في هَذَا الكِتَابِ قليلةً جدًا، أمَّا بالنِّسبةِ لمنهجِهِ في خِدمَةِ هَذِهِ الشَّواهدِ فهُوَ على النَّحوِ الآتي:

١- أبياتٌ وشواهدٌ لمْ يخدمْهَا البتة، وهِيَ الشَّواهدُ الآتية:

كَـريمٌ إذا زُرنـاهُ لَـم يَقتَـصِر ... عَلـى الكَـرَمِ المَولـودِ أو يَتَكَرَّمَـا (١)

شَـــــيْخًا عَلَـــــى كُرْسِـــــيِّهِ مُعَمَّمَـــــا (٢)

فَإِنَّـــــهُ أَهْـــــلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَـــــا (٣)

بَكَـتْ عَيْنِـي وَحُـقَّ لَهَـا بُكَاهَـا ... وَمَـا يُغْنِـي البُكَـاءُ وَلا العَوِيْـلُ (٤)

ثَلَاثَـةُ أَحْبَـابٍ فَحُـبٌّ عِلَاقَـةٌ ... وَحُـبٌّ تِمِلَّـاقٌ وَحُـبٌّ هُـوَ القَتْـلُ (٥)

فهذِهِ الشَّواهدُ ذكرَهَا (النُقْرَه كَار) دونَ أنْ ينسبَهَا إلى قائلِيهَا أوْ يفسرَ غريبَهَا أوْ يذكرَ مُنَاسبتَهَا أوْ يبينَ وجهَ الاستشهادِ منهَا أوْ غيرَ ذلكَ مِمَّا يمكنُ

---

(1) البيت من الطويل، قائله أبو تمام، وينظر في: ديوانه: ٢٥٣/١، والحماسة المغربية: ٣٢/١، وشرح الشافية: ٧٧.

(2) البيت من الرجز، وقائله رؤبة العجاج وقيل: إنَّه لمساور العبسي، وقيل: لأبي حيان الفقعسي، وينظر في: ملحق ديوان العجاج: ٣٣١/٢، والأصول: ٢٠٠/٢، خزانة الأدب: ٥٦٩/٤، وشرح الشافية للرضي: ٥٩/٤، وشرح الشافية: ٩٧.

(3) البيت من الرجز، قائله أبو حيان الفقعسي، وينظر في: المقتضب: ٩٨/٢، والأصول: ١١٥/٣، وخزانة الأدب: ٣١٦/٢، وشرح الشافية: ٩٧.

(4) البيت من الوافر، وقائله حسان بن ثابت، وقيل عبد الله بن رواحة، وقيل: كعب بن مالك، وهو لحسان في جمهرة اللغة: ١٠٢٧، ولعبد الله بن رواحة في ديوانه: ٩٨، ولكعب بن مالك في ديوانه: ٢٥٢، وشرح الشافية: ١٢٤.

(5) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وينظر في: مجالس ثعلب: ٦/١، والصحاح: ١٥٥٦/٤، شرح المفصل: ٤٨/٦- ٤٩، وشرح الشافية: ١٢٨.

أنْ يعدَّ خدمةً للشَّواهدِ الشعريَّةِ.

٢- وهناكَ شاهدٌ شعريٌ نسبَهُ بنسبةِ قائلِهِ إلى قبيلتِهِ ولمْ يصرحْ باسمِهِ، وذلكَ عندَ قولِهِ: «والضمُّ لغةُ بنِي عامرٍ قالَ شاعرُهم:

لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الصَّوَارِيَ لا يجُدْنَ غَلِيْلا»[1]

مَعَ أنَّ الأوْلَى أنْ يَنْسبَ البيتَ إلى قائلِهِ ويذكرَ اسْمَهُ.

٣- وشاهدٌ شعريٌ آخرَ ذكرَ وجهَ الاسْتشهادِ منهُ، وهُوَ قولُ الشَّاعرِ:

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بالحَضِيْضِ وَنَصْ طَادُ نُفُوسًا بُنَتْ عَلَى الكَرَمِ[2]

قالَ النُقْرَهْ كَار مَوضْحًا وجهَ الاسْتشهادِ مِنْ هذَا الشَّاهدِ: «فإنَّ (بُنَتْ) في الأصلِ (بُنِيَتْ) قلبَتْ الياءُ ألفًا والكسرةُ فتحةً وحُذفَتْ الألفُ لالْتِقَاءِ السَّاكنينِ».[3]

❁❁❁

(1) البيت من الكامل، قائله لبيد بن ربيعة العامري، وقيل: لجرير، وينظر في: ديوان جرير: ٤٨٣/١، وشرح المفصل: ٦/١٠، ومغني اللبيب: ٣٥٨/١، وينظر: شرح الشافية: ٨٨- ٨٩.

(2) البيت من المنسرح، وهو لرجل من بولان، وينظر في: الصحاح: ٢٢٨٤/٦، وشرح الحماسة للتبريزي: ٨٦/١، وشرح الشافية للرضي: ٤٨/٤- ٥٠.

(3) ينظر: شرح الشافية: ٩١.

المطلبُ السَّادسُ: التِّكرارُ والإحَالةُ:

عُنيَ بِتَحَاشِي التِّكْرارِ في هَذا الكتاب لذَا اهْتَمَّ بالإحَالةِ إلى المعلومةِ المذكورةِ في الكتابِ إذَا اسْتَدْعَى الأمرُ إلى ذلكَ، وقدْ يُحيلُ إلى كتابٍ آخرَ بقصدِ عدمِ الاستطرادِ أوْ التِّكرارِ وكانَ منهجُ (النُقْرَه كَار) في التِّكرارِ والإحالةِ علىَ النَّحوِ الآتي:

١- الإحالةُ إلى موضعٍ في الكتابِ سواءٌ كانَ هذَا الموضعُ سابقًا للإحالةِ، أو لاحقًا لهَا، فمِنْ الإحالاتِ إلى المواضعِ السَّابقةِ في الكتابِ، قولُهُ: «وإنْ كانَ الماضِي على (فَعُل) بضمِّ العينِ ضُمَّتْ عينُهُ في المضارعِ نحو: (كَرُمَ يَكْرُم) ولا يجيءُ مضارعُهُ بفتحِ العينِ ولا بكسرِهَا؛ لما مرَّ مِنْ أنَّ (فَعُلَ) يدلُّ علَى الانضمامِ فاختيرَ في الماضِي والمضارعِ مِنهُ حركةٌ لا تصلُ إلا بانضمامِ إحدَى الشَّفتيْنِ إلى الأخرَى لرعايةِ المناسبةِ بينَ اللَّفظِ والمعنَى».[1]

وقولُهُ - أيضًا- في صياغةِ اسمَي الزَّمانِ والمكانِ مِنْ الثَّلاثِّي: «وإنَّمَا كانَ المثالُ علىَ مفعِلٍ بكسرِ العينِ لما ذكرنَا مِنْ أنَّ الواوَ بينَ الفتحةِ والكسرةِ أخفُ مِنهُ بينَ الفتحةِ والفتحةِ لما قيلَ مِنْ أنَّ المسَافةَ بينَ الفتحةِ والوَاوِ مُنْفرجةٌ».[2]

ومِنْ الإحالاتِ إلىَ المواضعِ اللاحقةِ للإحَالةِ، قَوْلُهُ: «... إذْ في (أَشْياءَ) ثلاثةُ مذاهبَ على مَا ذكرَ ولو لمْ نقلْ بالقلبِ يكونُ فيهَا مذهبانِ يلزمُ مِنْ أَحدِهِمَا منعُ الصَّرفِ بغيرِ علَّةٍ وهوَ أصحُّ المذهبينِ على مَا نُبَيِّنُ».[3]

---

(1) ينظر: شرح الشافية: ٩٢.

(2) ينظر: المصدر السابق: ١٣٧.

(3) ينظر: المصدر السابق: ٤٠.

وقولُهُ: «والتَّاءُ والتَّضعيفُ في نحوِ: (تَكَلَّمَ) مطَّردةٌ لإفادةِ معانٍ على مَا سيجيءُ إنْ شاءَ اللهُ تعالى».[1]

٢- الإحالةُ إلى كِتابٍ آخرَ وقدْ أَحْالَ إلى كِتَابِ الكافيةِ لابنِ الحاجبِ، وذلكَ عندَ قولِهِ: «والأمرُ واسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ وأفعلُ التَّفضيلِ تقدَّمَتْ في الكافيةِ[2]؛ لأنَّهُ ذكرَ البحثَ عِنْ كيفيَّةِ عملِهَا هنَالِكَ، لأنَّ البحثَ هذَا مُتعلقٌ بعلمِ النَّحوِ. وإنَّمَا ذكرَ هُنَالِكَ البحثَ عَنْ كيفيَّةِ صيغِهَا أيضًا - وإنْ كَانَ مُتَعلقًا بعلمِ التَّصْريفِ- بالتَّبعيَّةِ والعَرْضِ، وإنَّمَا عدَّها هَهُنَا - أيضًا- ليعلمَ أنَّها باعتبارِ البحثِ عَنْ صيغِهَا مِنْ علمِ التَّصْريفِ»[3]، وقدْ أحْالَ هُنَا لئلا يُكَررَ مَا ذكرَهُ المصنِّفُ في الكافيةِ، وأعتقدُ أنَّهُ لو ذكرَ هُنَا كيفيَّةَ صَياغةِ الأمرِ واسمِ الفاعلِ وأَفْعلِ التَّفضيلِ لكانَ أولَى، وإنْ لمْ يذكرْهَا المصنِّفُ، ولكنَّ (النُقْرَه كَار) التزمَ مَا ذكرَهُ ابنُ الحاجبِ في الشَّافيةِ.

ومِنْ منهجِهِ في الإحَالةِ إحالتُهُ إلى المذكورِ القريبِ فمِنْ ذَلكَ قولُهُ عندَ حَديثِهِ عَنْ أَبْوَابِ مُضَارِعِ الثُلاثيِّ: «للثُّلاثيِّ المجردِ ستةُ أَبْوابٍ بحَسبِ الاسْتَعْمَالِ، وإنْ كَانَتْ الْقسمةُ تقتضِي أنْ تكونَ تسعةً؛ لأنَّ للماضِي ثلاثةُ أبنيةٍ وللمضارعِ كذلكَ ثلاثةٌ أبنيةٍ ومَنْ ضَرَبَ ثلاثةً في ثلاثةٍ يَحْصلُ تسعةٌ، إلا أنَّهُ سقطَ مِنْ (فَعِل) بكسرِ العينِ بابٌ واحدًا ومِنْ (فَعُل) بابانِ على مَا عرفْتَ الآنَ، فبقِي ستةُ أَبْوابٍ، ثلاثةٌ مِنهَا سُمِّيَتْ دعائمُ الأبْوَابِ وأُصولِهَا».[4]

❁❁❁

(1) ينظر: شرح الشافية: ٦٢.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/١٩٨، ٢٠٣، ٢١٢، ٢٦٧.

(3) ينظر: شرح الشافية: ٩٨.

(4) ينظر: المصدر السابق: ٩٣.

المطلبُ السَّابعُ: الاستطرادُ:

يعدُّ شَرْحُ الشَّافيةِ لـ(النُقْرَه كَار) مِنْ كتبِهِ المخْتَصرةِ، لذَا فَلا مَجَالَ للاستطرادِ والتَّطويلِ؛ لأنَّهُ يتنافَى مَعَ طبيعةِ هذَا الكتابِ ومَنْهَجِهِ فِيهِ.

وقدْ استطردَ (النُقْرَه كَار) بالخروجِ عَنْ الموضُوعِ وذلكَ عندَ قولِهِ: «وإنَّمَا يقالُ: (أعمَى) في عَمَى العينِ، وأمَّا في عَمَى القَلبِ فإنَّمَا يقالُ: عَمٍ لكونِهِ مِن العُيوبِ الباطنةِ»[1]، فالفرقُ بينَ عَمَى القلبِ وعَمَى العينِ نوعٌ مِنَ الاستطرادِ؛ لأنَّهُ خرجَ عَنْ الموضوعِ، فالأصلُ أنْ يوضحَ معنَى الكلمةِ الغريبةِ وكلمةُ (أعْمَى) ليسَتْ مِنْ الكلماتِ الغريبةِ.

أمَّا تحاشِي الاستطرادِ فمِنهُ أنَّهُ لمْ يذكرْ كيفيَّةَ صياغةِ فعلِ الأمرِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ وأفْعلِ التَّفْضِيلِ وقدْ عللَ ذلكَ بأنَّ ابنَ الحاجبِ ذكرَهَا في الكَافيةِ[2]، وهذَا اختصارٌ ليسَ في محلِّهِ - في نَظرِي- لأهميتِهِ هُنَا.

❁❁❁

(1) ينظر: شرح الشافية: ١١٦.

(2) ينظر: المصدر السابق: ٩٨.

المطلبُ الثَّامنُ: الاستقصَاءُ والشُّمُولُ:

اهتمَّ (النُقْرَه كَار) بالاستقصَاءِ والشَّمُولِ للمَسائلِ الَّتِي ذَكرَهَا في هَذَا الكتابِ مَعَ أنَّ الكتابَ مِنْ المختصراتِ، إلا أنَّ هُنَاكَ مسَائلَ لمْ يَسْتَقْصِ فيهَا الأقوالَ أو الأحكامَ أو غيرَ ذلكَ.

فمِنْ المسائلِ الَّتِي يَتْضحُ فِيهَا اسْتَقْصَاؤُهُ للمسَألةِ وَشَمُولُه لجَمِيعِ الآراءِ والأحْكامِ، قولُهُ: «وإنَّمَا لمْ يذكرْ مَا كانَ مضارعُهُ بفتحِ العينِ؛ لأنَّ (يَفْعَل) بفتحِ العينِ مُضَارِعُ (فَعَل) بفتحِهِ كانَ في الأصلِ عَنْدَهُمْ بكسرِ العينِ أو بضمِّهِ، وإنَّما فُتحَ لأجلِ حرفِ الحلقِ»[1]، وهذَا نوعٌ مِنْ الاستقصاءِ، حيثُ إنَّهُ يعللُ للأشْياءِ الَّتِي لمْ يذكرْهَا المصنِّفُ.

ومِنْ الاستقصاءِ - أيضًا- قولُهُ: «وإنَّمَا لمْ يكنْ نحوَ: (استعلمَ) ملحقًا باحرنجمَ - مَعَ أنَّهُ في جميعِ تصاريفِهِ على وزنِهِ- لأنَّهُ يجبُ في الملحقِ أنْ يكونَ وقوعُ حروفِ الأصولِ والزَّوائدِ مواقعَهَا في الملحقِ بِهِ، ونحوَ: (اسْتَعْلَمَ) بالنِّسبةِ إلى (احْرَنْجَمَ) ليسَ كذلكَ لا في الأصولِ ولا في الزَّوائدِ؛ لأنَّ الزِّيادةَ في (احْرَنْجَمَ) هَمْزَةٌ في أوْلِهِ ونونٌ بعدَ عَينِهِ وفي نحوِ: (اسْتَعْلَمَ) همزةٌ وسينٌ وتاءٌ في أوَّلِهِ، فأينَّ أحدُهُمَا عَنْ الآخرِ؟ ولأنَّ الزوائدَ في نحوِ: (اسْتَعْلَمَ) مطَّردةٌ زيادتُهَا لإفادةِ معانٍ»[2]، فَهُوَ هُنَا يَذْكرُ أمثلةً مشابهةً للملحقِ باحرنجم ويُبينُ العلَّةَ في عَدمِ لحوقِهَا بِهَا، وهَذَا يُعدُّ نوعًا مِنْ الاستقصاءِ.

ومِنْ الاستقصاءِ - أيضًا- : «و(مَوَّتَ الإبلُ) التَّكثيرُ فِيهِ بالنِّسْبَةِ إلى الفَاعلِ، أيْ كثرَ الموتانُ في الإبلِ، ولأجلِ ذلكَ لا يقالُ: (موَّتَ الشَّاة)؛ لأنَّهُ لا

---

(1) ينظر: شرح الشافية: ٥٩.

(2) ينظر: المصدر السابق: ٦٢.

يتصورُ فِيهِ التَّكثيرُ بوجهٍ مِنْ الوجوهِ المذكورةِ؛ لأنَّهُ لا يستقيمُ تكثيرُ هَذَا الفعلِ بالنِّسبةِ إلى الشَّاةِ الواحدةِ، ولا تكثيرُ فاعلِهِ لأنَّهُ شاةٌ واحدةٌ، وليسَ لَهُ مفعولٌ حتَّى يكونَ التَّكثيرُ لَهُ»[1]، فقدْ ذكرَ هُنَا مَا لا يَدْخُلُ في القاعدةِ المذْكُورةِ، ويلحظُ أنَّ استقصاءَهُ يتمُّ الكلامَ، فهُوَ لا يخلُّ، ولا يخلُو مِنْ فائدةٍ يحتاجُهَا القارئُ.

ومِنْ المواضعِ الَّتِي لمْ يسْتقصِ (النُقْرَه كَار) فِيهَا الأقوالَ أو الأحكامَ أو غيرَ ذلكَ مِمَّا يتعلقُ بالمسألةِ الواحدةِ مَا يلِي:

- قولُهُ في معانِي (أَفْعَلَ): «وإنْ كَانَ مُتَعدِّيًا إلى اثْنينِ صَارَ متعدِّيًا إلى ثلاثةٍ أوَّلُهَا مفعولُ الجعلِ وهُوَ فعلان أعلمُ وأرَى»[2]، ولمْ يَذْكرْ (النُقْرَه كَار) أنَّ الأخفشَ[3] قَاسَهُ في أخَواتِهما الثَّلاثةِ القلبيَّةِ نحو: ظَنَّ، وحَسِبَ، وزَعَمَ، وقيلَ: النَّقلُ بالهَمزةِ كلُّهُ سماعيٌّ، وقيلَ: قياسيٌّ في القَاصرِ والمتعدِّي إلى واحدٍ، والحقُّ أنَّهُ قِيَاسِيٌّ في القاصرِ، سماعِيٌّ في غيرِهِ وهُوَ ظاهرُ مذهبِ سيبويه[4]، فلَمْ يستقصِ هذِهِ الأقوالَ.

- ولمْ يسْتَقْصِ في ذكرِ معانِي (فَعَّلَ)[5]، فمِنْ الْمَعَانِي الَّتِي جَاءَ لَهَا (فعَّل) ولمْ يذكرْهَا، أنَّهُ يجيءُ للدعاءِ على المفعولِ بأصْلِ الفعلِ، ويجيءُ - أيضًا- بمعنَى صَارَ ذَا أصلِهِ، ويجيءُ بمعنَى صَيْرُورةِ فاعلِهِ أصلَهُ المشتقَّ مِنهُ، ويجيءُ بمعنَى تصييرِ مفعولٍ على مَا هُوَ عليهِ ويجيءُ بمعنَى عملِ شيءٍ في الوقتِ المشتقِ هُوَ مِنهُ، ويجيءُ بمعنَى المشِي إلى الموضعِ المشتقِّ هُوَ مِنهُ.[6]

---

(1) ينظر: شرح الشافية: ٧٣.

(2) ينظر: المصدر السابق: ٧١.

(3) ينظر: معني اللبيب: ٦٧٨.

(4) ينظر: المصدر السابق: ٦٧٨.

(5) ينظر: شرح الشافية: ٧٣.

(6) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/٩٤- ٩٦.

- ومِمَّا يناف الاستقصاءَ والشُّمُولَ عندَهُ أنَّهُ أحالَ في معرفةِ البحثِ عَنْ كيفيَّةِ صياغةِ فعلِ الأمرِ واسْمِ الفَاعلِ واسْمِ المفعُولِ وأَفْعَلِ التَّفضيلِ إلى كتابٍ آخرَ مَعَ أنَّ البحثَ عَنْ كَيْفِيَّةِ صِيَاغةِ هذِهِ الصِّيغِ داخلٌ في مَوْضُوعِ الكِتَابِ ومَضْمُونِهِ.

المطلبُ التَّاسعُ: أُسلوبُهُ في النَّقْدِ:

لمْ يكنْ أسْلُوبُ(النُقْرَه كَار) النَّقْديُّ في هَذَا الكِتَابِ على نَمطٍ واحدٍ وإنْ كَانَ الغالبُ على أسلوبهِ في النَّقدِ اتسامُهُ بالهدوءِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ في ألفِ (قَبَعْثَرَاة): «قالَ المبردُ:[1] الألفُ فِيهِ لإلحاقِ بناتِ الخمسةِ ببناتِ السِّتَّةِ، وفِيهِ نظرٌ؛ لما ذكرْنَا مِنْ أنَّهُ ليسَ في الأصُولِ سداسيٌّ حتَّى يلحقَ بِهِ اللهمَّ إلا أنْ يقالَ: إنَّ مرادَهُ مَا قالَهُ السِّيرافيُّ. وهُوَ أنَّهُ قدْ زعمَ بعضُ النَّاسِ أنَّ (قبعثرى) لوْ كانَ في الكَلامِ سداسيٌّ أصلًا لكانَ ملحقًا بِهِ».[2]

وقولُهُ عندَ قولِ المصنِّفِ: «وتفاعلَ لمُشَاركةِ اثنينِ فصاعدًا»: «والأولى أنْ يقولَ بدلَ قولِهِ: (لمشاركةِ) لاشتراكِ أو لتشاركِ؛ لأنَّ المشاركةَ لا تُضافُ إلا للفاعلِ أو المفعولِ، يقالُ: (أعجبنِي مشاركةُ زيدٍ عمرًا ومشاركةُ عمروٍ زيدًا) بخلافِ الاشتراكِ والتَّشاركِ فإنَّهُمَا يضافانِ إليهِمَا جميعًا».[3]

ومِن الأساليب الَّتِي فِيهَا استدراك وتصحيح لأقوال المصنف، قولُهُ: «و(فَعِل) بكسرِ العينِ تكثرُ فيهِ العللُ والأحزانُ وأضدادُهَا، أيْ أضدادُ الأحزانِ ومعنَى قولِهِ: (تكثرُ فِيهِ) أنَّ هذِهِ المعانِي تجيءُ في غيرِ (فَعِل) إلا أنَّهَا فِيهِ أكثرُ مِنهَا في غيرِهِ، وليسَ معنَاهُ أنَّ مجيئَهَا فِيهِ أكثرُ مِنْ مجيءِ غيرِهَا فِيهِ على مَا ظُنَّ».[4]

وقولُهُ - أيضًا- عندَ حديثِهِ عنْ كسرِ مَا قبلَ الآخرِ مِنْ الفعلِ المضارعِ المكررِ اللامِ «واعلمْ أنَّهُ لا حَاجةَ إلىَ قولِهِ: (أو لمْ تكنْ اللامُ مكررةً)؛ لأنَّ مَا قبلَ

---

(1) ينظر: المقتضب: ٣/٣٣٨.

(2) ينظر: شرح الشافية: ٥٥- ٥٦.

(3) ينظر: المصدر السابق: ٧٦.

(4) ينظر: المصدر السابق: ٦٧.

الآخرِ في هذينِ البابينِ مكسورٌ - أيضًا- ؛ لأنَّ (يحمرَّ و يحمارَّ) في الأصلِ (يَحْمَرر و يَحْمارِرُ) أسكنَ الراءَ الأولَى مِنهُمَا وأُدغِمَتْ في الثَّانيَّةِ بدليلِ ظهورِ الكَسْرةِ في المضَارعِ مِنهَا إذَا اتصلَ بِهِ الضميرُ المرفوعُ المتحركُ نحوَ: (يحْمرِرْن و يحمارِرنْ)، وفي النَّاقصِ مِنهُمَا نحو: (يرْعوِي) مضارعُ (ارْعَوى) و(يحواوي) مضارعُ (احواوى) وأصلُهُمَا: (يَرْعَوِوُ ويَحْوَاوِوُ) قلبَتْ الواوُ الأخيرةُ ياءً لوقوعِهَا في الطرَّفِ بعدَ الكسرةِ، وإنَّمَا لمْ يدغمْ؛ لأنَّ القَلبَ مُقدَّمٌ على الإدْغَامِ؛ لأنَّهُ إعلالٌ في الآخرِ والإدغامُ إعْلالٌ في الوَسَطِ، وإعْلالُ الآخرِ أَسْبقُ وَأَوْلَى؛ لأنَّهُ مَحلُ التَّغيرِ»[1]، فهذانِ الأسلوبانِ فِيهِمَا نوعٌ مِنَ الاستدراك والتصحيح.

وإنْ كانَ أسلوبُهُ النَّقديُّ في هذَا الكتابِ لمْ يكنْ فِيهِ شدَّةٌ في النَّقدِ، كَمَا كانَ في (العُبابِ) و(شَرْحِ اللُّبِّ)؛ وذلكَ لأنَّ شَرْحَهُ مخْتَصرٌ في مَنْهجِهِ، فلَمْ يَتَعَرضْ للخَلافِ وأَقْوالِ العُلَمَاءِ بِشَكْلٍ واسعٍ.

(1) ينظر: شرح الشافية: ٩٥.

الفصلُ الثَّالثُ:
مَصَادرُ النُقْرَه كَار في مُؤَلْفَاتِهِ.

وَيَضمُّ مَبْحَثِينِ:

المبحثُ الأوَّلُ: الكتبُ.

المبحثُ الثَّانِي: الرِّجَالُ.

المبحثُ الأوَّلُ: الكتبُ

تَنَوعَتْ الكُتبُ الَّتِي اعْتَمدَ عليهَا (النُقْرَه كَار) وجَعلَهَا مَصَادرَ لكتبِهِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ، وفِي هذَا المبحثِ جمعٌ للمَصَادرِ الَّتِي اعْتَمدَ عليهَا مِنْ كتبِ العلماءِ السَّابقينَ سواءٌ كانَتْ هذِهِ الكتبُ في النَّحوِ أو الصَّرفِ أو في اللُّغةِ أو غيرِ ذلكَ مِنْ علومِ اللُّغةِ والأدبِ، فالكتبُ الَّتِي اعْتَمَدَهَا مصدرًا لَهُ هِيَ كالتَّالِي:

١- **الكِتَابُ**: لسيبويه، وهذَا الكِتَابُ هُوَ المرجعُ الأوَّلُ للنَّحوِ والنُّحاةِ؛ لأنَّهُ أوَّلُ كتابٍ وصلَ إلينَا في النَّحوِ والصَّرفِ، واعتمدَهُ المصنِّفُ مصدرًا مِنْ مصادرِهِ، ومِمَّا يدلُّ على ذلكَ قولُهُ في (العبابِ) عندَ قولِ المصنِّفِ «ولا أَفْعَلُهُ البتةَ أو بتة»: «قالَ سيبويه في كتابِهِ:[1] ومِنْ ذلكَ (قدْ فعلَ البتةَ) ولاَ يستعملُ إلا معرفةً بالألفِ واللامِ».[2]

وقولُهُ - أيضًا- عَنْ أداةِ الاستثناءِ (إلا): «وشبَّهَهَا صاحبُ الكتابِ[3] بـ(أجمعونَ) في أنَّهَا لا تستقلُ بنفسِهَا».[4]

وقولُهُ في (شَرْحِ لُبِّ الألبَابِ) عنْدَ حَدِيثِهِ عَنْ (كَمْ): «ولا يَجوزُ جرُّ مميزِهَا إلا إذَا انجرَتْ هِيَ، مِنهُ مسألةُ الكتابِ: (على كَمْ جذعٍ بيتكَ مبنيٌّ؟) فإنَّهُ يجوزُ جرُّ مميزِهَا لقصدِ تطابقِ (كَمْ) ومميزِهَا في الإعرابِ،

---

(1) ينظر: الكتاب: ١/١٩٠، والعبارة فيه: « ومن ذلك قولك (قد قعد البتة) ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام».

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٤٤.

(3) ينظر: الكتاب: ١/٣٧١.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٤٠٦.

وانجرارِ مميزِهَا حينئذٍ عندَ الخليلِ وسيبويه[1] بتقديرِ (مِن) وإبقاءِ عملِهَا».[2]

وقدْ أَكْثَرَ (النُقْرَه كَار) مِنَ الاعْتَمادِ على هذَا المصدرِ في كتبِهِ، وفي هذَا دليلٌ على اهتمامِهِ بالمصادرِ المهمَّةِ للمعلومةِ الَّتِي ينقلُهَا في كتبِهِ.

٢- **الأصولُ في النَّحوِ**: لابنِ السَّراجِ، مِنْ ذلكَ قولُهُ في العبابِ: «قالَ ابنُ السَّراجِ في كِتَابِهِ (الأصولِ):[3] إذَا قلتَ: ثَالثَ اثنينِ، أو رابعَ ثلاثةٍ، فهُوَ بِمَا يؤخذُ مِنْ الفعلِ أشبَهُ؛ لأنَّكَ تريدُ هذَا الَّذِي جعلَ الاثنينِ ثَلاثةً والَّذي جعلَ الثَّلاثةَ أربعةً ومَعَ ذلكَ فهُوَ ضعيفٌ؛ لأنَّهُ ليسَ فعلًا معلومًا وإنَّمَا هُوَ مشتقٌ مِنْ العددِ وليسَ بمشتقٍ مِنْ مصدرٍ معروفٍ، كَمَا يشتقُ ضَارِبُ مِنْ الضَّربِ أو مِنَ ضَرَبَ...».[4]

٣- **ديوانُ الأدبِ**: للفارابيِّ[5]، وهذَا الكتابُ مِنْ كتبِ اللُّغةِ والأدبِ، وقدْ قَالَ (النُقْرَه كَار) في شَرحِ الشَّافيةِ لابنِ الحاجبِ: «وبُطْنانٌ بضمِّ الفاءِ (فُعْلان) لا (فُعْلال) وإنْ كَانَ النُّونُ فِيهِ مكررًا؛ لعدمِ فُعْلالٍ، و(قُرْطَاس) بضمِّ الفاءِ ضعيفٌ والفصيحُ الكسرُ، في الدِّيوانِ:[6] لمْ يأتِ على (فُعْلال) بضمِّ الفاءِ وتسكينِ العينِ شيءٌ مِنْ أسماءِ العربِ مِنْ الرُّباعيِّ السَّالمِ إلا مكررًا نحوَ: (فُسْطَاطٍ) و (قُرْطَاطٍ)».[7]

---

(1) ينظر: الكتاب: ٢/١٦٠.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٦٣، نقلا عن: شرح لب اللباب: ١/٤٠٠.

(3) ينظر: الأصول: ٢/٣٣٢.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٩٩- ٧٠٠.

(5) هو: إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، أبو إبراهيم، أديب، غزير مادة العلم، من أهل فاراب، وله: درر التيجان، توفي نحو سنة ٣٥٠هـ. (معجم الأدباء ٢/ ٢٢٦، وبغية الوعاة: ١/٤٣٧)

(6) ينظر: ديوان الأدب: ٢١٦.

(7) ينظر: شرح الشافية: ٣٥- ٣٦.

٤- **شَرْحُ أَبْيَاتِ كِتَابِ سيبَويه: لابنِ السَّيرافِيِّ**[1]، قالَ في شرحِ لُبِّ الألبابِ في (مبحثِ المفعولِ لَهُ): «وقولُهُ:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ
مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ
وَالهَوْلُ مِنْ تَهَوُّرِ[2] الهُبُورِ[3]

حجةٌ على الجرميِّ[4]، ولأنَّ قولَهُ: (وَزَعَلَ المحبُورِ) مفعولٌ لَهُ مَعَ أنَّهُ معرفةٌ... وإنَّمَا لمْ يذكرْ آخرَ البيتِ، ليكونَ - أيضًا- شاهدًا للمفعولِ لَهُ المعرفِ باللامِ، وهُوَ الهَولُ، كَمَا ذكرَ المعرفَ بالإضافةِ؛ لأنَّهُ ذكرَ في (شَرحِ أبياتِ الكتابِ) أنَّ (الهَولَ) عطفٌ على كلٍّ وعَلى هذَا يكونُ مفعولاً بهِ، لا مفعولاً لَهُ، فلا يكونُ الإتيانُ بهِ نصًّا في الاستشهادِ».[5]

٥- **الصِّحاحُ: للجوهريِّ**، وهَذَا الكِتَابُ مِنْ كتبِ المعاجمِ اللُّغويَّةِ ويَعْتَمدُ على هَذَا المصدرِ عندَ التَّفسيراتِ اللُّغويَّةِ غالبًا، فمِنْ ذلكَ قولُهُ في (العُبابِ): «وقدْ جاءَ (قُلُون) جمعُ قُلَة، في الصَّحاحِ:[6] المقلاءُ والقلةُ عودانِ يلعبُ بهِمَا الصِّبيانُ، وأصلها: قلو؛ لأنَّهَا مِنْ قلوتُ أيْ سقتُ،

---

(1) هو: يوسف بن الحسن عبد الله بن المرزبان، أبو محمد السيرافي أديب لغوي، له شرح أبيات إصلاح المنطق، وشرح أبيات الغريب المصنف، توفي سنه ٣٨٥هـ. (إنباه الرواة: ٢/٤٧٥، وبغية الوعاة: ٢/٣٥٥)

(2) والصواب: تهول.

(3) الأبيات من الرجز، قائلها رؤبة بن العجاج، وينظر: ديوانه: ١/٣٤٣، والكتاب: ١/٣٦٩، والأصول: ١/٢٠٨، وشرح الكافية للرضي:١/٥١١.

(4) هو: صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، أبو عمر، فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة. سكن بغداد. له كتاب في السير وكتاب الأبنية، توفي سنة ٢٢٥هـ. (وفيات الأعيان: ١:٢٢٨ ، وبغية الوعاة: ٢/٨)، وهو يرى هنا أنَّ المسمَّى مفعولاً لأجله هو حال، فيلزم تنكيره.

(5) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٧ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١٩٧.

(6) ينظر: الصحاح: ٦/٢٤٦٧.

والهَاءُ عِوضٌ...».[1]

وقولُهُ: «قالَ في الصِّحاحِ :[2] البطُّ مِن طيرِ الماءِ، الواحدةُ بطةٌ للذكرِ والأنثَى جميعًا، مثلُ حمامةٍ ودجاجةٍ».[3]

وقولُهُ في (شَرْحِ لبِّ الألبابِ) في مَبْحثِ تاءِ التَّأنيثِ للعوضِ: «...أو عَنْ محذوفٍ معاقبٍ أي: يجوزُ ردُّهُ نحو: (جَحَاجِحَة) في جمعِ جَحْجَاحٍ وهُوَ السَّيدُ، والأصلُ فِيهِ (جَحَاجِيْح) وفي الصِّحاحِ:[4] التَّاءُ عِوضٌ عَنِ الياءِ المحذوفةِ، ولابدَّ مِنهَا أو مِنْ الياءِ ولا يجتمعانِ».[5]

وفي (شَرحِ الشَّافيةِ) قولُهُ: «وفي الصِّحاحِ:[6] تقولُ مِنهُ جلبَ الجرحُ يجلِبُ ويجلُبُ».[7]

وقولُهُ- أيضًا- : «وذكرَ في الصِّحاحِ[8] أنَّ المعونةَ بمعنَى الإعانةِ وأنَّ المكرمةَ وَاحدُ مكارمَ ولمْ يَتَعرضْ لمَجيءِ مَكْرُمَةٍ بمعنَى المصدرِ».[9]

٦- المقتصدُ: لعبدِ القاهرِ الجرجانيِّ ومِمَّا يَدلُّ على أنَّهُ عدَّ هذَا الكتابَ مَصْدرًا مِنْ مَصَادرِهِ قَوْلُهُ في العُبَابِ: «قالَ عبدُ القاهرِ في (المقتصدِ)[10]:

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٧- ٦٨.

(2) ينظر: الصحاح: ١١١٦/٣.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٣٤.

(4) ينظر: الصحاح: ٣٥٧/١.

(5) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٤ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٥٨/١.

(6) ينظر: الصحاح: ١٠٠/١.

(7) ينظر: شرح الشافية: ١٢٥.

(8) ينظر: الصحاح: ٢١٦٨/٦، ٢٠٢٠/٥.

(9) ينظر: شرح الشافية: ١٣١.

(10) ينظر: المقتصد: ١٠١/٢.

قالَ أبو عثمان: إنَّ القياسَ أنْ يقالَ في التَّثنيةِ والجمعِ كلاهُمَا عمرُ وكلُّهُم عمرُ، ولا يُنكرُ فَيُقَالُ: العمرانِ والعمرونَ؛ لأنَّهُ صيغةٌ خُصَّتْ بالعَلَميَّةِ».[1]

وقولُهُ عندَ قولِ المصنِّفِ: «وتقول: إن المصطلِحَ هُو وأخوه وعمرًا مختصمان»: «لا يجبُ أنْ يكونَ فاعلُهُ متعدِّدًا لفظًا كَمَا قالَ عبدُ القاهرِ في المقتصدِ:[2] إنَّ فاعِلَي تَفَاعَلَ لفظيَّانِ ومعنويَّانِ».[3]

٧- المفصَّلُ: للزَّمخشريِّ، ومِنَ المواضعِ الَّتِي اعتمدَ فِيهَا على مفصَّلِ الزَّمخشريِّ قولُهُ في العُبابِ: «وفي قولِهِ (فيمَا أوَّلُهُ متحرِّكٌ) تعسُّفٌ، حقُّهُ أنْ يذكرَهُ بعدَ قولِهِ (فتقولُ مِنْ نضع ضع)، كَمَا ذكرَهُ جارُ اللهِ - رحمَهُ اللهُ- بعدَهُ في المفصَّلِ[4]، وهُوَ مِنهُ أخذَ هذِهِ العبارةِ...».[5]

وقولُهُ - أيضًا- في مبحثِ (خبرِ لا الَّتِي لنَفي الجنسِ): «والمصنِّفُ - رحمَهُ اللهُ- اقتدَى فِيهِ بجارِ اللهِ حيثُ قالَ في (المفصَّلِ)[6] وبنُو تميمٍ لاَ يثبتونَهُ أصلاً».[7]

وقولُهُ في (شرحِ لبِّ الألبابِ): «وإنْ لمْ يتعذرْ العطفُ فالعطفُ واجبٌ إنْ كانَ العاملُ معنًى مِنْ معانِي الأفعالِ، نحوَ: (مَا شأنُ زيدٍ وعمرٍو؟ ومَا لزيدٍ وعمرٍو؟) وذلكَ لأنَّ معنَى الفعلِ غيرُ بالغٍ درجةَ الفعلِ، فلا يُنْصبُ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٥٦.

(2) ينظر: المقتصد: ٤٦٢/١.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٩٣٦.

(4) ينظر: المفصل: ٢٥٦.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٥٧.

(6) ينظر: المفصل: ٣٠.

(7) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٧٣٢.

بِهِ المفعولُ مَعَهُ مِنْ غيرِ ضرورةٍ كَمَا يُنصبُ بالفعلِ، وقالَ في المفصَّلِ:[1] إنَّ الجرَّ هُنَا الاختيارُ».[2]

٨- الكشَّافُ: للزَّمخشريِّ، وهُوَ مِنْ الكتبِ الَّتِي عُنِيَتْ بتفسيرِ القرآنِ الكريمِ، ومِمَّا يشهدُ على كون الكشَّافِ أحدَ مصادرِ (النُقْرَه كَار) قولُهُ في (العُبابِ): «وقالَ جارُ اللهِ في تفسيرِهِ[3] قولُهُ تعالَى:[4] ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ ولو كانَ ذكرًا لقالَ: قالَ نملةٌ».[5]

وقولُهُ: «ونحوُ قولِهِ تعالَى:[6] ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ قالَ صاحبُ الكشَّافِ[7]- رحمَهُ اللهُ- : إنَّ اثنينِ وواحدًا تأكيدٌ».[8]

وقولُهُ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ): «وفي الكشَّافِ: وقرأَ الأعمشُ (يغفرُ) بغيرِ فاءٍ[9] في قولِهِ تعالَى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ﴾[10] مجزومًا على البدلِ مِنْ يحاسبْكمْ ومعنَى هذَا البدلِ التَّفصيلُ لجملةِ الحسابِ، لأنَّ التَّفصيلَ أوضحُ مِن المفصَّلِ، فهُوَ جارٍ مجرَى بدلِ البعضِ مِن الكلِّ، أو بدلِ الاشتمالِ.[11] انْتَهَى».[1]

---

(1) ينظر: شرح المفصل: ٢/٥١.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٨ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١٩٨.

(3) ينظر: الكشاف: ٣/١٤٢.

(4) سورة النمل: آية (١٨).

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٣٤.

(6) سورة النحل: آية (٥١).

(7) ينظر: الكشاف: ٢/٤١٣.

(8) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٣٥.

(9) قراءة شاذة، قرأ بها الأعمش عن ابن مسعود، ينظر: المحتسب: ١/١٤٩.

(10) سورة البقرة: آية (٢٨٤).

(11) ينظر: الكشاف: ١/١٣٣.

٩- **أَسَاسُ البَلاغَةِ: للزَّمخشريِّ، وهَذَا الكِتَابُ مِنْ كُتبِ اللُّغةِ، وقدْ قالَ (النُقْرَه كَار) معْتمدًا عليهِ في (العُبابِ): «نحوَ: كلُّ رجلٍ وضيعَتُهُ، أيْ حِرْفَتُهُ، سمِّيَتْ بهَا؛ لأنَّكَ إذَا تَعَمَّدْتَهَا ضِعْتَ وإنْ تركْتَهَا ضَاعَتْ، وفي (الأساسِ)[٢] يقالُ مَا ضيعتُكَ؟ مَا عَمَلُكَ وصَنعتُكَ؟ وفشتْ عليكَ الضيعةُ حتَّى لا تدري بأيِّ أمرٍ تأخذُ، أيْ: كثرَتْ أشغالُكَ وأمورُكَ، وانتشرَتْ عليكَ».[٣]**

١٠- **شَرْحُ اللُّمعِ: للعُكبريِّ[٤]، واللُّمعُ لمعُ ابنِ جنِّي، وقدْ اعتمدَ على شرحِهِ للعكبريِّ، مِنْ ذلكَ قولُهُ في العُبابِ: «و(إنَّ) عندَ سيبَويه على مَا نقلَ عنه جارُ اللهِ[٥]- رحمَهُمَا اللهُ- مانعٌ مِنْ دخولِ الفاءِ في خَبرِهِ خلافًا للأخفشِ، ونقلَ شارحُ (اللُّمعِ)[٦] أنَّ المجوزَ لدخُولِ الفاءِ مَعَ (إنَّ) سيبَويه، خلافًا للأخفشِ»[٧].**

١١- **اللُّبَابُ في عِلَلِ البناءِ والإعْرَابِ: للعكبريِّ، ومِن المواضعِ الَّتِي نقلَ فِيهَا عَنْ هذَا الكِتَابِ قولُهُ في (شَرحِ لُبِّ الألبابِ) عندَ حَدِيثِهِ عَنْ (رُبَّ): «وَقَالَ صَاحبُ اللُّبابِ[٨] فِي الجوابِ: إنَّهَا حرفُ جرٍّ وقعَ في الكلامِ على حدِّ (مِنْ) إذَا كانَتْ لاستغراقِ الجنسِ، كقولِكَ: (مَا جاءَنِي مِنْ**

---

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٨ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/ ٨٠.

(2) ينظر: أساس البلاغة: ١/ ٣٨١.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٧٢.

(4) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبو البقاء، محب الدين: عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، من كتبه: شرح ديوان المتنبي، واللباب في علل البناء والإعراب، توفي سنة ٦١٦هـ. (وفيات الأعيان: ١/ ٢٦٦، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٨)

(5) ينظر: المفصل: ٢٨.

(6) ينظر: شرح اللمع للعكبري: ٣٠، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٠٣.

(7) العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٤٥- ٦٤٦، وانظر الأقوال في: شرح الكافية للرضي: ١/ ١٠٣.

(8) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٢٨.

رجلٍ) فكَمَا أنَّهَا مفيدةٌ لاستغراقِ الجنسِ، وإنْ لمْ تكنْ قدْ أوصلَتْ فعلاً إلى اسمٍ، كذلكَ (رُبَّ) تكونُ مفيدةٌ معنَى التَّقليلِ وإنْ لمْ توصلْ فعلاً إلى اسمٍ. وفِيهِ نظرٌ؛ لأنَّ (مِنْ) زائدةٌ». [1]

١٢- **مِفْتَاحُ العُلومِ: للسكاكيِّ**[2]، وهُوَ كتابٌ جَمَعَ فِيهِ السَّكاكيُّ خُلاصَةَ كلِّ علمٍ مِنْ عُلومِ اللُّغةِ كَالنَّحوِ والصَّرفِ والبَلاغَةِ والأدبِ، ومِنْ المواضعِ الَّتِي اعْتَمدَ عليه فيها (النُقْرَه كَار) قولُهُ في (العُبابِ) عندَ حَديثِهِ عَنْ الجملةِ الاسميَّةِ الواقعةِ حالاً: «قالَ صَاحبُ المفْتَاحِ - رحمَهُ اللهُ - : وأمَّا الاسميَّةُ فالوَجهُ الواوُ؛ لأنَّهَا دالةٌ على الثُّبُوتِ إلا صورًا معدودةً». [3]

وقولُهُ: «(وكأيٍّ رجلاً) فإنَّهُ للعددِ المبهمِ عندَ السَّامعِ وهُوَ في الأصلِ (أيّ) دخلَ عليهِ كافُ التَّشبيهِ، وأيّ في الأصْلِ معربٌ إلا أنَّهُ أُزيلَ عَنْ الجزأينِ معنَاهُمَا الإفراديُّ فصارَ المجموعُ كاسمٍ مفردٍ بمعنَى كَمْ الخبريَّةِ فهُوَ كأنَّهُ اسمٌ مبنيٌّ علَى السُّكونِ آخرهُ نونٌ ساكنةٌ، فيكونُ التَّنوينُ فِيهِ مقدَّرًا، وعندَ صَاحبِ المفتاحِ[4] التَّنوينُ فِيهِ ظاهرٌ». [5]

وقولُهُ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ) عندَ تَعَرضِهِ لإعرابِ (يرثُنِي) في قولِهِ تعالَى:[6] ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي...﴾ حيثُ قالَ: «وقالَ صَاحبُ

---

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٠ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١٤٦/١.

(2) هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين: عالم بالعربية والأدب، من كتبه: رسالة في علم المناظرة، توفي سنة ٦٢٦هـ. (الجواهر المضية: ٢٢٥/٢ ، وبغية الوعاة: ٣٦٤/٢)

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣١٤، ومفتاح العلوم: ٢٧٤.

(4) ينظر: مفتاح العلوم: ١٢٦.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٣٣٨- ٣٣٩.

(6) سورة مريم: آية (٥- ٦)

المفتاحِ:[1] الأولَى حملُهَا علَى الاسْتئنافِ دونَ الصِّفةِ، لئلا يلزمَ مِنهُ أنَّ زكريًّا لمْ يوهبْ مَنْ وصفَ لهلاكِ (يحيَى) قبلَهُ».[2]

١٣- الإيضَاحُ في شَرْحِ المفَصَّلِ: لابنِ الحاجبِ، ومِنْ الشَّواهدِ على اعتمادِهِ هذَا الكتابَ مصدرًا مِنْ مصادرِهِ قولُهُ في العُبابِ عندَ حديثِه عَن (إذَا) الزَّمانيةِ: «وقالَ ابنُ الحاجبِ - رحمَهُ اللهُ- في شرحِ المفصَّلِ:[3] التَّخصيصُ حاصلٌ في (إذَا) بذكرِ الفعلِ بعدَهَا، كَمَا يحصلُ في قولِكَ: (زمانًا طلعتْ فِيهِ الشَّمسُ)، فلا يلزمُ الإضافةَ فلمْ يلزمْ فسادُ عملِ الشَّرطِ فِيهَا».[4]

وقولُهُ - أيضًا- : «اللهمَّ إلا أنْ يقالَ كَمَا قَالَ ابنُ الحاجبِ - رحمَهُ اللهُ- في شرحِ المفصَّلِ:[5] إنَّ قولَهُ (مِنْ فعلٍ أوْ شبهِه) لمْ يأتِ بِهِ قاصدًا إلى أنَّهُ مِنْ جملةِ الحدِّ؛ لما فِيهِ مِنْ التَّرديدِ الَّذِي هُوَ منافٍ للحدودِ، وإنَّمَا أتَى بِهِ كَالفضلةِ مبينًا أقسامَ المسندِ فلمَّا لمْ يكنْ ذلكَ مقصودًا في الحدِّ، وَرَدَ عليهِ لو اقتصر على قولِهِ (مَا كانَ المسندُ إليهِ مِنْ فعلٍ أوْ شبهِه) زيدٌ في (زيدٌ قامَ وزيدٌ قامَ أبوهُ)؛ لأنَّ الجملةَ - وهِيَ الفعلُ مَعَ فاعلِهِ المضمرِ أو المظهرِ مسندٌ إلى زيدٍ فاحتاجَ إلى أنْ يقولَ: مقدَّمًا عليهِ».[6]

وقولُهُ في (شَرحِ لُبِّ الألبابَ) معقبًا على قولِ المصنِّفِ في أفعالِ

---

(1) ينظر: مفتاح العلوم: ٥٣.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٠ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١٣٤/١.

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٥١٣/١.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٦٥.

(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل:١٥٧/١- ١٥٨.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٩٩- ٥٠٠.

الشُّروعِ: «(أو الأخذُ فِيهِ كَجعلَ وطَفِقَ وأَخَذَ وكَرُبَ وهِيَ مثلُ كادَ) وفي عبارتِهِ تساهلٌ؛ لأنَّهُ يفهمُ مِنهَا أنَّهَا لدنوِ الأخذِ مَعَ أنَّهَا للأخذِ، لا لدنوِ الأخذِ. وقالَ ابنُ الحاجبِ في شرحِ المفصَّلِ:[1] تحققُ الحالِ في خبرِ (جعلَ) وأخواتِهِ أكثرُ مِنْ تحققِهِ في خبرِ كادَ، وعلى هذَا لا تساهلَ في عبارتِهِ».[2]

١٤- **شَرْحُ الكَافِيةِ:** لابنِ الحاجبِ، ومِمَّا وردَ في العُبابِ نقلاً عَنْ ابنِ الحاجبِ قوله: «المصنِّفُ - رحمَهُ اللهُ- أخذَ هذَا الكلامَ مِنْ ابنِ الحاجبِ فإنَّهُ قالَ في شَرْحِ الكافيةِ:[3] وحاصلُهُ أعنِي كونَهُ مثنَى راجعٌ إلى السَّماعِ؛ لأنَّهُ خلافُ القياسِ ووجوبُ حذفِ الفعلِ قياسٌ فإذَا وجدَ المثنَى حكمَ بوجوبِ حذفِ الفعلِ قياسًا فهذَا معنَى القياسِ».[4]

وقوله في (شرحِ لُبِّ الألبابِ): «قالَ ابنُ الحاجبِ في شرحِ الكافيةِ:[5] لو حُدَّ العطفُ بأنَّهُ تابعٌ يتوسطُ بينهُ وبينَ متبوعِهِ أحدُ الحروفِ العشرةِ لدخلَ فيهِ بعضُ الصَفاتِ».[6]

١٥- **حَاشِيةُ اللُّبابِ:** للإسفراييني، ومِمَّا يدلُّ على اعتمادِهِ على الحاشيةِ كَمصدرٍ مِنْ مصادرِهِ قولُهُ في العُبابِ: «ومِنهُ قولُهُم: (مَا أغْفَلَهُ عَنْكَ شَيئًا) إذْ المعنَى: انظرْ وتفكَّرْ شيئًا، لكنَّهُ حذفَ الفعلَ للكثرةِ، قالَ المصنِّفُ - رحمَهُ اللهُ - في التَّعليقِ:[7] ذكرَ سيبَويهِ هذَا وفسرَهُ

---

(1) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٩٦.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١٤١.

(3) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب: ٢٩.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٥٥.

(5) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب: ٥٨.

(6) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٣٠٦.

(7) ينظر: حاشية اللباب: ١٢/أ.

بقولِهِ: أيْ دعْ الشَّكَّ عَنْكَ، ثُمَّ قالَ: فحذفَ هذَا لكثرةِ استعمالِهم هذَا الكلامِ». [1]

وقالَ - أيضًا- عندَ قولِهِ تعالَى: [2] ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾: «وكذَا قالَ المصنِّفُ في التَّعليقِ: أيْ أقسمُ بغشيانِ اللَّيلِ وقتَ غشيانِهِ[3]، لكنْ لا فائدةَ في تقديرِ هذَا المضافِ ولا دلالةَ للكلامِ عليهِ». [4]

١٦- ضَوءُ المصباحِ: للإسفراييني، وقدْ نقلَ مِنْ هذَا الكتابِ للمصنِّفِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ في (العُبابِ) عندَ قولِ المصنِّفِ «وأمَّا نحوُ قولكَ: الضَّاربُكَ والضَّاربُهُ، فيمَنْ قالَ: إنَّهُ مضافٌ، فمحمولٌ في صحةِ الإضافةِ على ضاربِكَ»: «وقالَ المصنِّفُ - رحمَهُ اللهُ- في ضوءِ المصباحِ:[5] وإنَّمَا ساغَ الضَّاربُكَ والضَّاربُهُ؛ لأنَّهُ في الأصلِ: الضَّاربُ إيَّاكَ والضَّاربُ إيَّاهُ، فلمَّا أضيفَ حَصلَ التَّخفيفُ جدًّا». [6]

وقولُهُ - أيضًا- : «قالَ المصنِّفُ - رحمَهُ اللهُ- في ضوءِ المصباحِ:[7] إنَّ سيبَويهَ لمْ يجزْ في (أمَّا اليومَ فإنِّي خارجٌ) أنْ يعملَ في الظَّرفِ خارجٌ، وجعلَهُ منصوبًا بأمَّا». [8]

١٧- شَرْحُ كَافِيةِ ابنِ الحاجبِ: للرَّضيِّ الاستراباديِّ، ومِنْ المواضعِ الَّتِي

---

(1) العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٤، وينظر: قول سيبويه في: الكتاب: ١/٢٧٩.

(2) سورة الليل: آية (١- ٢)

(3) ينظر: حاشية اللباب: ١٩/ب.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: ٤/٧٣٨.

(5) ينظر: ضوء المصباح: ٦٤- ٦٥.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٥٥١.

(7) ينظر: ضوء المصباح: ٢/ب.

(8) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٠٠٤.

اعتمدَ فِيهَا على هذَا المصدرِ قولُهُ في (العُبابِ) - عندَ حديثِهِ عَنْ وقوعِ الحالِ مصدرًا مؤولاً بالمشتقِ - : «قالَ الشَّارحُ في شرحِ قولِهِ: (وإنَّهُ) أيْ: إيقاعُ المصدرِ حالاً بهذَا التَّأويلِ قياسٌ.[1] وفي هذَا التَّقديرِ نظرٌ لا سيَّمَا في قولِهِ: (بهَذَا التَّأويلِ)؛ لأنَّ القياسَ عندَ المبردِ وهُوَ إنَّمَا يجعلُ تلكَ المصادرَ الواقعةَ مواقعَ الأحوالِ منصوبةً على أنَّهَا مفعولاتٌ مطلقةٌ للحالِ المقدَّرِ، كَمَا في نحوِ قَوْلِهِ:

فَأَوردَهَا العِراكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ..... [2]

لا على أنَّهَا متأولةٌ بذلِكَ التَّأويلِ هكذَا في شرحِ التَّسهيلِ [3]، وفي شرحِ الكافيةِ[4] للشَّيخِ الرَّضيِّ - رحمَهُ اللهُ - ».[5]

١٨- شَرْحُ التَّسهِيلِ: لابنِ مالكٍ، وقدْ دلَّ على ذلك ما سبق ذكره في العباب، ومِنْ ذلكَ - أيضًا- قولُهُ: «ونحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾[6] النَّكرةُ لعمومِهَا بنفسِهَا مغنيةٌ وليسَ في الآيةِ تنصيصٌ على الاستشهادِ، ولا ترجيحَ لَهُ لجوازِ أنْ يكونَ حالاً مِنْ النَّكرةِ الموصوفةِ كَمَا ذكرَ في شرحِ التَّسهيلِ».[7]

١٩- مُغْنِي اللَّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الأَعارِيبِ: لابنِ هشامٍ الأنصاريِّ، ومِنْ المواضعِ

---

(1) ينظر: شرح اللباب للسيرافي: ١٤٤/ب.

(2) صدر بيت من الوافر، قائله لبيد بن ربيعة، وعجزه:

..... وَلَم يُشفِق عَلى نَغَصِ الدِخالِ

وينظر في: ديوانه:١٠٨،: الكتاب: ١٨٧/١، والمقتضب: ٢٣٧/٣.

(3) ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٤/٢.

(4) ينظر: شرح الكافية: ٢١٠/١.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٢٩٨- ٢٩٩.

(6) سورة الدخان: آية (٤،٥).

(7) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٢٩٦، وشرح التسهيل: ٣٣١/٢.

الَّتِي نقلَ فِيهَا (النُقْرَه كَار) مِنْ هذَا الكتابِ قولُهُ في العُبابِ: «وقالَ صاحبُ المغنِي[1] في الجوابِ: إنَّ الفعلَ المتأخرَ عَنْ المفعولِ يضعفُ عَنِ العملِ فِيهِ ولا سيَّمَا إذَا وجبَ الفعلُ كَمَا في ربَّ فيعملُ بحرفِ الجرِ كَقولِهِ تعالَى:[2] ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾»[3]، وقدْ نقلَ جوابَ صَاحبِ المغنِيِّ هذَا - أيضًا- في (شرحِ لُبِّ الألبابِ).[4]

(1) ينظر: مغني اللبيب: ١/٥٧٥- ٥٧٦.

(2) سورة يوسف: آية (٤٣).

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٨٦٠.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٣ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢/٧٠١.

المبحثُ الثَّانِي: الرِّجالُ

اعتمدَ (النُقْرَه كَار) على كتبِ السَّابقينَ لَهُ مِنْ علماءِ النَّحوِ والصَّرفِ واللُّغةِ - كَمَا مَرَّ في المبحثِ السَّابقِ- ولمْ أجدْ في كتبِهِ مَا يدلُّ على أنَّهُ أخذَ عَنْ أحدٍ مِنْ شيوخِهِ[1] أو أقرانِهِ، لذَا كانَتْ مصادرُهُ مقصورَةً على الكتبِ فَحسب.

وقدْ ينقلُ الرَّأي وينسبُهُ إلى أحدِ أعلامِ النَّحويِّينَ دونَ أنْ يشيرَ إلى مصدرِهِ، سواءٌ كانَ هذَا العلمُ مِمَّنْ لَهُم مصنَّفاتٌ كَسيبَويهِ والمبرِّدِ والفراءِ والزَّجاجِ وغيرهِمِ أو مِمَّنْ لمْ يصلْنَا لَهُم كتبٌ كَعيسَى بنِ عمرَ وأبي عمرِو بنِ العلاءِ والخليلِ ويونسَ مِمَّنْ نقلَ عَنهُم سيبَويهِ وغيرِهِم.

فمِنْ الأوَّلِ قولُهُ في (العُبابِ): «كَمَا قالَ سيبَويهِ[2] في تصغيرِ (مُسَرول): مُسَيرِيل»[3]، وقولُهُ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ): «فإنَّ سيبَويه[4] قدَّمَ الإعلالَ علَى منعِ الصَّرفِ؛ لأنَّ سببَ الإعلالِ قويٌّ وهُوَ الاستثقالُ الظَّاهرُ بخلافِ سببِ منعِ الصَّرفِ فإنَّهُ ضعيفٌ وهُوَ المشابهةُ الخفيَّةُ، وكانَ أصلُهُ (جَوَارِي) سكنَتْ الياءُ للاستثقالِ، فالتقَى ساكنانِ الياءُ والتَّنوينُ فحذفَتْ الياءُ»[5]، فقدْ نقلَ عَنْ سيبَويهِ ولمْ يوثقْ من (الكتابِ).

وقولُهُ - أيضًا- في (شرحِ الشَّافيةِ): «قالَ اللهُ تعالَى: ﴿ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ

---

(1) ولهذا لم تنقل لنا كتب التراجم شيوخ (النُقْرَه كَار) كما مرَّ في ص ٥٠.

(2) ينظر: الكتاب: ٤٣٣/٣.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٣٣.

(4) ينظر: الكتاب: ٣٠٨/٣.

(5) ينظر: اختيارات النقره كار: ٧٨ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٨٢/١.

غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾[1]، قالَ الفراءُ:[2] إنَّهُ في الأصلِ غلبَتِهِمْ، فحذفَتْ التَّاءُ عندَ الإضافةِ»[3]، فلمْ يوثقْ قولَ الفراءِ من كتابِهِ (معانِي القرآنِ).

ومِنْ الثَّانِي قولُهُ في (العُبابِ) عندَ حديثِهِ عَنْ الممنوعِ مِنْ الصَّرفِ: «... وخلافًا لعيسَى بنِ عمرَ[4]، فإنَّهُ اعتبرَهُ بشرطِ أنْ يكونَ منقولاً عَنْ الفعلِ واستدلَّ بقولِهِ:

أَنَــا اِبــنُ جَــلا وَطَلَّــاعِ الثَّنَايَــا مَتَــى أَضَــعِ العِمامَــةَ تَعرِفُــونِي[5]

فإن (جَلا) اسمُ علمٍ، فلوْ لمْ يكنْ غيرَ منصرفٍ لمطلقِ وزنِ الفعلِ والعلميَّةِ لكانَ منونًا».[6]

وقولُهُ: «قالَ الخليلُ:[7] في حَنَانَيكَ معناهُ: كلَّمَا كنتُ في رحمةٍ مِنْكَ فلتكنْ موصولةً بأخرَى»[8]، فقدْ نقلَ هُنَا عَنْ عيسَى بنِ عمرَ والخليلِ وهُمَا مِمَّنْ لمْ تصلْنَا كتبُهُم، وقدْ سبقَ تفصيلُ ذلِكَ في منهجِهِ في النَّقلِ والتَّوثيقِ.[9]

❁❁❁

(1) ينظر: سوره الروم: آية (٣).
(2) ينظر: معاني القرآن: ٣١٩/٢.
(3) ينظر: شرح الشافية: ١٢٥.
(4) ينظر: الكتاب:٢٠٧/٣.
(5) البيت من الوافر: قائله سحيم بن وثيل الرياحي، وينظر في: الكتاب: ٢٠٧/٣، والأصمعيات: ١٧، ومجالس ثعلب: ٢١٢/١.
(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٤٦.
(7) ينظر: الكتاب: ١٧٤/١- ١٧٥.
(8) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٥٠.
(9) ينظر مثلاً: ص ٩١ ، ١٤٧ ، ١٧٣.

الفصلُ الرَّابعُ:
موقفُهُ مِنْ الأُصولِ النَّحويَّةِ

وَيَضمُّ ثلاثةَ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: السَّماعُ.

المبحثُ الثَّانِي: القِيَاسُ.

المبحثُ الثَّالثُ: الإجماعُ.

تقديم

عُنِيَ العلماءُ السَّابقونَ بالاعتمادِ على الأصولِ النَّحويَّةِ عندَ تقعيدِ النَّحوِ والصَّرفِ أمَّا التَّنظيرُ لعلمِ أصولِ النَّحوِ فقدْ بدأَ بهِ ابنُ جنِّي في كتابِهِ (الخصائص)، وذكرَ فِيهِ مَسَائلَ مِنْ مَسَائلَ أصولِ النَّحوِ ثُمَّ أفردَ أبو البركاتِ الأنباريُّ كتابينِ خاصَّينِ بأصولِ النَّحوِ، وهُمَا (الإغرابُ في جدلِ الإعرابِ)، و(لمعُ الأدلةِ في أصولِ النَّحوِ)، وألَّفَ السُّيوطيُّ كتابًا في الأصولِ النَّحويَّةِ سمَّاهُ (الاقتراحُ في علمِ أصولِ النَّحوِ) فهذِهِ الكتبُ هِيَ أهمُّ كتبِ الأصولِ النَّحويَّةِ الَّتِي اعتنَتْ بهذَا العلمِ.

وقدْ قالَ الأنباريُّ في التَّعْريفِ بمعنَى هذَا العلمِ وفائدتِهِ: «أصولُ النَّحوِ: أدلةُ النَّحوِ الَّتِي تفرعَتْ منهَا فروعُهُ وأصولُهُ، كَمَا أنَّ أصولَ الفقهِ و أدلةَ الفقهِ الَّتِي تنوعَتْ عنهَا جملةً وتفصيلًا. وفائدتُهُ التَّعْويلُ في إثباتِ الحكمِ على الحجةِ والتَّعليلِ، والارتفاعُ عَنْ حضيضِ التَّقليدِ إلى يَفَاعِ الاطلاعِ على الدَّليلِ؛ فإنَّ المخلدَ إلى التَّقليدِ لا يعرفُ الخطأَ مِنْ الصَّوابِ، ولا ينفكُ في أكثرِ الأمرِ عَنْ عوارضِ الشَّكِ والارتيابِ».[1]

وقالَ السُّيوطيُّ في تعريفِ هذَا العلمِ - أيضًا- : «علمٌ يُبْحثُ فِيهِ عَنْ أدلةِ النَّحوِ الإجماليَّةِ مِنْ حيثُ هِيَ أدلتُهُ، وكيفيَّةُ الاستدلالِ بهَا وحالُ المستدلِّ».[2]

وأدلةُ النَّحوِ الغالبةُ أربعةٌ، وعدَّها ابنُ جنِّي ثلاثةٌ، وهِيَ: السَّماعُ، والإجماعُ،

---

(1) ينظر: لمع الأدلة: ٨٠.

(2) ينظر: الاقتراح: ٢١.

والقياسُ[1]، وعدَّهَا الأنباريُّ ثلاثةً، وهِيَ: النَّقلُ والقياسُ واستصحابُ الحالِ[2]، وجمعَ السُّيوطيُّ بينَ هذينِ القولينِ فَجَعلَهَا أربعةً، وهِيَ: السَّماعُ والإجماعُ والقياسُ واسْتَصْحَابُ الحالِ[3] وفي هذَا الفصلِ يتضحُ - بإذنِ اللهِ- مدَى اهتمامِ (النُقْرَه كَار) بأصولِ الاحتجاجِ النَّحويِّ.

(1) ينظر: الاقتراح: ٢١.

(2) ينظر: لمع الأدلة: ١٨.

(3) ينظر: الاقتراح: ٢١.

المبحثُ الأَوَّلُ: السَّمَاعُ

السَّماعُ كَمَا عرَّفَهُ الأنباريُّ «هُوَ الكَلامُ العربيُّ الفَصِيحُ المنقولُ بالنَّقلِ الصَّحيحِ الخارجِ عَنْ حدِّ القِلَّةِ إلى الكثرةِ»[1]، وقالَ السُّيوطيُّ في تعريفِهِ - أيضًا- : «أعنِي بِهِ: مَا ثبتَ في كلامِ مَنْ يُوثقُ بفَصَاحتِهِ فشملَ كَلامَ اللهِ تعالَى وهُوَ القرآنُ الكَريمُ، وكلامَ نبيهِ - صَلى اللهُ عَليهِ وسلمَ- ، وكلامَ العربِ قبلَ بعثتِهِ وفي زمنِهِ وبعدَهُ، إلى أنْ فسدَتْ الألسنةُ بكثرةِ المولَّدِينَ، نظمًا ونثرًا عَنْ مسلمٍ أو كافرٍ؛ فهذِهِ ثلاثةُ أنواعٍ لابدَّ في كلٍ مِنهَا مِنْ الثُّبوتِ»[2]، وقدْ وَضَّحَ السُّيوطيُّ مَا يدخلُ في السَّماعِ ومَا لا يدخلُ فِيهِ، ثُمَّ ذكرَ الأنواعَ الَّتِي تعدُّ مِن الأدلةِ السَّماعيَّةِ.

ومِمَّا يدلُّ على عنايةِ (النُقْرَه كَار) بدَليلِ السَّماعِ، قولُهُ في (شَرحِ لُبِّ الألبابِ) - عندَ حَديثِهِ عَنْ جوازِ تَقْديمِ التَّمييزِ على عاملِهِ المتصرفِ - : «واعلمْ أنَّ الأصحَّ هُوَ مذهَبُ الكسائيِّ؛ لوُرودِ الاستعمالِ بتقديمِ التَّمييزِ في الكلامِ الفَصيحِ بالفعلِ الصَّحِيحِ».[3]

وقولُهُ - أيضًا- عندَ ردِّهِ على الكوفيينَ عندَمَا جوزُوا دَخُولَ (أل) التَّعريفِ في العددِ المضافِ إلى معدودِهِ كَمَا في (الخمسةِ الأثوابِ): «...لعدمِ جوازِ (الخاتمِ الحديدِ) مَعَ أنَّ المضافَ والمضافَ إليهِ هُنَا - أيضًا- واحدٌ،

---

(1) ينظر: لمع الأدلة: ٨١.

(2) ينظر: الاقتراح: ٣٦.

(3) ينظر: شرح لب الألباب: ١/١٣٣.

وبعدمِ النَّقلِ عَنْ الفُصحاءِ؛ لنقلِهِم ذلكَ عَنْ قومٍ غيرِ فُصَحَاءَ».[1]

وقولُهُ - أيضًا- في إفادَةِ (مِنْ) ابتداءَ الغايةِ في الزَّمانِ: «وقولُ مَنْ أجازَ ذلكَ وهُمْ الكوفيَّةُ، هُوَ الصَّحيحُ الموافقُ لاستعمالِ العربِ، إذْ لا منعَ مِنْ مثلِ قولِكَ: نمْتُ مِنْ أولِ اللَّيلِ إلى آخرِهِ، وصمْتُ مِنْ أوَّلِ الشَّهرِ إلى آخرِهِ».[2]

وفي هذَا المبحثِ بيانٌ لموقفِ (النُقْرَه كَار) مِنْ أنواعِ السَّماعِ ومدَى الاستدلالِ بهَا عندَهُ، وهِيَ على النَّحوِ الآتي:

١- **الاستدلالُ بالقُرآنِ الكريمِ:** القرآنُ الكَريمُ هُوَ أقوَى الأدلةِ السَّماعيَّةِ، فهُوَ الَّذِي لا يأتِيهِ البَاطلُ مِنْ بينِ يَدَيهِ ولا مِنْ خلفِهِ، وقدْ أَجْمَلَ السُّيوطيُّ موقفَ النُّحاةِ مِنْ الاحتجاجِ بِهِ في قولِهِ: «أمَّا القرآنُ فكلُّ مَا ورَدَ أنَّهُ قُرئَ بِهِ جازَ الاحتجاجُ بِهِ في العَربيَّةِ سواءٌ كَانَ متواترًا أم آحادًا أم شَاذًا، وقدْ أَطْبَقَ النَّاسُ على الاحتجاجِ بالقراءاتِ الشَّاذَّةِ في العربيَّةِ إذَا لمْ تخالفْ قياسًا معروفًا، بلْ ولو خَالفَتهُ يحتجُ بهَا في مثلِ ذلكَ الحرفِ بعينِهِ وإنْ لمْ يجزْ القياسُ عليهِ؛ كَمَا يحتجُ بالمُجْمَعِ على وُرُودِهِ ومُخَالفتِهِ القياسَ في ذلكَ الواردِ بعينِهِ، ولا يقاسُ عليهِ، نحوَ: اسْتَحوَذَ، ويَأْبَى»[3]، وكيفَ لا نحتجُ بالقرآنِ الكَريمِ وهُوَ الَّذِي أُنزلَ ليتَحَدَّى ويعجزَ العربَ في فَصَاحتِهِ وبَلاغتِهِ وإعْجازِهِ.

ومِنْ هؤلاءِ العُلماءِ الَّذِينَ اعتمدُوا عليهِ في الاحتجاجِ (النُقْرَه كَار) فقدْ استدلَّ بالآياتِ القرآنيَّةِ في مواضعَ عدَّةٍ مِنهَا قولُهُ في العُبابِ: «قالَ سيبَويهِ:[4] وقدْ يكونُ المبتدأُ نكرةً على غيرِ هذَا التَّخصيصِ بأحدِ الوجوهِ المذكورةِ نحوِ:

---

(1) ينظر: شرح لب الألباب:: ١/١٠٨- ١٠٩.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥٣ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢/٦٧٤.

(3) ينظر: الاقتراح: ٣٦.

(4) ينظر: الكتاب: ١/٣٢٩.

(أَمُتْ في الحجرِ لا فِيكَ)[1]، وهُوَ مدحٌ لَهُ بأنَّهُ لا اعوجاجَ فِيهِ، كَقولِهِ تعالَى:[2] ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾، أيْ لا انخفاضَ فِيهَا ولا ارتفاعَ، وهُوَ شاذٌ على مَا قالَ سيبَويهِ».[3]

وقولُهُ: «واعلمْ أنَّ الحذفَ بعدَ (إذَا) المفاجأةِ قليلٌ، ولذلِكَ لمْ يقعْ في القرآنِ مبتدأً بعدَهَا إلا وخبرُهُ ثابتٌ، كَقولِهِ تعالَى:[4] ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾، ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ﴾[5]، ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ﴾[6]، ﴿فَإِذَا هُم قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾[7]».[8]

وقولُهُ في (شَرحِ لُبِّ الألبابِ) - عندَ حَديثِهِ عَنْ معَانِي (في) - : «وقدْ تجيءُ بمعنَى (على) كَقولِهِ تعالَى - حكايةً عَنْ فرعُونَ - :﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[9]، أيْ: علَى جذوعِ النَّخلِ، ويَجوزُ أنْ تكونَ (في) في الآيةِ للظَّرفيَّةِ - أيضًا- على ضَربٍ مِنْ الاستَعْارةِ، لتمكنِ المصْلوبِ في الجذعِ، وتمكنِ الكائنِ في الظَّرفِ».[10]

وقولُهُ - أيضًا- عندَ حديثِهِ عَنْ عُريِّ المقسمِ بِهِ عَنْ حرفِ الجرِ: «نحوُ: (اللهِ لأَفْعَلَنَّ) فإنَّهُ يجوزُ جرُهُ بإضمارِ حرفِ الجرِ، ونصبُهُ بفعلِ القسمِ، وإنَّمَا

---

(1) ينظر: المستقصي: ١/٣٦٠.

(2) سورة طه: آية (١٠٧).

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٢٠.

(4) سورة طه: (٢٠).

(5) سورة الأعراف: (١٠٨)، والشعراء: آية (٣٣).

(6) سورة يس: آية (٥٣).

(7) سورة الزمر: آية (٦٨).

(8) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٦٠.

(9) سورة طه: آية (٧١).

(10) ينظر: اختيارات النقره كار: ٢٤٥ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢/٦٨٣.

كانَ النَّصبُ أوجهَ؛ لأنَّ نصبَ المجرورِ عندَ حذفِ الجارِ مطَّردٌ عندَهُم، نحوُ قولِهِ تعالَى:[1] ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ ﴾، وإضمارُ حرفِ الجرِ مَعَ إبقاءِ عملِهِ نادرٌ قليلٌ».[2]

وقولُهُ في (شرحِ الشَّافيَّةِ) في مَعانِي (افْتَعَلَ): «وللتَّصرفِ أيْ: لتصرفِ فاعلِهِ في تحصيلِ الفعلِ وفي تهيئةِ أسبابِهِ نحوُ: اكْتَسَبَ، فإنَّ معنَاهُ اضْطَرَبَ واجْتَهَدَ في تحصيلِ الكَسبِ، بخلافِ (كَسَبَ) فإنَّ معْنَاهُ تحصيلُ الشَّيءِ على أيِّ وجهٍ كانَ، سواءٌ بُولِغَ فِيهِ أمْ لا، قالَ اللهُ تعالَى:[3] ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ ﴾، وفِيهِ إشارةٌ إلى لُطفِ اللهِ تعالَى بخلقِهِ حَيْثُ أَثْبَتَ لَهُم ثوابَ الفعلِ على أيِّ وجهٍ كانَ الفعلُ بقولِهِ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ ﴾ ولمْ يثبتْ لهُم العقابُ إلا على وجهِ المبَالغةِ بقولِهِ تعالَى: ﴿وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ ﴾».[4]

وقولُهُ - أيضًا- : «والمفتونُ بمَعْنَى الفتنةِ، قالَ اللهُ تعالَى:[5] ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾، أيْ: الفتنةُ إذَا لمْ تجعلْ الباءُ زائدةً وأمَّا إذَا جعلَتْ زائدةً فهُوَ اسمُ مفعولٍ، والباءُ زائدةٌ لمعنى في المنصوبِ».[6]

ومِمَّا يدلُّ على اهتمامِهِ البَالغِ بالقرآنِ الكريمِ ومَنْزلتِهِ العَظيمةِ عندَهُ في الاحتكامِ والاستدلالِ للأحكامِ قولُهُ عَندَ حَديثِهِ عَنْ (إذَا): «ولهذَا كَثُرَ استعمالُهَا في الكتابِ العزيزِ؛ لقطعِ علاَّمِ الغيوبِ تعالَى وتقدَّسَ بالأمورِ المتوقعةِ، لكنْ قدْ تستعملُ بمعنَى (إنْ) مِنْ غيرِ قطعٍ وجزمٍ ؛ لما ذكرنَا مِنْ أنَّهُ

---

(1) سورة الأعراف: آية (١٥٥).

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٢٥٨ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٧١٨/٢.

(3) سورة البقرة: آية (٢٨٦).

(4) ينظر: شرح الشافية: ٧٩- ٨٠.

(5) سورة القلم: آية (٦).

(6) ينظر: شرح الشافية: ١٣٢.

يَنْكَشفُ لنَا الحالُ كثيرًا، والأمورُ الَّتِي نقطعُ بوقوعِهَا عَنْ خلافِ مَا يتوقعُ، ولهذَا يجزمُ في الشِّعرِ، كقولِهِ:

إِذَا قَصُرَت أَسيافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعدائِنَا فَنُضَارِبِ[1]

بخلافِ (إنْ) فإنَّ الأصلَ فِيهَا الشَّكُ في وجودِ الشَّرطِ، مِنْ غيرِ ترجيحٍ لوجودِهِ على عدمِهِ، وليسَتْ للقطعِ». [2]

وقولُهُ في الشَّرطِ وأجزائِهِ «وهَهُنَا أربعةُ أقسامٍ أجودُهَا كونُهُمَا مضارعينِ تطبيقًا للفظِ بالمعنَى ثُمَّ كونُهُمَا مَاضيينِ وإنْ تخالفَا فالأولَى كونُ الشَّرطِ ماضيًا والجزاءِ مضارعًا، وعكسهُ أضعفُ الوجوهِ لا يَجِيْءُ في الكتابِ العزيزِ»[3]، وهذَا مِنهُ دليلٌ على احتكامِهِ إليهِ.

أمَّا موقفُهُ مِنْ القراءاتِ القرآنيَّةِ المتواترةِ والشَّاذَّةِ فإنَّهُ يستدلُ بهَا إذَا وافقَتْ القياسَ ومِنْ ذلكَ قولُهُ عندَ قولِ المصنِّفِ «وإعرابُهُ تقديرًا بالحرفِ في الجمعِ المذكورِ مضافًا ملاقيًا ساكنًا بعدَهُ»: «واعلمْ أنَّهُ لو قَالَ بدلَ قولِهِ: (مضافًا ملاقيًا ساكنًا بعدَهُ) (ملاقيًا علامتُهُ مدَّة ساكنًا) لكانَ أولَى ؛ ليدخلَ فِيهِ نحوُ قولِهِ تعالَى: [4] ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةَ﴾ فيمَنْ قرأَ بالنَّصبِ،[5] فإنَّهُ ليسَ بمضافٍ مَعَ أنَّ إعرابَهُ بالحرفِ تقديرًا». [6]

وقولُهُ: «خلافًا ليونسَ، فإنَّهُ يجوزُ إلحاقُ الخفيفةِ بالمثنَى وجمعِ المؤنثِ

---

(1) البيت من الطويل، قائله قيس بن الخطيم، وينظر في: ديوانه: ٨٨، والكتاب: ١/٢٣٤، والمقتضب: ٢/٥٧.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٥٩.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٥٩٣.

(4) سورة الحج آية (٣٥).

(5) هي قراءة ابن أبي إسحاق والحسن ورويت عن أبي عمرو، ينظر: المحتسب: ٢/٨٠.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٠٦.

والمرويُّ عَنهُ أنَّهُ يبقِي النُّونَ ساكنةً ؛ لأنَّ الألفَ قَلْبَهَا كَالحركةِ؛ لما فِيهَا مِنْ زيادةِ المدَّةِ، كَقراءةِ نافعٍ[1] ﴿وَمَحْيَايْ﴾ [2] بسكونِ الياءِ وصْلاً، وقيلَ: تَحركَتْ بالكسرِ للسَّاكنينِ، وعليهِ حُمِلَ قولُهُ تعالَى:[3] ﴿وَلَا نَتَّبِعَآنِّ﴾ بتخفيفِ النُّونِ».[4]

ومِنْ استدلالِهِ بالقراءاتِ الشَّاذَّةِ قولُهُ: «و(لا) للنَّهيِّ فإنَّهَا جَازمةٌ بخلافِ (لا) للنَّفي، وتجيءُ للمُخَاطبِ والغَائبِ على السَّواءِ، بخلافِ اللامِ فإنَّهَا لا تدخلُ على الفاعلِ المخاطبِ في الأغلبِ، وقدْ تدخلُهُ لتفيدَ التَّاءُ الخطابَ واللامُ الغيبةَ فيعمَّ اللَّفظُ مجموعَ الأمرينِ مَعَ التَّنصيصِ على كونِ بعضِهِم حاضرًا، وبعضِهِم غائبًا، كَمَا قُرئَ في الشَّواذِّ[5] ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾».[6]

وقدْ رَدَّ على المصنِّفِ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ)، وذلكَ عندَ قولِهِ: «فالأولَى أنْ يقولَ: الفصلُ في السَّعةِ بالمفعولِ جائزٌ عندَ بعضِهِم، إنْ كانَ المضافُ مصدرًا، والمضافُ إليهِ فاعلاً لَهُ كَهذِهِ القراءةِ:[7] ﴿قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [8] أو تقولَ: إنَّهَا محمولةٌ على حذفِ المضافِ إليهِ مِن الاسمِ الأوَّلِ وإضمارِ المضافِ مِنْ الثَّانِي،

---

(1) ينظر: السبعة: ١/٢٧٤.

(2) سورة الأنعام آية (١٦٢).

(3) سورة يونس آية (٨٩)، وهي قراءة ابن عامر، ينظر الحجة: ١/١٨٣.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٥٢- ٢٥٣.

(5) سورة يونس آية (٥٨)، وهي قراءة عثمان بن عفان، وأبي، وأنس، والحسن، وأبي رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وأبي جعفر المدني، والسلمي، وقتادة، والجحدري، ينظر: المحتسب: ١/٣١٣، والبحر المحيط: ٥/١٧٢.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٩٠٨.

(7) ينظر: الحجة: ١/١٥٠، والنشر: ٢/٢٦٣.

(8) سورة الأنعام: آية (١٣٧).

وذلكَ لأنَّ المصنِّفَ حكمَ على قراءةِ ابنِ عامرٍ[1] هذهِ بأنَّهَا مِنْ الشَّواذِّ؛ لأنَّهُ فصلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ بغيرِ الظَّرفِ في سعةِ الكلامِ، وكانَ العلامةُ الإسفراييني قدْ منعَ الفصلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ مطلقًا حيثُ قالَ: ولا يجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ مطلقًا أيْ سواءٌ كانَ بالظرفِ أو بغيرِهِ»[2]، فقدْ رأىَ هُنَا أنَّهُ يجوزُ الفصلُ عندَ بعضِ النُّحاةِ، أو يؤولُ القراءةَ بأنَّهَا محمولةٌ على حذفِ المضافِ إليهِ مِنْ الاسمِ الأولِ، وإضمارِ المضافِ الثَّانِي، ولا يرىَ تضعيفَ القراءةِ أو الحكمَ عليهَا بالشُّذوذِ.

أمَّا موقفُهُ مِنْ القراءاتِ إذَا خالفَتْ القياسَ فكانَ على رأيينِ متناقضينِ لا يمكنُ الجمعُ بينَهُمَا، وهُمَا:

الأوَّلُ: أنْ يُضعِّفَ القراءةَ ويردَّ على القارئِ، وقدْ يفسرُ قصدَ القارئِ مِنْ القراءةِ الَّتِي قرأَ بهَا، ومِنْ ذلكَ قولُهُ: «وقراءةُ ابنِ عامرٍ[3] نحوَ: ﴿قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[4] ليستْ بتلكَ القوةِ؛ لما يلزمُ فيهَا مِنْ الفصلِ بينَهُمَا بغيرِ الظَّرفِ»[5]، ثُمَّ يذكرُ الرَّأيَ الَّذِي يجيزُ الفصلَ في السَّعةِ بالمفعولِ إنْ كانَ المضافُ مصدرًا والمضافُ إليهِ فاعلاً لَهُ كَهذهِ القراءةِ ثُمَّ يقولُ ردًّا على هذَا الرَّأيِ «لكنَّ هذهِ القراءةَ مردودةٌ، وتواترُ القراءاتِ السَّبعِ - على مَا هُوَ مذهبُ

---

(1) هو: عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي الشافعي، أبو عمران،أحد القراء السبعة، قال الذهبي: مقرئ الشاميين، صدوق في رواية الحديث، توفي سنة ١١٨هـ. (تهذيب التهذيب ٢٧٤/٥، وغاية النهاية: ٤٢٣/١)

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٧ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢٨٤/١.

(3) ينظر: الحجة: ١٥٠/١، والنشر: ٢٦٣/٢.

(4) سورة الأنعام: آية (١٣٧)

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٥٧٣- ٥٧٤.

بعضِ الأصوليينَ- غيرُ مسلَّمٍ».[1]

وليسَ هذَا فحسبْ، فقدْ قالَ - أيضًا- : «وقراءةُ حمزةَ:[2] ﴿تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[3] بالجرِّ ليستْ بتلكَ اللُّغةِ القويَّةِ ؛ لأنَّهُ عطفَ (الأرحامَ) على الضميرِ المجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِ، والظَّاهرُ أنَّهُ إنَّمَا جوَّزَ ذلكَ بناءً على مذهبِ الكوفيينَ؛ لأنَّهُ كوفِيٌّ، وهُمْ يجوِّزونَ العطفَ عليهِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِ في حالِ السَّعةِ»[4]، فلمْ يكتفِ (النُقْرَه كَار) - غفرَ اللهُ لَهُ - بتضعيفِ القراءةِ السبعيَّةِ فقطْ، وإنَّمَا أتبعَ ذلكَ باتهامٍ للقارئِ بأنَّهُ قرأَ هذِهِ القراءةَ بناءً على مذهبِهِ لا بناءً على مَا سمعَ مِنْ الرِّاويةِ.

وهذَا الموقفُ مِنهُ خطيرٌ فهُوَ يردُّ قراءةً متواترةً، ويرفضُ التَّواترَ الَّذِي اتفقَ عليهِ القراءُ، وهِيَ جرأةٌ سبقَهُ إليهَا غيرُهُ، وأعتقدُ أنَّ تضعيفَ القراءاتِ المتواترةِ أو الآحادِ الصَّحيحةِ وإنْ قالَ بِهِ طائفةٌ مِنْ النَّحويينَ والأصوليينَ. لا يمكنُ القولُ بصحتِهِ أو قبولِهِ على أيِّ وجهٍ مِنْ الوجوهِ.

الثَّانِي: أنْ يحترمَ القراءاتِ القرآنيَّةَ ويقدِّر لَهَا قدرَهَا، فيقبلُ القراءةَ وإنْ كانَتْ مخالفةً للقياسِ، وهُوَ رَدٌّ لموقفِهِ السَّابقِ، ومِنْ ذلكَ قولُه عند حديثه عن المنصوب على الاشتغال: «... وقوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ﴾[5] ليس معه، أي: من باب ما أضمر على شريطة التفسير... لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما

---

(1) ينظر: المصدر السابق: ٤/٥٧٥.

(2) ينظر: الحجة: ١/١١٨، والسبعة: ٢٢٦، والبحر المحيط: ٣/١٧٥، وهو: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي، الزيات: أحد القراء السبعة، قال الثوري: ما قرأ حمزة حرفًا من كتاب الله إلا بأثر، توفي سنة١٥٦هـ. (تهذيب التهذيب: ٣/٢٧، ووفيات الأعيان: ١/١٦٧)

(3) سورة النساء: آية (١)

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٧٢٦.

(5) سورة النور: آية (٢).

قبله، كقولِهِ تعالَى: [1] ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ لكنَّ القراءَ السَّبعةَ اتفقُوا على الرَّفعِ[2]، مَعَ أنَّ النَّصبَ مَعَ الطَّلبِ هُوَ المختارُ كَمَا عرفْتَ ولا يجوزُ أنْ يكونَ القرآنُ العزيزُ على خلافِ المختارِ، فتَحمَّلَ النُّحاةُ لهُ وجهًا يخرجُ بِهِ عَنْ الحدِّ المذكورِ لئلا يلزمَ مِنهُ أنْ يكونَ القرآنُ على خلافِ المختارِ». [3]

وقولُهُ - أيضًا- : «واعلمْ أنَّ أكثرَ النُّحاةِ[4] ردُّوا العطفَ على الضَّميرِ المجرورِ بغيرِ إعادةِ الجارِ لكنَّ هذَا الكلامَ مردودٌ عندَ أئمةِ الدِّينِ ؛ لأنَّ القراءاتِ الَّتِي قرأَ بِهَا القراءُ السَّبعةُ متواترةٌ عَنْ النَّبيِّ صلىَ اللهُ عليهِ وسلمَ، فمَنْ ردَّ ذلكَ فقدْ ردَّ على النَّبيِّ - صلىَ اللهُ عليهِ وسلمَ- ». [5]

٢- **الاستدلالُ بالحديثِ الشَّريفِ:** تعدُّ الأحاديثُ الشَّريفةُ رافدًا هامًّا مِنْ روافدِ اللُّغةِ يتلوَ القرآنَ الكريمَ في الأهميَّةِ، كيفَ لا وهُوَ كلامُ الرَّسولِ - صلىَ اللهُ عليهِ وسلمَ- أفصحَ العربِ على الإطلاقِ، ومَعَ هذِهِ الأهميَّةِ للسُّنَّةِ المطهرةِ فقدْ تباينَتْ مواقفُ النُّحاةِ مِنْ الاستدلالِ بالحديثِ النَّبويِّ، فكانَتْ على النَّحوِ الآتي:

الموقفُ الأوَّلُ: لمْ يحتجُوا بالحديثِ مطلقًا ولمْ يعللُوا لهذَا الموقفِ، وإنَّما ذكروا بعضَ الأحاديث على سبيل التمثيل، ويمثلُ هذَا الموقفَ أئمَّةُ النَّحوِ الأوائلِ كَأبي عمرِو بنِ العلاءِ، وعيسَى بنِ عمرَ، والخليلِ، وسيبَويه مِنْ أئمةِ

---

(1) سورة المدثر: آية (٣).

(2) ينظر: البحر المحيط: ٦/٤٢٧، وقد قرئ بالنصب، وهي قراءة عيسى بن عمر الثقفي، ويحيى بن يعمر، وعمر بن فائد، وأبي جعفر، وشيبة، وأبي السمال.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٢٦٥- ٢٦٦.

(4) كالمبرد، والزمخشري، وعبد القاهر، وابن عطية وغيرهم. ينظر: الكامل: ٣/٣٨- ٣٩، والمفصل: ١٢٤، والمقتصد: ٢/٩٦٠، والمحرر الوجيز: ٤/٩، وقد شنع أبو حيَّان على كل من ردَّ قراءة متواترة. ينظر: البحر المحيط: ٢/١٤٧- ١٤٨، ٣/١٥٩، ٤/٢٢٩- ٢٣٠، ٤/٤٢٠.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٧٢٨.

البصريينَ، والكسائيِّ، والفراءِ، وعليِّ بنِ المبارك الأحمرِ[1]، وهشامِ الضَّريرِ[2] مِنْ أئمةِ الكوفيينَ.[3]

الموقفُ الثَّانِي: احتجُوا بالحديثِ مطلقاً، ولمْ يكشفُوا سببَ عدمِ الاحتجاجِ بهِ، ولمْ يبيِّنُوا موقفَهُم مِنْ القدامَى ويُمثلُ هذَا الموقفَ ابنُ خروفٍ، وابنُ مالكٍ، والرَّضيُّ، وابنُ هشامٍ.[4]

أمَّا الموقفُ الثَّالثُ: فقدْ تبعُوا القدامَى في عدمِ الاحتجاجِ بالحديثِ، وعللُوا لعدمِ الاحتجاجِ بالحديثِ، وانتقدُوا مَنْ احتجَّ بهِ مِن النُّحاةِ، ويُمثلُ هذَا الموقفَ ابنُ الضَّائعِ، وأبو حيَّانٍ، والسُّيوطيُّ.

وكانَ السَّببُ في نظرِ هؤلاءِ لعدمِ احتجاجِ الأوائلِ بالحديثِ الشَّريفِ هُوَ أنَّ الحديثَ الشَّريفَ مرويٌ بالمعنَى وأنَّ كثيراً مِنْ الرواةِ كانُوا غيرَ عربٍ فوقعَ اللَّحنُ في مروياتِهم.[5]

الموقفُ الرَّابعُ: وهُوَ موقفٌ وسطٌ بينَ المانعينَ مطلقًا والمبيحينَ مطلقًا ويمثلُ هذَا الموقفَ الشَّاطبيُّ ومَنْ تبعهُ مِنْ المحدثينَ كَمحمدِ الخضرِ حسين[6]،

---

(1) هو: علي بن المبارك المعروف بالأحمر، مؤدب المأمون العباسي، وشيخ النحاة في عصره، وكان قوي الذاكرة، وصنف من الكتب: تفنن البلغاء والتصريف، توفي سنة ١٩٤هـ. (إنباه الرواة: ٣١٣/٢، وبغية الوعاة: ١٥٨/٢)

(2) هو: هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النحوي الكوفي، له مقالة في النحو تعزى إليه، صنّف : مختصر النحو، والحدود ، والقياس، توفي سنة ٢٠٩هـ. (وفيات الأعيان: ١٩٦/٢، بغية الوعاة: ٣٢٨/٢)

(3) ينظر: الاقتراح: ٤٠- ٤١.

(4) ينظر: الاقتراح: ٤٣.

(5) ينظر: المصدر السابق: ٤١- ٤٢.

(6) هو: محمد الخضر بن الحسين بن علي بن عمر الحسني التونسي، عالم إسلامي أديب باحث، يقول الشعر، من أعضاء المجمعين العربيين بدمشق والقاهرة، وله :حياة اللغة العربية والخيال

وخديجة الحديثيِّ.[1]

فقدْ قسَّمَ الشَّاطبيُّ الحديثَ إلى قسمينِ: قسمٍ اعتنَى ناقلُهُ بمعنَاهُ دونَ لفظِهِ، فلا يحتجُ بِهِ، وقسمٍ عُرِفَ اعتناءُ ناقلِهِ بلفظِهِ لمقصودٍ خاصٍ فهذَا يصحُّ الاستشهادُ بِهِ في العربيَّةِ.[2]

ولمْ يكثرْ (النُقْرَه كَار) مِن الاستدلالِ والاستشهادِ بالحديثِ النَّبويِّ، ولعلَّهُ لا يرَى الإكثارَ مِنْ الاستشهادِ بالحديثِ الشَّريفِ، فمِنْ استدلالاتِهِ بالحديثِ قولُهُ في (العُبابِ): «فإنَّهُ قدْ يحتاجُ في بعضِ المعانِي أنْ يثنِي الجمعَ نحوَ قولِهِ صلىَ اللهُ عليهِ وسلمَ: «مثلُ المنافقِ كَالشَّاةِ العائرةِ بينَ الغنمينِ» [3]، فإنَّهُ لا يمكنُ التَّعبيرُ هُنَا بمجردِ الجمعِ، بخلافِ قولِكَ: (عندِي رجالانِ)، فإنَّهُ ضعيفٌ قليلٌ؛ لأنَّ رجالاً يغنِي عَنْ التَّثنيةِ».[4]

وقولُهُ - أيضًا- : «وأمَّا إذَا غلبَ على أحدِهِمَا الاسميَّةُ فيجوزُ جمعُهُمَا بالألفِ والتَّاءِ، نحوَ قولِهِ عليهِ السَّلامِ: «لَيْسَ فِي الخَضْرَواتِ صَدَقَةٌ»[5]، فكأنَّهَا جُعلَتْ اسمًا للبقولِ، وجُرِّدَتْ عن معنَى الوصفيَّةِ».[6]

في الشعر العربي، توفي سنة ١٣٧٧هـ. (مجلة المجمع العلمي العربي: ١٨/ ٨١، والأعلام: ٦/ ١١٣-١١٤)

(1) هي: خديجة عبد الرزاق الحديثي، حازت على درجة الدكتوراة في الآداب في عام ١٣٨٣ هـ بمرتبة الشرف الأولى، أستاذة في جامعة بغداد، من مصنفاتها: المبرد سيرته ومؤلفات، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه وغيرها.

(2) ينظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف: ص٢٥.

(3) رواه الإمام أحمد، ومسلم، والنسائي، ينظر: مسند الإمام أحمد:٢/ ٤٧، صحيح مسلم: ٤/ ٢١٤٦، وسنن النسائي: ٨/ ١٢٤.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٧٢- ٧٣.

(5) رواه الترمذي والبيهقي، ينظر: سنن الترمذي: ٣/ ٣٠، والسنن الكبرى: ٤/ ١٢٩.

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٧٢- ٧٣.

وقولُهُ في (شرحِ الشَّافيةِ): «وجاءَتْ الصِّفةُ المشبهةُ مِن (فَعِل) - مكسورَ العينِ - على (فَعِيْل) و(فُعْل) مثلثَ الفاءِ ساكنَ العينِ و(فَعُول) وإليهَا أشارَ بقولِهِ: (على سَلِيمٍ و شَكْسٍ)؛ يقالُ: رجلٌ شَكْسٌ؛ أيْ صعبُ الخلقِ و(حُرَّ) مِن حَرَّ الرَّجلُ يحرُّ حريَّةً فهُوَ حُرٌّ، وصِفْرُ مِن صَفِرَ الرَّجلُ فهُوَ صِفْرٌ؛ يقالُ: (بيتٌ صِفْرٌ) أيْ: خالٍ مِن المتاعِ، وفي الحديثِ: «إنَّ أصفرَ البيوتِ مِن الخيرِ البيتُ الصِّفْرُ مِنْ كتابِ اللهِ تعالَى»[1]، و(غَيُورٌ) مِنْ غارَ الرَّجلُ على أهلِهِ يغارُ غَيْرًا وغَيْرَةً وغَارًا فهُوَ غَيُورٌ».[2]

واستدلَّ - أيضًا- بالآثارِ مِنْ أقوالِ الصَّحابةِ الَّتِي تروِي أفعالَ النَّبيِّ - صلىَ اللهُ عليهِ وسلمَ- وأحوالَهُ أو مَا وقعَ في زمانِهِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ في العُبابِ: «وإنَّمَا شرطنَا أنْ يكونَ نصًّا في قصدِ المصاحبةِ، لأنَّهُ لوْ لمْ يكنْ كذلِكَ وذلِكَ حيثُ لا يكونُ المعطوفُ دالاً على الاقترانِ لا يجبُ حذفُ الخبرِ كقولِ أميرِ المؤمنينَ عليٍّ - رضيَ اللهُ عَنهُ- :[3] "وأنتمْ والسَّاعةُ في قرنٍ"».[4]

وقولُهُ - أيضًا- : «لكنَّهُ قدْ وقعَ كافَّةً مضافةً غيرَ حالٍ في كلامِ البلغاءِ والفصحاءِ، مِنهُ قولُ عُمرَ بنِ الخطابِ - رضيَ اللهُ عَنهُ- : "قدْ جعلْتُ لآلِ بنِي كاكلةٍ على كافةِ بيتِ المالِ للمسلمينَ لكلِ عامٍ مائةَ مثقالٍ ذهبًا إبريزًا[5] كتبَهُ عُمرُ بنِ الخطابِ، ختمهُ كفَى بالموتِ واعظًا يَا عُمرُ"[6]، وهذَا الخطُّ موجودٌ في آلِ بنِي كاكلةٍ إلى الآن فلا وجهَ للتَّخطئةِ والاستهجانِ».[7]

---

(1) رواه الطبراني، ينظر: المعجم الكبير: ١٣٩/٩.

(2) ينظر: شرح الشافية: ١١٦.

(3) ينظر: نهج البلاغة: ٢١٨/٣.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٧٣- ٦٧٤.

(5) الإبريز: هو الذهب الخالص. (لسان العرب: (ب ر ز) ٤٦٠٤/٦)

(6) ينظر: شرح درة الغواص:٧٠- ٧١، وحاشية الصبان: ١٧٧/٢.

(7) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٣٣١.

ومِنْ استشهادِهِ بالآثارِ في شرحِ الشَّافيةِ قوله عند ما جاء على (فِعِّيْلَى) للتكثير: «و(الرِّمِّيَّا) بمعنَى كثرةُ الرَّمي قالَ عمرُ - رضيَ اللهُ عَنهُ - :[1] "لَولا الخِلِّيْفَى لأَذَّنْتُ"».[2]

٣- الاستدلالُ بكلامِ العربِ الشِّعريِّ والنَّثريِّ:

استشهدَ بكلامِ العربِ النَّثريِّ وكانَ مِنْ خلالِ ذكرِ أقوالِ الفصحاءِ العربِ - كَمَا سبقَ- مِنْ ذكرِ استشهادِهِ بكلامِ الصَّحابةِ الكرامِ ومِنْ ذلكَ - أيضًا- قولُ أبي الدَّرداءِ[3] - رضيَ اللهُ عَنهُ - في العُبابِ:[4] «وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبُرْ تَقْلِه».[5]

ومِنْ كلامِ العربِ الَّذِي اعتمدَهُ واستشهدَ بِهِ الأمثالُ العربيَّةُ فمِنْ ذلكَ قولُهُ في العُبابِ: «تَسْمَعُ بِالمُعِيدِيِّ خَيرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ»[6]، و«أَنَا جُذَيلُهَا المُحَكَّكُ وعَذُيْقُهَا المُرَجَّبُ».[7]

---

(1) ينظر: النهاية لابن الأثير: ٢/٦٩.

(2) ينظر: شرح الشافية: ١٢٩.

(3) هو: عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي، صحابي، من الحكماء الفرسان القضاة، كان قبل البعثة تاجرًا في المدينة، ثم انقطع للعبادة، ولما ظهر الإسلام اشتهر بالشجاعة والنسك، وروى عنه أهل الحديث ١٧٩ حديثًا، توفي سنة ٣٢هـ. (الإصابة: ٦١١٩، والكواكب الدرية: ١/٤٥)

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٦٤١.

(5) ينظر: غريب الحديث لابن الأثير: ٤/٣٠٥، ومجمع الأمثال: ٤/٤٢٥، والمعنى: امتحن كل من تحبه يظهر لك ما يوجب بغضه، ويضرب في قلة توقع الخير عند الناس.

(6) ينظر: جمهرة الأمثال: ١/٢٦٦، والعباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٧، يضرب المثل لمن خَبَرُه خَيْرٌ من مَرْآه.

(7) ينظر: مجمع الأمثال: ١/٣١، والعباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١١٨، والْجُذَيْل: أصل الشجرة، والمحكَّكُ: عُود ينصب في مَبَارك الإبل تتمرَّسُ به الإبل الْجَرْبى، والعُذَيْق: النخلة، والمرجَّب : الذي جعل له رُجْبَة، وهي دِعامة تُبْنَى حولَها من الحجارة وذلك إذا كانت النخلة

ومِنْ الأمثالِ الَّتِي استشهدَ بِهَا في شرحِ الشَّافيةِ قولُهُم: «إنَّ البُغاثَ بأرضِنَا يستنسرُ»[1]، فالأمثالُ العربيَّةُ جزءٌ مهمٌّ مِنْ كلامِ العربِ النَّثريِّ البليغِ؛ لكثرةِ استعمالِهِ وتردُّدِهِ على الألسنةِ، لذَا اهتمَّ بِهِ (النُقْرَه كَار) اهتمامًا بالغًا وعَدَّهُ دليلاً مِنْ الأدلَّةِ السَّماعيَّةِ.

واهتمَّ (النُقْرَه كَار) بالشِّعرِ والاستشهادِ بِهِ، واعتمادِهِ دليلاً للأحكامِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ، وكانَتْ شواهدُهُ الشَّعريَّةُ لشعراءٍ مِن العصرِ الجاهليِّ وعصرِ صدرِ الإسلامِ والعصرِ الأُمويِّ ومِنْ أوائلِ شعراءِ الدولةِ العباسيَّةِ، فلمْ يحتجْ (النُقْرَه كَار) بشعرٍ بعدَ هذَا العصرِ لأنَّ النُّحاةَ لا يحتجونَ بالشِّعرِ بعدَ فسادِ اللُّغةِ والاختلاطِ بالأعاجمِ؛ لأنَّ اللَّحنَ دخلَ إلى ألسنةِ العربِ بعدَ هذِهِ العصورِ وإنْ استأنسَ بشيءٍ مِن شعرِ المولدينَ والمتأخرينَ كَالمتنبي وأبي تمامٍ وغيرِهِمَا.

فمِنْ العصرِ الجاهليِّ استشهدَ في (العُبابِ) بقولِ امرئِ القيسِ:[2]

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ[3]

وقولِ طرفةَ بنِ العبدِ:[4]

كريمةَ وطالت تخوَّفوا عليها أن تنقعر من الرياحِ العواصِفِ.

(1) ينظر: مجمع الأمثال: ١٣/١، وشرح الشافية:٨١.

(2) هو: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يماني الأصل، أشتهر بلقبه، واختلف المؤرخون في اسمه، فقيل: حندج وقيل: مليكة وقيل: عدي. وكان أبوه ملك أسد وغطفان، توفي سنة ٨٠ق هـ. (الأغاني : ٧٧/٩، وخزانة البغدادي: ١٦٠/١)

(3) البيت من الطويل، وينظر في: ديوانه: ١٩، وهمع الهوامع: ٦٧/٤، وخزانة الأدب: ٤١٢/٢، والعباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٦٢.

(4) هو: طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، البكري الوائلي، أبو عمرو: شاعر، جاهلي، من الطبقة الأولى، توفي سنة ٦٠ق هـ. (الشعر والشعراء: ٤٧/١، وخزانة البغدادي: ٤١٤/١ - ٤١٧)

يَـــا لَـــكَ مِـــنْ قُبَّـــرَهْ بِمَعْمَـــرِ
خَـلا لَـكِ الجَـوُّ فَبِيـضِي واصْـفِرِي[1]

وفي (شرحِ لُبِّ الألبابِ) قولُ صخرِ بنِ عمرٍو:[2]

أَهُـمُ بِـأَمْرِ الحَـزْمِ لَـوْ أَسْـتَطِيعُهُ وَقَـدْ حِيـلَ بَـينَ العِـيرِ وَالنَّـزَوَانِ[3]

وقولُ النَّابغةِ الذِّبيانيِّ:

جَـزَى رَبُّـهُ عَنِّـي عَـدِيَّ بـن حَـاتَمٍ جَـزَاءَ الكِـلابِ العَاوِيَـاتِ وَقَـدْ فَعَـلْ[4]

ومِنْ عصرِ صدرِ الإسلامِ قولُ أبي ذؤيبِ الهُذليِّ وقدْ أوردَهُ في (العُبابِ):

وَعَلَيْهِمَـا مَـسْرُودَتَانِ قَـضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَـنَعُ الـسَّوابغِ تُبَّـعُ[5]

وقولُ الأعشَى:[6]

---

(1) البيتان من الرجز، وينظر في: ديوانه: ١٥٧، والخصائص: ٣/٢٣٠ والمنصف: ١/١٢٠، والعباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٦٢.

(2) هو: صخر بن عمر بن الحارث بن الشريد الرياحي السلمي،أخو الخنساء الشاعرة.كان من فرسان بني سليم وغزاتهم، توفي نحو١٠ق.هـ. (جمهرة الأنساب: ٢٤٩ والكامل في اللغة والأدب: ٢/٢٦٦)

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٩ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١٠٧، وسبق تخريج البيت: ١٥٤.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣٧ ، نقلا عن: شرح لب الألباب:: ١/٩٠، وسبق تخريج البيت: ١٤٧.

(5) البيت من الكامل، والمسرودتان: درعان، والصنع: الحاذق بالعمل، وينظر في: ديوان الهذليين: ١/١٩، والمفضليات: ٤٢٨، والمفصل: ١١٧، والعباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٦٥٥.

(6) هو: ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، توفي سنة ٧هـ. (الأغاني: ٩/١٠٨، والخزانة: ١/٨٤ - ٨٦)

الوَاهِبُ المِائَةَ الهجَانِ وَعَبْدِهَا عُوذًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا[1]

وأوردَ في (شرحِ الشَّافيةِ) قولَ حسَّانِ بنِ ثابتٍ[2] - رضيَ اللهُ عَنهُ- :

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي البُكَاءُ وَلا العَوِيلُ[3]

ومِنْ العصرِ الأُمويِّ أوردَ في (العُبابِ) قولَ كُثيِّرِ عزَّةَ[4]:

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ[5]

وقولَ الأحوصِ:

سَلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ[6]

وأوردَ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ): قولَ القطاميِّ:[7]

---

(1) البيت من الكامل، وينظر في: ديوانه: ٢٩ والكتاب: ٩٤/١ والعباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٥٤٢.

(2) هو: حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد، الصحابي، شاعر النبي صلى الله عليه وسلم وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام. عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام، توفي سنة٥٤هـ. (تهذيب التهذيب: ٢٤٧/٢، والخزانة: ١١١/١)

(3) البيت من الوافر، وقيل إنَّه لعبد الله بن رواحة، وقيل هو لكعب بن مالك، وينظر في: مجالس ثعلب:١٠٩، والصحاح: ٢٢٨٤/٦، والمزهر في علوم اللغة: ٢٠٨/١، وشرح الشافية للنُقْرَه كَار: ١٢٤.

(4) هو: كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر، شاعر، متيم مشهور. من أهل المدينة. أكثر إقامته بمصر، له: ديوان شعر، توفي سنة ١٠٥هـ. (الأغاني: ٢٥/٨، ووفيات الأعيان: ١: ٤٣٣)

(5) البيت من الطويل، وينظر في: ديوانه: ص١٠٠، ومجمع الأمثال: ٤٦٩/٣، والأمالي الشجرية: ١٦٥/١، والعباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٣٢.

(6) البيت من الوافر، وينظر في: ديوانه: ١٨٩، والكتاب: ٢٠٢/٢، والمقتضب:٢١٤/٤، والعباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٥٥.

(7) هو: عمير بن شييم بن عمرو بن عباد، من بني جشم بن بكر، أبو سعيد، التغلبي الملقب بالقطامي، شاعر غزل فحل. كان من نصارى تغلب في العراق، وأسلم، توفي نحو ١٣٠هـ. (الشعر والشعراء: ٢٧٧، وجمهرة الأنساب: ٢٨٨)

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ ... إِذْ لا أَكَادُ مِن الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ[1]

وقولَ الفرزدقِ:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[2]

وأوردَ قولَ جريرٍ في (شرحِ الشَّافيةِ):

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصَّوَارِي لا يجُدْنَ غَلِيلا[3]

ومِمَّنْ استشهدَ بشعرِهِمْ مِنْ أوائلِ العصرِ العباسيِّ قولُ رؤبةِ العجاجِ:

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّه مُعَمَّمَا[4]

ومِنْ الشَّواهدِ الَّتِي استأنسَ بِهَا مِنْ شعرِ المولدينَ والمتأخرينَ قولُ أبي نواسٍ:[5]

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ... ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّه[6]

وقولُ أبي الطَّيبِ المتنبي:

كَأَنَّ فَعلَةً لَم تَمْلأ مَواكِبُها ... دِيارَ بَكرٍ وَلَم تَخلَع وَلَم تَهِبِ[7]

---

(1) البيت من البسيط، قائله القطامي، وينظر في: ديوانه: ص٣٠، والكتاب:٢/١٦٥،والمقتضب: ٣/٦٠، وهمع الهوامع: ١/٢٥٥.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥٣ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢/٧٠٣.

(3) ينظر: شرح الشافية: ٨٩.

(4) البيت من الرجز، وينظر في: خزانه الأدب: ٤/٥٦٩، شرح الشافية للرضي: ٤/٥٩، وشرح الشافية للنُقْرَه كَار: ٩٧.

(5) هو: الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن صباح الحكمي بالولاء، شاعر العراق في عصره، له: ديوان شعر وديوان آخر سمي: الفكاهة والائتناس في مجون أبي نواس، توفي سنة ١٩٨هـ. (الخزانة: ١/١٦٨، ووفيات الأعيان: ١/١٣٥)

(6) البيت من الحفيف، وينظر في: ديوانه: ٣/٤٩٣، والجنى الداني: ٤٠٧، ورصف المباني:١٧٤، والعباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٦٨٨.

(7) سبق تخريجه، وينظر في: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٣٢.

وقولُ عمارةِ بنِ عقيلٍ[1]:

كَـــأنَّهُنَّ الفَتَيَـــاتُ اللُّعَـــسُ
كَـأَنَّ فِـي أَطلالهِـنَّ الـشَّمسُ[2]

❁❁❁

(1) هو: عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي، شاعر مقدم، فصيح، وكان النحويون في البصرة يأخذون اللغة عنه، توفي سنة ٢٣٩هـ. (معجم الشعراء: ٢٤٧، وتاريخ بغداد: ٢٨٢/١٢)

(2) البيتين من الرجز، وينظر في: المقتصد: ٤٢٥/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٠٩/١، والعباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٤٢٦.

المبحثُ الثَّانِي: القِيَاسُ

القياسُ في اللُّغةِ: التَّقديرُ، مِنْ قِستُ الشَّيءَ قياسًا، أيْ: قدَّرتُهُ، وفي الاصطلاحِ: مساواةُ فرعٍ لأصلٍ في علَّةِ حكمِهِ، أوْ حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلَّةٍ، وإجراءُ حكمِ الأصلِ على الفرعِ.(١)

وقدْ لجأَ النُّحاةُ إلىَ القياسِ منذُ وضعُوا أُسُسَ النَّحوِ وحينَ بدأُوا التَّأليفَ فِيهِ، لذَا قالَ ابنُ سلامٍ الجمحيِّ في كتابِهِ (طبقاتُ فحولِ الشُّعراءِ): «وأَنْهَجَ سبيلَهَا، و وضعَ قياسَهَا أبو الأسودِ الدُّؤليِّ(٢)». (٣)

وقالَ الأنباريُّ في بيانِ أهميَّةِ هذَا الدَّليلِ «وهُوَ معظمُ أدلةِ النَّحوِ والمعولُ في غالبِ مسائلِهِ عليهِ كَمَا قيلَ:

إنَّمَا النَّحوُ قِيَاسٌ يُتْبَعْ ..... »(٤)

وللقياسِ أربعةُ أركانٍ أصلٌ، وهُوَ المقيسُ عليهِ، وفَرعٌ وهُوَ المقيسُ، وحكمٌ، وعلَّةٌ جامعةٌ بينَهُمَا(٥)، وقدْ اختلفَ النُّحاةُ في القِياسِ، فمِنهُم مَنْ توسَّعُوا فِيهِ

---

(1) ينظر: لمع الأدلة: ٩٣.

(2) هو: ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني: واضع علم النحو. كان معدودًا من الفقهاء و الأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضري الجواب، من التابعين، رسم له علي بن أبي طالب شيئًا من أصول النحو، فكتب فيه أبو الأسود، وأخذه عنه جماعة، وهو أول من نقط المصحف. وله شعر جيد، توفي سنة ٦٩هـ. (ووفيات الأعيان: ١/ ٢٤٠ والإصابة: ٤٣٢٢)

(3) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٢.

(4) ينظر: الاقتراح: ٧٠، والبيت من الرمل، وهو للكسائي، وتمامه:

..... وبِهِ في كُلِّ أَمرٍ يُنتَفَعْ

وينظر في: إنباه الرواة: ٢/ ٢٦٧، وبغية الوعاة: ٢/ ١٦٤.

(5) ينظر: لمع الأدلة: ٩٣، والاقتراح: ٧١.

وأجازُوا القِياسَ على القليلِ أو النَّادرِ وهذَا مذهبُ الكوفيينَ، فلا يكادُونَ يرونَ أسلوبًا مِن الأساليبِ اللُّغويَّةِ إلا وقدْ قاسُوا عليهِ وإنْ كانَ شاذًا حتَّى أصبحتْ أحكامُهُم متباينةً عندَهَا يجوزُ لَكَ أنْ تتخيرَ مِنهَا مَا تشاءُ .

أمَّا البصريونَ فلمْ يتوسعُوا في القِياسِ توسعَ الكوفيينَ فتجدُ البصريَّ لا يقيسُ إلا على الكثيرِ والغالبِ، أمَّا الشَّاذُّ والقليلُ فلا يقيسُ عليهِ، ويُعدُّ ذلِكَ شاذًّا عَنْ القِياسِ، ومَا كانَ في الشِّعرِ مِمَّا كانَ مخالفًا للقِياسِ سمَّوهُ ضرورةً شعريَّةً؛ لأنَّهُ يجوزُ للشَّاعرِ مَا لا يجوزُ للنَّاثرِ؛ لأنَّ النَّثرَ مَكانُ سَعةٍ وقدْ رُوِي أنَّ أبَا عمرِو بنِ العلاءِ - وهُوَ مِنْ أئمةِ أهلِ البصرةِ - سألَهُ سائلٌ قائلاً: «خبِّرنِي عمَّا وضعْتَ مِمَّا سمَّيتَهُ عربيَّةً أيدخلُ فِيهِ كلامُ العربِ كلُّهُ؟» فقالَ: «لا». قالَ: «فكيفَ تصنعُ فِيمَا خالفكَ فِيهِ العربُ، وهِيَ حُجَّةٌ؟» قالَ: «أعملُ على الأكثرِ وأسمِّي مَا خالفَنِي لغاتٍ».[1]

وقدْ اعتنَى (النُقْرَه كَار) بالقِياسِ وعَدَّهُ دليلاً مِنْ أدلةِ النَّحوِ الإجماليَّةِ، ويمكنُ أنْ يلحظَ ذلكَ مِنْ خلالِ المظاهرِ الآتية:

١- احتكامُهُ في تقريرِ المسائلِ النَّحويَّةِ إلى القِياسِ، ومِنْ ذلِكَ قولُهُ في العُبابِ: «الجمعُ الملحقُ بآخرِهِ الألفُ والتَّاءُ للمؤنثِ، حالَ كونِ المؤنثِ اسمًا، فإنَّ هذَا الجمعَ قياسٌ في علمِ المؤنثِ، سواءٌ كانَتْ فِيهِ العلامةُ ظاهرةً كَـ: عَزَّةَ، وسلمَى، وزهراءَ، أو مقدَّرةً كَـ: هندٍ، وكذَا قياسٌ في المؤنثِ مِنْ أسماءِ الأجناسِ بالتَّاءِ الظَّاهرةِ، نحوُ: غُرُفَاتٍ، إكراماتٍ؛ لأنَّهُ جمعُ إكرامةٍ، لا جمعُ إكرامٍ، وكذَا قياسٌ في المؤنثِ بالألفِ، إذَا لمْ يكنْ علمًا مذكرًا كَـ(البشَرى)، والصَّحراءَ، وأمَّا أسماءُ الأجناسِ الَّتِي فِيهَا التَّاءُ مقدَّرةٌ نحوُ: نارٍ،

(1) ينظر: طبقات النحويين: ٣٩.

وشمسٍ وعينٍ فليسَ هذَا الجمعُ فِيهَا بقياسٍ بلْ هُوَ مسموعٌ ».[1]

وقولُهُ في عدمِ بناءِ فعلِ التَّعجبِ مِن الفعلِ المبنيِّ للمجهولِ: «... أيْ: لا يُبنَى فعلُ التَّعجبِ مِنْ الفعلِ المبنيِّ للمجهولِ قياسًا؛ لأنَّهُ لو جَعلَ صِيغَتَا التَّعجبِ مشتركتينِ بينَ الفاعلِ والمفعولِ لكثرَ الاشتباهُ؛ لاطرادِهِمَا وقياسيتِهِمَا، فجُعلَتَا قياسًا في الفاعلِ؛ لأنَّهُ أكثرُ مِن المفعولِ».[2]

وقولُهُ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ): «... والمختارُ مِنْ هذِهِ الوجوهِ الجرُّ إذْ على تقديرِ الرَّفعِ لزمَ القبحُ لخلوِ الصِّفةِ عَنْ الضَّميرِ الَّذِي بِهِ ترتبطُ بالموصوفِ، فيكونُ الجرُّ أولَى مِنهُ لوجودِ الضَّميرِ في الصَّفةِ حينئذٍ، وكَذَا مِنَ النَّصبِ؛ لأنَّ جرَّهُ بالأصالةِ فهُوَ أولَى مِنْ نصبِهِ المشبَّهِ بالفضلةِ، وإذَا كانَ الجرُّ مختارًا جازَ حملُ مَا هُوَ كثيرٌ شائعٌ عليهِ»[3]، فهُوَ هُنَا يحتكمُ إلى القِياسِ على الكثيرِ الشَّائعِ.

وقولُهُ عندَ قولِ الخليلِ في أنَّ العلَّةَ في عدمِ إلحاقِ (حائض) وأشباهِهَا تاءَ التَّأنيثِ ورودُهَا على معنَى النِّسبةِ: «وقولُ الخليلِ أقيسُ؛ لأنَّهُ ردٌّ إلى معنَى يقتضِي حذفَ التَّاءِ ومَا ذكرَهُ سيبَويه تأويلٌ بعيدٌ ليسَ فِيهِ معنَى يقتضِي حذفَ التَّاءِ»[4]، فقدْ رجَّحَ قولَ الخليلِ بدليلِ القِياسِ.

وقولُهُ في (شرحِ الشَّافيةِ): «وفي نحوِ: (إجازة) أيْ: في مصدرِ الأجوفِ مِنْ بابِ (أَفْعَلَ) وأصلُهُ (إجْوَازُ)، قلبَتْ الواوُ ألفًا قياسًا على (أَجَازَ)، ثُمَّ حُذفَتْ الألفُ لالتقاءِ السَّاكنينِ وعُوِّضَتْ التَّاءُ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٧٢.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ١٧٣.

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٥١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢٨١/١.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٨٩ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٤٣٥/٢.

مِنهَا».[1]

وقولُهُ - أيضًا - : «و(المُكْحُلَةُ والمُحْرُضَةُ) - اسمٌ لما يجعلُ فِيهِ الحُرْضُ والأشنانُ - ليسَ بقياسٍ؛ لأنَّ القياسَ في اسمِ الآلةِ كسرُ الميمِ وفتحُ العينِ وفي هذِهِ الكلماتِ الميمُ والعينُ كلاهُمَا مضمومانِ».[2]

٢- المبالغةُ في استخدامِ القياسِ، ويتمثلُ ذلِكَ في إطالتِهِ في التَّمارينِ غيرِ العلميَّةِ الَّتِي لا يشهدُ لَهَا الواقعُ اللُّغويُّ ومثالُ ذلِكَ إطالتُهُ في مبحثِ الإخبارِ بالَّذِي واللامِ، فهَذَا النَّوعُ مِن القياسِ يطلبُ إيجادَ كلماتٍ أوْ تراكيبَ لمْ ينطقْ بِهَا العربُ أصْلاً، قياسًا على كلماتٍ أو تراكيبَ أخَرَى مِنْ قبيلِهَا وردَتْ في كلامِهِم، فهِيَ طريقةٌ جرَى عليهَا النُّحاةُ قبلَهُ، وقدْ تجاوزُوا في هدفِهِم مِنْ هذَا المبحثِ إلى التَّدريبِ العقليِّ والرِّياضةِ الذِّهنيَّةِ الصِّرفةِ مِمَّا أبعدَ الطُّلابَ عَنِ النُّصوصِ العربيَّةِ المسموعةِ والأساليبِ الفصيحةِ مَعَ وفرَتِهَا وأهميَّةِ دراستِهَا.

٣- موقفُهُ مِن المسموعِ النَّادرِ القليلِ الَّذِي يوضحُ أنَّهُ نهجَ منهجَ البصريينَ في عدمِ الاحتجاجِ بالقليلِ النَّادرِ المخالفِ للأكثرِ وعدمِ القياسِ عليهِ كَمَا يفعلُ ذلِكَ الكوفيونَ ومِمَّا يوضحُ ذلكَ قولُهُ في العُبابِ: «وجازَ أنْ يزادَ (كانَ) بينَ (مَا) و(أَفْعَلَ) عندَ الأكثرينَ نحوَ: مَا كانَ أحسنَ زيدًا، للدَّلالةِ على المضيِّ، ويكونُ المعنَى: أنَّهُ كانَ لَهُ في الماضِي حسنٌ واقعٌ دائمٌ إلا أنَّهُ لمْ يتصلْ بزمانِ التَّكلمِ، بلْ كانَ دائمًا قبلَهُ، وأمَّا قولُهُم: (مَا أصبحَ أبردَهَا) فإنَّمَا زيدَ (أصبحَ) لأنَّهُ مِنْ أخواتِ كانَ، وهُوَ شاذٌّ لا يقاسُ عليهِ والضَّميرُ

---

(1) ينظر: شرح الشافية: ١٢٧.

(2) ينظر: المصدر السابق: ١٤١.

للغداةِ».[1]

وقولُهُ - أيضًا- : «ومِنْ اللازمِ للبناءِ كلماتٌ خانَهَا نظامُ الضَّبطِ بحيثُ لا تدخلُ تحتَ ضابطِهِ، بلْ يحفظُ ولا يُقاسُ عليهَا غيرُهَا، فلا بُدَّ مِنْ عدِّها تفصيلاً، وهِي: الآن، وهي للزَّمانِ الَّذِي يقعُ فِيهُ كلامُ المتكلمِ...».[2]

وقولُهُ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ) في مبحثِ المضمراتِ: «وقولُهُ:

أَتَتْكَ عُنْس قَطَعَتْ أَرَاكَا

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَا[3]

نادرٌ شاذٌّ؛ لأنَّ القِياسَ أنْ يقالَ: حتَّى بلغتَكَ»[4]

وقولُهُ في (شرحِ الشَّافيةِ): «و(سَنْحُوتَ) بالفتحِ وهُوَ اسمُ رجلٍ - إنْ صحَّ الفتحُ فِيهِ - فـ(فَعْلُون) كَحَمْدُونَ وهُوَ أيْ: وزنُ (فَعْلُون) مختصٌّ بالعلمِ، وإنَّمَا لا يكونُ (فَعْلُولا) وإنْ كانَ النُّونُ فِيهِ مكررًا لندورِ (فَعْلُول) والنَّادرُ كَالمعدومِ، فكَمَا لا يجوزُ الحملُ على مَا هُوَ معدومٌ في كلامِهِمْ لا يجوزُ على مَا هُوَ نادرٌ فِيهِ»[5]، وفي كلِّ مَا مَرَّ دليلٌ قاطعٌ على احتفائِهِ بالقِياسِ وكثرةِ احتكامِهِ إليهِ.

٤- اهتمامُهُ بالعلَّةِ الَّتِي هِيَ أحدُ أركانِ القِياسِ الصَّحيحِ، فلا تكادُ تخلُو مسألةٌ مِنْ مسائلِ كتبِهِ إلا وقدْ علَّلَ لأحكامِهَا على اختلافٍ في أنواعِ هذِهِ التَّعليلاتِ الَّتِي سأذكرُهَا بالتَّفصيلِ - بإذنِ اللهِ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٧٩.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٣٧٩.

(3) البيت من الرجز، قائله حميد الأرقط، والعنس: الناقة الشديدة، وينظر في: الكتاب: ٢/٣٦٢، والأصول: ٢/١٢٠، والخصائص: ٢/١٩٤.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ٢٨٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٨٩.

(5) ينظر: شرح الشافية: ٣٣.

تعالَى- في الفصلِ الخامسِ.[1]

(1) ينظر: ص ٢٣٧- ٢٤٣.

المبحثُ الثَّالثُ: الإجماعُ.

الإجماعُ في اللُّغةِ هُوَ: الاتفاقُ، والمرادُ بهِ في اصطلاحِ اللُّغويينَ: إجماعُ نحاةِ البلدينِ: البصرةِ والكوفةِ على قاعدةٍ نحويَّةٍ أو صرفيَّةٍ.[1]

فالإجماعُ هُوَ الدَّليلُ الثَّالثُ مِنْ أدلةِ النَّحوِ الإجماليَّةِ، وقدْ قالَ ابنُ جنيٍّ في إثباتِ حجيَّةِ الإجماعِ: «يجوزُ الاحتجاجُ باجتماعِ الفريقينِ وذلكَ كإنكارِ أبي العبَّاسِ[2] جوازَ تقديمِ خبرِ ليسَ عليهَا فأحدُ مَا يحتجُّ بهِ عليهِ أنْ يقالَ له: هذَا أجازَهُ سيبَويه، وكافَّةُ أصحابِنَا، والكوفيونَ - أيضًا- ؛ فإذَا كانَ ذلِكَ مذهبًا للبلدينِ وجبَ أنْ تَنْفِرَ عَنْ خلافِهِ».[3]

وقالَ - أيضًا- بعدَ هذَا السِّياقِ: «ولعمْرِي إنَّ هذَا ليسَ بموضعِ قطعٍ على الخصمِ؛ لأنَّ للإنسانِ أنْ يرتجلَ مِنَ المذاهبِ مَا يدعو إليهِ القياسُ مَا لمْ يخالفْ نصًّا».[4]

أمَّا الأنباريُّ فقدْ ذكرَ أدلةَ النَّحوِ ولمْ يذكرْ دليلَ الإجماعِ[5]، ولكنَّهُ مَعَ هذَا استدلَّ بهِ في مواضعَ كثيرةٍ مِنْ كتابهِ الإنصافِ، مِنهَا قولُهُ: «وأمَّا مَا رووهُ عَنْ رؤبةَ مِنْ قولِهِ: (خيرُ) فلا خلافَ أنَّهُ مِنْ الشَّاذِّ النَّادرِ الَّذي لا يُعرجُ عليهِ ولهذَا أجمعَ النَّحويونَ قاطبةً على أنَّهُ لا يجوزُ في جوابِ مَنْ قالَ: أينَ تذهبُ؟ أنَ

---

(1) ينظر: الاقتراح: ٦٦.

(2) هو ثعلب، وقد سبق التعريف به، ينظر الاقتراح: ص٦٦.

(3) ينظر: الاقتراح: ٦٦، نقلا عن: الخصائص: ١/١٨٩.

(4) ينظر: الاقتراح: ٦٦، نقلا عن: الخصائص: ١/١٨٩- ١٩٠.

(5) ينظر: لمع الأدلة: ٨١.

يقالَ: (زيدٍ) على تقديرِ إلى زيدٍ ، وفي امتناعِ ذلِكَ بالإجماعِ دليلٌ على أنَّهُ مِن النَّادرِ الَّذِي لا يلتفَتُ إليهِ ولا يقاسُ عليهِ»[1]، فهذَا يدلُّ على أنَّ الأنباريَّ يحتجُّ بالإجماعِ وإنْ لمْ يذكرْهُ مَعَ أدلَّةِ النَّحوِ.

أمَّا السُّيوطيُّ فقدْ ذكرَ أدلةَ النَّحوِ وذكرَ دليلَ الإجماعِ .[2]

وقدْ احتجَّ (النُقْرَه كَار) في مواطنَ عديدةٍ بالإجماعِ، فمِنْ ذلِكَ قولُهُ في (العُبابِ): «واختارَ البصريونَ إعمالَ الثَّانِي مَعَ جوازِ إعمالِهِمْ الأوَّلَ، فلا خلافَ في أنَّهُ جائزٌ إعمالُ أيِّهِمَا شئتَ، ولكنَّ الخلافَ في أيِّهِمَا هُوَ الأوْلَى في العملِ» .[3]

وقولُهُ: «اتفقَ أهلُ المصرينَ على أنَّ الضَّميرَ المبهمَ الَّذِي في (نِعمَ وبئسَ) لا يثنَى ولاَ يجمعُ ولا يؤنَّثُ لعدمِ تصرفِهِمَا ولأنَّ القصدَ بهذَا الضَّميرِ الإبهامُ، فمَا كانَ أدخلُ بالإبهامِ كانَ أوْلَى» .[4]

وقدْ علَّلَ لقولِ المصنِّفِ: «ونحوُ: (أنتَ غيرُ قائمٍ فتأتِينَا) جائزٌ عندَ قومٍ، ومنعَهُ الأكثرونَ» [5]فقالَ: «نظرًا إلى أنَّهُ لا يجرَى مجرَاهُ في الاستعمالِ بخلافِ: (قلَّما تلقانِي فتكرمَنِي) وكَذَا (قلَّ رجلٌ، وأقلَّ رجلٌ) فإنَّهُ يجوزُ ذلِكَ فِيهِ عندَ الجميعِ؛ لأنَّ هذِهِ الكلماتِ تجرِي مجرَى النَّفيِّ الصِّرفِ في الاستعمالِ» .[6]

واستدلَّ بالإجماعِ في (شرحِ لُبَّ الألبابِ)، مِنْ ذلكَ قولُهُ في (مِنْ) الجارَّةِ:

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٤٨/٢.

(2) ينظر: الاقتراح: ٦٦.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٦١.

(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٥٥٠.

(5) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٤٨٩.

(6) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٤٨٩- ٤٩٠.

«ومجيئُهَا لابتداءِ الغايةِ في المكانِ بلا خلافٍ».[1]

وقولُهُ - أيضًا- : «واعلمْ أنَّهُ إذَا رُخِّمَ (قاضُونَ) اسمَ رجلٍ قيلَ على اللُّغةِ الثَّانيةِ: (يا قاضيَ) بالاتفاقِ، وكَذَا على اللُّغةِ الأولَى؛ لأنَّ موجبَ حذفِ الياءِ زالَ في التَّرخيمِ، ولكنَّ القِياسَ أنْ يقالَ: (يا قاضُ) بضادٍ مضمومةٍ».[2]

وقدْ اهتمَّ (النُقْرَه كَار) بالدِّقةِ في صحةِ الإجماعِ وثبوتِهِ، ومِمَّا يدلُّ على ذلِكَ قولُهُ في العُبابِ: «والقِياسُ ألا يَجُوز: الواهبُ المائةَ وعبدَهَا؛ لأنَّ التَّابعَ لا يقعُ حيثُ يقعُ متبوعُهُ كَمَا لا يجوزُ الواهبُ عبدِهَا، وليسَ عدمِ جوازِ هذَا بالاتفاقِ»[3]، فقدْ نفَى أنْ يكونَ هذَا الحكمُ بالإجماعِ، ثُمَّ ذكرَ بعدَ ذلكَ رأيًا مخالفًا لما ذكرَهُ.

وعلى العكسِ مِنْ ذلكَ فقدْ نقلَ (النُقْرَه كَار) بالإجماعِ، والصَّحيحُ أنَّ المسألةَ خلافٌ، فقدْ قالَ في العُبابِ: «وإنْ كانَ الفعلُ مشتغلاً بأحدِهِمَا كانَ منصوبًا بفعلٍ مقدَّرٍ على شريطةِ التَّفسيرِ بالاتفاقِ»[4]؛ لأنَّ مذهبَ الكوفيينَ أنَّ الاسمَ الواقعَ قبلَ الفعلِ المشتغلِ عَنهُ بضميرِهِ أو متعلَّقِهِ منصوبٌ بالظَّاهرِ، وبهذَا ينتقضُ الإجماعُ.[5]

❁❁❁

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٢٤٠ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٦٧٤/٢.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٢٧٩ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١٧٧/١.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٥٤٢.

(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٩١٣.

(5) ينظر: الإنصاف: ٨٢/١، وهمع الهوامع: ١٥٨/٥.

الفصلُ الخامسُ:
عنايتُهُ بالتَّعليلِ، والحدودِ، والمصطلحاتِ

وَيَضمُّ ثلاثةَ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: عنايتُهُ بالتَّعليلِ.

المبحثُ الثَّانِي: عنايتُهُ بالحدودِ.

المبحثُ الثَّالثُ: عنايتُهُ بالمصطلحاتِ.

المبحثُ الأوَّلُ: عنايتُهُ بالتَّعليلِ

إنَّ مِنْ طبيعةِ الإنسانِ أنْ يسألَ عَنْ السببِ ويستقصِي العلَّةَ، ومِنْ طبيعةِ العقلِ أنْ يتتبَّعَ الجزئياتِ ويجمعَ مَا تشابَهَ مِنهَا ليطلقَ عليهَا حكمًا عامًّا، فيَصِلُ بالظَّاهرةِ إلى القاعدةِ العلميَّةِ.[1]

ومِنْ المعروفِ أنَّ عنايةَ النُّحاةِ بالتَّعليلِ زادَتْ زيادةً عظيمةً في القرنِ الرَّابعِ الهجريِّ، فصارَ فنًّا وصناعةً، وفلسفةً، تسمُو نفوسُهُمْ إلَى التَّفوقِ فِيهِ، واعْتُبِرَت وسيلةً مِنْ وسائلِ الاختبارِ وإظهارِ المهارةِ الفكريَّةِ، والبراعةِ الذِّهنيةِ وهذَا لا يعنِي أنَّ العلَّةَ لمْ تُعرفْ إلا في القرنِ الرَّابعِ الهجريِّ، بلْ كانَتْ موجودةً مَعَ وجودِ القياسِ الَّذِي قامَ التَّقعيدُ النَّحويُّ عليهِ، ومِمَّا يدلُّ على ذلِكَ أنَّ الخليلَ لما سُئلَ عَنْ العللِ الَّتِي يعتلُ بهَا في النَّحوِ وقيلَ لَهُ: عَنِ العربِ أخذتَهَا أمْ اخترعْتَهَا مِنْ نفسِكَ؟ قالَ: «إنَّ العربَ نطقَتْ على سجيتِهَا وطباعِهَا وعرفَتْ مواقعَ كلامِهَا، وقامَتْ في عقولِهَا عللُهُ - وإنْ لمْ ينقلْ ذلِكَ عَنهَا - وعلَّلْتُ أنَا بِمَا عِندِي أنَّهُ علَّةٌ لما علَّلَتْهُ مِنهُ».[2]

وقولُ سيبَويه:«وليسَ شيءٌ يضطرونَ إليهِ إلا وهُمْ يحاولونَ بِهِ وجهًا»[3]، ثُمَّ تطورَتْ العللُ بعدَ ذلكَ وخاصةً بعدَ اختلاطِ الثَّقافةِ العربيَّةِ بالثَّقافةِ الأجنبيَّةِ.

وظهرَتْ في القرنِ الرَّابعِ الهجريِّ بعضُ المؤلفاتِ الخاصةِ بالعللِ النَّحويَّةِ

---

(1) ينظر: العلة النحوية نشأتها وتطورها: ٥١.

(2) ينظر: الاقتراح: ٩٤- ٩٥.

(3) ينظر: الكتاب: ١٣/١.

والتَّنظيرِ لَهَا مِنهَا: علَلُ النَّحوِ وكتابُ نقضِ علَلِ النَّحوِ، وهُمَا للحسنِ بنِ عبدِ اللهِ المعروفِ بلغُدةَ أوْ لكدةَ الأصبهانيّ[1]، وكتابُ الإيضاحِ في علَلِ النَّحوِ لأبي القاسمِ الزَّجاجيّ[2]، وفي كتابِ الخصائصِ لابنِ جنِّي مباحثُ في العللِ النَّحويَّةِ.[3]

وقدْ نهجَ (النُقْرَه كَار) منهجَ مَنْ سبقَهُ مِنَ النُّحاةِ في الاهتمامِ بالعلَلِ، فكانَ مولعًا بالعلَّةِ، فلا يمرُّ بهِ حكمٌ نحويٌ أوْ قاعدةٌ إلا التمسَ لَهَا علَّةً وهذَا يتفقُ مَعَ عقليتِه الأصوليةِ البارعةِ وذهنيتِهِ المنطقيَّةِ الفذَّةِ الَّتِي أشارَ إليهَا ابنُ حجرٍ حينَ قالَ: «عينُ أئمةِ علمِ المعقولِ وبارعُ عصرِهِ في الفقهِ والأصولِ»[4] ومِمَّا يدلُّ على عنايتِهِ بالتَّعليلِ والعللِ النَّحويَّةِ، قولُهُ في (العُبابِ) : «وإنَّمَا لمْ يقلْ: مجردًا عَنْ علامةِ التَّأنيثِ؛ ليدخلَ نحوَ: حُبْلَى وحَمْرَاء - علمينِ لرجلينِ - فإنَّهُمَا يُجمعانِ هذَا الجمعَ ؛ لأنَّهُ لا يلزمْ معَهُمَا اجتماعُ علامتَي التَّذكيرِ والتَّأنيثِ؛ لأنَّهُ تقلبُ الألفُ الممدودةُ واواً، وتُحذفُ المقصورةُ»[5]، فقدْ علَّلَ للألفاظِ الَّتِي اختارَهَا المصنِّفُ، ثُمَّ علَّلَ للحكمِ في المسألةِ ثُمَّ علَّلَ ثالثًا تعليلاً نشأَ عَنْ التَّعليلِ للحكمِ.

وقولُهُ:[6] «وإنَّمَا جُوِّزَ التَّصغيرُ في فعلِ التَّعجبِ دونَ سائرِ الأفعالِ؛ لأنَّهُ

---

(1) هو: الحسن بن محمد الأصبهاني، أبو علي المعروف بلغدة، أو لغذة أو لكذة، علامة بالأدب، من تصانيفه: النوادر، ومختصر في النحو ، توفي نحو سنة ٣١١هـ. (بغية الوعاة: ٥٠٩/١، وتاج العروس: ٢٢١/٣)

(2) وهو مطبوع، وقد حققه الدكتور: مازن المبارك.

(3) تنظر مثلا الصفحات التالية من الخصائص: ١٠٩/١، ١١٥، ١١٦، ١٤٤، ١٦٤، ١٨٩، ٣٥٧.

(4) الدرر الكامنة: ٣٩٣/٢.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٥.

(6) عند قول الشاعر:

يَا مَا أُمَيْلِح غِزْلَانًا شَدَنَ لَنَا ... مِنْ هَؤُلَيِّائِكُن الضَّالِ والسَّمُرِ

لتجردِهِ عَنْ معنَى الزَّمانِ ومشابهتِهِ لأفعلِ التَّفضيلِ في أمورٍ كثيرةٍ، منهَا: أنَّهُمَا لا يُبنيانِ إلا مِنْ بابٍ واحدٍ صارَ كأنَّهُ اسمٌ فِيهِ معنَى الصِّفةِ كـ(أسودَ)، ولذَا كانَ التَّصغيرُ فِيهِ راجعًا إلى الوصفِ المضمونِ، لا إلى الموصوفِ، كمَا في سائرِ الصِّفاتِ، فإنَّ التَّصغيرَ في (مَا أحسنَ زيدًا) راجعٌ إلى حسنِ زيدٍ، لكنْ لمْ صُغِّرَ زيدٌ لمْ يعلمْ أنَّ تصغيرَهُ مِنْ أيِّ جهةٍ، أمِنْ جهةِ الحسنِ أو مِنْ جهةِ غيرِهَا؟ فصغرَ أحيسنُ تصغيرَ التَّلفظِ؛ ليعلمَ أنَّ تصغيرَ زيدٍ راجعٌ إلى حسنِهِ، لا إلى سائرِ صفاتِهِ؛ لأنَّ الفعلَ يقومُ في الذِّكرِ مقامَ المصدرِ»[1]، فقدْ علَّلَ حكمَ المصنِّفِ بأكثرَ مِنْ علَّةٍ مِنْ العللِ القياسيَّةِ.

وقولُهُ - أيضًا- مفسرًا العلةَ الَّتِي تعللَ بهَا المصنِّفُ: «وقولُهُ: (لاطرادِهِ في المثلِ) علَّةٌ لقولِهِ (فالتَّنوينُ للمماثلةِ)، ومرادُهُ: أنَّ وجودَ التَّنوينِ لَّما كانَ مطردًا في جميعِ صورِ الموزونِ في مُفَاعَلَةٍ - مصدرُ فَاعَلَ- روعِيَ المماثلةُ فِيهَا، وإنَّمَا قلتُ: مصدرُ فَاعَلَ لأنَّ مَا كانَ على وزنِ مُفَاعَلَةٍ ولمْ يكنْ مصدرًا بلْ علمًا يكونُ غيرَ منصرفٍ، فلا يكونُ التَّنوينُ فِيهِ مطَّردًا. وإنَّمَا اطرادُ التَّنوينِ فِيهِ إذَا كانَ مصدرًا، ولهذَا قيَّدَ المصنِّفُ - رحمَهُ اللهُ - المصدرَ بالفعلِ في قولِ: (ضَارَبَ مُضَارَبَةً) بخلافِ أَفْعَلَ، فإنَّهُ لَّما لمْ يكنْ وجودُ التَّنوينِ في موزونِهِ مطَّردًا - لكونِهِ مرةً غيرَ منصرفٍ وأخرَى منصرفًا- لمْ تراعَ المماثلةُ».[2]

وقدْ يعلِّلُ لأقوالِهِ واختياراتِهِ كقولِهِ: «وإنَّمَا قُلنَا: إذَا كانَ متصرفًا؛ احترازًا عَنْ نحوِ: (نِعْمَ وبِئْسَ) فإنَّهُ لاَ يلزمُ التَّاءُ فِيهِ عندَ ذلِكَ، بلْ كلُّ واحدٍ مِنْ إثباتِ التَّاءِ وحذفِهِ فصيحٌ ؛ لمشابهتِهِ بعدمِ التَّصرفِ الحرفِيِّ».[3]

وقولِهِ: «وإنَّمَا قُلنَا: واحدٌ أوْ مثنَى لا غيرَ؛ لأنَّهُ لو كانَ جمعًا نحوَ: (قالَ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٢١.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٤٣٦.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٥٣٠.

نسوةٌ ، وقالَ الهنداتُ) لمْ يلزمْ التَّاءَ في فعلِهِ؛ لأنَّ التَّأنيثَ الطارئَ أزالَ حكمَ التَّأنيثِ الحقيقيِّ كَمَا أنَّهُ أزالَ حكمَ التَّذكيرِ الحقيقيِّ في نحوِ: (رِجَال)».[1]

وقدْ يوردُ الاعتراضاتِ ويجيبُ عَنهَا حتَّى يسلمَ التَّعليلُ مِنْ القوادحِ، ومِنْ ذلِكَ قولُهُ معللاً إفرادَ مميزِ المائةِ على غيرِ قياسٍ: «لأنَّ المائةَ المضافِ إليهِ ثلاثةٌ إلى تسعةٍ مفردةٌ غيرُ مجموعةٍ وعلَّةُ ذلِكَ – مَعَ كونِهِ على غيرِ القياسِ، إذْ القِياسُ أنْ يقالَ: ثلاثُ مئاتٍ، أو ثلاثُ مَئينٍ- أنَّ المائةَ في نفسِهَا جمعُ كثيرٍ مؤنثٍ فاستثقلَ للجمعيَّةِ والكثرةِ والتَّأنيثِ فرُدَّ إلى الواحدِ؛ لأنَّ الفردَ أخصرُ ولا يَرِدُ عليهِ (ثلاثةُ رجالٍ) إذْ لا كثرةَ ولا تأنيثَ، ولا (ثلاثُ نساءٍ) إذْ لا كثرةَ ولا (ثلاثةُ آلافٍ) إذْ لا تأنيثَ».[2]

وبعدَمَا منعَ المصنِّفُ إعمالَ مَا النَّافيةِ لدخولِ (إنْ) أوْ لتقدُّمِ الخبرِ علَّلَ (النُقْرَه كَار) المنعَ في الصُّورةِ الأولَى قائلاً : «أمَّا في الصُّورةِ الأولَى فلأنَّ (إنْ) وإنْ كانَتْ زائدةً إلا أنَّها في صورةِ إنْ النَّافيةِ فكأنَّ مَا النَّافيةِ دخلَتْ على نفيٍ، والنَّفيِ إذَا دخلَ النَّفيَ أفادَ الإيجابَ، فصارَتْ إنْ كَ(إلا) النَّاقصةِ لنَفيٍ مَا.

وأمَّا في الصُّورةِ الثَّانيةِ فلِضعفِهِمَا في العملِ؛ لأنَّهُمَا عملَتَا بمشابهةٍ ضعيفةٍ مِنْ جهةِ المعنَى فعلاً غيرَ متصرفٍ»[3]، فقدْ علَّلَ لكلتَا الصُّورتينِ اللَّتينِ ذكرَهُمَا المصنِّفُ، وهذَا يدلُّ على دقتِهِ وتنظيمِهِ للعللِ الَّتِي يُعللُ بِهَا.

وعلَّلَ - أيضًا- بعلَّةِ المناسبةِ، وذلِكَ عندَ قولِهِ: «ويختارُ النَّصبَ عندَ العطفِ على جملةٍ فعليَّةٍ للتَّناسبِ، نحوَ: لقيتُ القومَ وزيدًا مررتُ بِهِ، فإنَّهُ على تقديرِ النَّصبِ يكونُ عطفُ جملةٍ فعليَّةٍ على فعليَّةٍ، وعلى تقديرِ الرَّفعِ يكونُ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٣٠- ٥٣١.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٣٥٠.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٤٦٢- ٤٦٣.

عطفُ جملةٍ اسميةٍ على فعليَّةٍ والأوَّلُ أولَى للتَّناسبِ».[1]

ويعلِّلُ لجزمِ الجزاءِ بعدَ أسماءِ الأفعالِ نحوَ: (نَزَالِ أُقَاتِلكَ) ولعدمِ نصبِ المضارعِ الواقعِ في جوابِهَا بقولِهِ: «لأنَّ الجزمَ نصٌّ في السَّببيَّةِ، فلمْ يَضعفْ معنَاهَا مَعهُ، فلمْ يحتجْ فِيهِ إلى صريحِ الأمرِ والنَّهي للدَّلالةِ على السَّببيَّةِ، بلْ معنَى أحدِهِمَا كافٍ في الجزمِ بخلافِ النَّصبِ، فإنَّهُ إنَّمَا يكونُ مَعَ فاءِ السَّببيَّةِ، وفاءُ السَّببيَّةِ قدْ يرتفعُ مَا بعدَهَا مَعَ بقاءِ معنَاهَا فِيهَا كَقولِهِ تعالَى:[2] ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾، ومَعَ الرَّفعِ تضعفُ دلالةُ الفاءِ على السَّببيَّةِ؛ لأنَّ الرَّفعَ محتملٌ لَهَا، والنَّصبُ نصٌّ فِيهَا وقدْ عرفْتَ أنَّ الأشياءَ السِّتةَ مقوِّيةٌ لمعنَى السَّببيَّةِ في الفاءِ بواسطةِ مشابهتِهِ للشَّرطِ في عدمِ ثبوتِ مدلولِهَا فأريدَ أنْ يكونَ قبلَ الفاءِ صريحُ الأمرِ أو النَّهي حتَّى إنْ ضعفَ دلالةُ الفاءِ على السَّببيَّةِ عندَ ارتفاعِ الفعلِ كانَ صريحُ الأمرِ قبلَهَا أشدَّ تقويةً للسَّببيَّةِ مِمَّا هُوَ بمعنَى الأمرِ».[3]

وقدْ تحملُهُ نزعتُهُ العقليَّةُ، وذهنيتُهُ المنطقيَّةُ إلى التماسِ العللِ الثَّوانِي للظَّاهرةِ النَّحويَّةِ، مِنْ ذلِكَ أنَّ أصولَ المعانِي المقتضيةِ للإعرابِ لَمَّا انحصرَتْ بحكمِ الاستقراءِ في ثلاثةِ أصولٍ، وهِيَ: الفاعليَّةُ المقتضيةُ للرَّفعِ، والمفعوليَّةُ المقتضيةُ للنَّصبِ، والإضافةُ المقتضيةُ للجرِ، بدأَ (النُقْرَه كَار) موافقةَ المصنِّفِ في التماسِ العللِ؛ لاختصاصِ كلِّ واحدٍ مِنْ تلكَ الأصولِ بعلامةٍ إعرابيَّةٍ مميزةٍ، وذلِكَ عندَ قولِهِ: «وذلكَ أيْ: اقتضاءُ الفاعليَّةِ الرَّفعَ، والمفعوليَّةِ النَّصبَ، والإضافةِ الجرَ إمَّا بحكمِ التَّناسبِ بينَ كلِّ واحدٍ مِنْ هذِهِ المعانِي وبينَ هذِهِ الحركاتِ؛ لقوةِ الأولِ وهُوَ الفاعليَّةُ؛ لأنَّهَا أقوى في الاعتبارِ مِنْ المفعوليَّةِ؛

---

(1) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٢٦٣.

(2) سورة المرسلات: آية (٣٦).

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٦٠٣- ٦٠٤.

لأنَّ الفاعلَ مِمَّا لا يُستغنَى عَنهُ، إذْ مَا مِنْ فعلٍ إلا وهُوَ مفتقرٌ إلى فاعلٍ، وضَعُفَ الثَّانِي وهُوَ المفعوليَّةُ؛ لأنَّ المفعولَ فضلةٌ يتمُ الكلامُ بدونِهَا وكونُ الثَّالثِ وهُوَ الإضافةُ بينَ بين، أيْ بينَ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ، يدلُّ على هذَا وقوعُ المضافِ إليهِ مرةً فاعلاً، وأخرَى مفعولاً، نحوَ (ضَرْبُ زيدٍ عمرًا)، و(ضَرْبُ عمرٍو زيدٌ)، وعلى هذَا المذكورِ مِنْ القوَّةِ والضَّعفِ والتَّوسطِ شأنُ دلائلِ الإعرابِ مِنْ الحركاتِ والحروفِ، فإنَّ أقواهَا الرَّفعَ؛ لأنَّهُ مِنَ الشَّفتينِ، ويحتاجُ في النُّطقِ بهِ إلى تحريكِ عضوينِ، وأضعفُهَا النَّصبُ؛ لكونِهِ مِنْ أقصَى الحلقِ، وأمَّا الجرُّ فهُوَ بينَ بين؛ لكونِهِ مِنْ وسطِ الحنكِ، فالفاعلُ لقوَّتِهِ استحقَّ أقوَى دلائلِهِ والمفعولُ لضعفِهِ استحقَّ أضعفَهَا والمضافُ إليهِ لتوسطِ رتبتِهِ استحقَّ مَا هِيَ دائرةٌ بينَ الضَّعفِ والقوَّةِ»[1]، وقدْ استطردَ هُنَا في ذكرِ العللِ وانتقلَ مِنْ العللِ التَّعليميَّةِ إلى العللِ القياسيَّةِ.

وقدْ نهجَ (النُقْرَه كَار) في (شرحِ لُبِّ الألبابِ) منهجَه في (العُبابِ) مِنْ كثرةِ التَّعليلِ للأحكامِ الَّتِي يذكرُهَا أو الأقوالِ الَّتِي يقولُ بهَا، ومِنْ تعليلاتِهِ في (شرحِ لُبَّ الألبابِ) قولَهُ معللاً إعرابَ الفعلِ المضارعِ: «فهُوَ فرعٌ على الاسمِ في الإعرابِ عندَ البصريَّةِ، وليسَ بأصلٍ فيهِ، وذلِكَ لأنَّهُ لا يتواردُ عليهِ المعانِي المقتضيةُ للإعرابِ؛ لأنَّهُ بصيغتِهِ يدلُّ على معنَاهُ، ألا ترَى أنَّ صيغةَ (ضَرَبَ) للماضِي وصيغةُ (يَضْرِبُ) للمضارعِ، والكوفيَّةُ قالُوا: إنَّ إعرابَهُ بالأصالةِ لا بالمشابهةِ، وذلكَ لتواردِ المعانِي المختلفةِ عليهِ، كَمَا تتواردُ على الاسمِ، لأنَّكَ إذَا قلتَ: (لا تضربُ) بالرَّفعِ عُلِمَ أنَّهُ نفيٌ، وبالجزمِ عُلِمَ أنَّهُ نهيٌ، وأنَّ نصبَ (تشربَ) في قولِكَ: (لا تأكلَ السَّمكَ وتشربَ اللَّبنَ) دليلٌ على أنَّ الواوَ للصّرفِ، وجزمُهُ على أنَّهَا للعطفِ»[2]، وقدْ ذكرَ العلَّةَ الَّتِي تعلَّلَ بهَا

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١١٣٠- ١١٣١.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٥٣١/١.

البصريونَ، وهِيَ المشابهةُ، ثُمَّ ذكرَ علَّةَ الكوفيينَ وهِيَ أنَّ إعرابَ الفعلِ المضارعِ بالأصالةِ لتواردِ المعانِي المختلفةِ عليهِ كَمَا تتواردُ على الاسمِ، ثُمَّ رجَّحَ بينَ الفريقينِ بالردِّ على الرأي الكوفِيِّ حيثُ قالَ: «والجوابُ: أنَّ إعرابَهُ لا يدلُّ علَى معانٍ معتورةٍ عليهِ، بلْ إعرابُهُ يوضحُ معنَى الحرفِ المصدرِ هُوَ بِهِ».[1]

ومِنْ تعليلاتِهِ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ) - أيضًا- قولُهُ: «فإنَّ سيبَويه[2] قدَّمَ الإعلالَ علَى منعِ الصَّرفِ؛ لأنَّ سببَ الإعلالِ قويٌّ، وهُوَ الاستثقالُ الظَّاهرُ بخلافِ سببِ المنعِ فإنَّهُ ضعيفٌ وهُوَ المشابهةُ الخفيَّةُ ... وبهذَا عُلِمَ فسادُ قولِ الزَّجاجِ:[3] إنَّهُ منصرفٌ في حالتَي الرَّفعِ والجرِّ والتَّنوينُ للصَّرفِ لأنَّ الإعلالَ لقوةِ سببِهِ، وهُوَ الاستثقالُ الظَّاهرُ مقدَّمٌ على منعِ الصَّرفِ لضعفِ سببِهِ، وهُوَ المشابهةُ الخفيَّةُ»[4]، فقدْ تعلَّلَ بالاستثقالِ والمشابهةِ وقارنَ بينَ التَّعليليْنِ ورجَّحَ الأقوَى مِنهُمَا.

وقدْ تعلَّلَ - أيضًا- بعلَّةِ (أمنِ اللَّبسِ) وذلِكَ عندَ قولِهِ: «واعلمْ أنَّ وجوبَ تقديمِ الفاعلِ مَعَ (إلا) عندَ غيرِ الكسائيِّ[5]، وذلكَ بحملِ (إلا) على (إنَّمَا) فإنَّ التَّقديمَ واجبٌ مَعَهُ؛ لأنَّ التَّأخيرَ مَعَهُ مُلْبِسٌ؛ لأنَّهُ لا يتعينُ المحصورُ في (إنَّمَا) إلا بتأخُرِهِ، بخلافِ (إلا) فإنَّ الاقترانَ بـ(إلا) يدلُّ على المرادِ والرُّجحان مَعَ الكسائيِّ؛ لأنَّ التَّوسيعَ عندَ وضوحِ المعنَى أولَى مِنْ التَّضييقِ بمنعِ أحدِ الاستعمالينِ»[6]، و- أيضًا- تعلَّلَ هُنَا بالتَّوسيعِ عندَ وضوحِ المعنَى وأنَّهُ أولَى مِن التَّضييقِ.

---

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٥٣١/١.

(2) ينظر: الكتاب: ٣٠٨/٣.

(3) ينظر: شرح المفصل: ٦٣/١- ٦٤، وشرح الكافية للرضي: ٥٨/١.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ٧٨ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٨٢/١- ٨٣.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٥٩٠/٢.

(6) ينظر: اختيارات النقره كار: ٨٣ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٩٢/١.

وفي خبرِ المبتدأِ في قولِهم: (ضربي زيدًا قائمًا) علَّلَ لرأي الأخفشِ فيهَا وذلكَ عندَ قولِهِ: «وقالَ الأخفشُ: [1] الخبرُ المحذوفُ الَّذِي سدَّتْ الحالُ مسدَّهُ مصدرٌ مضافٌ إلى صاحبِهَا فيكونُ تقديرُ: ضربي زيدًا قائمًا: ضربي زيدًا ضربُهُ قائمًا، وقولُهُ: أقوَى؛لأنَّهُ أقلُّ حذفًا مَعَ صحةِ المعنَى؛ ولأنَّهُ حذفَ فِيهِ خبرٌ عاملٌ بقِي معمولُهُ ودلالةُ المعمولِ على العملِ دلالةٌ قويَّةٌ، بخلافِ تقديرِ البصريينَ، فإنَّهُ بقيَ بعدَ الحذفِ معمولُ عاملٍ أضيفَ إليهِ نائبٌ عَنْ الخبرِ الأصليِّ، وهُوَ حصلَ أو حاصلٌ فضعفَتْ الدَّلالةُ؛ لبُعدِ الأصلِ، وكثرةِ الوسائطِ ولأنَّ في تقديرِ الأخفشِ تكرارًا باعثًا علَى الحذفِ بخلافِ تقديرِهِم»[2]، فقدْ تعلَّلَ بقلَّةِ الحذفِ وصحَّةِ المعنَى وغيرِهِمَا.

وقدْ يعللُ لكلامِ المصنِّفِ واختياراتِهِ مِنْ ذلِكَ قولُهُ: «وإنَّمَا قالَ: (المختارُ مِنَ الوجوهِ)؛ لأنَّ في (الحسنِ الوجهِ) ثلاثةُ وجوهٍ رفعُ الوجهِ علَى الفاعليَّةِ، ونصبُهُ على التَّشبيهِ بالمفعولِ، وجرُّهُ علَى الإضافةِ».[3]

ولأنَّ العلَّةَ الجامعةَ أحدُ أركانِ القياسِ فلا يَحتكمُ (النُقْرَه كَار) إلى القِياسِ إلا ويذكرُ علَّةَ هذَا القِياسِ مِنْ ذلِكَ قولُهُ في علَّةِ عَدَمِ إلحاقِ (حائض) وأشباهِهَا تاءَ التَّأنيثِ وورودِهَا علَى معنَى النِّسبةِ: «وقولُ الخليلِ[4]أقيسُ؛ لأنَّهُ ردٌّ إلى معنًى يقتضِي حذفَ التَّاءِ ومَا ذكرَهُ سيبَويه[5] تأويلٌ بعيدٌ ليسَ فِيهِ معنًى يقتضِي حذفَ التَّاءِ، ولاتفاقِهِمْ على أنَّ حذفَ التَّاءِ إنَّمَا يكونُ إذَا أريدَ الثُّبوتَ دونَ الحدوثِ، وهُوَ إنَّمَا يصحُّ على قولِ الخليلِ لا على

---

(1) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٧٨.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٥٤ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١٣٨.

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٥١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب:١/٢٨١.

(4) ينظر: الكتاب: ٣/٣٨٣- ٣٨٤.

(5) ينظر: المصدر السابق: ٣/٣٨٣.

قولِ سيبَويه؛ لأنَّ التَّأويلَ كَمَا يمكنُ مِنْ الثُّبوتِ يمكنُ في الحدوثِ».[1]

وقدْ اهتمَّ (النُقْرَه كَار) في التَّعليلِ في كتابِهِ (شرحُ شافيةِ ابنِ الحاجبِ) فهُوَ يعلِّلُ لاختياراتِ المصنِّفِ، ويعلِّلُ لاختيارِ الألفاظِ والتَّعبيراتِ الَّتِي تلفظَ وعبَّرَ بهَا المصنِّفُ، وعلَّلَ للأحكامِ الصَّرفيَّةِ بالعللِ الَّتِي تعلَّلَ بهَا النُّحاةُ سواءٌ كانَتْ العلَّةُ علَّةً تعليميَّةً [2] أو جدليَّةً[3] أو غيرَ ذلكَ مِنْ العللِ الَّتِي كانَ النُّحاةُ يتعلَّلُونَ بهَا فمِنْ ذلكَ: قولُهُ: «وأبنيةُ الاسمِ المتمكنِ الأصولِ (ثلاثيَّة) وهِيَ الأصلُ؛ لأنَّ الأصلَ في كلِّ كلمةٍ أنْ تكونَ علىَ ثلاثةِ أحرفٍ، حرفٌ يبتدأُ بهِ، وحرفٌ يوقفُ عليهِ، وحرفٌ يفرقُ بينَ المبتدأِ بهِ والموقوفِ عليهِ، وذلكَ لتنافِيهِمَا في الصِّفةِ؛ لأنَّ المبتدأَ بهِ يقتضِي الحركةَ والموقوفَ عليهِ يقتضِي السُّكونَ، و(رباعيَّة) و(خماسيَّة) وإنَّمَا جُوِّزَ في الاسمِ ذلكَ للتَّوسعِ، ولمْ يُجَوَّزْ فِيهِ (سداسيَّة) لئلا يُتوهمَ أنَّهُ كلمتانِ ركبتَا بناءً على أنَّ الأصلَ أنْ تكونَ الأبنيةَ ثلاثيَّةٌ »[4]، فقدْ علَّلَ لكلِّ بناءٍ مِنْ الأبنيةِ الأصليَّةِ، وعلَّلَ - أيضًا- للأحكامِ الَّتِي لا تجوزُ.

ويعلِّلُ لاختيارِ النُّحاةِ حرفَ الفاءِ والعينِ واللامِ (فعل) دونَ غيرِهَا مِنْ حروفِ الهجاءِ وذلكَ عندَ قولِهِ: «وإنَّمَا اعتبر هذِهِ الحروفُ للتَّعبيرِ؛ لأنَّهُ لما كانَ معنَى تركيبِهَا مشتركًا بينَ جميعِ الأفعالِ والأسماءِ المتصلةِ بهَا؛ لأنَّ النَّصرَ فِعْلٌ وكَذَا الضَّربُ وغيره جعلَ لفظَهَا مَعَ هيئتِهِ مشتركًا بينَهُمَا، والمقصودُ مِنْ هذَا التَّعبيرِ أنْ يُعلِّمَ المعلِّمُ المتعلِّمَ معرفةَ الحروفِ الأصولِ والزوائدِ وتغييراتِهَا بالحركاتِ المعينةِ والسُّكونِ وليسَ المرادُ أنَّ معرفةَ الأصليِّ

---

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٨٩ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢/٤٣٥.

(2) وهي: التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب. (الإيضاح في علل النحو: ٦٤)

(3) وهي كل ما يعتل به بعد العلة القياسية. (الإيضاح في علل النحو: ٦٥)

(4) ينظر: شرح الشافية: ٢٩.

مِنْ الزَّائدِ موقوفةٌ على التَّعبيرِ؛ لأنَّ التَّعبيرَ موقوفٌ على معرفةِ الأصولِ، فلَوْ توقَّفَ معرفةُ الأصولِ عليهِ لزمَ الدَّورُ»[1]، ففِي هذَا الكلامِ دليلٌ على عنايتِهِ بالتَّعليلِ حيثُ علَّلَ لاختيارِ النُّحاةِ لهذِهِ الحروفِ دونَ غيرِهَا وذكرَ الهدفَ مِنْ الميزانِ الصَّرفِيِّ الَّذِي اتفقَ عليهِ النُّحاةُ، ومِمَّا يدلُّ على عنايتِهِ بالتَّعليلِ - أيضًا- أنَّهُ يتحاشَى في عللِهِ مَا يلزمُ الدورَ؛ لأنَّ ذلِكَ ينقضُ العلَّةَ ويقدحُ فِيهَا.

وقدْ يعلِّلُ للحكمِ الواحدِ بأكثرَ مِنْ علَّةٍ، مِنْ ذلكَ قولُهُ: «فيقالُ في وزنِ (اذدكر) افْتَعَلَ، ولا يقالُ (افْدَعَلَ)، إمَّا لبيانِ الأصلِ، أوْ لدفعِ الثُّقلِ بالتَّلفظِ بالمبدلِ».[2]

ومِنْ عللِهِ - أيضًا- في (شرحِ الشَّافيةِ) قولُهُ: «وإنَّمَا سمِّيتْ حروفُ العلَّةِ لأنَّها تتغيرُ بالحذفِ والقلبِ والإسكانِ، ولا تصحُّ ولا تبقَى علَى حالٍ عندَ مجاورتِهَا لما يخالفُهَا مِنْ الحركةِ والحرفِ فهِيَ كَالعليلِ المنحرفِ المزاجِ المتغيرِ حالاً بحالٍ»[3]، فقدْ علَّلَ هُنَا لسببِ تسميةِ حروفِ العلَّةِ بهذَا الاسمِ.

ومِنْ العللِ الَّتِي تعلَّلَ بهَا كثرةُ الاستعمالِ، والخِفةُ، والاستثقالُ، قالَ في شرحِ الشَّافيةِ: «ونحوَ (قُفْل) - بضمِّ الفاءِ وسكونُ العينِ- يجوزُ فِيهِ (قُفُل) بضمِّ العينِ لإتباعِ الفاءِ علَى رأي، لمجيءِ (عُسُر ويُسُر) - بضمِّ الفاءِ والعينِ فيهِمَا- وهُمَا فرعانِ مِنْ (عُسْر ويُسْر)؛ لأنَّهُمَا بسكونٍ أكثرَ استعمالاً مِنهُمَا بضمَّةٍ، والأكثرُ استعمالاً أولَى بالأصالةِ، وعندَ الأكثرينَ لا يجوزُ ذلكَ؛ لأنَّ فِيهِ عدولاً مِنْ الأخفِ إلى الأثقلِ، وأمَّا مجيءُ (عُسُر ويُسُر) فلا يدلُّ على أنَّهُمَا فرعان مِنْ (عُسْر ويُسْر) لجوازِ أنْ يكونَا أصلينِ - أيضًا- وكانَ الأخفُ أكثرَ

(1) ينظر: المصدر السابق: ٣٠- ٣١.

(2) ينظر: شرح الشافية: ٣١- ٣٢.

(3) ينظر: المصدر السابق: ٣٤.

استعمالاً، فإنَّ الاستثقالَ في الأصلِ قدْ يؤدِي إلى تركِ استعمالِهِ أصلاً كَمَا في (يَقُول) فلاَ ينكرُ أداؤهُ إلى قلةِ استعمالِهِ».[1]

ومِنْ تعليلاتِهِ - أيضًا- بالثِّقلِ قولُهُ: «ولذَا ثقلَ الزِّيادةُ في الخماسيِّ؛ لوقوعِ ثلاثةِ أحرفٍ في وسطِهِ، فلا يزادُ فيهِ إلا زيادةٌ واحدةٌ مِنْ حروفِ المدِّ قبلَ اللامِ أو بعدَهُ، ولذَا كانَتْ الزِّيادةُ في (قرعبلانة) نوادرًا».[2]

ومِنْ عللِهِ الَّتِي علَّلَ بِهَا حاجةُ العربِ إلى الحكمِ، والمناسبةِ، وذلِكَ عندَ قولِهِ: «وقدْ تكونُ أحوالُ الأبنيةِ للتَّوسعِ في الكلامِ والتَّفننِ؛ لاحتياجِهِمْ إلىَ ذلكَ خصوصًا في الأسجاعِ والفواصلِ والقوافي كَالمقصورِ والممدودِ وذِي الزِّيادةِ الَّتِي لمْ تكنِ الزِّيادةُ فِيهَا لمعنًى، وقدْ تكونُ أحوالُ الأبنيةِ للمجانسةِ كَالإمالةِ فإنَّها لإثباتِ المناسبة».[3]

وعلَّلَ لحصرِ المصنِّفِ الملحقَ (بدحرجَ) على ستةِ أقسامٍ، وذلكَ عندَ قولِهِ: «والملحقُ (بدحرجَ) على ستةِ أقسامٍ في الأغلبِ؛ لأنَّهُ إمَّا بتكرارِ اللامِ، أو بزيادةِ الواوِ أوْ الياءِ بعدَ الفاءِ أو بزيادةِ الواوِ أو النُّونِ بعدَ العينِ، أوْ بزيادةِ الياءِ في الآخرِ نحوَ (شَمْلَلَ) أيْ أسرعَ، و(حَوْقَلَ) أيْ كبرَ وفترَ عَنْ الجماعِ، و(بَيْطَرَ) أيْ: عملُ البيطرةِ مِنْ بَطَرْتُ الشَّيءَ أَبْطَرُهُ، أيْ شققتُهُ، ومِنهُ سُمِّى البيطارُ و(جَهْوَر) أيْ رفعَ صوتَهُ».[4]

ومِنَ العللِ القياسيَّةِ الَّتِي علَّلَ بِهَا (النُقْرَه كَار) في شرحِ الشَّافيةِ قولُهُ: «و(فَعُل) - بضمِّ العينِ - لأفعالِ الطَّبائعِ وهِيَ الأفعالُ اللاَّزمةُ الصَّادرةُ عَنْ الطبيعةِ، وهِيَ القوَّةُ الموجودةُ فِي الشَّيءِ الَّتِي لا شعورَ لَهَا بِمَا يصدرُ عَنهَا،

---

(1) ينظر: المصدر السابق: ٥٠.

(2) ينظر: شرح الشافية: ٥٤- ٥٥.

(3) ينظر: المصدر السابق: ٥٨.

(4) ينظر: المصدر السابق: ٦٠- ٦١.

وخصَّ الضمَّ بهَا؛ لانضمامِ الطبيعةِ إلَى الذَّاتِ عندَ صدورِ هذِهِ الأفعالِ مِنهَا كَانضمامِ الشَّفتينِ عندَ خروجِ الضمِّ مِنهُمَا» [1]، فهذِهِ العلَّةُ علَّةٌ بينَ العلَّةِ التَّعليميَّةِ والعلَّةِ الجدليَّةِ، ويسمِّيهَا الأصوليونَ: العلَّةُ القياسيَّةُ.[2]

(1) ينظر: المصدر السابق: ٦٨.

(2) ينظر: الإيضاح في علل النحاة: ٦٤.

المبحثُ الثَّانِي: عنايتُهُ بالحدودِ

الحدُّ لغةً: المنعُ، ومِنهُ سُمِّي البوابُ حدادًا لمنعِهِ النَّاسَ عَنْ الدُّخولِ في الدَّارِ.

واصطلاحًا: الجامعُ المانعُ، ويقالُ: المطَّردُ المنعكسُ.[1]

قالَ الفاكهيُّ[2]: «اعلمْ أنَّ الحدَّ والمعرفَ في عُرفِ النُّحاةِ والفُقهاءِ والأصوليينَ اسمانِ لمسمًّى واحدٍ، وهُوَ: مَا يميزُ الشَّيءَ عَمَّا عداهُ، ولا يكونُ كَذلِكَ إلَّا مَا كانَ جامعًا مانعًا»[3]، ثُمَّ مَثَّلَ لهذَا الحدِّ بقولِهِ: «كَالحيوانِ النَّاطقِ فإنَّهُ يميزُ الإنسانَ عَنْ جميعِ مَا عداهُ، ومِمَّا يشاركُهُ في مطلقِ الحيوانِ».[4]

وقدْ كانَ لاهتمامِ النُّحاةِ في الحدودِ والتَّعريفاتِ أثرٌ كبيرٌ في تأثرِهِم بالقواعدِ المنطقيَّةِ والفلسفيَّةِ، ومِنْ الواضحِ أنَّنَا لا نجدُ هذِهِ الدِّقةَ في التَّعريفاتِ مثلاً عندَ سيبَويه كَمَا جاءَتْ عندَ مَنْ أتى بعدَهُ مِنْ النُّحاةِ المتأخرينَ، فسيبَويه كانَ يُعنَى في توضيحِ الأبوابِ النَّحويَّةِ بالتَّمثيلِ، وذكرِ الشَّواهدِ في أكثرَ الأحيانِ، ولمْ يغرقْ فِيمَا يندرجُ تحتَ التَّعريفِ أوْ يخرجُ عَنهُ،

---

(1) ينظر: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: ٦٥.

(2) هو: عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن علي الفاكهي المكي، جمال الدين، عالم بالعربية، من فقهاء الشافعية، من كتبه: الفواكه الجنية على متممة الآجرومية ، ومجيب الندا، توفي سنة ٩٧٢هـ. (النور السافر: ٢٧٧، الأعلام: ٦٩/٤)

(3) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي: ٤٩.

(4) ينظر: المصدر السابق: ٤٩.

بلْ كانَ يعمدُ إلى ذكرِ الأقسامِ المنطوِي عليهَا البابُ.[1]

وقدْ ازدادَتْ عنايَةُ النُّحاةِ بالحدودِ، وغالَى بعضُهُم في ذلِكَ حتَّى أصبحَتْ تلكَ التَّعريفاتُ تعجُ بالمنطقِ، ويظهرُ هذَا بصورةٍ جليَّةٍ عندَ النُّحاةِ المتأخرينَ، كَابنِ الحاجبِ، والرَّضيِّ، وابنِ الخشَّابِ وغيرِهِم.

ومِمَّا يبينُ عنايَةَ العلماءِ بالحدودِ والتَّعريفاتِ كثرةُ المصنفاتِ الَّتِي صنِّفَتْ في الحدودِ أذكرُ مِنهَا مَا يَلِي:

١. التَّعريفاتُ: [2] للشَّريفِ الجرجانيِّ.[3]

٢. كتابُ الحدودِ النَّحويَّةِ: [4] للشِّهابِ الأبديِّ.[5]

٣. كتابُ الحدودِ في النَّحوِ وشرحِهِ: [6] للفاكهيِّ.

وقدْ اعتَنَى (النُقْرَه كَار) بالحدودِ والتَّعريفاتِ، وتأثَّرَ بمَنْ سبقَهُ مِنْ متأخرِي النُّحاةِ كَابنِ الحاجبِ والرَّضيِّ وغيرِهِمَا ومِنَ المظاهرِ الَّتِي تدلُّ على عنايةِ (النُقْرَه كَار) بالحدودِ والتَّعريفاتِ مَا يَأتِي:

١- التَّعريفُ بالمصطلحاتِ وإنْ لمْ يذكرْ حدَّهَا المصنِّفُ، فيكونُ هُوَ مَنْ ذكرَ

---

(1) ينظر مثلاً: الكتاب: ٢/٢٥٩، ١/٣٠٣.

(2) ينظر: كشف الظنون: ١/٤٢٢.

(3) هو: علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف. من كبار العلماء بالعربية،له نحو خمسين مصنفا، منها التعريفات، ومقاليد العلوم، وتحقيق الكليات ،توفي سنة٨١٦هـ. (الفوائد البهية: ١٢٥، ومفتاح السعادة:١/١٦٧)

(4) ينظر: الأعلام: ١/٢٢٩.

(5) هو: أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبذي، شهاب الدين، نحوي من أهل الأندلس. من كتبه: بيان كشف الألفاظ التي لا بدَّ للفقيه من معرفتها، توفي سنة ٨٦٠هـ. (الضوء اللامع: ٢/١٨٠، وتاج العروس: ٦/١٦١)

(6) ينظر: الأعلام: ٤/١٩٣.

الحدَّ ابتداءً، فمِنْ ذلِكَ قولُهُ في (العُبابِ): «والمرادُ مِن الحِكايَةِ: تنصيصُ المذكورِ ورفعُ الإبهامِ وهُوَ بِمَا هُوَ أكثرُ استعمالاً أليقُ ولأنَّهُ كثيرًا مَا يتطرقُ إلى الالتباسِ بكثرةِ المسمَّياتِ بالعلمِ الواحدِ، فحُكِي ليعرفَ مَا قصدَ بالاستفهامِ عَنهُ».[1]

وقولُهُ - أيضًا- : «الإشمامُ وهُوَ: أنْ تنحوَ بكسرِ فاءِ الفعلِ نحوَ الضَّمَّةِ فتميلُ الياءَ السَّاكنةَ بعدَهَا نحوَ الواوِ؛ لأنهَّا تابعةٌ لحركةِ مَا قبلَهَا».[2]

وقولُهُ في (شرحِ الشَّافيةِ): «واعلمْ أنَّ النَّادرَ: هُوَ الَّذِي قلَّ وجودُهُ وإنْ كانَ على القِياسِ، والشَّاذُّ: هُوَ الَّذِي على خلافِ القياسِ وإنْ كانَ كثيرًا والضَّعيفُ: هُوَ الَّذِي في ثبوتِهِ كلامٌ».[3]

وقولُهُ: «وبابُ المغالبةِ وهُوَ أنْ يغلبَ أحدُ المشاركينَ في معنَى المصدرِ علىَ الآخرِ».[4]

وقولُهُ: «أسماءُ الزَّمانِ والمكانِ: وهُمَا اسمَانِ مشتقَّانِ لزمانٍ أوْ مكانٍ باعتبارِ وقوعِ الفعلِ فِيهِ».[5]

٢- أنْ يذكرَ محترزاتِ تعريفِ المصنِّفِ، ومِنْ ذلِكَ قولُهُ في العُبابِ عندَ حدِّ الكلمةِ: «(الموضوعُ) واحترزَ بِهِ عَنْ المهملاتِ، والمحرَّفاتِ، والألفاظِ الدَّالةِ على معانِيهَا بالطَّبعِ، أو بالعقلِ. (للمعنَى) أيْ: مَا يُعنَى أيْ يُرادُ، وهُوَ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣١٨.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٥٧٩.

(3) ينظر: شرح الشافية: ٣٤- ٣٥.

(4) ينظر: المصدر السابق: ٦٥.

(5) ينظر: المصدر السابق: ١٣٦.

مصدرٌ بمعنَى المفعولِ مِنْ (عنيْتُ مِنْ قولِي كَذَا)، أيْ: قصدْتُ وأردْتُ مِنهُ كَذَا، فالمعنَى هُوَ المقصودُ مِنَ اللَّفظِ. (مفردًا) واحترزَ بِهِ عَنْ الألفاظِ المركَّبةِ نحوَ: عبدُ اللهِ، ضَرَبَ زيدٌ ولا تخرجَ هذِهِ الألفاظُ بقولِهِ (الموضوعُ) مِنْ حيثُ إنَّ الواضعَ لمْ يضعْ إلا المفرداتُ وأمَّا المركباتُ فإنَّمَا تحصلُ باستعمالِ المستعملِ بعدَ وضعِ الواضعِ للمفرداتِ». [1]

وقولُهُ - أيضًا- في حدِّ الفاعلِ: «(مقدَّمًا عليهِ) خبرُ كانَ، احترازًا عَنْ توهُّمِ متوهِّمٍ يظنُ أنَّ (زيد) في (زيدٌ قامَ) مسندٌ إليهِ (قامَ)، ولا يجبُ الاحترازُ عَنهُ؛ لأنَّهُ إنَّمَا يجبُ الاحترازُ عَنْ الشَّيءِ الَّذِي لمْ يكنْ مِنْ جملةِ المحدودِ، ويكونُ داخلاً في الحدِّ...». [2]

وقولُهُ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ) عندَ حدِّ الكلامِ: «وبقولِهِ: (لذاتِهِ) عَنِ الجُملةِ الواقعةِ موقعَ المفردِ فإنَّهَا لا تكونُ مقصودةً لذاتِهَا بلْ لغيرِهَا». [3]

وقولُهُ: «واعلمْ أنَّهُ لو قُيِّدَ اللَّفظُ بالمستقبلِ لكانَ أولى، احترازًا عَنِ اللَّفظِ الَّذِي صارَ بعضَ اسمٍ أو بعضَ فعلٍ نحوَ: ياءُ بصريٍّ، وتاءُ مسلمةٍ وهمزةُ أعلمَ وألفُ ضاربٍ فإنَّهُ كلُّ واحدٍ مِنهَا لفظٌ موضوعٌ لمعنَى لكنَّهُ ليسَ بكلمةٍ؛ لعدمِ استقلالِهِ». [4]

وقولُهُ في (شرحِ الشَّافيةِ): «وأبنيةُ الاسمِ المتمكنِ واحترزنَا بالمتمكنِ عَنِ المبنيِّ كَـ(مَنْ) و(مَا)، (الأصولِ) احترزَ بِهِ عَنْ الأبنيةِ الفروعِ الَّتِي فِيهَا زيادةٌ ثلاثيَّةٌ، وهِيَ الأصلُ؛ لأنَّ الأصلَ في كُلِّ كلمةٍ أنْ تكونَ على ثلاثةِ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٠- ٢١.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٤٩٩.

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢٦/١.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥٧ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢٣/١.

أحرفٍ». [1]

٣- أنْ يذكرَ الحدَّ اللُّغويَّ للمصطلحِ قبلَ أنْ يذكرَ الحدَّ الاصطلاحيَّ فمِنْ ذلكَ قولُهُ في حدِّ النَّحوِ في العُبابِ: «والنَّحوُ في اللُّغةِ لخمسةِ معانٍ: المثلُ، والنَّوعُ، والمقدارُ، والنَّاصيةُ، والقصدُ، ويحتملُ اشتقاقُهُ مِنْ كلٍّ واحدٍ مِنْ هذهِ المعانِي.

وفي الاصطلاحِ: هُوَ علمٌ بالقوانينِ المستنبطةِ مِنْ استقراءِ كلامِ العربِ ليعرفَ بهَا أحوالُ أواخرِ الكلامِ». [2]

وقولُهُ - أيضًا- : «التَّرخيمُ وهُوَ في اللُّغةِ: التَّسهيلُ، والتَّليينُ، يقالُ كلامٌ رخيمٌ، أي: لينٌ، فسُمِّيَ هذَا الحذفُ ترخيمًا؛ لأنَّهُ تسهيلُ اللَّفظِ وتخفيفُهُ، وهُوَ: حذفٌ في آخرِ الاسمِ صوابُهُ أنْ يقولَ: هُوَ حذفُ آخرَ الاسمِ لئلا يلزمَ أنْ يكونَ المحذوفُ هُوَ المحذوفُ فِيهِ على سبيلِ الاعتباطِ جوازًا، والاعتباطُ: نحرُ البعيرِ مِنْ غيرِ علَّةٍ بهَا كذلكَ التَّرخيمُ حذفٌ مِنْ غيرِ علَّةٍ موجبةٍ لَهُ سوى التَّخفيفُ، والإيذانُ بأنَّ النِّداءَ لأمرٍ مهمٍّ لا يقبلُ التَّوقفَ». [3]

٤- ومِنْ مظاهرَ عنايتِهِ بالحدودِ نقدُ وتصويبُ حدِّ المصنِّفِ إذَا استدعَى الأمرُ ذلكَ، فمِنْ ذلِكَ قولُهُ في العُبابِ: «وفي التَّعريفِ نظرٌ؛ لأنَّهُ لو كانَ المرادُ مِنَ الإشارةِ الإشارةُ الحسيَّةُ - وهِيَ المفهومُ مِنْ اسمِ الإشارةِ؛ لأنَّ مطلقَ الإشارةِ حقيقةٌ في الإشارةِ الحسيَّةِ، لا الإشارةُ العقليَّةُ - لخرجَ عَنِ التَّعريفِ الموصولُ، ومَا احتيجَ إلَى الاحترازِ عَنْ المضمراتِ ولوْ كانَ المرادُ بهَا

---

(1) ينظر: شرح الشافية: ٢٨- ٢٩.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٥.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٢١٧.

مطلقُ الإشارةِ لدخلَ فِيهِ جميعُ المظهراتِ؛ لأنَّ نحوَ: (رجلٌ وفرسٌ وعمرٌو) يشارُ بِهِ إلَى ماهيَّةٍ معيَّنةٍ، أو شخصٍ معينٍ كَمَا يشارُ بالضَّميرِ إلَى المعهودِ إليهِ».[1]

وقولُهُ في حدِّ المفعولِ المطلقِ: «وهُوَ مَا يدلُّ على مفهومِ الفعلِ حالَ كونِهِ مجردًا عَنْ الزَّمانِ، نحوَ: ضربْتُ ضربًا، قيلَ: هذَا التَّعريفُ غيرُ مانعٍ لدخولِ جميعِ أنواعِ المصدرِ فيهِ، ولا جامعٍ لخروجِ مفعولٍ مطلقٍ يدلُّ على الزَّمانِ عَنهُ، نحوَ: (صبحْتُ صبوحًا)، فالأوْلَى في تعريفِهِ أنْ يُقالَ: مصدرٌ أو جارٍ مجراهُ، يذكرُ مِنْ جهةِ صدورِهِ عَنْ الفاعلِ».[2]

وقولُهُ - أيضًا- في حدِّ النَّعتِ: «وأمَّا التَّأكيدُ الَّذِي يقيدُ الإحاطةَ فالظَّاهرُ أنَّهُ داخلٌ في هذَا الحدِّ؛ لأنَّ (كلُّهُم) في قولِكَ: (جاءَنِي القومُ كلُّهُم) يدلُّ على الشُّمولِ الَّذِي في القومِ، وكَذَا بدلُ الاشتمالِ داخلٌ فيهِ نحوَ: (أعجبَنِي زيدٌ علمُهُ) (مطلقًا) يخرجُ عَنهُ الحالُ في نحْوِ: ضربتُ زيدًا مجردًا، فإنَّ (مجردًا) يدلُّ على معنًى في متبوعِهِ، لكنَّ لا مطلقًا بلْ مقيدًا بحالِ الضَّربِ، وليسَ بمحتاجٍ إلى هذَا الاحترازِ؛ لأنَّ قولَهُ: (تابعٌ) يخرجُ الحالَ، لكنَّهُ ذُكرَ دفعًا لتوهُّمِ مَنْ يتوهَّمُ أنَّهُ داخلٌ في التَّوابعِ. وكانَ عليهِ أنْ يقولَ: تابعٌ محمولٌ يدلُّ على معنًى في متبوعِهِ أو في متعلَّقِهِ؛ ليخرجَ عَنهُ التَّأكيدُ، وبدلُ الاشتمالِ ويدخلَ فِيهِ نحوَ: جاءَنِي رجلٌ قائمٌ أبوهُ، فإنَّ (قائمٌ) صفةٌ مَعَ أنَّه لا يدلُّ على معنًى في متبوعِهِ، وإنَّمَا يدلُّ على معنًى في متعلَّقِهِ»[3]، ففي هذِهِ الأمثلةِ مِنْ كلامِهِ مَا يدلُّ على عنايتِهِ بالحدودِ حيثُ اعتنَى بتحليلِ الحدودِ، والتَّأكدِ مِنْ كونِهَا جامعةً مانعةً وذلكَ

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٧٩- ٢٨٠.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٣- ٤.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٦٣٣- ٦٣٤.

مِنْ خلالِ معرفةِ مَا يدخلُ في التَّعريفِ ومَا يخرجُهُ التَّعريفُ المذكورُ وتوضيحُ الاحترازاتِ الَّتِي يمكنُ الاستغناءُ عَنهَا حتَّى لا يطولَ الحدُّ.

وقولُهُ - أيضًا- منتقدًا حدَّ المصنِّفِ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ) عندَ مبحثِ عطفِ النَّسقِ: «وهُوَ مَا وقعَ بينَهُ وبينَ متبوعِهِ أحدُ الحروفِ العشرةِ الآتيةِ ولكنْ يدخلُ في هذَا التَّعريفِ بعضُ الصِّفاتِ الَّتِي يدخلُ بينَهَا وبينَ موصوفاتِهَا الواوُ، كقولِهِ تعالَى:[1] ﴿وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ نصُّ الزَّمخشريِّ[2] على أنَّ هذِهِ الواوَ لتأكيدِ لصوقِ الصِّفةِ بالموصوفِ، قالَ ابنُ الحاجبِ في شرحِ الكافيةِ:[3] لوْ حدَّ العطفَ بأنَّهُ تابعٌ يتوسطُ بينَهُ وبينَ متبوعِهِ أحدُ الحروفِ العشرةِ لدخلَ فيهِ بعضُ الصِّفاتِ».[4]

وقولُهُ - أيضًا- في حدِّ الكلمةِ: «واعلمْ أنَّهُ لو قُيِّدَ اللَّفظُ بالمستقبلِ لكانَ أولَى، احترازًا عَنْ اللَّفظِ الَّذِي صارَ بعضَ اسمٍ أو بعضَ فعلٍ نحوَ: ياءُ بصريٍّ، وتاءُ مسلمةٍ وهمزةُ أعلمَ وألفُ ضاربٍ فإنَّهُ كلُّ واحدٍ مِنهَا لفظٌ موضوعٌ لمعنًى، لكنَّهُ ليسَ بكلمةٍ ؛ لعدمِ استقلالِهِ».[5]

وقولُهُ - أيضًا- في حدِّ المبتدأِ: «فالصَّوابُ أنْ يقولَ هكذَا: أوْ مسندٌ نعتٌ أوْ جارٍ مجراهُ رافعُ اسمٍ مستقلٍ مغنٍ واقعٌ بعدَ الاستفهامِ أوْ النَّفيِّ نحوَ: أقائمٌ الزَّيدانُ؟ فالزيدانُ: فاعلُ (أقائمٌ)، وقدْ سُدَّ بِهِ مسدَّ الخبرِ لشدَّةِ شبهِهِ بالفعلِ، ومِنْ ثَمَّ لا يصغرُ ولا يوصفُ ولا يعرَّفُ باللامِ أو الإضافةِ، ولا

---

(1) سورة الكهف: آية (٢٢).

(2) ينظر: الكشاف: ٣/٥٧٧.

(3) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب: ٥٨.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٣٠٥- ٣٠٦.

(5) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥٧ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٢٣.

يجوزُ أنْ يكونَ (أقائمٌ) خبرًا، و(الزيدانُ): مبتدأٌ، وإلَّا لزمَ أنْ يقالَ: (أقائمانِ) لوجوبِ التَّطابقِ بينَ المبتدأِ وخبرِهِ ولا العكسُ وإلا لزمَ عكسُ مَا هُوَ الأصلُ مِنْ كونِ الجملةِ معرفةً والمبتدأ نكرةً».[1]

٥- أنَّ للحدِّ عندَ (النُقْرَه كَار) منهجًا، كَمَا هُوَ منهجُ السَّابقينَ لَهُ، فلا يرضَى التَّرديدَ في الحدِّ ولا الإطالةَ، وإنَّمَا يحرصُ على أنْ يكونَ جامعًا مانعًا، كَمَا هُوَ واضحٌ في النَّماذجِ السَّابقةِ، وكَمَا في قولِهِ - أيضًا- : «المرادُ بشبهِهِ مَا يجرِي مجرَاهُ في العملِ، ومجموعُ الفعلِ أو شبهِهِ والفاعلُ لا يكونَ عاملاً؛ لأنَّ العملَ للفعلِ أو شبهِهِ وحدَهُ، فبقوله (مِنْ فعلٍ أو شبهِهِ) خرجَ أمثالُهُ، اللهمَّ إلا أنْ يقالَ كَمَا قالَ ابنُ الحاجبِ - رحمَهُ اللهُ - في شرحِ المفصَّلِ:[2] إنَّ قولَهُ (مِنْ فعلٍ أو شبهِهِ) لمْ يأتِ بِهِ قاصدًا إلى أنَّهُ مِنْ جملةِ الحدِّ؛ لما فِيهِ مِنَ التَّرديدِ الَّذِي هُوَ منافٍ للحدودِ، وإنَّمَا أُتِيَ بِهِ كَالفضلةِ مبينًا أقسامَ المسندِ فلمَّا لمْ يكنْ ذلكَ مقصودًا في الحدِّ ورد عليهِ لو اقتصرَ على قولِهِ: (مَا كانَ المسندُ إليهِ مِنْ فعلٍ أو شبهِهِ) زيدٌ في (زيدٌ قامَ) و(زيدٌ قامَ أبوهُ)؛ لأنَّ الجملةَ وهِيَ الفعلُ مَعَ فاعلِهِ المضمرِ أو المظهرِ مسندٌ إلى زيدٍ فاحتاجَ إلى أنْ يقولَ مقدَّمًا عليهِ».[3]

وقولُهُ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ) في حدِّ التَّمييزِ: «واعلمْ أنَّهُ يدخلُ في هذَا التَّعريفِ المنصوبُ على التَّشبيهِ بالمفعولِ مِنْ نحوِ: زيدٌ حسنٌ وجهَهُ، والمضافُ إليهِ مِنْ نحوِ: رطلُ زيتٍ، والصِّفةُ مِنْ نحوِ: قبضْتُ عشرةً دراهمَ. فالأَوْلَى أنْ يقالَ في تعريفِهِ: نكرةٌ منصوبةٌ، غيرَ تابعٍ فيهِ معنَى (مِنْ)

---

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٩٤ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١١٢- ١١٣.

(2) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/١٥٧- ١٥٨.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٩٩- ٥٠٠.

الجنسيةِ»[1]، فهذَا النَّقدُ الَّذِي انتقدَ بِهِ هذَا الحدَّ؛ لأنَّ هذَا التَّعريفَ لمْ يكنْ جامعًا مانعًا؛ لأنَّهُ دخلَ فِيهِ غيرُ التَّميزِ.

٦- التَّرجيحُ بينَ التَّعريفاتِ الَّتِي عرَّفَ بِهَا النُّحاةُ، والجمعُ بينَهُمَا بالتَّعريفِ الرَّاجحِ، مِنْ ذلكَ قولُهُ في (العُبابِ) - بعدَ أنْ ذكرَ تعريفينِ ذكرَهُمَا المصنِّفُ للمبتدأِ وآراءَ العلماءِ فيهِمَا - : «ولكنْ يمكنُ جمعُهُمَا في حدٍّ واحدٍ، ويكونُ الاشتراكُ بينَهُمَا معنويًا، بأنْ يقالَ: المبتدأُ اسمٌ مبتدأٌ بِهِ في جملتِهِ لفظًا أو تقديرًا، مجردٌ عَنْ العواملِ اللَّفظيَّةِ لأجلِ الإسنادِ».[2]

❁❁❁

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٦١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢/٢١٢.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٠١.

المبحثُ الثَّالثُ: عنايتُهُ بالمصطلحاتِ

إنَّ كلمةَ مصطلحٍ في اللُّغةِ مشتقةٌ مِنْ المادةِ (صَلَحَ)، وقدْ ذكرَ ابنُ فارسٍ[1] في معجمِهِ أنَّ (الصَّادَ واللامَ والحاءَ) أصلٌ واحدٌ يدلُّ على خلافِ الفسادِ، [2] وذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ الصَّلاحَ كلمةٌ ضدَ الفسادِ، أيْ اصطلحُوا، وصالحُوا، وأصلحُوا، وتصالحُوا، واصَّالحُوا، مَعَ تشديدِ الصَّادِ، ثُمَّ قلبُوا التَّاءَ صادًا مَعَ إدغامِهَا في الصَّادِ بمعنى واحدٍ. [3]

وجاءَ في المعجمِ الوسيطِ، أنَّ لفظةَ (صَلَحَ) بمعنَى زالَ عَنهُ الفسادُ، واصطلحَ القومُ: زالَ مَا بينَهُم مِنْ خلافٍ ثُمَّ أنْ تصالحُوا، واصطلحُوا، والاصطلاحُ مصدرُ اصطلحَ بمعنَى: اتفاقُ طائفةٍ على شيءٍ مخصوصٍ.[4]

أمَّا المعنَى العلميُّ للمصطلحِ (المعنَى الاصطلاحيُّ) فهُوَ: اتفاقُ جماعةٍ مِنْ العلماءِ والمشتغلِينَ بعلمٍ مِنْ العلومِ علَى إعطاءِ كلمةٍ مَا معنًى جديدًا فتُصبحُ عندئذٍ دالَّةً علَى مدلولٍ جديدٍ وتُدعَى مصطلحًا، أي: كلمةً تحملُ دلالةً جديدةً متفقًا عليهَا، دلالةً تغايرُ الدَّلالةَ الأصليَّةَ.[5]

---

(1) هو: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين: من أئمة اللغة والأدب، من تصانيفه: مقاييس اللغة، والمجمل، والصاحبي، توفي سنة ٣٩٥هـ. (وفيات الأعيان: ١/٣٥، يتيمة الدهر: ٣/٢١٤)

(2) ينظر: مقاييس اللغة: ٣/٣٠٣.

(3) ينظر: لسان العرب: ٢/٨٠.

(4) ينظر: المعجم الوسيط: ٥٢٠.

(5) ينظر: مصطلحات النقد العربي السيماءوي: ٦.

والشَّرطُ الرئيسُ في المصطلحِ أنْ يكونَ للمفهومِ الواحدِ سواءٌ أكانَ اسمَ معنى أمْ اسمَ ذاتٍ لفظةٌ اصطلاحيةٌ واحدةٌ يتفقُ عليهَا أهلُ الاختصاصِ.[1]

والمصطلحاتُ النَّحويَّةُ لمْ يضعْهَا النُّحاةُ ارتجالاً، بلْ لابدَّ في كلِّ مصطلحٍ مِنْ وجودِ مناسبةٍ أو مشاركةٍ أو مشابهةٍ كبيرةً كانَتْ أو صغيرةً بينَ مدلولِهِ اللُّغويِّ ومدلولِهِ الاصطلاحيِّ.[2]

ومِمَّا يوضحُ اختصاصَ المصطلحاتِ لما وضعَتْ لَهُ في علمِ النَّحوِ أو غيرِهِ مِن العلومِ الأخرى المختلفةِ قولُ الأصمعيِّ:[3] «قلْتُ لأعرابيٍّ: أتهمزُ إسرائيلَ؟ قالَ: إنِّي إذنْ لرجلُ سوءٍ، قلتُ: أفتجرُ فلسطينَ؟ قالَ: إنِّي إذنْ لقويٌّ»[4]، فالأصمعيُّ يسألُ عَنْ أشياءَ اصطلاحيَّةٍ بعيدةٍ جدًا عَنْ تفكيرِ الأعرابيِّ الَّذِي لا يعرفُ مصطلحاتِ النُّحاةِ.

وقدْ مرَّتْ المصطلحاتُ النَّحويَّةُ بمراحلَ بدأَتْ بسيبَويه ومَنْ سبقَهُ مِمَّنْ اعتمدَ عليهِم في كتابِهِ إلى أنْ وصلَتْ إلَى مَا هِيَ عليهِ الآنَ مِنْ النُّضجِ والاكتمالِ، وكانَ الخلافُ كبيرًا بينَ البصريينَ والكوفيينَ حتَّى شاعَ بينَ الدَّارسِينَ المتأخرِينَ أنْ هذَا مصطلحٌ بصريٌّ وذاكَ مصطلحٌ كوفِيٌّ ولقدْ أفادَ المصطلحُ النَّحويُّ مِنْ خصومةِ الفريقينِ فائدةً كبيرةً فنظرَ كلُّ فريقٍ إلى مصطلحاتِ كتابِ سيبَويه نظرةَ النَّاقدِ ثُمَّ شرعَ في تهذيبِهَا وتطويرِهَا، حتَّى وصلُواْ بِهَا جميعًا إلى الاستقرارِ الَّذِي لمْ يكنْ مِنْ اليسيرِ على سيبَويهِ أنْ يصلَ

---

(1) ينظر: مصطلحات النقد العربي السيماءوي: ٧.

(2) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: ٢٣.

(3) هو: عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي، راوية العرب، واحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، من تصانيفه: الأضداد، وخلق الإنسان، والمترادف، والشاء، وشرح ديوان ذي الرمة، توفي سنة ٢١٦هـ. (وفيات الأعيان: ١/٢٨٨ ، وإنباه الرواة: ٢/١٩٧ - ٢٠٥)

(4) ينظر: عيون الأخبار: ٢/١٥٧.

بالمصطلحاتِ النَّحويَّةِ إليهِ، فالاستقرارُ مرحلةٌ تاليةٌ لمرحلةٍ شهدَتْ مدارساتٍ وخصوماتٍ شديدةٍ ومناظراتٍ في هذَا العلمِ لمْ تهدأْ حتَّى استقرَ النَّحوُ، ورسَتْ حدودُهُ ومصطلحاتُهُ بالشَّكلِ الَّذِي وصلَ إلينَا.[1]

والخصومةُ على المصطلحِ النَّحويِّ بينَ البصريِّينَ والكوفيِّينَ كانَتْ تدورُ على محورٍ واحدٍ هُوَ ميلُ الكوفيِّينَ وبخاصَّةِ الفراءُ إلى تبديلِ وتغييرِ مصطلحاتِ البصريِّينَ فكانَتْ النَّتيجةُ: ظهورُ مصطلحٍ كوفِيٍّ لَهُ دلالتُهُ الخاصَّةُ وتفسيرُهُ مقابلَ المصطلحِ البصريِّ، ورفضَ الكوفيُّونَ لبعضِ المصطلحاتِ البصريَّةِ وإقامةِ مصطلحاتٍ جديدةٍ مكانَهَا، ورفضَ البصريُّون لبعضِ مَا جاءَ بهِ الكوفيُّونَ مِن مصطلحاتٍ.[2]

وقدْ اهتمَّ (النُقْرَه كَار) بالمصطلحِ النَّحويِّ اهتمامًا بالغًا، فمِنْ ذلكَ اهتمامُهُ بتحريرِ المصطلحاتِ الَّتِي يذكرُهَا، وتعليلُهُ بمخالفةِ المصطلحِ أو عدمِ دخولِهِ فِيهِ، وذكرِهِ لسببِ تسميةِ المصطلحِ بهذَا الاسمِ والتَّرجيحِ بينَ المصطلحاتِ وغيرِ ذلكَ مِنْ المظاهرِ الَّتِي تدلُّ على عنايتِهِ بالمصطلحاتِ النَّحويَّةِ، ويمكنُ أنْ أُفَصِّلَ القولَ بالأمورِ التَّاليةِ:

١- عنايتُهُ بتحريرِ المصطلحِ: وتوضيحِ المرادِ مِنْ هذَا الاصطلاحِ الَّذِي اصطلحَ عليهِ النُّحاةُ، وذلكَ مِنْ خلالِ اهتمامِهِ بالتَّعريفاتِ النَّحويَّةِ الَّتِي سبقَ توضيحُهَا في المبحثِ السَّابقِ، ومِمَّا يدلُّ علىَ عنايتِهِ بتحريرِ المصطلحاتِ - أيضًا- قولُهُ في (العُبابِ): «ولابدَّ مِنْ أنْ تكونَ الجملةُ الواقعةُ خبرًا محتملاً هذَا الخبرُ للصِّدقِ والكذبِ، فقولُهُ: (وأنْ تكونَ) عطفًا علىَ قولِهِ: (مِن ضميرٍ)؛ لقربِهِ مِنهُ، لا علَى قولِهِ: (وحَقُّ الخبرِ أنْ

(1) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: ١٥٦.

(2) ينظر: المصدر السابق: ١٦٢.

يكونَ نكرةً) كَمَا قالَ الشَّارحُ [1]؛ لبعدِهِ عَنهُ، مَعَ فسادٍ مِنْ جهةِ المعنَى وهذَا مذهبُ أبي بكرٍ الأنباريِّ[2] وبعضِ الكوفيينَ؛ نظر إلى أنْ الخبرَ حقُّهُ أنْ يكونَ محتملاً للصِّدقِ والكذبِ، والجملةُ الطَّلبيَّةُ ليستْ كذلِكَ، وهذَا نظرٌ واهٍ ووهمٌ؛ لأنَّ خبرَ المبتدأِ في اصطلاحِ النُّحاةِ ليسَ المرادُ بهِ مَا يحتملُ الصِّدقَ والكذبَ، وإنَّمَا المرادُ بهِ عندَهُم مَا عرَّفَهُ المصنِّفُ بهِ». [3]

وقولُهُ - أيضًا- : «إنْ كانَ المضافُ صحيحًا، وهُوَ في اصطلاحِ النُّحاةِ: مَا حرفُ إعرابِهِ صحيحٌ كَزيدٍ، أو جاريًا مجرَاهُ وهُوَ مَا حرفُ إعرابِهِ ياءٌ أو واوٌ قبلَهُ ساكنٌ كَظبيٍ ودلوٍ ومدعوٍ، ومعنى جريانِهِ مجراهُ احتمالُهُ للحركاتِ الثَّلاثِ كَالصَّحيحِ». [4]

٢- تعليلُهُ بمخالفةِ المصطلحِ أو عدمِ دخولِهِ فِيهِ، وذلِكَ كَقولِهِ: «وكلامُهُ يدلُّ على أنَّ مَا فِيهِ اللامُ - أيضًا- مفعولٌ لَهُ، لكنَّهُ مخالفٌ لاصطلاحِهِم؛ لأنَّهُم لاَ يسمُّونَ بالمفعولِ لَهُ إلا المنصوبَ الجامعَ للشرائطِ». [5]

وقولِهِ - أيضًا- في حدِّ المفعولِ بهِ: «وهُوَ مَا يقعُ عليهِ فعلُ الفاعلِ، والمرادُ مِنْ الوقوعِ هُوَ التَّعلقُ المعنويُّ، وهُوَ تعلقُ فعلِ الفاعلِ بشيءٍ لا يعقلُ بدونِ تعقلِ ذلِكَ الشَّيءَ، وليسَ المرادُ مِنَ الوقوعِ الأمرَ الحسيَّ، إذْ ليسَ كلُّ الأفعالِ بواقعةٍ على مفعولِهَا حسًّا، نحوَ: (علمْتُ زيدًا)، و(أردتُهُ)،

---

(1) ينظر: شرح اللباب: ٩٨/أ.

(2) هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، من كتبه: الزاهر، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، توفي سنة٣٢٨هـ. (وفيات الأعيان: ٥٠٣/١، وبغية الوعاة: ٢١٢/١)

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٣٨.

(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٥٨٧.

(5) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٧٤.

و(شافهتُهُ) وعلى هذَا يدخلُ في هذَا التَّعريفِ الجارُ والمجرورُ، وعندَهُ الجارُ والمجرورُ مفعولٌ بهِ، ولهذَا قسَّمَ المفعولَ بهِ إليهِ، وإلى غيرِهِ، وإنْ كانَ مطلقُ المفعولِ به لا يقعُ عليهِ في اصطلاحِهِم». [1]

٣- أنَّهُ يذكرُ سببَ تسميةِ المصطلحِ بهذَا الاصطلاحِ فمِنْ ذلكَ قولُهُ في (العُبابِ) - في سببِ تسميةِ المفعولِ المطلقِ بهذَا الاسمِ: «وإنَّمَا سُمِّيَ مطلقًا؛ لأنَّهُ غيرُ مقيدٍ بحرفٍ مِنْ حروفِ الجرِّ، بخلافِ سائرِ المفاعيلِ، وأنَّهُ مفعولٌ على الإطلاقِ كَمَا عرفْتَ». [2]

وقولُهُ في (شرحِ الشَّافيةِ): «وتنقسمُ أبنيةُ الاسمِ والفعلِ إلى صحيحٍ ومعتلٍ، فالمعتلُّ مَا فِيهِ أي في حروفِ أصولِهِ (حرفُ علَّةٍ)، وهِيَ: الواوُ والياءُ والألفُ؛ وإنَّمَا سمِّيَتْ حروفَ علَّةٍ لأنَّهَا تتغيَّرُ بالحذفِ والقلبِ والإسكانِ، ولا تصحُّ ولا تبقَى على حالٍ عندَ مجاورتِهَا لما يخالفُهَا مِنْ الحركةِ والحرفِ فهِيَ كَالعليلِ المنحرفِ المزاجِ المتغيِّرِ حالاً بحالٍ». [3]

وقولُهُ - أيضًا- : «والمعتلُّ بالعينِ أجوفٌ؛ وإنَّما سمِّيَ بذلِكَ لمشابهتِهِ مَا لا جوفَ لَهُ بسببِ ذهابِ جوفِهِ كثيرًا». [4]

٤- ومِنْ مظاهرَ عنايتِهِ بالمصطلحِ التَّرجيحُ بينَ المصطلحينِ، مَعَ بيانِ العلَّةِ في هذَا التَّرجيحِ مِنْ ذلكَ قولُهُ في (العُبابِ):«ضميرُ الفصلِ أحدُ الضمائرِ المنفصلةِ المرفوعةِ حالَ كونِهِ مطابقًا للمبتدأِ في الإفرادِ وفرعيهِ، والتَّذكيرِ وفرعِهِ والغيبةِ والتَّكلمِ والخطابِ، وإنَّما يتخللُ إيذانًا بأنَّهُ خبرٌ لا نعتٌ، ولهذَا سمَّاهُ البصريُّونَ فصلاً؛ لأنَّهُ فُصلَ بِهِ بينَ كونِ مَا

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني ١١٣.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٣.

(3) ينظر: شرح الشافية: ٣٤.

(4) ينظر: المصدر السابق: ٤٤.

بعدَهُ نعتًا وكونِهِ خبرًا؛ لأنَّكَ إذَا قلتَ: (زيدٌ المنطلقُ) جازَ أنْ يتوهَّمَ السَّامعُ كونَ المنطلقِ صفتَهُ فينتظرُ الخبرَ، فجيءَ بالفصلِ؛ ليتعينَ كونُهُ خبرًا، لا صفةً؛ لأنَّ الضَّميرَ لا يوصفُ، ولامتناعِ الفصلِ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ بهذا الضمير، وسمَّاه الكوفيون عمادًا؛ لكونِهِ حافظًا لما بعدَهُ، حتَّى لا يسقطُ عَنْ الخبريَّةِ كَالعمادِ في البيتِ الحافظِ للسَّقفِ مِنَ السُّقوطِ، وتسميةُ البصريَّةِ أقربُ إلى الاصطلاحِ؛ لأنَّ تسميةَ الشَّيءِ باسمِ معناهُ أكثرُ؛ وذلِكَ لأنَّ رعايَةَ التَّناسبِ في التَّسميةِ غيرُ لازمةٍ وإنْ كانَتْ كثيرةً فإنَّ وجودَ المعنَى قدْ يعتبرُ مِنْ حيثُ إنَّهُ مصححٌ للتَّسميةِ ومرجحٌ لَهَا مِنْ بينِ الأسماءِ مِنْ غيرِ دخولِهِ في التَّسميةِ، وهذَا لا يطردُ، ولكنَّهُ كثيرٌ». (١)

وقولُهُ - أيضًا- في (شرحِ لبِّ الألبابِ): «وتسميةُ البصريَّةِ أقربُ إلى الاصطلاحِ؛ لأنَّ الشَّيءَ يسمَّى باسمِ معنَاهُ في أكثرِ الألفاظِ، ولَّما كانَ المعنَى في هذَا اللَّفظِ الفصلُ كانَ تسميتُهُ فصلاً أحرَى مِنْ تسميةِ الكوفيَّةِ لَهُ، فإنَّهُم إنَّمَا سمَّوهُ عمادًا نظرًا إلى أنَّ السَّامعَ أو المتكلِّمَ يعتمدُ بِهِ على الفصلِ بينَ الصِّفةِ والخبرِ، فسمَّوهُ باسمِ مَا يلزمُهُ ويؤدِي إلى معنَاهُ» (٢)، وهذَا التَّرجيحُ بينَ المصطلحينِ يوضحُ مدَى عنايتِهِ بالمصطلحِ النَّحويِّ.

أمَّا عَنِ المصطلحاتِ الَّتِي ارتضاهَا مِنْ بينِ مصطلحاتِ المدرستينِ، فقدْ كانَتْ معظمُ مصطلحاتِهِ مصطلحاتٍ بصريَّةٍ، فمِنهَا أنَّهُ رجحَّ تسميةَ البصريِّينَ (ضميرَ الفصلِ) علَى اصطلاحِ الكوفيِّينَ (العمادُ) كَمَا سبقَتْ الإشارةُ إليهِ آنفًا.

ومِنْ مصطلحاتِهِ البصريَّةِ - أيضًا- مَا يلِي:

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٨٠.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٥٤ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٣٥٥.

١- الجرُّ: وهُوَ مصطلحٌ بصريٌّ يقابلُهُ عندَ الكوفيينَ (الخفضُ)، وقدْ قالَ في (العُبابِ): «وإنَّمَا خُصَّ الجرُّ بذلكَ؛ لما بينَهُ وبينَ التَّنوينِ مِنْ المعاقبةِ».[١]

وقولُهُ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ): «ولا يجوزُ جرُّ مميزِهَا إلا إذا انجرَّتْ هِيَ، مِنهُ مسألةُ الكتابِ: (عَلَى كَمْ جِذعٍ بَيتُكَ مَبنِيٌّ؟) فإنَّهُ يجوزُ جرُّ مميزِهَا لقصدِ تطابقِ (كَمْ) ومميزِهَا في الإعرابِ».[٢]

٢- الحالُ: وهذَا المصطلحُ البصريُّ يقابلُهُ في مصطلحاتِ الكوفيينَ (القطعُ)[٣]، ومِنْ ذلكَ قولُهُ في (العُبابِ): «(ومِنهُ) أيْ: مِمَّا أُضمرَ عاملُهُ قياسًا الحالُ الَّذِي تضمَّنَ توبيخًا على مَا لا ينبغِي مِنْ التَّقلبِ في الحالِ».[٤]

وقولُهُ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ): «(وقولُ مَنْ يلحقهُ) أي الخبرُ (بالحالِ) وقالَ: إنَّهُ حالٌ لا خبرٌ، وهُم الكوفيَّةُ».[٥]

٣- التَّمييز: ويقابلُ هذَا المصطلحَ البصريَّ مصطلحُ الكوفيينَ (التَّفسيرُ)[٦]، ومِنْ ذلِكَ قولُهُ في (العُبابِ): «مِنْ المنصوباتِ (التَّمييزُ: وهُوَ مَا يرفعُ الإبهامَ) يدخلُ فِيهِ التَّمييزُ وغيرُهُ (المستقرَّ) أيْ الثَّابتُ بوضعِ الواضعِ».[٧]

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤١٥.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ١٦٣ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/ ٤٠٠.

(3) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٧٠.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٣٢٢- ٣٢٣.

(5) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥٤ ، نقلا عن: شرح لب الألباب:١/١٠٨.

(6) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٦٤.

(7) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٣٣٢.

وقولُهُ في شرحِ لُبِّ الألبابِ: «واعلمْ أنَّ الأصحَّ هُوَ: مذهبُ الكسائيِّ [1]، لورودِ الاستعمالِ بتقدمِ التَّمييزِ في الكلامِ الفصيحِ بالفعلِ الصَّحيحِ». [2]

٤- اسمُ الفاعلِ: وهو مصطلح بصريّ، ويقابلُهُ في اصطلاحِ الكوفيينَ (الفعلُ الدَّائمُ)[3]، وقدْ قالَ النُقْرَه كَار في (شرحِ الشَّافيةِ): «الأمرُ واسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ وأفعلُ التَّفضيلِ تقدَّمَتْ في الكافيةِ»[4]، وغيرُ ذلكَ مِنْ المصطلحاتِ البصريَّةِ الَّتِي اعتمدَ عليهَا وأكثرَ مِنْ استعمالِهَا.

وإلى جانبِ هذهِ المصطلحاتِ البصريَّةِ استعملَ بعضَ المصطلحاتِ الكوفيَّةِ، وهِيَ كَالتَّالِي:

١- النَّعتُ: ويقابلُ هذَا المصطلحَ الكوفِيَّ عندَ البصريِّين (الصِّفَةُ أو الوصفُ)[5]، ومِنْ المواضعِ الَّتِي استعملَ فِيهَا هذَا المصطلحَ قولُهُ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ): «فالصَّوابُ أنْ يقولَ هكذَا: أو مسندٌ نعتٌ أو جارٍ مجرَاهُ رافعُ اسمٍ مستقلٌ مغنٍ واقعٌ بعدَ الاستفهامِ أو النَّفيِّ». [6]

٢- المكنيُّ: وهُوَ مصطلحٌ كوفِيٌّ يقابلُهُ (المضمرُ) في اصطلاحِ البصريِّينَ[7]، ومِنْ المواضعِ الَّتِي استعملَ فِيهَا هذَا المصطلحَ قولُهُ في (العُبابِ): «فإذَا جئتَ بالظَّاهرِ في مقامِ المكنيِّ في المثالينِ، وتقولُ: (مَا شأنُ زيدٍ وعمرٍو ومَا لزيدٍ وعمرٍو؟) كانَ الجرُّ على العطفِ

---

(1) ينظر: الإنصاف: ٨٢٨/٢.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٨٣ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢١٧/١.

(3) ينظر: المصدر السابق: ١٨٥.

(4) ينظر: شرح الشافية: ٩٨.

(5) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٦٥.

(6) ينظر: اختيارات النقره كار: ٩٤ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١١٢/١.

(7) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٧٤.

الاختيارَ».[1]

٣- الصَّرفُ: وهذَا المصطلحُ مِنْ المصطلحاتِ الخاصَّةِ بالكوفيينَ وهُوَ ليسَ لَهُ مصطلحٌ يقابلُهُ عندَ البصريينَ، فهُوَ كَمصطلحِ (الخلافِ) عندَهُم[2]، ومِنْ المواضعِ الَّتِي استعملَ فِيهَا هذَا المصطلحَ قولُهُ في (العُبابِ): «(الواوُ) وسمِّي واوُ الصَّرفِ؛ لأنَّهُ لما قصدَ معنَى الجمعيَّةِ نصبَ الفعلَ بعدَهَا ليكونَ الصَّرفُ عَنْ إعرابِ مَا قبلَهَا مرشدًا مِنْ أوَّلِ الأمرِ بأنَّهَا ليسَتْ للعطف».[3]

وقولُهُ - أيضًا- : «وأنَّ نصبَ (تشربَ) في قولِكَ: (لا تأكلْ السَّمكَ وتشربَ اللَّبنَ) دليلٌ على أنَّ الواوَ للصَّرفِ، وجزمُهُ دليلٌ على أنَّهَا للعطفِ».[4]

واستعمالُهُ للمصطلحاتِ الكوفيَّةِ مَعَ المصطلحاتِ البصريَّةِ دليلٌ على تجويزِهِ لكلِّ هذِهِ المصطلحاتِ، فيجوزُ عندَ (النُقْرَه كَار) أنْ تقولَ: صفةٌ أو نعتٌ، ويجوزُ أنْ تقولَ: مضمرٌ أوْ مكنيٌّ، وقدْ خلطَ العلماءُ السَّابقونَ لَهُ بينَهَا مِمَّا يدلُّ على أنَّهُ لا مشاحَّةَ في الاصطلاحِ.

❁❁❁

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٠٧.

(2) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٨٧.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٤٩٤- ٤٩٥.

(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ١١٤١، وشرح لب الألباب: ٥٣١/٢.

الفصلُ السَّادسُ

اتِّجَاهُهُ النَّحويُّ وتأثُّرُهُ وتأثِيرُهُ

وَيَضمُّ مَبْحَثين:

المبحثُ الأوَّلُ: اتِّجاهُهُ النَّحويُّ: وفِيهِ المطالبُ التَّاليةُ:

١) موقفُهُ مِنْ البصريينَ.

٢) موقفُهُ مِنْ الكوفيينَ.

٣) مذهبُهُ النَّحويُّ.

المبحثُ الثَّانِي: تأثُّرُهُ وتأثِيرُهُ: وفِيهِ مطلبانِ:

١) تَأثُّرُهُ بِمنْ قبلَهُ.

٢) أثرُهُ فيمَنْ بعدَهُ.

المبحثُ الأوَّلُ: اتِّجاهُهُ النَّحويُّ.

المطلبُ الأوَّلُ: موقفُهُ مِنْ البصريِّينَ:

يظهرُ مِنْ خلالِ المسائلِ الخلافيَّةِ الَّتِي ذكرَهَا (النُقْرَه كَار) في كتبِهِ موقفُهُ مِنْ آراءِ المدرسةِ البصريَّةِ، فتارةً يذهبُ مذهبَهُم، وأخْرى يذهبُ إلى مَا يخالفُهُم، وهذَا الشَّأنُ هُوَ شأنُ المحققِينَ مِنْ النُّحاةِ إذْ يذهبُ إلى مَا يرَاهُ صحيحًا والصَّحيحُ عندَهُ مَا وافقَ السَّماعَ الصَّحيحَ أو القِياسَ أو الإجماعَ أو غيرَ ذلِكَ مِنْ أدلَّةِ النَّحوِ الإجماليَّةِ المعتبرةِ، دونَ أنْ يتعصبَ لمذهبٍ أوْ مدرسةٍ فينحُو نحوَهَا ويتقيدُ بمذهبِهَا سواءٌ وافقَ الأدلَّةَ أم خالفَهَا.

ولقدْ وافقَ (النُقْرَه كَار) البصريِّين في مسائلَ كثيرةٍ أذكرُ مِنهَا مَا يأتي:

- وافقَ البصريِّينَ في الواوِ في ضميرِ الغائبِ (هُوَ) بأنَّهَا مِنْ نفسِ الكلمةِ[1]، وذلِكَ عندَ قولِهِ في العُبابِ: «(هُوَ) للغائبِ المذكَّرِ، والواوُ فِيهِ عندَ البصريِّينَ مِنْ نفسِ الكلمةِ؛ وإنَّمَا حُذفَ مِنْ (هُمَا) و(هُمْ) وإنْ كانَ القياسُ (هُوَمَا) و(هُوَم) للتَّخفيفِ، ولئلا يجتمعَ في الجمعِ واوَانِ، وكذَا الياءُ مِنْ (هِيَ) مِنْ نفسِ الكلمةِ عندَهُم. وعندَ الكوفِيِّين الضَّميرُ هُوَ الهاءُ وحدَهُ والواوُ والياءُ للإشباعِ، والأوَّلُ هُوَ الوجهُ؛ لأنَّ حرفَ الإشباعِ لا يتحركُ ولا يثبتُ إلَّا لضَّرورةٍ، وحذفُ الياءِ - أيضًا- مِنْ تثنيةِ هِيَ وجمعِهِ للتَّخفيفِ».[2]

- وفي المسألةِ الزَّنبوريَّةِ أيَّدَ المذهبَ البصريَّ[3]، قالَ في العُبابِ: «وأمَّا

---

(1) ينظر: الإنصاف: ٢/٦٧٧.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٣٩.

(3) ينظر: الإنصاف: ٢/٧٠٢.

قولُهُم: (كنْتُ أظنُ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً مِنَ الزُّنبورِ فإذَا هُوَ) أيْ: الزُّنبورُ (هِيَ) أي: العقربُ، فلا يجوزَ فِيهِ أيْ: في (هِيَ) إلا الرَّفعُ علَى الخبريَّةِ عندَ سيبَويه إذْ المعنَى: فإذَا الزُّنبورُ هُوَ العقربُ... والكوفيُّونَ يقولُونَ: فإذَا هُوَ إيَّاهَا»[1] ثُمَّ اختارَ المذهبَ البصريَّ بقولِهِ: «والحقُّ مذهبُ البصريِّينَ، وموافقةُ العربِ للكسائيِّ لا حجةَ فِيهَا ؛ للتُّهمةِ، إذْ روي أنَّهُم أُعْطُوا جُعْلاً على موافقةِ الكسائيِّ، وقولُهُم (إذَا) بمعنَى وجدْتُ باطلٌ؛ لأنَّهُ لا يعملُ عملَهُ، وإلا لزمَ أنْ يكونَ لَهُ فاعلٌ ومفعولان، وكذَا مَا ذكرَهُ ثعلبُ؛ لأنَّ الفصلَ والعمادَ عندَ الفريقينِ فضلةٌ يجوزُ حذفُهُ، ولا يختلُ حينئذٍ أصلُ الكلامِ ولا يجوزُ حذفُ (هُوَ) في هذِهِ المسألةِ».[2]

- وقدْ وافقَ إمامَ البصريِّينَ في الحكمِ علَى (بادي بدا) وهَلْ هِيَ مركَّبةٌ أمْ كلاَ الجزأينِ معربٌ؟ وذلكَ عندَ قولِهِ في العُبابِ: «(وبادي بدا) الكلمةُ الأولَى اسمُ فاعلٍ مِنْ بدأتُ الشَّيءَ، أيْ: فعلتُهُ ابتداءً، والثَّانيةُ على وزنِ دعَا، وأصلُهُ بَدَاءٌ كَ نباتٍ وهُوَ مصدرٌ بمعنَى المفعولِ، تقولُ: أعطِهِ بادِي بدَا، فـ(بادي) اسمُ فاعلٍ مضافٌ إلى مفعولٍ وانتصابُهُ على الحالِ، أيْ: أعطِهِ فاعلاً ابتداءً لما يجبُ أنْ يفعلَ ابتداءً والمرادُ بالبداءِ مصدرُ الفعلِ المقدَّمِ وهُوِ الإعطاءُ فعلى هَذَا كانَ كلا جُزأيهِ مُعربًا، فكثرَ استعمالُهُ بحيثُ يستفادُ مِنْ الكلمتينِ مَا يستفادُ مِنْ كلمةٍ واحدةٍ مِنْ غيرِ نظرٍ إلى مدلولي كلِّ واحدةٍ مِنْهُمَا، فإنَّ معنَى (بادي بدا) مبتدأً، فَخُفِّفَ الكلمتانِ؛ لأنَّهُمَا بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ بإسكانِ الهمزةِ مِنْ الأولَى وقلبِها ياءٍ وحذفِ الهمزةِ مِنَ الثَّانيةِ، وبنيتُ الأولى؛ لصيرورتِهَا كَجزءِ كلمةٍ، ولولا ذلِكَ لنصبُوهِ على أنَّهُ حالٌ والثَّانيةُ تشبيهًا لَهَا بثانيةِ (خمسةَ عشرٍ)، هذَا مذهبُ سيبَويه[3]، فإنَّهُ جعلَ الثَّانيةَ مبنيَّةً أيضًا، وإنْ كانَ على جهةِ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٦٨.

(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٣٦٩- ٣٧٠.

(3) ينظر: الكتاب: ٣/٣٠٤.

التَّشبيهِ مِنْ غيرِ ضعفٍ بخلاف معدي كرب، فإن بناء الثانية فيه ضعيف؛ لقصدهم التخفيف هنا، والكلمة بالبناء تكون أخفَّ لفظًا منها بالإعراب؛ لدخول التنوين والإعراب في المعرب وإن كان تقديرًا والمصنِّفُ - رحمَهُ اللهُ - تبعَ جارَ اللهِ[1] - رحمَهُ اللهُ - في جعلِ (بادِي بدَا)، و(أيدِي سبَا) مِنْ بابِ (معدِ يكرب)، في أنَّ الثَّانيةَ معربةٌ لانتفاءِ علَّةِ البناءِ. والأوَّلُ أوْلى؛ لأنَّ الثَّانيةَ في (بادِي بدَا) لو كانَتْ معربةً لوجبَ إدخالُ التَّنوينِ فِيهَا؛ لأنَّ فِيهَا التَّركيبُ فقط مِنْ غيرِ العلميَّةِ» [2]، فقدْ خالفَ المصنِّفَ والزَّمخشريَّ وذهبَ مذهبَ سيبَويه.

- ووافقَ البصريِّينَ بأنَّ الأولَى في بابِ التَّنازعِ هُوَ إعمالُ الثَّانِي مَعَ جوازِ الأمرينِ، وذلكَ عندَ قولِهِ في العُبابِ: «واختارَ البصريُّونَ إعمالَ الثَّانِي مَعَ جوازِ إعمالِهِم الأوَّلَ فلا خلافَ في أنَّهُ جائزٌ إعمالِ أيِّهمَا شئتَ ولكنَّ الخلافَ في أيِّهمَا هُوَ الأَوْلَى بالعملِ؛ لأنَّهُ الأقربُ أي: أقربُ الطَّالِبينِ إلى المطلوبِ، فالأولَى أنْ يستبدَّ بِهِ دونَ الأبعدِ، ولأنَّهُ لو أعملَ الأوَّلُ مَعَ العطفِ لزمَ الفصلُ في نحوِ: (قامَ وقعدَ زيدٌ) بينِ العاملِ ومعمولِهِ بأجنبيٍّ بلا ضرورةٍ. واختارَ الكوفيُّونَ إعمالَ الأوَّلِ مِنْ الفعلينِ مَعَ جوازِ إعمالِهِم الثَّانِي؛ لأنَّهُ أوَّلُ الطَّالبينِ، واحتياجُهُ إلى ذلِكَ المطلوبِ أقدمُ مِنْ احتياجِ الثَّانِي، ولكلٍّ مِنْ الفريقينِ حججٌ، والصَّحيحُ هُوَ الأوَّلُ؛ لأنَّ إعمالَ الثَّانِي أكثرُ في كلامِهِم مِنْ إعمالِ الأوَّلِ، وموافقةُ الأكثرِ أولَى مِنْ موافقةِ الأقلِّ». [3]

- واختارَ أنْ يكونَ النَّاصبُ في المستثنَى هُوَ الفعلُ أو معنَاهُ بتوسطِ (إلا)، وهُوَ مذهبُ البصريِّينَ، وذلِكَ عندَ قولِهِ: «ومِنهَا (إلا) فيمَنْ يجعلُ النَّصبَ لَهَا، أيْ: لـ(إلا) في الاستثناءِ وهُوَ المبرِّدُ والزَّجاجُ مِن البصريِّينَ، قالا: العاملُ في

([1]) ينظر: المفصل: ١٧٦.

([2]) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٩٠- ١٩٢.

([3]) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٥٦١- ٥٦٢.

المستثنَى (إلا) لكونِهَا نائبةً عَنْ (استثنِي)، كَمَا أنَّ حرفَ النِّداءِ نائبٌ عَنْ أنادِي. والصَّحيحُ أنَّهُ أي أنَّ النَّصبَ للفعلِ أوْ لما تضمَّنَ معنَاهُ، كَشبهِ الفعلِ ومعنَاهُ قبلَهَا، أيْ: قبلَ (إلا) بتوسطِهَا؛ لأنَّ المستثنَى يتعلَّقُ بالفعلِ معنًى إذْ هُوَ جزءٌ مِمَّا نسبَ إليهِ الفعلُ فتعدَّى الفعلُ بتوسطِ (إلا) إلى المستثنَى؛ لأنَّهُ قويٌّ بـ(إلا) وهذَا مذهبُ البصريِّينَ».[1]

- وفي كتابِهِ (شرحُ لُبِّ الألبابِ) وافقَ البصريِّينَ في مسائلَ كثيرةٍ مِنهَا موافقتُهُ لَهُم في أنَّ (كلا) مفردُ اللَّفظِ حيثُ قالَ في إعرابِهِ إذَا أضيفَ إلى المظهرِ: «وأمَّا إذَا أضيفَ إلى المظهرِ فإنَّهُ لا يجري على المثنَّى أصلاً، إذْ لا يقال: (جاءَنِي أخواكَ كلا أخويكَ) فلمْ يلحقْ بالمثنَّى، وجعلَ إعرابَهُ بالحركةِ تقديرًا نظرًا إلى كونِهِ مفردَ اللَّفظِ، ولذَا قالَ اللهُ تعالَى:﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[2]، بإفرادِ الضَّميرِ نظرًا إلى لفظةِ (كلتَا)»[3] فقدْ وافقَ البصريِّينَ هُنَا مَعَ أنَّهُ لمْ يَنُصّ على أنَّ الرأيَ لَهُم.

- واختارَ رأيَ سيبَويه في أنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالابتداءِ، وأنَّ الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأِ، حيثُ قالَ: «فالصَّوابُ مذهبُ سيبَويه، وهُوَ جعلُ الابتداءِ عاملاً في المبتدأِ، والمبتدأِ عاملاً في الخبرِ، كَمَا أنَّ الجزاءَ الواقعَ بعدَ الاسمِ المتضمِّنِ للشَّرطِ مجزومٌ بذلِكَ الاسمِ لا بمعنَى الشَّرطِ نحوَ: (مَنْ تضربْ أضربْ)».[4]

وأيَّدَ البصريِّينَ في تسميةِ ضميرِ الفصلِ حيثُ قالَ: «وتسميةُ البصريَّةِ أقربُ إلى الاصطلاحِ؛ لأنَّ الشَّيءَ يسمَّى باسمِ معنَاهُ في أكثرِ الألفاظِ، ولَمَّا كانَ

([1]) العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٨٨٨، وينظر الخلاف في: الإنصاف: ٢٦٠/١.

([2]) سورة الكهف: آية (٣٣).

([3]) اختيارات النقره كار: ٥١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٦٦/١، وينظر الخلاف في: الإنصاف: ٤٤٨/٢.

([4]) اختيارات النقره كار: ٥١- ٥٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١١٤/١، وينظر: رأي سيبويه في: الكتاب: ١٢٦/٢.

المعنَى في هذَا اللَّفظِ الفصلُ كانَ تسميتُهُ فصلًا أحْرى مِنْ تسميةِ الكوفيَّةِ لَهُ، فإنَّهُم إنَّمَا سمَّوهُ عمادًا نظرًا إلى أنَّ السَّامعَ أو المتكلِّمَ يعتمدُ بِهِ على الفصلِ بينَ الصِّفةِ والخبرِ، فسمَّوهُ باسمِ مَا يلزمُهُ ويؤدِي إلى معنَاهُ». [1]

- ووافقَ البصريِّينَ في أنَّ إعرابَ المضارعِ لمشابهتِهِ الاسمَ حيثُ قالَ: «فهُوَ فرعٌ على الاسمِ في الإعرابِ عندَ البصريَّةِ، وليسَ بأصلٍ فِيهِ، وذلِكَ لأنَّهُ لا يتواردُ عليهِ المعانِي المقتضيةِ للإعرابِ؛ لأنَّهُ بصيغتِهِ يدلُّ على معنَاهُ، ألا ترَى أنَّ صيغته (ضَرَبَ) للماضِي، وصيغتَهُ (يَضْرِبُ) للمضارعِ، والكوفيَّةُ قالُوا: إنَّ إعرابَهُ بالأصالةِ لا بالمشابهةِ، وذلِكَ لتواردِ المعانِي المختلفةِ عليهِ، كَمَا تتواردُ على الاسمِ، لأنَّكَ إذَا قلتَ: (لا تضربُ) بالرَّفعِ عُلِمَ أنَّهُ نفيٌ، وبالجزمِ عُلمَ أنَّهُ نهيٌ، وأنَّ نصبَ (تشربَ) في قولِكَ: (لا تأكلْ السَّمكَ وتشربَ اللَّبنَ) دليلٌ على أنَّ الواوَ للصَّرفِ، وجزمَهُ على أنَّها للعطفِ. والجوابُ: أنَّ إعرابَهَ لا يدلُّ على معانٍ معتورةٍ عليهِ، بلْ إعرابُهُ يوضحُ معنَى الحرفِ المصدَّرِ هُوَ بِهِ». [2]

- ووافقَ البصريِّينَ في أنَّ (نِعمَ وبِئسَ) فعلانِ حيثُ قالَ: «فيكونُ الصَّوابُ مَا ذهبَ إليهِ البصريَّةُ مِنْ أنَّهُمَا فعلانِ، للحوقِ تاءِ التَّأنيثِ السَّاكنةِ بهِمَا، والضَّمائرِ على قولِ مَنْ أجازَ ذلكَ نحو: (نعمَا رجلينِ الزَّيدانِ)». [3]

- وفي (شرحِ الشَّافيةِ) رجَّحَ قولَ سيبَويه والخليلَ في أصلِ (أشياءَ) وذلكَ عندَ قولِهِ: «ومذهبُ الخليلِ وسيبَويه أصحُّ هذِهِ المذاهبِ؛ لأنَّهُ إنَّمَا يلزمُهُ مخالفةُ الظَّاهرِ مِنْ وجهٍ وهُوَ القلبُ وهُوَ موجودٌ في كلامِهِم في أمثلةٍ كثيرةٍ، ولا يلزمُهُمَا شيءٌ مِمَّا يلزمُ الكسائيَّ والفراءَ؛ لأنَّ منعَ صرفِهَا لأجلِ ألفِ التَّأنيثِ، وتصغيرَهَا على لفظِهَا لأنَّهَا اسمُ جمعٍ لا جمعُ وجمعُهَا على(أشاوِى)؛

---

(1) اختيارات النقره كار: ١٥٤ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٣٥٥/١، وينظر الخلاف في: الإنصاف: ٧٠٦/٢.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٥٣١/١.

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب:٦٦٩/٢.

لأنَّ (فَعْلاء) يجمعُ على (فَعَالِي) كَصحراءَ وصحارِى».[1]

وبعدَ هذَا العرضِ للمواضعِ الَّتِي وافقَ فِيهَا المذهبَ البصريَّ فإنَّ هذَا لا يعنِي أنَّهُ لمْ يخالفْ البصريِّينَ ألبتةَ، بلْ كانَ شأنُهُ شأنَ المحققينَ مِنْ النُّحاةِ فمَا وافقَهُ الدَّليلُ أخذَ بِهِ ومَا خالفَهُ تركَهُ وإنْ قالَ بِهِ البصريُّونَ وغيرُهُم.

لِذَا فقدْ ردَّ قولَ البصريِّينَ في مواضعَ، أذكرُ مِنهَا مَا يَأتي:

- مخالفتُهُ البصريِّينَ حيثُ أجازَ أنْ يكونَ في الفاعلِ المقدَّمِ على المفعولِ ضميرٌ عائدٌ إليهِ، وذلكَ عندَ قولِهِ في (العُبابِ): «وأمَّا نحوُ قولِهِ:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنِ حَاتَمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ[2]

احتجَّ الأخفشُ وابنُ جنِّي بهذَا البيتِ على جوازِ (ضَربَ غلامُهُ زيدًا) فإنَّ الضَّميرَ في (ربُّهُ) - وهُوَ فاعلٌ - عائدٌ إلى المفعولِ المؤخرِ عَنهُ وهُوَ عديُّ بنُ حاتمٍ.[3] فأجابَ عَنهُ بقولِهِ: (فمحمولٌ على الضَّرورةِ)، والكلامُ في سعةِ الكلامِ؛ إذ ليسَ للبصريِّينَ منعُهُ أصلاً، مَعَ قولِهِم في بابِ التَّنازعِ بمَا قالُوا».[4]

- وخالفَ البصريِّينَ - أيضًا- في كونِ (رُبَّ) حرفُ جرٍّ، وتبعَ الأخفشَ والكوفيِّينَ في كونِهَا اسمًا مرفوعَ المحلِّ على الابتداءِ[5]، وذلِكَ عندَ قولِهِ في العُبابِ: «والظَّاهرُ الأقوى هُوَ مذهبُ الأخفشِ والكوفيينَ لما ذكرَ مِنَ الدَّليلين، ولأنَّهُ لو كانَتْ حرفَ جرٍّ لما جازَ أنْ يقالَ: ربَّ رجلٍ كريمٍ أكرمتُهُ، كَمَا لا يقالُ: لزيدٍ ضربتُهُ؛ لأنَّ الفعلَ لا يتعدَّى إلَى مفعولٍ بحرفِ الجرِّ وإلى ضميرٍ معًا، وقالَ البصريُّونَ: إنَّهَا لوْ كانَتْ اسمًا لانجرَّتْ بحرفِ الجرِّ، وبالإضافةِ،

---

(1) ينظر: شرح الشافية: ٤٢.

(2) سبق تخريجه: ص ١٤٧.

(3) هو عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي، أبو وهب وأبو طريف: أمير، صحابي، من الأجواد العقلاء. كان رئيس طيء في الجاهلية والإسلام، توفي سنة ٦٨هـ. (الإصابة: ٥٤٧٧، وخزانة الأدب: ١/١٣٩)

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥١٤- ٥١٥.

(5) ينظر: الجنى الداني: ٤١٧.

كَمَا انجرَّ (كَمْ) بِهِمَا، وفي الملازمةِ نظرٌ». [1]

- ومِنْ المسائلِ الَّتِي خالفَ فِيهَا البصريِّينَ - أيضًا- أنَّهُ يرَى أنَّ (هَا) التَّنبيهِ مِنْ الحروفِ الَّتِي لا عملَ لَهَا، لذَا رَدَّ قولَ البصريِّينَ، وذلكَ عندَ قولِهِ: «وقالَ البصريُّونَ: هِيَ في محلِ الحالِ، والعاملُ فِيهَا معنَى الفعلِ مَعَ التَّنبيهِ أوْ الإشارةِ. وفِيهِ نظرٌ؛ إذ ليسَ المرادُ مِنْ قولِكَ: هَا أنتَ ذَا تقولُ، أنتَ المشارُ إليهِ في حالِ قولِكَ». [2]

- وخالفَهُم - أيضًا- في (شرحِ لُبَّ الألبابِ)، فقدْ ذهبَ أكثرُ البصريِّينَ إلَى جوازِ تقديمِ خبرِ ليسَ عليهَا حيثُ قالَ: «وتقديمُ (يومَ) في ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[3] وهُوَ معمولٌ، دليلٌ على تقديمِ معمولِهِ الدَّالِ علَى فعليتِهِ. وفيمَا قالَ المصنِّفُ نظرٌ، لأنَّا لا نسلِّمُ أنَّ (يومَ) معمولُ لـ(مصروفًا)، بلْ هُوَ مبنيٌ علَى الفتحِ، مرفوعُ المحلِّ بالابتداءِ، وإنَّمَا بنيَ على الفتحِ لإضافتِهِ إلى الفعلِ كَمَا في قولِهِ تعالَى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[4] وعلى تقديرِ أنَّهُ منصوبٌ نقولُ: أنَّهُ منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، لا بـ(مصروفًا)، تقديرُهُ (يلازمُهُم يومَ يأتِيهِم العذابُ) وعدمُ جوازِ تقديمِ معمولِهِ عليهِ مذهبُ الكوفيَّةِ وكثيرٌ مِنْ المحققينَ كَعبدِ القاهرِ وابنِ الأنباريِّ وغيرِهِمَا مِنْ مشاهيرِ أئمةِ النَّحوِ». [5]

- وقدْ يخالفُ جمهورَ البصريِّينَ متابعًا لأحدِ أفرادِهِم، كَمخالفتِهِ لَهُم في تعيينِ الخبرِ في قولِهِم: (ضربِي زيدًا قائمًا) حيثُ قالَ: «وقالَ الأخفشُ: الخبرُ المحذوفُ الَّذِي سدَّتْ الحالُ مسدَّهُ مصدرٌ مضافٌ إلى صاحبِهَا فيكونُ تقديرُ ضربِي زيدًا قائمًا: ضربِي زيدًا ضربُهُ قائمًا، وقولُهُ: (أقوى) لأنَّهُ أقلُّ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٨٦١.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٩٦٣.

(3) سورة هود: آية (٨).

(4) سورة المائدة: آية (١١٩).

(5) شرح لب الألباب: ٢/٦٢٢- ٦٢٣، وينظر الخلاف في: الإنصاف: ١/١٦٢.

حذفًا مَعَ صحةِ المعنَى، ولأنَّهُ حذفَ فيهُ خبرٌ عاملٌ بقِيَ معمولُهُ ودلالةُ المعمولِ على العاملِ دلالةٌ قويةٌ، بخلافِ تقديرِ البصريِّينَ فإنَّهُ بقِيَ بعدَ الحذفِ معمولُ عاملٍ أضيفَ إليهِ نائبٌ عَنْ الخبرِ الأصليِّ وهُوَ حَصَلَ أو حَاصِلٌ، فضَعُفَتْ الدَّلالةُ لبعدِ الأصلِ وكثرةِ الوسائطِ ولأنَّ في تقديرِ الأخفشِ تكرارًا باعثًا علَى الحذفِ بخلافِ تقديرِهِم».[1]

وبهذَا يتضحُ موقفُ (النُقْرَه كَار) مِنْ البصريِّينَ وأنَّهُ ذهبَ مذهبَهُم في كثيرٍ منَ المسائلِ لكنَّهُ أعملَ نظرَهُ فإذَا رأى الصَّوابَ مَعَ غيرِهِم تركَهُم ورجَّحَ القولَ الأقوَى وهذَا يدلُّ علَى اعتدالِهِ وعدمِ تحيزِهِ.

❁❁❁

(1) ينظر: شرح لب الألباب: ١/١٣٨.

المطلبُ الثَّاني: موقفُهُ مِنَ الكوفيِّينَ:

أيَّدَ (النُقْرَه كَار) الكوفيِّينَ في مسائلَ قويَتْ فِيهَا حُجَّتُهُم، وذلِكَ يدلُّ علَى عدمِ تعصبِهِ لمذهبٍ مِنَ المذاهبِ النَّحويَّةِ، وهناكَ مواضعُ كثيرةٌ خالفَ فِيهَا الكوفيِّينَ؛ لأنَّ حجَّتَهُم كانَتْ ضعيفةً، ومِنْ المواضعِ الَّتِي أيَّدَ فِيهَا الكوفيِّينَ مَا يَأتي:

- وافقَ الكوفيِّينَ في إعرابِ (مذْ ومنذُ) وأنَّهُمَا ظرفَانِ أبدًا سواءٌ أكانَ الواقعُ بعدَهُمَا فِعلاً أم لا، وذلكَ عندَ قولِهِ: «واعلمْ أنَّهُ إذَا كانَ الواقعُ بعدَهُمَا فعلاً فعندَ سيبَويه[1] لا يكونانِ مبتدأينِ، بلْ ظرفينِ مضافينِ إلى الجملةِ كَمَا عرفْتَ ذلِكَ غيرَ مرَّةٍ. وعندَ ابنِ مالكٍ - رحمَهُ اللهُ - أنَّهُمَا ظرفانِ أبدًا سواءٌ كانَ الواقعُ بعدَهُمَا فِعلاً أو لا؛ لأنَّهُ قالَ - ونِعْمَ ما قالَ - : والصَّحيحُ عندِي أنَّهُمَا ظرفَانِ مضافَانِ إلَى جملةٍ مصرحٍ بجزأيهَا، أو محذوفٍ فعلُهَا بشرطِ أنْ يكونَ فاعلُهُ وقتًا يجابُ بِهِ متَى أوْ كَمْ، فيكونُ التَّقديرُ في: مذْ يومُ الجمعةِ، ومذْ يومَانِ: مذْ كانَ يومُ الجمعةِ ومذْ كانَ يومَانِ. قالَ: وهُوَ قولُ المحققِينَ مِنْ الكوفيِّينَ. وإنَّمَا اخترتُهُ؛ لأنَّ فِيهِ إجراءَ مُذْ ومُنْذُ في الاسميةِ على طريقةٍ واحدةٍ، مَعَ صحةِ المعنَى، فهُوَ أوْلَى مِنْ اختلافِ الاستعمالِ، وفِيهِ تخلصٌ منْ الابتداءِ بنكرةٍ بلا مسوِّغٍ إنْ ادُّعِي التَّنكيرَ ومِنْ تعريفٍ غيرِ معتادٍ إنْ ادُّعِي التَّعريفَ وفِيهِ أيضًا تخلصٌ مِنْ جعْلِ جملتينِ في حكمِ جملةٍ واحدةٍ مِنْ غيرِ رابطةٍ ظاهرةٍ ولا مقدَّرةٍ.[2] هذَا آخرُ كلامِهِ».[3]

---

(1) ينظر: الكتاب: ١/٤٦٠.

(2) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢١٧.

(3) العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٨٨٠- ٨٨١، وينظر رأيه هذا - أيضًا- في: شرح لب الألباب: ١/٤٠٩- ٤١٠.

- وجوَّزَ مذهبَ الكوفيِّينَ في أنَّ (لا) في (لاتَ) هِيَ (لا) النَّافيةُ للجنسِ، وذلِكَ عندَ قولِهِ في العُبابِ: «ولا يمتنعُ أنْ يقالَ: هِيَ (لا) لنفيِّ الجنسِ كَمَا هُوَ مذهبُ الكوفيينَ؛ لأنَّ (لا) لنفيِّ الجنسِ هِيَ الكثيرةُ في الاستعمالِ، و(لا) الَّتِي بمعنَى ليسَ إنَّمَا تكونُ في الشِّعرِ، فوجبَ أنْ يحملَ مَا وردَ في القرآنِ علَى الشَّائعِ، ولهذَا التزمَ تنكيرُ المضافِ إليهِ لـ(حين)، فإذَا انتصبَ (حين) بعدَهَا فالخبرُ محذوفٌ، وإذَا ارتفعَ فالاسمُ محذوفٌ إلا أنَّهُم أبُوا أنْ يُعمِلُوهَا إلَّا في (حين) مضافٍ إلى نكرةٍ نحوَ قولِهِ تعالَى:[1] ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾». [2]

- وأيَّدَهُم في جوازِ تأكيدِ النَّكرةِ إذَا كانَتْ معلومةَ المقدارِ أوْ مؤقتةً بـ(كلٍّ) وأخواتِهَا لا بالنَّفسِ والعينِ، وذلِكَ عندَ قولِهِ: «أوْ مِمَّا هُوَ منكَّرٌ محدودٌ أيضًا عندَ الكوفيِّينَ فإنَّهُم أجازُوا تأكيدَ المنكَّرِ إذَا كانَ معلومَ المقدارِ أوْ مؤقتًا كَدرهمٍ، ودينارٍ، ويومٍ، وليلةٍ، بـ(كلٍّ) وأخواتِهَا لا بالنَّفسِ والعينِ، وليسَ مذهبُهُم ببعيدٍ؛ لاحتمالِ تعلُّقِ الفعلِ ببعضِ ذلكَ المؤقتِ». [3]

- ومِنَ المواضعِ الَّتِي أيَّدَ فِيهَا الكوفيِّينَ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ)، مسألةُ جوازِ مَجيءِ (مِنْ) لابتداءِ الغايةِ في الزَّمانِ، وذلِكَ عندَ قولِهِ: «ومجيئُهَا لابتداءِ الغايةِ في المكانِ بلا خلافٍ، وأمَّا في الزَّمانِ فمختلفٌ فيهِ، وقولُ مَنْ أجازَ ذلكَ، وهُمْ الكوفيَّةُ هُوَ الصَّحيحُ الموافقُ لاستعمالِ العربِ، إذْ لا مانعَ مِنْ مثلِ قولِكَ: (نمتُ مِنْ أوَّلِ اللَّيلِ إلَى آخرِهِ، وصمتُ مِنْ أوَّلِ الشَّهرِ إلى آخرِهِ)». [4]

- وكذا موافقتُهُ لَهُم في اسميَّةِ (رُبَّ) وذلِكَ عندَ قولِهِ: «...أوْ إشارةً إلَى

---

(1) سوره ص: آية (٣).

(2) العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٤٦٨، وينظر الخلاف في: الجنى الداني: ٤٥٤.

(3) العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٦٢٥، وينظر رأيه - أيضًا- في شرح لب الألباب: ١/٣٣٢.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ٢٤٠ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢/٦٧٤.

مَا ذهبَ إليهِ الكوفيَّةُ، فإنَّهم يرفعُونَ الصِّفةَ خبرًا لـ(رُبَّ)، لأنَّهَا عندَهُم اسمٌ، وتمسكُوا بقولِ الشَّاعِرِ:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[1]

والظَّاهرُ مذهبُهُم؛ لأنَّهَا في التَّقليلِ، بل في التَّكثيرِ مثلَ (كمْ) فكمَا أنَّ (كَمْ) اسمُ كانَ (رُبَّ) - أيضًا- اسمٌ، ولأنَّ حرفَ الجرِّ إنَّمَا وُضِعَ لإفضاءِ معنَى الفعلِ إلَى الاسمِ الَّذِي لولا الحرفُ لمْ يفضِ إليهِ، وأكرمتُ في قولِنَا: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ أكرمتُ) يتعدِى بنفسِهِ إلَى المفعولِ».[2]

- وقدْ رجَّحَ رأيَ الكسائيِّ وهُوَ أحدُ أئمةِ الكوفيِّينَ، وذلِكَ عندَ قولِهِ في (شرحِ الشَّافيةِ) - عندَ حديثه عن علامات القلب المكاني - : «أو بأداءِ تركِ القلبِ إلى منعِ الصَّرفِ بغيرِ علَّةٍ على الأصحِّ مِنْ المذهبينِ، يعنِي لوْ لمْ نقلْ بالقلبِ يلزمُ أحدُ المذهبينِ، مذهبُ الفراءِ ومذهبُ الكسائيِّ، والأصحُّ مِنهَا مذهبُ الكسائيِّ، فقولُهُ: (علَى الأصحِّ) يتعلَّقُ بقولِهِ: (بأداءِ) لا بقولِهِ: (يعرفُ) لفسادِ المعنَى وذلك لأن ترك القلب لا يؤدي إلى منع الصرف من غيرِ علةٍ على التعيين؛ إذ في (أشياءَ) ثلاثةُ مذاهبَ على مَا ذكرَهُ، ولوْ لمْ نقلْ بالقلبِ يكونُ فِيهَا مذهبَان يلزمُ مِنْ أحدِهِمَا منعُ الصَّرفَ بغيرِ علَّةٍ، وهُوَ أصحُّ المذهبينِ علَى مَا نبيِّنُ»[3]، مَعَ أنَّ هذَا التَّرجيحَ والتَّأييدَ للكسائيِّ إذَا لمْ نقلْ بالقلبِ، فهُوَ ترجيحٌ بينَ هذينِ المذهبينِ فحسبْ.

أمَّا المواضعُ الَّتِي خالفَ فِيهَا الكوفيِّينَ وردَّ عليهِم قولَهُم فكثيرةٌ، أذكرُ مِنهَا مَا يأتي:

---

(1) سبق تخريجه: ص ١٤٥.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥٣ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ٢/٧٠٣- ٧٠٤.

(3) ينظر: شرح الشافية: ٤٠.

- مخالفتُهُ للكوفيِّينَ في جوازِ جمعِ الاسمِ المؤنثِ لفظًا جمعَ مذكرٍ سالمٍ، فإنَّ (النُقْرَه كَار) يرَى هُنَا رأيَ البصريِّينَ، وذلِكَ عندَ قولِهِ في العُباب: «مجردًا عَنْ تاءِ التَّأنيثِ فإنَّهُ لوْ لمْ يكنْ مجردًا عنهَا، نحوَ: طلحةُ لمْ يجمعْ هذَا الجمعَ خلافًا للكوفِيِّينَ، فإنَّهُم أجازُوا (طلحونَ) في طلحةَ، وهُوَ مخالفٌ للاستعمالِ؛ لأنَّهُ واردٌ بخلافِ الاستعمالِ والقياسِ؛ لأنَّ التَّاءَ لو بقيَتْ مَعَ الواوِ والنُّونِ لاجتمعَتْ علامتَا التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، ولو حُذفَتْ لالتبسَ المجردُ عَنِ التَّاءِ بذِي التَّاءِ».[1]

- وردَّ على الفراءِ في إعرابِهِ جملةِ التَّعجبِ (مَا أَفْعَلَهُ)، وذلكَ عندَ قولِهِ: «وقالَ الفراءُ:[2] (مَا) استفهاميةٌ مبتدأٌ، ومَا بعدَهَا خبرُهَا، وهُوَ قويٌّ مِنْ حيثُ المعنَى؛ لأنَّهُ كأنَّهُ جعلَ السَّببَ، فاستفْهَمَ عَنهُ، وقدْ يستفادُ مِنَ الاستفهامِ معنَى التَّعجبِ، نحوَ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾[3]، وضعيفٌ مِنْ حيثُ اللَّفظِ؛ لأنَّهُ نقلٌ مِنْ إنشاءٍ إلَى إنشاءٍ، ولمْ يثبتْ ذلِكَ».[4]

- وردَّ على الكوفِيِّينَ في المسألةِ الزُّنبوريَّةِ، وذلكَ عندَ قولِهِ: «قالَ الكوفيُّونَ: القياسُ أنَّ (إذَا) إذَا كانَت للمفاجأةِ كانَتْ ظرفَ مكانٍ، والظَّرفُ يرفعُ مَا بعدَهُ، ويعملُ في الخبرِ عملَ (وجدت). قالَ ثعلبُ اعتذارًا للكوفِيِّينَ: إنَّ (هُوَ) عمادٌ، و(إذَا) كَـ(وجدت) مَعَ أحدِ مفعوليهِ، كأنَّهُ قالَ: فوجدتُهُ هُوَ إيَّاهَا. والحقُّ مذهبُ البصَريِّينَ، وموافقةُ العربِ للكسائيِّ لا حجَّةَ فِيهَا؛ للتُّهمةِ؛ إذْ رُويَ أنَّهُم أعطُوا جُعلاً على موافقةِ الكسائيِّ، وقولِهِم: (إذَا) بمعنَى وجدتُ باطلٌ؛ لأنَّهُ لا يعملُ عملَهُ، وإلا لزمَ أنْ يكونَ لَهُ فاعلٌ ومفعولانِ، وكذَا مَا ذكرَهُ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٥.

(2) ينظر: معاني القرآن: ١/١٠٣.

(3) سورة الانفطار: آية (١٧).

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٧٥.

ثعلبُ؛ لأنَّ الفصلَ والعمادَ عندَ الفريقينِ فضلةٌ يجوزُ حذفُهُ ، ولا يختلُ حينئذٍ أصلُ الكلامِ ، ولا يجوزُ حذفُ (هُوَ) في هذِهِ المسألةِ» .[1]

- وردَّ قولَ الكوفيِّينَ في مسألةِ جوازِ بناءِ (غير)، وذلكَ عندَ قولِهِ: «والكوفيُّونَ أجازُوا بناءَ (غير) بمعنَى (إلا) على الفتحِ؛ لاشتمالِهِ علَى معنَى (إلا) مطلقًا، أي سواءٌ كانَ مضافًا إلَى (أنْ) أوْ إلَى متمكنٍ، نحوَ: مَا نفعنِي غيرُ قيامِ زيدٍ، أو غيرُ أنْ قامَ؛ لوقوعِهِ موقعَ الحرفِ فبُني. قيلَ: يلزمُهُم أنْ يبنُوا مثلاً لوقوعِهِ موقعَ الكافِ، وفِيهِ نظرٌ؛ لأنَّ الأصلَ ألا يُبنَى المضافُ، فمحلُ الإجماعِ على خلافِ الأصلِ والقياسِ، فغيرُهُ لا يقاسُ عليهِ.[2]- وردِّه لقولِهِم في خبرِ كانَ وهُوَ أنَّهُ ملحقٌ بالحالِ، وذلِكَ عندَ قولِهِ: «وقولُ مَنْ يلحقهُ أي الخبرُ بالحالِ، وقالَ: إنَّهُ حالٌ - وهُم الكوفيُّونَ- يُبطلُهُ عدمُ استقلالِ الكلامِ بدونِهِ ولو كانَ حالاً لاستقلَّ الكلامُ بدونِهِ؛ لأنَّ الحالَ فضلةٌ، ولمجيئِهِ مضمرًا ومعرفةً كثيرًا، ولو كانَ حالاً لما كانَ كذلِكَ»[3]، وكذَا ردَّ عليهم في هذِهِ المسألةِ - أيضًا- في (شرحِ لُبِّ الألبابِ) وذلِكَ عندَ قولِهِ: «وقولُ مَنْ يلحقهُ أي الخبرُ بالحالِ، وقالَ: إنَّهُ حالٌ لا خبرٌ، وهُم الكوفيَّةُ، يبطلهُ جوازُ تعريفِهِ لمجيئِهِ مضمرًا وغيرِهِ مِنْ أقسامِ المعارفِ كثيرًا، ولو كانَ حالاً لما جازَ ذلكَ، ويُبطلهُ عدمُ استقلالِ الكلامِ بدونِهِ ولو كانَ حالاً لاستقلَّ الكلامُ بدونِهِ؛ لأنَّ الحالَ فضلةٌ» .[4]

- وردَّ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ) تجويزُ الكوفيَّةِ نحوَ: (الخمسةُ الأثوابِ، والمائةُ الدَّراهمِ) مِنْ غيرِ تعرِي المضافِ مِنْ حرفِ التَّعريفِ في كلِّ عددٍ مضافٍ إلى

---

(1) المصدر السابق: ٢/٣٦٩- ٣٧٠، وينظر الخلاف في: الإنصاف: ٢/٧٠٢.

(2) العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤١٢، وينظر الخلاف في: الإنصاف: ١/٢٨٧.

(3) العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٤٢٩، وينظر الخلاف في: الإنصاف: ٢/٨٢١.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥٤ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١٠٨.

معدودِهِ بأنَّهُمَا واحدٌ، ورَدَّ هذَا التَّجويزَ، وعلَّلَ لذلِكَ بقولِهِ: «لعدمِ جوازِ (الخاتمِ الحديدِ) مَعَ أنَّ المضافَ والمضافَ إليهِ هُنَا - أيضًا- واحدٌ، وبعدمِ النَّقلِ عَنْ الفصحاءِ لنقلِهِم ذلِكَ عَنْ قومٍ غيرِ فصحاءَ».[1]

وبهذَا يُعلمُ أنَّ (النُقْرَه كَار) يؤيدُ ويختارُ الرَّأيَ الكوفِيَّ إذَا وافقَ السَّماعَ والقياسَ والإجماعَ أمَّا إذَا خالفَ هذِهِ الأدلَّةَ الإجماليَّةَ للنَّحوِ فإنَّهُ يخالفُهَا ويعترضُ عليهَا، ويحاولُ بيانَ سببِ تضعيفِهِ لهذِهِ الأقوالِ المخالفةِ للأدلَّةِ.

❁❁❁

(1) ينظر: المصدر السابق: ١/١٠٨- ١٠٩.

المطلبُ الثَّالثُ: مذهبُهُ النَّحويُّ:

مِنْ خلالِ مَا تَمَّ بيانُهُ في المطلبينِ السَّابقينِ، يتبيَّن أنَّهُ لا يتعصبُ لمذهبٍ دونَ مذهبٍ، ولا لمدرسةٍ دونَ مدرسةٍ، بلْ كانَ يوافقُ ويتبعُ الرَّأيَ والقولَ الأقوى حجَّةً - مِنْ وجهةِ نظرِي - سواءٌ كانَتْ الحجَّةُ سماعيَّةً أم قياسيَّةً أم غيرَ ذلِكَ، وهذَا المنهجُ هُوَ منهجُ المحققِينَ مِنْ النُّحاةِ وهُوَ مَا عُرفَتْ بِهِ المدرسةُ البغداديَّةُ.

ويمكنُ القولُ بأنَّ مذهبَ (النُقْرَه كَار) بصفةٍ عامةٍ هُوَ مذهبُ أهلِ البصرةِ وذلكَ لأمورٍ عِدَّةٍ أذكرُ منهَا مَا يلِي:

١- أنَّهُ صرَّحَ بمذهبِهِ النَّحويِّ في كتابِهِ (العُبابُ في شرحِ اللُّبابِ) وذلِكَ عندَ قولِهِ: «ولو جئتَ بالماضِي وتقولُ: (إنْ تقمْ وأحسنتُ) ولمْ ترِدِ الاستئنافَ لمْ يجزْ عندَ أصحابِنَا؛ لأنَّ الأوَّلَ مستقلٌ لفظًا ومعنًى، والظَّاهرُ أنَّ مرادَهُ أنَّ الفعلَ الأوَّلَ إذَا كانَ مستقبلاً لا يحتملُ الحالَ لا يجوزُ عطفُ الماضِي عليهِ، وإلَّا فيجوزُ عطفُهُ علَى المضارعِ الَّذي يحتملُ الحالَ، وبالعكسِ عندَ الأكثرينَ كَمَا ذكرنَا قبلُ».[1]

٢- أنَّهُ في أغلبَ اختياراتِهِ يختارُ الرأيَ البصريَّ، ومِنْ ذلِكَ اختيارُهُ رأيَ سيبويهِ في أنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالابتداءِ وأنَّ الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدإِ، وأنَّ المضافَ إليهِ مجرورٌ بالمضافِ لا بحرفِ الجرِّ ولا بمعنَى حرفِ الجرِّ، وفي امتناعِ عملِ اسمِ الفاعلِ إذَا كانَ بمعنى الماضِي، وفي علَّةِ

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٧٣٤.

إعرابِ الفعلِ المضارعِ وغيرِ ذلِكَ مِمَّا مَرَّ بيانُهُ وتوضيحُهُ.

٣- أنَّهُ استخدمَ اصطلاحاتِ البصريينَ كثيرًا، ولمْ يتعرضْ لاصطلاحاتِ الكوفيينَ إلَّا نادرًا، وقدْ مرَّ ذلكَ في مبحثِ (عنايتِهِ في المصطلحاتِ).[1]

٤- أنَّهُ كانَ مولعًا بسيبويهِ فأكثرَ مِنْ ذكرِهِ، والنَّقلِ مِنْ كتابِهِ، واتَّجهَ إلَى تعليلِ مَا ذكرَ مِنْ أحكامٍ ومسائلَ، والدِّفاعِ عنهُ[2]، وإنْ خالفَهُ في مسائلَ نادرةٍ، ومَنْ أحبَّ شيئًا أكثرَ مِنْ ذكرِهِ.

وبعدَ ذلِكَ لا يمكنُ القولُ بكوفيَّةِ (النُقْرَه كَار) أو بأنَّهُ بغداديٌّ لما ذكرتُ مِنْ الأسبابِ الآنفةِ الذِّكرِ.

(1) ينظر: ص ٢٥٦- ٢٦٤.

(2) ينظر مثلاً: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٠٠، ١٤٠، ٣٢٦، ٣٥٣، ٤٤٠، وشرح لب الألباب:١/٤٨، ٧٨، ١٤٤، ٢٠٢، وشرح الشافية: ٤١، ٥٢، ٦٥، ١٣١.

المبحثُ الثَّانِي: تَأثُّرُهُ وتأثيرُهُ

المطلبُ الأوَّلُ: تَأثُّرُهُ بِمَنْ قبلَهُ:

لقدْ تأثرَ (النُقْرَه كَار) بمَنْ سبقَهُ مِنْ العلماءِ الَّذِين نقلَ عنهُم، واختارَ أقوالَهُم، واعتمدَ كتبَهُم كَمصدرٍ مِنْ مصادرِهِ في كتبِهِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ، ويمكنُ أنْ أذكرَ أهمَّ العلماءِ الَّذينَ تأثَّرَ بِهِم تأثُّرَ الطُّلابِ بشيوخِهِم، ومِنْ أهمِّهِم مَا يَأتي:

١- الزَّمخشريُّ: وقدْ اهتمَّ (النُقْرَه كَار) بمعرفةِ رأي الزَّمخشريِّ في مواضعَ عدَّةٍ، ومِنْ ذلِكَ أنْ يقارنَ بينَهُ وبينَ المصنِّفِ، كَمَا قالَ في مقدِّمةِ (العُبابِ) عندَ حديثِهِ عَنْ لفظِ الجلالةِ: «وإنَّمَا خُصصَ بِهِ دونَ سائرِ أسمائِهِ تعالى؛ لأنَّهُ أعظمُ الأسماءِ، إمَّا لعدمِ إطلاقِهِ علَى غيرِ اللهِ، وإمَّا لأنَّهُ اسمُ الذَّاتِ، فكانَ في توجيهِ الحمدِ إليهِ إشارةٌ إلى أنَّهُ مستحقٌ للحمدِ بحسبِ ذاتِهِ، لا بحسبِ صفةٍ مِنْ صفاتِهِ؛ إذْ لوْ قالَ: أحمدُ الخالقَ - مثلاً- لَظُنَّ بِهِ أنَّهُ يُحمدُ على نعمةِ الخلقِ خاصةً وإنَّمَا لمْ يقدِّمْهُ على الفعلِ كَمَا قدَّمَ جارُ اللهِ في خطبةِ (المفصَّلِ)[1]؛ لأنَّ الأصلَ تأخيرُ المعمولِ على العاملِ، فاستعملَ الأصلَ مفيدًا تَجَدُّدَ حدوثِ الحمدِ منهُ مِنْ غيرِ قصدِ الاختصاصِ».[2]

ومِمَّا يدلُّ علَى تأثُّرِهِ بالزَّمخشريِّ أنَّهُ ينقلُ نقدَهُ لآراءِ غيرِهِ، وترجيحاتِهِ، ويترحمُ عليهِ، فمِنْ ذلِكَ قولُهُ في بابِ التَّصغيرِ: «وقالَ

---

(1) ينظر: المفصل:٢.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٨- ٩.

الزَّمخشريُّ رحمَهُ اللهُ: إنَّ بعضَ العربِ يحذفُ الزَّائدَ أينَ كانَ، وهُوَ وَهمٌ، علَى مَا نصَّ عليهِ السِّيرافِيُّ والأندلسيُّ». [1]

وأشارَ إلَى كتبِهِ كَـ(المفصَّلِ) و(الكشافِ)، فمِنْ ذلِكَ قولُهُ: «وإنْ لمْ يتعذرْ العطفُ، فالعطفُ واجبٌ إنْ كانَ العاملُ معنًى مِنْ معانِي الأفعالِ، نحوَ: مَا شأنُ زيدٍ وعمرٍو؟ ومَا لزيدٍ وعمرٍو؟؛ وذلِكَ لأنَّ معنَى الفعلِ غيرُ بالغٍ درجةَ الفعلِ، فلا ينصبُ بِهِ المفعولُ معَهُ مِنْ غيرِ ضرورةٍ كَمَا ينصبُ بالفعلِ، وقالَ في المفصَّلِ: إنَّ الجرَّ هُنَا الاختيارُ». [2]

وقولُهُ - أيضًا- : «وفي الكشَّافِ: وقرأَ الأعمشُ (يغفرُ) بغيرِ فاءٍ [3] في قولِهِ تعالَى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾ [4] مجزومًا علَى البدلِ مِنْ (يحاسبْكُم) ومعنَى هذَا البدلِ التَّفصيلُ لجملةِ الحسابِ». [5]

٢- ابنُ الحاجبِ: وهُوَ مصنِّفُ الشَّافيةِ وقدْ تأثرَ بِهِ (النُقْرَه كَار) في كتبِهِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ، فاختارَ مِنْ اختياراتِهِ ونقلَ مِنْ كتبِهِ، فمِنْ ذلِكَ قولُهُ في العُبابِ: «أو ينتصبُ المنادَى محلا لا لفظًا كَالمفردِ وهُوَ الَّذِي لا يكونُ مضافًا، ولا مضارعًا لَهُ المعرفةُ وهُوَ الَّذِي يقصدُ قصدَهَا سواءٌ كانَ معرفةً قبلَ النِّداءِ أوْ لا مبْهمًا كانَ المفردَ المعرفةَ كَـ(أيٍّ) أو غيرِ مبهمٍ فإنَّهُ أيْ: فإنَّ المفردَ المعرفةَ يُبنَى علَى مَا يرفعُ بِهِ مِنْ الضَّمةِ، والألفِ، والواوِ، وإذَا كانَ مبنيًا كانَ نصبُهُ محليًّا. هذِهِ عبارةُ ابنِ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٠٨.

(2) شرح لب الألباب: ١/١٩٨، وينظر: شرح المفصل: ٢/٥١.

(3) ينظر: المحتسب: ١/١٤٩.

(4) سورة البقرة: آية (٢٨٤).

(5) شرح لب الألباب: ١/٨٠، وينظر: الكشاف: ١/١٣٣.

الحاجبِ - رحمَهُ اللهُ - ومنهُ أخذَ المصنِّفُ» [1]، فقدْ قارنَ بينَ عبارةِ المصنِّفِ وعبارةِ ابنِ الحاجبِ، ثُمَّ بينَ أنَّ أصلَ العبارةِ لابنِ الحاجبِ وأنَّ الإسفراييني نقلَ عَنهُ هذِهِ العبارةَ.

وقولُهُ - أيضًا- معتمِدًا عليهِ وناقلاً عَنهُ: «قالَ ابنُ الحاجبِ في شرحِ الكافيةِ: [2] لو حدَّ العطفُ بأنَّهُ تابعٌ يتوسطُ بينَهُ وبينَ متبوعِهِ أحدُ الحروفِ العشرةِ لدخلَ فيهِ بعضُ الصفاتِ». [3]

وقولُهُ ناقلاً مِنْ كتابِهِ (الإيضاحُ في شرحِ المفصَّلِ) - معقبًا علَى قولِ المصنِّفِ في أفعالِ الشُّروعِ - : «... أو الأخذُ فِيهِ كَـ(جعلَ وطفقَ وأخذَ وكربَ) وهِيَ مثلُ كادَ. وفي عبارتِهِ تساهلٌ؛ لأنَّهُ يفهمُ منهَا أنَّهَا لدنوِّ الأخذِ، مَعَ أنَّها للأخذِ، لا لدنوِ الأخذِ، وقالَ ابنُ الحاجبِ في شرحِ المفصَّلِ: [4] تحققُ الحالِ في خبرِ (جعلَ) وأخواتِهِ أكثرُ مِنْ تحققِهِ في خبرِ (كادَ)، وعلَى هذَا لا تساهلَ في عبارتِهِ» [5]، فقدْ اختارَ رأيَ ابنِ الحاجبِ بعدَمَا ضعَّفَ رأيَ المصنِّفِ وهذَا يدلُّ علَى تأثُّرِهِ بفكرِهِ وبأقوالِهِ.

ويعللُ لترتيبِ كتابِهِ (الشَّافيةِ) وذلكَ عندَ قولِهِ في (شرحِ الشَّافيةِ) : «ولَمَّا كانَتْ الأبنيةُ عبارةً عَنْ الحروفِ والحركاتِ والسَّكناتِ علَى مَا عرفْتَ بحثَ أوَّلاً عَن الحروفِ مِنْ حيثُ أنَّها ثلاثةٌ أوْ أكثرُ، ومِنْ حيثُ إنَّهَا زائدةٌ أوْ أصليَّةٌ، ومِنْ حيثُ إنَّها ثابتةٌ أوْ محذوفةٌ، ومِنْ حيثُ إنَّها ثابتةٌ في مواضِعِهَا أوْ منقولةٌ عنهَا إلى غيرِ مواضعِهَا بالقلبِ، ومِنْ

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٥٠- ١٥١.

(2) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب: ٥٨.

(3) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٣٠٥- ٣٠٦.

(4) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٩٦.

(5) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٢ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/١٤١.

حيثُ إنَّها مِنْ حروفِ العلَّةِ أوْ لا، ثُمَّ بحثَ في الحركاتِ والسَّكناتِ الواقعةِ في الاسمِ الجامدِ الَّتي لا يحصلُ باعتبارِهَا فيهِ حالٌ مِن الأحوالِ». (١)

٣- الإسفراييني: مصنِّفُ (اللُّبابِ) و(لُبِّ الألبابِ) حيثُ أيَّدَهُ في مسائلَ كثيرةٍ، وإنْ عارضَهُ وخالفَهُ في مسائلَ أخرى، وعلَّلَ لاختياراتِهِ، ونقلَ مِنْ كتبِهِ كـ(الحاشيةِ علَى اللُّبابِ) و(ضوءُ المصباحِ)، فمِنْ المواضعِ الَّتي أيَّدَ فيهَا الإسفراييني قولَهُ في العُبابِ: «قيلَ: كانَ علَى المصنِّفِ - رحمَهُ اللهُ - أنْ يقولَ: متصلاً بالفعلِ أوْ بالوصفِ؛ لأنَّ الضَّميرَ إذن فضلةٌ يجوزُ حذفُهَا، بخلافِ الضَّميرِ المتصلِ بالحرفِ، فإنَّهُ لا يحذفُ، نحوَ: الَّذِي إنَّهُ منطلقٌ زيدٌ. قلنَا: لا حاجةَ إلى ذلِكَ؛ لأنَّ سياقَ كلامِهِ يدلُّ علَى أنَّهُ متصلٌ بالفعلِ أوْ بالوصفِ» (٢)، فقدْ ردَّ على هذَا القائلِ انتصارًا وتأييدًا لما اختارَهُ المصنِّفُ.

وقولُهُ - أيضًا- معللاً لاختيارِ المصنِّفِ: «وإنَّمَا لمْ يقلْ: (ليدلَّ على نسبتِهِ إلى المجردِ عنْهَا) كَمَا قالَ ابنُ الحاجبِ (٣)، أو (علامةٌ للنَّسبِ) كَمَا قالَ جارُ اللهِ (٤)؛ احترازًا عَمَّا لحقَتْ آخرَهُ ياءٌ مشدَّدةٌ للوحدةِ، نحوَ: روميٌّ ورُوم، أو للمبالغةِ نحوَ: أحمريٌّ، وعمَّا لحقتُهُ لا لمعنًى نحوَ: كرسيّ؛ لأنَّ الياءَ في هذِهِ الأسماءِ عندَهُ للنِّسبةِ - أيضًا- ». (٥)

---

(1) ينظر: شرح الشافية: ٢٨.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٩٢- ٦٩٣.

(3) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/ ٤.

(4) ينظر: المفصل: ٢٠٦.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٢٣.

وقدْ نقلَ مِنْ حاشيةِ الإسفراييني علَى اللُّبابِ، وذلكَ عندَ قولِهِ: «قالَ المصنِّفُ - رحمَهُ اللهُ - : أقولُ: لو جُعلَ الضَّميرُ لـ(علمي) وذَا مالٍ حالاً سدَّ مسدَّ الخبرِ لكانَ يصحُّ فيمَا أظنُ، والمعنَى: علْمِي بزيدٍ كانَ إذْ كانَ ذَا مالٍ، وكذَا لوْ جُعلَتْ (كانَ) زائدةً و(ذَا مالٍ) حالاً سدَّ مسدَّ الخبرِ، كمَا يقالُ: معرفتِي بزيدٍ ذَا مَالٍ».[1]

وقولِهِ ناقلاً مِنْ كتابِهِ (ضوءِ المصباحِ): «وقالَ المصنِّفُ - رحمَهُ اللهُ - في ضوءِ المصباحِ:[2] وإنَّمَا ساغَ الضَّاربكَ والضَّاربُهُ؛ لأنَّهُ في الأصلِ: الضَّاربُ إيَّاكَ والضَّاربُ إيَّاهُ، فلمَّا أُضيفَ حصلَ التَّخفيفُ جدًّا».[3]

٤- الرَّضيُّ: وقدْ تأثرَ (النُقْرَه كَار) بالرَّضيِّ تأثُّرًا كبيرًا، فنقلَ عباراتٍ وآراءً للرَّضيِّ، وأحيانًا ينقلُ دونَ أنْ يصرحَ أنَّ هذِهِ العبارةَ للرَّضيِّ، كمَا ترحَّمَ عليهِ كثيرًا وترضَّى عَنهُ، ووصفَهُ بالشَّيخِ دونَ أنْ يصفَ غيرَهُ مِنْ النُّحاةِ بهَذَا الوصفِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ في (العُبابِ) : «أقولُ: إذَا حُذفَتْ إحدىَ الواوينِ مِنْ (مَهْوِم) في التَّصغيرِ يجوزُ الإدغامُ وتركُهُ، كمَا في أسيودٍ، هكذَا قالَ الشَّيخُ الرَّضيُّ رضيَ اللهُ عَنهُ».[4]

وقولُهُ - أيضًا- في مبحثِ المركباتِ: «(ولقيتَهُ صحرةً بحرةً) أيْ: ظاهرينِ ذوِي صحرةٍ أي: انكشافٌ، وبحرةٍ أيْ: اتساعٌ، أي: في غيرِ مضيقٍ، فيمَنْ لمْ يضمَّ إليهِمَا (نحرة) وهِيَ بمعنَى الإظهارُ- أيضًا- وأمَّا مَنْ ضمَّهَا إليهِمَا فأعربَ الثَّلاثةَ، نحوَ: (صحرةً بحرةً نحرةً) علَى الإتباعِ؛

---

(1) المصدر السابق: ٦٣٦/٢، وينظر قول المصنف في: الحاشية: ٩/أ.

(2) ينظر: ضوء المصباح: ٦٤- ٦٥.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٥٥٠- ٥٥١.

(4) المصدر السابق: القسم الأول: ١٣٣، وينظر رأي الرضي في: شرح الشافية للرضي: ٣٣/٢.

لأنَّهُ يتعذَّرُ تركيبُ ثلاثِ كلماتٍ، قالَ الشَّارحُ: [1] وفي لفظِ الكتابِ نظرٌ؛ لأنَّهُ يوهِمُ أنَّ بناءَ (صحرة بحرة) مقيَّدٌ بألا يضمَّ إليهِمَا (نحرة)، وليسَ كذلِكَ؛ لأنَّهُمَا مبنيَّان بحالِهِمَا دونَ الثَّالثِ» [2] ثُمَّ ردَّ علىَ الشَّارحِ مستدلاً بكلامِ الرَّضيِّ فقالَ: «أقولُ: إنَّ الشَّيخَ الرَّضيَّ نصَّ على أنَّهُ إذَا ضمَّ الثَّالثُ إليهِمَا كانَتْ الثَّلاثةُ معربةً[3]، فيكونُ بناؤُهُمَا مقيَّدًا بعدمِ انضمامِ (نحرة) إليهِمَا». [4]

وقولُهُ مختارٌ ومؤيدٌ لقولِ الرَّضيِّ - أيضًا- : «قالَ الشَّيخُ الرَّضيُّ - ونِعْمَ مَا قالَ - : وإنْ قصدْتَ معنَى التَّسويةِ في الشَّرطِ مِنْ غيرِ لفظتَي سواء، ومَا أُبَالِي، فالغالبُ أنْ يصرَّحَ بأوْ في موضعِ أمْ بلا همزةِ استفهام قبلها، نحو: أضربنَّه قام أو قعد، والمعنى ذاك المعنى، والتقدير ذاك التقدير؛ إذ المقصود إن قام أو قعد فلأضربنَّهُ، أيْ قيامُهُ وقعودُهُ مستويَانِ عندِي». [5]

وقولُهُ - أيضًا- في شرحِ لُبِّ الألبابِ: «وقالَ الشَّيخُ الرَّضيُّ:[6] يجوزُ المخالفةُ بينَ مَا ولِي الهمزةَ و(أم)، نحوَ: (أعندَكَ زيدٌ أمْ عمرٌو؟) و(أزيدٌ عندَكَ أمْ في الدَّارِ؟) و(ألقيتَ زيدًا أم عمرًا؟) جوازًا حسنًا - كَمَا قالَ سيبويهِ - [7] لكنَّ المعادلةَ أحسنُ». [8]

---

(1) ينظر: شرح اللباب للسيرافي: ٦٢.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٩٨- ٣٩٩.

(3) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/٩١.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٩٩.

(5) العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٧١٤، وينظر قول الرضي في: شرح الكافية: ٢/٣٧٦.

(6) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/٣٧٤.

(7) ينظر: الكتاب: ١/٤٨٣.

(8) ينظر: اختيارات النقره كار: ٤٣ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٥٦.

أمَّا في (شرحِ الشَّافيةِ) فلمْ يتعرضْ لأيِّ قولٍ أوْ رأيٍ مِنْ آراءِ الرَّضيِّ مَعَ أنَّ الرَّضيَّ لَهُ شرحٌ على الشَّافيةِ، ولعلَ السَّببَ في ذلِكَ أنَّهُ لا يريدُ الاستطرادَ والإطالةَ بذكرِ الخلافِ والأقوالِ؛ لأنَّ الكتابَ مختصرٌ.

٥- ابنُ مالكٍ: وقدْ تأثَّرَ بهِ (النُقْرَه كَار) ونقلَ عنهُ، ونقلَ مِنْ كتبِهِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ في العُبابِ مستشهدًا بكلامِ ابنِ مالكٍ بعدَمَا نقلَ عَنْ الرَّضيِّ عندَ حديثِهِ عَنْ منعِ (أيَّة) مِنْ الصَّرفِ: «وقالَ ابنُ مالكٍ: وكانَ أبو عمرٍو يمنعُهَا مِنْ الصَّرفِ إذَا قطعَتْ عَنْ الإضافةِ، ونُويَتْ للتَّأنيثِ والتَّعريفِ؛ لأنَّ التَّعريفَ بالإضافةِ المنويَّةِ شبيهٌ بالتَّعريفِ العلميِّ في أنَّ كلا منهُمَا بلا علامةٍ.[1] فعلَى هذينِ النَّقليْنِ يلزمُ الإشكالُ في منعِ صرفِ (أيَّة)؛ وذلكَ لأنَّهُ يلزمُ فيهِ اعتبارُ التَّعريفِ الإضافِيِّ أو تعريفُ الموصولِ».[2]

وفي حدِّ المبتدإِ في (العُبابِ) ذكرَ زيادةَ ابنِ مالكٍ على الحدِّ، وذلكَ عندَ قولِهِ: «وزادَ هُنَا ابنُ مالكٍ قيدًا آخرَ، فإنَّهُ قالَ: أوْ وصفٌ سابقٌ رافعٌ مَا انفصلَ وأغنَى، قالَ: واحترزتُ بكونِ المرفوعِ مغنيًا عَنْ نحوِ: (أقائمٌ أبواه زيدٌ)، فإنَّهُ غيرُ مغنٍ؛ إذْ لا يحسنُ السُّكوتُ عليهِ، فليسَ مِمَّا نحنُ فيهِ، بلْ (زيد) مبتدأٌ، و(قائمٌ) خبرٌ مقدَّمٌ عليهِ، و(أبواه) مرتفعٌ بهِ».[3]

ومِنْ ذلِكَ نقلُهُ عَنهُ، وترحمُهُ عليهِ مستشهدًا بقولِهِ وذاكرًا المفهومَ مِنْ كلامِهِ، وذلكَ عندَ قولِهِ: «وقالَ ابنُ مالكٍ - رحمَهُ

(1) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٣٤- ٣٣٥.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٢٢.

(3) المصدر السابق: القسم الأول: ٦٠٠، وينظر رأي ابن مالك في: شرح التسهيل: ١/٢٦٧.

اللهُ- : لا يجوزُ حذفُ المنفصلِ ؛ إذ لو حذفَ جهلَ كونُهُ منفصِلاً[1]، فالمفهومُ مِنْ كلامِهِ أنَّهُ لا يحذفُ المنفصلُ، سواءٌ وقعَ بعدَ (إلَّا)، أو لا».[2]

وقدْ وصفَ كتابَهُ (شرحُ التَّسهيلِ) وكتابَ الرَّضيِّ (شرحُ الكافيةِ) بأنَّهُمَا مِنْ الكتبِ المعتبرةِ، وذلِكَ عندَ قولِهِ: «... هكذَا ينبغِي أنْ يشرحَ كلامَهُ مِنْ قولِهِ (ممتنعًا) إلى قولِهِ (على البدلِ) فإنَّهُ شرحٌ لا تجدُ لردِّهِ مقالاً، ولا لارتكابِ جحدِهِ مجالًا، لا علَى مَا شرحَهُ الشَّارحُ فإنَّهُ لا يوافقُ النَّقلَ الصَّريحَ الصَّحيحَ، علَى مَا هُوَ مشهورٌ في الكتبِ المعتبرةِ في هذِهِ الصِّناعةِ كَشرحِ التَّسهيلِ لابنِ مالكٍ، والشَّرحِ للشَّيخِ الرَّضيِّ»[3]، وهذَا الكلامُ دليلٌ علَى إكبارِهِ للرجلينِ وكتابيْهِمَا.

وقدْ اختارَ رأيَ ابنَ مالكٍ في مواضعَ عدَّةٍ، منهَا قولُهُ في (شرحِ لبِّ الألبابِ) - عندَمَا قسَّمَ إطلاقَ الكلمةِ إلَى ثلاثةِ أقسامٍ - : «ومجازيٌّ مستعملٌ وهُوَ إطلاقُهَا علَى أحدِ جزأيِّ العلمِ المضافِ، فيجوزُ تركُ التَّعرضِ لَهُ كَمَا تركَهُ المصنِّفُ، ويجوزُ التَّعرضُ بِهِ - وهوَ أجودُ - لأنَّ فِيهِ مزيدُ فائدةٍ كَمَا ذكرَهُ ابنُ مالكٍ».[4]

٦- محمدُ بنُ مسعودِ بن محمود السِّيرافِيُّ الفالي: شارحُ اللُّباب، ويظهرُ التَّأثُّرُ فيهِ مِنْ خلالِ معرفتِهِ لآرائِهِ ومحاولتِهِ مناقشةَ آرائِهِ كثيرًا، وهُوَ تأثُّرٌ غيرُ مباشرٍ، إذْ إنَّ (النُقْرَه كَار) بحثَ وناقشَ المسائلَ

---

(1) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٢٨.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٩٢.

(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٣٧٩.

(4) اختيارات النقره كار: ٤٣ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٢٣، وينظر قول ابن مالك في: شرح التسهيل: ١/٥.

الَّتِي بحثَهَا السِّيرافِيُّ وإنْ خالفَهُ في مسائلَ كثيرةٍ، ومِمَّا يدلُّ على تأثُّرِهِ بِهِ قولُهُ في (العُباب): «ومِنهُ قولُهُ:

رُبَّمَـــا أَوْفَيْـــتُ فِـــي عَلَـــمٍ تَـــرْفَعَنْ ثَـــوبِي شمـــالاتُ[1]

أي: كثيرًا مَا أشرفتُ على جبلٍ أشالَتْ ثوبِي ريحُ الشَّمالِ، فإنَّهُ مدحَ نفسَهُ بالشَّجاعةِ، فلو لمْ يكنْ (رُبَّ) للتَّكثيرِ بلْ للتَّعليلِ - كَمَا قالَ الشَّارحُ - [2] لكانَ مدحُهُ باطلاً».[3]

وقدْ استشهدَ بكلامِهِ وترحَّمَ عليهِ، وذلِكَ عندَ قولِهِ شارحًا لحدِّ الفاعلِ: «وقولُهُ (أبدًا) ظرفٌ لـ(مقدَّم) أيْ: يقدَّمُ عليهِ دائمًا، لا يقعُ مؤخرًا بحالٍ، قالَ الشَّارحُ - رحمَهُ اللهُ - :[4] إنَّهُ تأكيدٌ للتَّقديمِ، إلَّا أنْ يقالَ: المفعولُ بِهِ - أيضًا- مسندٌ إليهِ والفعلُ مقدَّمٌ عليهِ، إذْ المفعولُ قدْ يتقدَّمُ على الفعلِ نحوَ: (زيدًا ضربتُ) أو احترازًا عن خبرِ المبتدأِ إذَا قدِّمَ علَى المبتدأِ».[5]

ومِمَّا تقدَّمَ يلحظُ أنَّ (النُقْرَه كَار) أفادَ مِمَّنْ تقدَّمَهُ مِنْ العلماءِ، وقدْ تنوَّعَتْ اختياراتُهُ، وكانَ يبدي رأيَهُ فيمَا ينقلُ - كَمَا مَرَّ - مِمَّا يدلُّ على حضورِهِ واعتدادِهِ بفكرِهِ.

(1) البيت من المديد، وقائله جذيمة الأبرش، وينظر في: الكتاب: ٥١٨/٣، والمقتضب: ١٥/٣، والإيضاح للفارسي: ٢٥٣.

(2) ينظر: شرح اللباب للسيرافي: ٣٦/ب.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٤٩- ٢٥٠.

(4) ينظر: شرح اللباب للسيرافي: ٧٨/ب.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٠٠- ٥٠١.

المطلبُ الثَّاني: أثرُهُ فيمَنْ بعدَهُ.

لقدْ أثَّرَ (النُقْرَه كَار) فيمَنْ جاءَ بعدَهُ مِنْ علماءِ النَّحوِ ومصنِّفِيهِم، وجاءَ هذَا الأثرُ مِنْ خلالِ نقلِهِم لأقوالِهِ وآرائِهِ في مصنَّفاتِهِم، ومِنْ أهمِّ العلماءِ الَّذينَ نقلُوا عَنهُ مَا يأتي:

١- الإمامُ تقيُّ الدِّينِ الشُّمنيُّ[1] في كتابِهِ: (المنصفُ مِن الكلامِ علَى مغنِّي ابنِ هشامٍ)، وقدْ نقلَ في كتابِهِ هذَا عَنْ (العُبابِ)، وذلِكَ عندَ حديثِهِ عَنْ (حيثُ) في قولِ الشَّاعرِ:

أَمَـــا تَـــرَى حَيْـــثُ سُـــهَيلٌ طَالِعًـــا[2]

قالَ الشُّمنيُّ: «وفي شرحِ اللُّبابِ: و(طالعًا) مفعولٌ ثانٍ لترَى، أو حالٌ مِنْ (سهيل)، والعاملُ ترَى إنْ جعلتَ (حيثُ) صلةً، أيْ: زائدةٌ في المعنَى بمنزلةِ (مقام) في قولِهِ:

.....وَنَفَيْـــتُ عَنْـــهُ مَقَـــامَ الـــذِّئْبِ.....[3]

وإنْ لمْ تجعلْ صلةً يكونُ حالاً مِنْ (سهيل)، والعاملُ معنَى الإضافةِ، أيْ: مكانًا مختصًّا بسهيلٍ حالَ كونِهِ طالعًا، ويجوزُ أنْ يكونَ حيثُ في البيتِ باقيًا

---

(1) هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن ابن علي الشمني القسنطيني، أبو العباس، تقي الدين، محدث مفسر نحوي، من كتبه: مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا، وكمال الدراية في شرح النقاية، توفي سنة ٨٧٢هـ. (بغية الوعاة: ٣٧٥/١، والبدر الطالع: ١١٩/١)

(2) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله، وينظر: شرح المفصل: ٩٠/٤، ومغني اللبيب: ١٣٣/١، وخزانة الأدب: ٣/٧.

(3) البيت من الوافر، قائله الشماخ، وتمامه:

ذَعَـرْتُ بِـهِ القَطَـا وَنَفَيْـتُ عَنْـهُ مَقَـامَ الـذِّئْبِ كَالرَّجُـلِ اللَّعِـينِ

وينظر: ديوانه: ٣٢١، وشرح المفصل: ١٣/٣، والخزانة: ١٢٢/٢.

علَى الظَّرفيَّةِ، وحُذِفَ مفعولا (تَرَى) نسيًا، كَأنَّهُ قِيلَ: أمَا تحدثُ الرؤيةُ في مكانِ سهيلٍ طالعاً».[1]

٢- الشَّيخُ عليُّ بنُ محمدِ الأشمونيُّ في كتابِهِ: (منهجُ السَّالكِ إلى ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ)، فقدْ وثَّقَ رأيَ الكوفيينَ مِنْ كتابِ (العُبابِ)، وذلكَ عندَ قولِهِ في بابِ الإضافةِ: «قالَتْ طائفةٌ كثيرةٌ لا يجوزُ الحذفُ بعدَ غير (ليسَ) مِنْ ألفاظِ الجحدِ، فلا يقالُ: (قَبَضتُ عَشَرَةً لا غَيرُ)، وهُمْ محجوجُونَ. قالَ في القاموسِ:[2] وقولُهُم (لا غَيْرُ لحن) غيرُ جيدٍ؛ لأنَّ (لا غيرُ) مسموعٌ في قولِ الشَّاعرِ:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْأَلُ[3]

وقدْ احتجَّ ابنُ مالكٍ - في بابِ القسمِ مِنْ شرحِ التَّسهيلِ بهذَا البيتِ - وكأنَّ قولَهُم لحنٌ مأخوذٌ مِنْ قولِ السِّيرافيِّ: الحذفُ إنَّما يستعملُ إذَا كانَتْ غيرَ بعدَ (ليسَ)، ولو كانَ مكانَ (ليسَ) غيرُهَا مِن ألفاظِ الجحدِ لمْ يجزْ الحذفُ، ولا يتجاوزُ ذلكَ موردُ السَّماعِ... والفتحةُ في (لا غيرَ) فتحةُ بناءٍ، كَالفتحةِ في (لا رجلَ)، نقلَهُ في شرحِ اللُّبابِ عَنْ الكوفيينَ».[4]

٣- الشَّيخُ خالدُ بنُ عبدِ اللهِ الأزهريُّ في كتابِهِ: (التَّصريحُ بمضمونِ التَّوضيحِ)، وقدْ قالَ موضحًا رأيَ (النُقْرَه كَار) واختيارَهُ عندَ كلامِهِ عَنْ أقوالِ العلماءِ في تعيينِ الخبرِ إذَا كانَ ظرفًا: «ويقعُ الخبرُ ظرفًا نحوَ: ﴿وَٱلرَّكۡبُ

---

(1) المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام: ١/٢٧٠، وينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٧٣- ٣٧٤.

(2) ينظر: القاموس المحيط: ١/٥٨٢.

(3) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وينظر في: شرح التسهيل: ٣/٢٠٩، والقاموس المحيط: ١/٥٨٢، وشرح شذور الذهب: ١/٢٦٠.

(4) شرح الأشموني: ٢/٣٢١، وينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤١٢.

أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [1] ومجرورًا نحوَ: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [2] وشرطُهُمَا أنْ يكونَا تامَّيْن، كَمَا مثّلَ، فلا يجوزُ (زيدٌ مكانًا) ولا (زيدٌ بكَ)؛ لعدمِ الفائدةِ، ويعلقَانِ بمحذوفٍ وجوبًا، ثُمَّ قيلَ: الخبرُ نفسُ الظَّرفِ والم جرورِ وحدَهُمَا، والمصحِّحُ لذلكَ تضمُّنُهُمَا معنَى صادِقًا علَى المبتدأِ، وقيلَ: هُمَا و مُتَعَلَّقُهُمَا، والمتعلَّقُ جزءٌ مِنْ الخبرِ، واختارَهُ الرَّضيُّ والسَّيدُ عبدُ اللهِ». [3]

٤- الشَّيخُ جلالُ الدِّينِ السُّيوطيُّ في كتابِهِ: (الإتقانُ في علومِ القرآنِ): وقدْ نقلَ فيهِ عَنْ (شرحِ اللُّبِّ)، وذلكَ عندَ قولِهِ: «الباءُ المفردةُ حرفُ جرٍ لَهُ معانٍ أشهرُهَا الإلصاقُ، ولمْ يذكرْ لها سيبويه [4] غيرَهُ، وقيلَ: إنَّهُ لا يفارقُهَا، قالَ في (شرحِ اللُّبِّ) [5]: وهوَ تعلُّقُ أحدِ المعنيينِ بالآخرِ ثُمَّ قدْ يكونُ حقيقةً نحوَ ﴿ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [6] أيْ: ألصِقوا المسحَ برؤوسِكُم فامسحُوا بوجوهِكُم و أيدِيكُم منهُ، وقدْ يكونُ مجازًا نحوَ: ﴿ وَإِذَا مَرُّوا۟ بِهِمْ ﴾ [7] أي: بمكانٍ يقربُونَ مِنهُ». [8]

وفي كتابِهِ: (همعُ الهوامعِ)، قولُهُ عندَ حديثِهِ عَنْ حرفِ الجرِ (الباء): «الباءُ مكسورةٌ مطلقًا، وقيلَ: تفتحُ مَعَ الظَّاهرِ فيقالُ: بزيدٍ، قالَ أبُو حيَّان: حكاهُ أبُو الفتحِ عَنْ بعضِهِم للإلصاقِ [9] ويقالُ: الإلزاقُ، قالَ في شرحِ اللُّبِّ: [1]

---

(1) سورة الأنفال: آية (٤٢).

(2) سورة الفاتحة: آية (٢).

(3) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ١٦٦/١، والعباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٦٢٧- ٦٢٨.

(4) ينظر: الكتاب: ٣٠٤/٢.

(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٨٣٢- ٨٣٣.

(6) سورة المائدة: آية (٦).

(7) سورة المطففين: آية (٣٠).

(8) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ١٥٩/١.

(9) كـ سيبويه، ينظر: الكتاب: ٣٠٤/٢.

وهُوَ تعلُّقُ أحدِ المعنيينِ بالآخرِ». [٢]

٦- الشَّيخُ ياسينُ بنُ زينِ الدِّينِ العليميُّ[٣] في (حاشيتِهِ علَى التَّصريحِ): وقَدْ ذكرَ توجيهَ (النُقْرَه كَار) لرأيِ الإسفراييِنيِّ وذلكَ عندَ قولِهِ: «قالَ ابنُ أبي الرَّبيعِ[٤] في شرحِ الإيضاحِ: متَى أطلقَ التَّنوينُ فإنَّما يُرادُ بِهِ تنوينُ الصَّرفِ، أي التَّمكُّنُ، فإذَا أريدَ غيرُهُ مِنْ التَّنويناتِ فقيدَ قيل: تنوينُ التَّنكيرِ، تنوينُ المقابلةِ، تنوينُ العوضِ، قالَ وكذَا الألفُ واللامُ إذَا أطلقَتْ فإنَّمَا يُرادُ الَّتِي للتَّعريفِ، فإذَا أُريدَ الموصولةُ أو الزَّائدةُ قيِّدتْ. وهذَا قدْ يعطِي أنَّ التَّنوينَ حقيقةٌ في الأوَّلِ مجازٌ في الباقِي؛ لأنَّ التَّقييدَ شأنُ المجازاتِ، وقدْ لا يعطِيهِ بدليلِ مَا ذكرَهُ في الألفِ واللامِ، فإنَّها في الموصولةِ حقيقةٌ بلا شكٍّ، ولا بتأييدِ الأوَّلِ بمَا ذكرَهُ صاحبُ اللُّبابِ مِنْ أنَّ التَّنوينَ الخاصَ بالاسمِ ثلاثةٌ، وأسقطَ المقابلةَ، ووجَّهَهُ شارحُهُ بأنَّهُ يرَى أنَّهُ داخلٌ في التَّمكينِ». [٥]

٧- الشَّيخُ عبدُ القادرِ بنُ عمرَ البغداديُّ[٦] في كتابِهِ: (خزانةُ الأدبِ ولُبَّ لبابِ لسانِ العربِ): وقدْ تأثَّرَ بـ(النُقْرَه كَار) مِنْ ذلكَ قولُهُ عندَ قولِ الشَّاعرِ:

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٨٣٢- ٨٣٣.

(2) ينظر: همع الهوامع: ٢/٣٣٤.

(3) هو: ياسين بن زين الدين بن أبي بكر ابن عليم الحمصي، الشهير بالعليمي، شيخ عصره في علوم العربية، له حواشٍ كثيرة، منها: حاشية على ألفية ابن مالك، وحاشية على متن القطر وشرحه للفاكهي، توفي سنة١٠٦١هـ. (خلاصة الأثر: ٤/٤٩١،الأعلام: ٨/١٣٠)

(4) هو: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الاشبيلي: إمام النحو في زمانه. من أهل إشبيلية، من كتبه: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، توفي سنة٦٨٨هـ. (بغية الوعاة: ٢/١٢٥، وغاية النهاية ١/٤٨٤)

(5) ينظر: حاشية ياسين على التصريح: ١/٣٥، والعباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٥٦- ٥٧.

(6) هو: عبد القادر بن عمر البغدادي: علامة بالأدب والتاريخ والأخبار، ومن تصانيفه: شرح شواهد الشافية، وشرح شواهد المغني، توفي سنة١٠٩٣هـ. (خلاصة الأثر ٢/٤٥١، والأعلام: ٤/٤١)

وَكُـــلُّ أَخٍ مُفَارِقُـــهُ أَخُـــوهُ لَعَمْـــرُ أَبِيْـــكَ إِلا الفَرْقَـــدَانِ[1]

«وردَّهُ السَّيِّدُ عبدُ اللهِ في (شرحِ اللُّبِّ) بقولِهِ: ولا يجوزُ أنْ يجعلَ (مفارقُهُ) صفةً، (وإلا الفرقدانِ) خبرًا حتَى يتخلصَ مِنْ هذِهِ الفساداتِ كَمَا قيلَ: لفسادِ المعنَى، ووجهَهُ أنَّ المرادَ: الحكمُ علَى كلِّ أخٍ بأنَّهُ مفارقٌ أخاهُ في الدُّنيَا سِوى الفرقدَيْنِ فإنَّهُمَا لا يفترقَانِ إلا عندَ فناءِ الدُّنيَا وليسَ المعنَى علَى مَا ذكرَهُ فإنَّهُ يقتضِي مفهومُهُ أنَّ كلَّ أخٍ لا يفارقُ أخَاهُ مثلَ الفرقدَيْنِ في اجتماعِ الشَّملِ، وليسَ في الدُّنيَا أخَوان لا يفترقَانِ. فتأملْ».[2]

وقولُهُ - أيضًا- عندَ قولِ الشَّاعرِ:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ[3]

«والقولُ الأوَّلُ مِنْ القولينِ: هُوَ قولُ المازنيِّ وتبعَهُ المبرِّدُ وقالَ: كأنَّ (مثلَهُم) صفةٌ لـ(بشر) فلمَّا قدِّمَ عليهِ صارَ حالاً، قالَ السَّيدُ عبدُ اللهِ في (شرحِ اللُّبِّ): وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّ الحالَ فضلةٌ يتمُ الكلامُ بدونِهَا، وهَهُنَا لا يتمُّ الكلامُ بدونِهَا (مثلَهُم) فلا يكونُ حالاً».[4]

٨- الشَّيخُ الصَّبانُ[5] في: (حاشيتِهِ علَى شرحِ الأشمونيِّ)، وقدْ قالَ في موضوعِ الكلامِ ومَا يتألَّفُ مِنهُ: «نقلَ الرَّودانيُّ[6] أنَّ السَّيِّدَ ذكرَ في (العُبابِ) أنَّ

---

(1) البيت من الوافر، قائله عمرو بن معد يكرب، والفرقدان: كوكبين والمعنى: كل أخوين غير هذين الكوكبين متفارقان ، وينظر: ديوانه: ١٧٨، والكتاب: ٣٣٤/٢، والمقتضب: ٤٠٩/٤.

(2) ينظر: خزانة الأدب: ٣٩١/٣.

(3) البيت من البسيط، قائله الفرزدق، وينظر: ديوانه: ١٨٥/١، والكتاب: ٦٠/١، والمقتضب: ١٩١/٤.

(4) ينظر: خزانة الأدب: ١٢٦/٤.

(5) هو: محمد بن علي الصبان، أبو العرفان: عالم بالعربية والأدب، مصري، مولده ووفاته بالقاهرة، له: الكافية الشافية في علمي العروض والقافية ، وإسعاف الراغبين، توفي سنة ١٢٠٦هـ. (آداب اللغة: ٢٨٩/٣، الأعلام: ٢٩٧/٦)

(6) هو: محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر الروداني السوسي المكي، شمس الدين، أبو عبد الله،

(ليسَ) عندَ مَنْ جعلَهَا فعلاً معناهَا ثبوتُ انتفاءِ وصفِ مَا أُسندَتْ إليهِ، وعليهِ الجمهورُ».[1]

وقولُهُ - أيضًا- : «اعلمْ أنَّهُ قدْ تقرَّرَ أنَّ الكلمةَ الثنائيةَ إذَا جُعلَتْ علمًا للفظِ وقصدَ إعرابُهَا شُدِّدَ الحرفُ الثَّانِي منهَا سواءٌ كانَ حرفًا صحيحًا أو حرفَ علَّةٍ، نحوَ: أكثرتُ مِنْ الكمِّ ومِنْ الهلِّ ومِنْ اللَّوِّ لتكونَ على أقلِ أوزانِ المعرباتِ، وأمَّا إذَا جعلَتْ علمًا لغيرِ اللَّفظِ قصدَ إعرابُهَا فلا يُشددُ ثانيهُمَا إذَا كانَ صحيحًا، نحوَ: (جاءَني كَمٌ ورأيتُ منًا) لئلا يلزمُ التَّغييرُ في اللَّفظِ والمعنَى معًا مِنْ غيرِ ضرورةٍ، فإنْ كانَ الثَّانِي حرفَ علَّةٍ، كَ(لوْ) و(في) و(لا) زيدَ حرفٌ مِنْ جنسِهِ، وإنْ لزمَ مِنهُ التَّغييرُ في اللَّفظِ والمعنَى معًا؛ للاضطرارِ إلَى الزِّيادةِ؛ لأنَّ عدمَهَا يؤدِي إلَى سقوطِ حرفِ العلَّةِ لا لبقائِهِ ساكنًا مَعَ التَّنوينِ، فيبقَى المعربُ علَى حرفٍ واحدٍ، وهُوَ مرفوضٌ في كلامِهِم، وإنْ جُعلَتْ علمًا للفظٍ أوْ لغيرِهِ ولمْ يقصدْ إعرابُهَا فيهِمَا فلا زيادةَ أصلاً. هذَا ملخصُ مَا في الرَّضيِّ وشرحِ اللُّبابِ للسَّيِّدِ مَعَ زيادةٍ».[2]

٩- الشَّيخُ محمدُ الخضريُّ[3] في: (حاشيتِهِ علَى شرحِ ابنِ عقيلٍ)، وقدْ تأثرَ بـ(النُقْرَه كَار) ونقلَ عَنهُ، ومِنْ ذلِكَ قولُهُ في بابِ الحكايةِ: «ثُمَّ اللَّفظُ الَّذِي علَى حرفيْنِ إنْ حُكِيَ لمْ يغيَّرْ، سواءٌ كانَ ثانيه لينًا أمْ لا كغيرِهِ، وإنْ

محدث مغربي مالكي، عالم بالفلك، رحال، من كتبه: جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد، وصلة الخلف بموصول السلف، توفي سنة ١٠٩٤هـ. (خلاصة الأثر ٢٠٤/٤، والأعلام: ١٥١/٦)

(1) ينظر: حاشية الصبان: ٤١/١، والعباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٧٣.

(2) ينظر: حاشية الصبان: ٢٧٧/٤، والعباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٢- ٤٣.

(3) هو: محمد بن مصطفى بن حسن الخضري، فقيه شافعي، عالم بالعربية، واشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفية، له: شرح اللمعة في حل الكواكب السيارة السبعة، وشرح زاد المسافر، توفي سنة ١٢٨٧هـ.(معجم المطبوعات: ٨٨٦، والأعلام: ١٠١/٧)

أُعربَ وثانيه لينٌ وجبَ تضعيفُهُ، و(لوْ) و(في) حرفٌ بشدِّ الواوِ والياءِ، كَقولِهِ:

أُلامُ عَلَى لَوٍّ وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ[1]

ومنهُ الحديثُ: (إيَّاكمْ واللَّو، فإنَّ لوْ تفتحُ عملَ الشَّيطانِ) [2]، فضاعفَهَا وقرنَهَا بأل؛ لصيرورتِهَا أسماءً، ويقلبُ الحرفَ المضاعفَ همزةً في (مَا) و(لا) للسَّاكنينِ، تقولُ: ماء، ولاء حرفٌ - بهمزةٍ بعدَ الألفِ- فإنْ صحَّ ثانيهُ كَـ(مِن) جازَ التَّضعيفُ وعدمُهُ... وفي الرَّضيِّ وشرحِ اللُّبابِ للسَّيِّدِ: أنَّهُ يجبُ تضعيفُ الثَّانِي المرادُ لفظُهُ إذَا أُعربَ، صحيحًا كَانَ أو معتلاً، فإنْ جُعلَ علمًا لغيرِ لفظِهِ امتنعَ التَّضعيفُ في الصَّحيحِ؛ لئلا يلزمَ تغييرُ اللَّفظِ والمعنَى، ووجبَ في المعتلِ؛ لئَلا يسقطَ حرفُ العلَّةِ للتَّنوينِ، فيبقَى المعربُ علَى حرفٍ». [3]

ولمْ يقتصرْ أثرُهُ فيمَنْ بعدَهُ علَى مَا وُجدَ في كتبِ اللاحقِينَ لَهُ، فقدْ شُرحَ كتابُهُ (شرحُ لُبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ) بحاشيةٍ سمَّاهَا مؤلفُهَا (حواشٍ علَى شرحِ اللُّبِّ) [4] لأحمدَ بنِ عبدِ اللهِ القريميِّ[5]، وكلُّ هذَا يدلُّ علَى مَا لَهُ مِنْ منزلةٍ في الخالفِينَ، ومَا لرأيهِ وكتبِهِ مِنْ قيمةٍ.

❁❁❁

(1) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وينظر في: الكتاب: ٢٦٢/٣، والمقتضب: ٢٣٥/١، وهمع الهوامع: ٢٨/١.

(2) ينظر: مسند الإمام أحمد: ٣٩٥/١٤.

(3) حاشية الخضري: ١٤٢/٢- ١٤٣، وينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٢- ٤٣.

(4) ينظر: الشقائق النعمانية: ٥٠/١، وكشف الظنون: ١٥٤٥/٢.

(5) هو: أحمد بن عبد الله القريمي: أديب بالعربية والفارسية والتركية، من العلماء. أصله من القريم،صنف كتبا عربية وفارسية، منها (المعول) حاشية على المطول للتفتازاني، وحاشية علي البيضاوي، توفي سنة ٨٧٩هـ. (الأزهرية: ٤٤٤/٤، الأعلام: ١٦٠/١)

الفصلُ السَّابعُ:
النَّقدُ والتَّقويمُ

ويشملُ مبحثينِ:

المبحثُ الأوَّلُ: أبرزُ المحاسنِ في منهجِ النُقْرَه كَار.

المبحثُ الثَّانِي: أبرزُ المآخذِ على منهجِ النُقْرَه كَار.

المبحثُ الأوَّلُ: أبرزُ المحاسنِ في منهجِ النُقْرَه كَار

تميزَ منهجُ (النُقْرَه كَار) في كتبِهِ النَّحويَّةِ بمميزاتٍ ومحاسنَ، سأذكرُ في هذَا المبحثِ أبرزَهَا، وهِيَ كَالآتي:

١- أنَّهُ بدأَ كتبَهُ بمقدماتٍ بديعةٍ، تكشفُ عَنْ أهميَّةِ موضوعِ الكتابِ، وسببِ تأليفِهِ، وأهميَّةِ الكتابِ المشروحِ، فمِنْ ذلِكَ قولُهُ في مقدمةِ (العُبابِ): «الحمدُ للهِ الَّذِي لَهُ الكلمةُ العليَا، والأسماءُ الحسنَى أفعالُهُ المقتضيةُ لإعرابِ وجودِهِ، لا بتعبِ حركاتٍ، وكلامُهُ المبنيُّ على الصِّدقِ، والمعربُ بالبيانِ والحقِّ، لا بإعلانِ أدواتٍ، تقدَّسَ عَنْ أنْ تَنَاولهُ الصِّفاتُ، وتعزَّزَ عَنْ أنْ تحيطَ بِهِ تصاريفُ اللُّغاتِ... والصَّلاةُ والسَّلامُ علَى رسولِ اللهِ محمدٍ المصطفَى لعقائلِ كراماتِهِ الكافيةِ، والمرتضِي لمكارمِ رسالتِهِ الشَّافيةِ... وبعدُ فإنَّ كتابَ (اللُّبابِ في علمِ الإعرابِ) لمَّا كانَ كتابًا صحيحًا معانيهِ، حسنًا مقاطعُهُ ومبانِيهُ، لا ينزفُ بحرُهُ، ولا يدركُ غورُهُ، متضمِّنًا مِنْ عجائبِ الدُّررِ النَّحويَّةِ، وغرائبِ الغررِ الإعرابيَّةِ مَا لا يوجدُ في مجملِ كلامِ المتقدمِينَ...»[1]، وقدْ وظَّفَ في هذِهِ المقدِّمةِ مصطلحاتِ النَّحويِّينَ توظيفًا لغويًا في التَّعبيرِ عَنْ مرادِهِ، فمَعَ أنَّ الكتابَ في النَّحوِ إلا أنَّهُ استعملَ معنَاهَا اللُّغويَّ لهذَا الغرضِ، وهذَا دليلٌ علَى قدرتِهِ وإبداعِهِ.

وقولُهُ في (شرحِ لُبَّ الألبابِ): «فإنَّ (لُبَّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ) لا

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢- ٣.

يخفَى عندَ ذوِي الألبابِ أنَّهُ كثيرُ الفوائدِ جمُّ العوائدِ، صغيرُ الحجمِ وجيزُ النَّظمِ، محتوٍ على قواعدَ شريفةٍ، وفوائدَ لطيفةٍ، مشتملٌ علَى دقائقِ الأسرارِ العربيَّةِ، منطوٍ علَى المباحثِ الَّتِي هِيَ مِفْتاحُ العلومِ الأدبيَّةِ، متضمنٌ مِنْ عجائبِ الغررِ النَّحويَّةِ وغرائبِ النُّكتِ الإعرابيَّةِ مَا لا يوجدُ في غيرِهِ مِنْ المطولاتِ والمختصراتِ، ولمْ يشرحْهُ أحدٌ مِنْ فضلاءِ الدَّهرِ، وعلماءِ العصرِ». (١)

وقولُهُ في (شرحِ الشَّافيةِ): «فإنَّ مَنْ أرادَ أنْ يكونَ لَهُ منيحةٌ مِنْ الكتابِ الإلهيِّ، وفِيهِ عبقةٌ مِنْ الكلامِ النَّبويِّ فليصرفْ عنانَ همتِهِ إلى نحوِ علمِ الصَّرفِ... ليغوصَ في تيارِ بحارِ الكتابِ الإلهيِّ وفرائدِهِ، ويتفحصَ عَنْ لطائفِ الكلامِ النَّبويِّ وفوائدِهِ... موشحًا صدرَهُ بألقابِ مَنْ اقترحَتْ لَهُ قمَّةُ الشَّرفِ وعلاهَا، وذلَّلَتْ لَهُ كواهلُ الإمارةِ فركبَهَا وامتطاهَا، كهفُ الأممِ، ملكُ ملوكِ أمراءِ العالمِ، ليثُ الوغَى وغيثُ النَّدى... الأميرُ (ألجاي)، جعلَهُ اللهُ - تعالَى- موفقًا علَى كشفِ غمَّةِ الغمِّ عَنْ عبادِهِ، وإزالةِ ظلمةِ الظُّلمِ مِنْ بلادِهِ». (٢)

٢- أنَّ يذكرَ أدلةَ الأقوالِ الخلافيَّةِ ويردُّ علَى الضَّعيفِ، ويرجحُ المذهبَ الأقوَى، فمِنْ ذلِكَ قولُهُ في (العُبابِ): «واعلمْ أنْ نقلَ الفعلِ اللازمِ إلى بابِ الأفعالِ كثيرٌ، لكنْ ليسَ بقياسٍ في غيرِ التَّعجبِ، وأمَّا في التَّعجبِ فقياسٌ في غيرِ الصُّورِ المستثناةِ، خلافًا للكوفيِّينَ فيمَا هُوَ أصلُ الألوانِ، وهُوَ السَّوادُ والبياضُ، فإنَّهُم أجازُوا بناءَ صيغتَي التَّعجبِ وأفعلَ التَّفضيلِ مِنهُ؛ لأنَّ السَّوادَ والبياضَ أصلان في الألوانِ، فجازَ أنْ يثبتَ لهمَا مَا لا يثبتُ في غيرِهِمَا. والجوابُ: أنَّ علَّةَ الامتناعِ قائمةٌ

(1) ينظر: اختيارات النقره كار: ٣١ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٣٨- ٣٩.

(2) ينظر: شرح الشافية: ١٩- ٢٤.

فيهِمَا، كَمَا في سائرِ الألوانِ، وأمَّا نحوَ:

جَارِيَـةٌ فِـي دِرْعِهَـا الفَـضْفَاضِ
أَبْـيَضُ مِـنْ أُخْـتِ بَنِـي أُبَـاضِ[1]

ونحوَ:

..... لأَنـتَ أَسـوَدُ في عَـيني مِـن الظُلَـمِ[2]

فهُمَا عندَ البصريِّينَ مِنْ الشَّواذِ»[3]، وغيرُ ذلكَ مِنْ الشَّواهدِ الَّتي تدلُّ علَى عنايتِهِ بأدلَّةِ الخلافِ الَّتِي مرَّتْ في سياقِهَا مِنْ البحثِ.

٣- حرصُهُ علَى العزوِ والتَّوثيقِ للمسائلِ والأقوالِ؛ لذَا كانَ ثقةً احتجَّ بنقلِهِ مَنْ جاءِ بعدَهُ، كَمَا مَرَّ في مبحثِ (أثرُهُ فيمَنْ بعدَهُ).

٤- اهتمامُهُ بالتَّفسيرِ وشرحِ الغريبِ، فلا ترِدُ لفظةٌ مِنْ ألفاظِ المصنِّفِ إلا ويوضحُها، ويبينُ مرادَهُ مِن كلامِهِ، أو يشرحُ غريبَ الألفاظِ في الأدلَّةِ السَّماعيَّةِ كَالقرآنِ الكريمِ والحديثِ الشَّريفِ وكلامِ العربِ الشِّعريِّ والنَّثريِّ، وقدْ مرَّ الكلامُ عَنْ منهجِهِ في التَّفسيرِ وشرحِ الغريبِ.

٥- نقلُهُ عَنْ أئمةِ النُّحاةِ الأوائلِ، واعتمادِهِ لما يراهُ مِنْ كلامِهِم، كَالخليلِ وسيبويهِ والمبردِ مِنْ أئمةِ البصريِّينَ، والكسائيِّ والفراءِ مِنْ أئمةِ الكوفيِّينَ، وقدْ مرَّ الكلامُ عَنْ مصادرِهِ، وفي هذَا دليلٌ علَى سعةِ

---

(1) البيتان من الرجز، قائلهما رؤبة العجاج، والدرع: قميص المرأة، وينظر في: ملحق ديوانه: ١٧٦، والإنصاف: ١٥/١، وشرح المفصل: ٩٣/٦.

(2) عجز بيت من البسيط، قائله المتنبي، وصدره:

إبعِد بَعِدتَ بَياضاً لا بَياضَ لَهُ .....

وينظر في: ديوان المتنبي بشرح العكبري: ٣٥/٤، الخزانة: ٤٨٤/٣، ودرة الغواص: ٣٩.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٧١- ١٧٢.

إطلاعِهِ، وغزارةِ علمِهِ.

٦- استشهادُهُ بالأدلَّةِ السَّماعيَّةِ المعتمدةِ عندَ الأصوليِّين، فقدْ استدلَّ بالآياتِ القرآنيَّةِ والقراءاتِ المتواترةِ والشَّاذةِ، واستدلَّ بالأحاديثِ والآثارِ النَّبويَّةِ، واستدلَّ بكلامِ العربِ الشِّعريِّ والنَّثريِّ، وقدْ سبقَ الكلامُ عَنْ ذلِكَ في منهجِهِ في أصولِ الاحتجاجِ.(1)

٧- اعتدادُهُ بالأدلَّةِ القياسيَّةِ في النَّحوِ والصَّرفِ، لِذَا وُجدَ عندَهُ أدلَّةٌ خالفَتْ القياسَ وأخرى وافقَتْ القياسَ، ومعلومٌ أنَّ القياسَ أحدُ الأدلَّةِ الإجماليَّةِ عندَ الأصوليِّينَ، وقدْ مرَّ الكلامُ عنْ منهجِهِ في القياسِ.(2)

٨- اعتمدَ (النُقْرَه كَار) الإجماعَ دليلاً مِنْ الأدلَّةِ المعتبرةِ، لذَا احتجَّ بإجماعِ النُّحاةِ في مواضعَ عدَّةٍ مِنْ كتبِهِ، ومرَّ الكلامُ عنهَا في موقفِهِ مِنْ الإجماعِ.(3)

٩- اعتنَى (النُقْرَه كَار) بالعلَّةِ النَّحويَّةِ للأحكامِ الَّتِي حكمَ بهَا، فلا يكادُ يذكرُ مسألةً مِنْ المسائلِ النَّحويَّةِ أوْ الصَّرفيَّةِ إلا ويذكرُ علَّةَ ذلكَ الحكمِ النَّحويِّ أو الصَّرفِيِّ، وهذَا دليلٌ على عنايتِهِ بالتَّعليلِ، وقدْ مرَّ الكلامُ عَنْ العلَّةِ النَّحويَّةِ عندَهُ ومنهجُهُ فيهَا.(4)

١٠- اهتمَّ بالمصطلحِ النَّحويِّ وذلكَ بتحريرِ المصطلحِ مِنْ خلالِ التَّفريقِ بينَ المصطلحاتِ المتشابهةِ أو بذكرِ حدِّ المصطلحِ، ومِنْ اهتمامِهِ بالمصطلحِ النَّحويِّ أنَّهُ يرجحُ بينَ المصطلحاتِ البصريَّةِ

---

(1) ينظر: ص ٢١٠- ٢٢٦.

(2) ينظر: ص ٢٢٧- ٢٣٢.

(3) ينظر: ص ٢٣٣- ٢٣٦.

(4) ينظر: ص ٢٣٨- ٢٤٩.

والكوفيَّةِ، ويذكرُ المصطلحَ ومَا يقابلُهُ عندَ المدرسةِ الأخرَى، وغيرِ ذلكَ مِمَّا يدلُّ على عنايتِهِ بالمصطلحاتِ، وقدْ مرَّ الكلامُ عَنْ ذلكَ.[1]

١١- حظيَتْ الحدودُ النَّحويَّةُ عندَهُ بعنايةٍ فائقةٍ، وذلكَ مِنْ خلالِ ذكرِهِ لمحترزاتِ الحدِّ، وتصنيفِ القيودِ على حدِّ المصنِّفِ، أوْ تضعيفِ حدِّ المصنِّفِ وذكرِ الحدَّ الأولَى لهذَا المصطلحِ أو صناعةِ حدٍّ للمصطلحاتِ الَّتِي لمْ يحدُّهَا المصنِّفُ، أو غيرِ ذلكَ مِمَّا يدلُّ على عنايتِهِ بالحدودِ، وقدْ مرَّ ذكرُ ذلكَ.[2]

١٢- لقدْ كانَ موقفُ (النُقْرَه كَار) حياديًا بينَ البصريِّينَ والكوفيِّينَ، فلمْ ينتصرْ للبصريِّينَ لأنَّهُ بصريٌّ وإنَّمَا كانَ انتصارُهُ لَهُمْ في المسائلِ الَّتِي ذهبَ فيهَا مذهبَهُم؛ لأنَّ الحجَّةَ والبرهانَ يؤيِّدُهُم، فتأييدُهُ لَهُم للحقِّ الَّذِي قالُوا بهِ، ولا أدلَّ على ذلكَ مِنْ موافقتِهِ للكوفيِّينَ في المسائلِ الَّتِي مرَّ ذكرُهَا عندَ الكلامِ عَنْ موقفِهِ مِنْ الكوفيِّينَ، فهُوَ بهذِهِ المسائلِ لمْ يخالفْ البصريِّينَ إلا أنَّ الحقَّ معَ الكوفيِّينَ، فهُوَ يتجردُ مِنْ مذهبِهِ لأجلِ الحقِّ الَّذي يرَاهُ، وهذَا المنهجُ منهجُ المحقِقينَ مِنْ النَّحويِّينَ.

١٣- لمْ يكنْ (النُقْرَه كَار) ناقلاً فحسبْ بلْ كانَ حاضرَ الفكرِ جريئًا في بيانِ رأيهِ فكانَ يستحسنُ المنقولَ أو يردُهُ ويحتجُّ لَهُ أو عليهِ، وقدْ يعللُ لبعضِ الأحكامِ كَمَا مَرَّ، وهذَا دليلٌ على اعتدادِهِ بنفسِهِ وسعةِ علمِهِ.

(1) ينظر: ص ٢٥٩- ٢٦٧.

(2) ينظر: ص ٢٥٠- ٢٥٨.

المبحثُ الثَّانِي: أبرزُ المآخذِ علَى منهجِ النُقْرَه كَار

مِمَّا لاشكَّ فيهِ أنَّ كلَّ عملٍ علميٍّ لا بدَّ أنْ يعتريهِ بعضُ النَّقصِ، فالكمالُ للهِ وحدَهُ، والنَّقصُ والعيبُ مِنْ صفاتِ البشرِ، لذَا جاءَ هذَا المبحثُ، ليكونَ البحثُ فِيهِ عَمَّا يمكنُ أنْ يؤخذَ علَى(النُقْرَه كَار) في منهجِهِ في الكتبِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ.

ومِنْ أبرزِ المآخذِ مَا يَلِي:

١- أنَّهُ ردَّ القراءاتِ المتواترةِ الصَّحيحةِ وطعنَ فيهَا وضعَّفَهَا، وذلِكَ لأنَّهَا خالفَتْ القياسَ مِنْ ذلكَ قولُهُ: «وقراءةُ ابنِ عامرٍ[١] نحوَ: ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [٢] ليستْ بتلكَ القويَّةِ؛ لمَا يلزمُ فيهَا مِنْ الفصلِ بينَهُمَا بغيرِ الظَّرفِ»[٣]

وقولُهُ - أيضًا- : «وقراءةُ حمزةَ:[٤] ﴿تَسَاءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [٥] بالجرِ ليسَتْ بتلكَ اللُّغةِ القويَّةِ؛ لأنَّهُ عطفَ (الأرحامَ) علَى ضميرِ المجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِ، والظَّاهرُ أنَّهُ إنَّمَا جوَّزَ ذلكَ بناءً علَى مذهبِ الكوفيِّينَ؛ لأنَّهُ كوفيٌّ، وهُم يجوِّزونَ العطفَ عليهِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِ في حالِ السَّعةِ»[٦] فقدْ ردَّ هذهِ القراءاتِ المتواترةِ مَعَ أنَّها مِنْ النَّقلِ الصَّحيحِ

---

(1) ينظر: الحجة: ١/ ١٥٠، والنشر: ٢/ ٢٦٣.

(2) سورة الأنعام: آية (١٣٧)

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٥٧٣- ٥٧٤.

(4) ينظر: الحجة: ١/ ١١٨، والبحر المحيط: ٣/ ١٧٥.

(5) سورة النساء: آية (١)

(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٧٢٦.

الَّذِي لا جِدالَ فيهِ.

٢- عدمُ الدِّقةِ في نسبةِ بعضِ الأقوالِ والآراءِ إلَى أصحابِهَا، فمِنْ ذلكَ قولُهُ بأنَّ سيبويه نصَّ علَى أنَّ (إذَا) قدْ استعملَتْ اسمًا صريحًا مجردًا عَنْ معنَى الظَّرفيَّةِ، ويصيرُ اسمًا مرفوعًا علَى الابتداءِ، أوْ مجرورًا أوْ منصوبًا بالظَّرفيَّةِ، مَعَ أنَّ المشهورَ في هذَا أنَّ الَّذِي نصَّ علَى ذلكَ هُوَ المبردُ، وقدْ صرَّحَ بذلكَ عبدُ القاهرِ في المقتصدِ[1]، كَمَا أنَّ الدِّماميني صرَّحَ علَى نحوِ مَا صرَّحَ بِهِ عبدُ القاهرِ خلالَ نقدِهُ لقولِ صاحبِ العُبابِ وذلكَ عندَ قولِهِ في الحواشِي الهنديَّةِ: «وزعمَ أبُو الفتحِ ابنُ جنِّي في قولِهِ تعالَى:﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾[2] فِيمَنْ نصبَ (خافضةً رافعةً)[3] أنَّ إذَا الأولَى مبتدأٌ، والثَّانيةَ خبرٌ... وهذَا نظيرُ مَا حكاهُ شارحُ اللُّبِّ (صاحبُ العُبابِ) عَنْ سيبَويهِ في قولِكَ: إذَا يقومُ زيدٌ إذَا يقومُ عمرٌو أي: وقتَ قيامِ زيدٍ ووقتَ قيامِ عمرٍو، وفي ثبوتِهِ عَنْ سيبَويهِ نظرٌ، فابنُ جنِّي إمامٌ حافظٌ بصريٌّ، وإنَّمَا حكَاهُ عَنْ المبردِ، قالَ في شرحِ الحماسةِ: وقدْ أجازَ أبُو العباسِ المبردُ أنْ تقولَ: إذَا يقومُ زيدٌ إذَا يقعدُ جعفرُ».[4]

وقالَ الرَّضيُّ: «وعَنْ بعضِهم أنَّ (إذَا) الزَّمانيَّةَ تقعُ اسمًا صريحًا نحوَ: إذَا يقومُ زيدٌ إذَا يقعدُ عمرٌو، أي وقتَ قيامِ زيدٍ و وقتَ قعودِ عمرٍو، إنْ لمْ أعثرْ علَى شاهدٍ مِنْ كلامِ العربِ»[5]، فكلُّ هذِهِ الشَّواهدِ تدلُّ

---

(1) ينظر: المقتصد:١/٢٤٤

(2) سورة الواقعة: آية (١).

(3) قراءة الحسن واليزيدي والثقفي وأبي حيوة، ينظر: المحتسب: ٢/٣٠٧.

(4) ينظر: الحواشي الهندية: ١/١٩٩.

(5) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/١١٢.

على عدمِ دقتِهِ في نقلِ رأيِ سيبَويهِ.

وقولُهُ بأنَّ الرَّأيَ المشهورَ في الاسمِ المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ مبنيٌّ على الكسرِ، وهُوَ في هذهِ المسألةِ قدْ تبعَ صاحبَ اللُّبابِ، مَعَ أنَّ المشهورَ لدَى النُّحاةِ أنَّ المذهبَ الأشهرَ في المسألةِ والَّذِي عليهِ الجمهورُ هُوَ أنَّ الاسمَ المضافَ إلَى ياءِ المتكلمِ معربٌ بإعرابٍ مقدَّرٍ في جميعِ الأحوالِ.[1]

ونَسَبَ (النُقْرَه كَار) في (شرحِ لُبَّ الألبابِ) إلَى سيبَويهِ القولَ بأنَّ اللامَ وحدَهَا هِيَ المعرفةُ فقالَ: «واعلمْ أنَّ حرفَ التَّعريفِ عندَ سيبَويهِ هِيَ اللامُ وحدَهَا والهمزُ للوصلِ، فُتحتْ مَعَ أنَّ أصلَهَا الكسرُ لكثرةِ استعمالِ اللامِ».[2]

والصَّحيحُ أنَّ كلامَ سيبَويهِ صريحٌ في أنَّ (أل) هِيَ المعرفةُ لا اللامُ وحدَهَا كَمَا ذكرَ (النُقْرَه كَار)، قالَ سيبَويهِ: «و(أل) تعريفُ الاسمِ في قولكَ: القومُ والرَّجلُ».[3]

٣- ينقلُ مِنَ العلماءِ السَّابقِينَ وقدْ لا يوثِّقُ الرَّأيَ والقولَ إلَى أصحابِهِ، فمِنْ ذلِكَ قولُهُ تعقيبًا علَى رأيِ ابنِ الحاجبِ في أنَّهُ لا يستبعدُ أنْ تكونَ (فَعَالِ) بمعنَى الأمرِ فِعْلَ أمرٍ، لا اسمَ فعلٍ: «أقولُ: هذَا القولُ ليسَ ببعيدٍ عَنْ الصَّوابِ؛ إذْ لا دليلَ لَهُمْ علَى العدليَّةِ فيهَا، مَعَ أنَّ الأصلَ في كلِّ معدولٍ عَنْ الشَّيءِ ألا يخرجَ عَنْ نوعِ ذلكَ الشَّيءِ مِنْ استقراءِ كلامِهِم»[4]، وهذَا القولُ هُوَ قولُ الرَّضيِّ.[1]

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ١٩٤، وشرح الأشموني: ٢/٢٨٣.

(2) ينظر: اختيارات النقره كار: ٧٨ ، نقلا عن: شرح لب الألباب: ١/٧٢، وهو تابع لابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ١/٣١٩.

(3) ينظر: الكتاب: ٤/٢٢٦.

(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٢٧٤.

وقولُهُ - أيضًا- في مبحثِ الحكايةِ بـ(من): «وسُئلَ المبردُ فيهَا إذَا قالَ رجلٌ: رأيتُ زيدًا، وأردتَ أنْ تسألَ عنْ صفتِهِ، قالَ: أقولُ: آلمنيُّ؟ كأنِي قلتُ: الظَّريفيُّ أوْ العالميُّ. قالَ السِّيرافِيُّ: وهذَا تفريعٌ مِنهُ وقياسٌ وليسَ بمسموعٍ. أقولُ: ويحتملُ أنْ نقولَ إنَّ الياءَ في الظَّريفيِّ ونحوِهِ للتَّأكيدِ، كَمَا في أحمريٍّ»[٢]، فَمَا قالَهُ صاحبُ العُبابِ عقبِ ذكرِهِ لقولِ المبرِّدِ والسِّيرافِيِّ هُوَ قولُ الرَّضيِّ في شرحِ الكافيةِ.[٣]

وقولُهُ في (شرحِ لُبِّ الألبابِ) عندَ الكلامِ علَى إعرابِ (مذْ، ومنذُ): «والصَّحيحُ أنْ يقالَ في إعرابِهِمَا مَا قالَهُ بعضُ الكوفيَّةِ ورُوي ذلكَ أيضًا عَنْ سيبَوَيهِ وهُوَ أنَّهُمَا ظرفَانِ أبدًا مضافَانِ إلَى جملةٍ مصرحٍ بجزأيها نحوَ: مَا رأيتُهُ مُذْ سافرَ... وذلكَ لأنَّ فِيهِ إجراءَ مُذْ ومُنذُ في الاسميَّةِ علَى طريقةٍ واحدةٍ مَعَ صحةِ المعنَى فهُوَ أوْلَى مِنْ اختلافِ الاستعماليْنِ، وفِيهِ تخلصٌ مِنْ الابتداءِ بنكرةٍ لا مسوغَ لهَا إنْ ادُّعِي التَّنكيرُ فِيهِمَا، ومِنْ تعريفٍ غيرِ معتادٍ إنْ ادُّعِي التَّعريفُ، وفِيهِ أيضًا تخلصٌ مِنْ جعْلِ جملتيْنِ في حكمِ جملةٍ واحدةٍ مِنْ غيرِ رابطةٍ ظاهرةٍ أوْ مقدَّرةٍ»[٤]، وهذَا الكلامُ قدْ ذكرَهُ ابنُ مالكٍ بنصِّهِ في كتابِهِ شرْحِ التَّسهيلِ.[٥]

٤- أنَّ في أسلوبِهِ النَّقديِّ حدَّةٌ وقوةٌ، فمِنْ ذلِكَ قولُهُ عندَ حديثِهِ عَنْ ترخيمِ (طلحة): «وإنَّمَا فُتحتْ الحاءُ مَعَ أنَّهَا صارَتْ ساكنةً بإقحامِ التَّاءِ بينَهُمَا وبينَ حركتِهَا؛ لأنَّ مَا قبلَ تاءِ التَّأنيثِ يجبُ أنْ يكونَ

---

(1) ينظر: شرح الكافية: ٣/١٠٧.

(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٣٢٠.

(3) ينظر: شرح الكافية: ٣/٨١.

(4) ينظر: اختيارات النقره كار: ٥٣- ٥٤ ، نقلا عن: شرح لب الألباب:١/٤٠٩- ٤١٠.

(5) ينظر: شرح التسهيل:٢/٢١٧.

مفتوحًا وهذَا الكلامُ علَى مَا ترَى لا يخلُو مِنْ تعسفاتٍ وتمحلاتٍ بعيدةٍ».[1]

وقولُهُ: «والشَّارحُ جعلَ (أو غيرِهِ) عطفًا علَى(لمضمونِ الْجملةِ) ولِذَا قالَ: (أو المؤكدُ لغيرِ مضمونِ الجملةِ) وقالَ: (اللامُ في لغيرِهِ إمَّا للعلَّةِ، أوْ صلةٌ للمؤكدِ أيْ المؤكدُ غيرُهُ فإنْ كانَ للعلَّةِ فالمؤكدُ غيرُ مذكورٍ لفظًا، واللامُ للتَّعليلِ علَى حذفِ مضافٍ أيْ لأجلِ دفعِ الغيرِ[2] وهذَا الكلامُ لا يخلُو عَنْ فسادٍ لفظًا ومعنًى علَى مَا لا يخفَى علَى الفطنِ المتأمِّلِ».[3]

٥- لمْ يَنْسبْ (النُقْرَه كَار) الأبياتَ الشِّعريَّةَ إلَى قائلِيهَا في غالبِ شواهدِهِ الشِّعريَّةِ، واختلفَ منهجُهُ في خدمةِ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ فمرَّةً يذكرُ الشَّاهدَ كاملاً، والبيتَ الَّذِي بعدَهُ أوْ الَّذِي قبلَهُ، ويذكرُ قائلَهُ ومناسبتَهُ، ويشرحُ الغريبَ ويوضحُ معناهُ ويبينُ وجهَ الاستشهادِ مِنْ الشَّاهدِ ومرَّاتٍ أخرَى لا يخدمُ الشَّاهدَ الشِّعريَّ البتةَ، وقدْ مَرَّ توضيحُ ذلكَ.

❁❁❁

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٢٢٨.

(2) ينظر: شرح اللباب: ١١٩/أ.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٤٢- ٤٤.

الخاتمة

وفي خِتَامِ هَذَا البَحثِ يُمْكنُ أنْ أَذْكرَ أَهمَّ النَّتائجِ الَّتِي تَوصلتُ إليهَا، ومِنْ أهمِّهَا مَا يلِي:

١. أنَّ (النُقْرَه كَار) مِنْ أهمِّ علماءِ القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ الَّذِينَ تركُوا مصنَّفاتٍ كانَ لهَا أثرٌ في علميِّ النَّحوِ والصَّرفِ، وأنَّ كُتبَ (النُقْرَه كَار) النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ - الَّتِي وصلَتْ إلينَا- هِيَ:

١. العُبابُ في شَرْحِ اللُّبابِ.

٢. شَرْحُ لُبِّ الألبَابِ في علمِ الإعْرَابِ.

٣. شَرْحُ شَافِيةِ ابنِ الحاجبِ.

٢. أنَّ (النُقْرَه كَار) اهتمَّ بالنَّقلِ والتَّوثيقِ في كتبِهِ مِن خلالِ عزوِ المنقولِ إلَى قائلِهِ، أوْ إلى مصدرِهِ الأصليِّ مِنْ كتبِ النُّحاةِ، أوْ يكونُ توثيقُهُ عَنْ طريقِ مَنْ روَى القولَ مِنْ الرِّجالِ أوْ الكتبِ.

٣. أنَّهُ عُنيَ بتفسيرِ الغريبِ الَّذِي يَرِدُ في الكتبِ المشروحةِ سواءٌ كانَ مِنْ كلامِ المصنِّفِ، أو الآياتِ القرآنيَّةِ، أوْ الأحاديثِ الشَّريفةِ، أو الأمثالِ العربيَّةِ أو الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ.

٤. أنَّ الشَّواهدَ الشِّعريَّةَ عندَ (النُقْرَه كَار) كانَتْ متفاوتةً في الخدمةِ، فمِنْ شواهدِهِ مَا عُنيَ بِهِ عنايةً شديدةً فتجدُهُ قدْ نسبَ البيتَ إلَى قائلِهِ، وذكرَ مناسبَتَهُ، وشرحَ الغريبَ، وبيَّنَ وجهَ الاستشهادِ، وأعربَ كلماتٍ مِنْ البيتِ، وهناكَ شواهدُ عندَهُ لمْ تُخدمْ ألبتةَ، وشواهدُ

أُخرَى كانَتْ بينَ ذلِكَ، فإمَّا أنْ ينسبَ فيهَا البيتَ إلى قائلِهِ، وإمَّا أنْ يبينَ وجهَ الاستشهادِ أو يذكرَ معنَى البيتِ أو غيرَ ذلِكَ، فلمْ تكنْ خدمَتُهُ للشَّواهدِ على منهجٍ واحدٍ.

٥. أنَّ (النُقْرَه كَار) اهتمَّ بترتيبِ كتبِهِ مِنْ خلالِ عدمِ التِّكرارِ بالإحالةِ إلى مَا سبقَ ذكرُهُ في الكتابِ، أو بالإحالةِ إلى مَا سَيَرِدُ ذكرُهُ في التَّالِي مِنْ الكتابِ، وقدْ يحيلُ إلى أحدِ كتبِ النُّحاةِ لِمَنْ أرادَ الاستزادةَ والتَّفصيلَ.

٦. حَاولَ (النُقْرَه كَار) أنْ يستقصِيَ المسائلَ والأقوالَ حَتَّى تشملَ كتبُهُ مسائلَ النَّحوِ والصَّرفِ، وأقوالَ العلماءِ فيهَا، وفي كتبِهِ - أيضًا- استطراداتٌ كانَ الأوْلى ألا يستطردَ فِيهَا، وفي مواضعَ أُخرى اختصارٌ وكانَ الأولَى أنْ يستطردَ فيهَا.

٧. اعتمدَ (النُقْرَه كَار) على مصادرَ عديدةٍ ومتنوعةٍ مِنْ مصادرَ علميٍّ النَّحوِ والصَّرفِ ، مِنهَا: الكتابُ لسيبَويهِ، والمقتضبُ للمبرِّدِ، والأصولُ لابنِ السَّراجِ وغيرُهَا مِن كتبِ النَّحوِ والصَّرفِ، واعتمدَ على كتبِ اللُّغةِ والأدبِ، مِنهَا : ديوانُ الأدبِ للفارابيِّ، والصِّحاحُ للجوهريِّ، وأساسُ البلاغةِ للزَّمخشريِّ، ومِنْ كتبِ شروحِ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ الَّتِي اعتمدَ عليهَا: شرحُ أبياتِ كتابِ سيبَويهِ لابنِ السِّيرافِيِّ، ولمْ أجدْ لَهُ نقلاً عَنْ أحدٍ مِنْ شيوخِهِ وأقرانِهِ.

٨. عنايَة (النُقْرَه كَار) بأصُولِ الاحْتَجاجِ النَّحويِّ، فقد استدلَّ بالمسموعِ الَّذِي يشملُ: القرآنَ الكريمَ، والحديثَ النَّبويَّ، وكلامَ العربِ النَّثريِّ والشِّعريِّ، واحتكمَ إلى القياسِ في مواضعَ عدَّةٍ مِنْ كتبِهِ، ورجَّحَ بينَ الأقوالِ بناءً عليهِ، كَمَا اعتمدَ الإجماعَ دليلاً مِنْ

أدلَّةِ النَّحوِ المعتبرةِ، لذَا استدلَّ بهِ في مواضعَ عدَّةٍ مِنْ كتبِهِ.

٩. ردَّ (النُقْـرَه كَـار) بعـضَ القـراءاتِ الـصَّحيحةِ المتـواترةِ عَـنْ النَّبيِّ - صلىَ اللهُ عليهِ وسلمَ - ؛ لأنَّهَا خالفَتْ القياسَ، ووصفَهَا بأنَّهَا ليسَتْ بتلكَ القويَّةِ، وفي مواضعَ أُخرَى مِنْ كتبِهِ توقفَ عَنْ تخطئةِ القراءاتِ الصَّحيحةِ وردَّ على مَنْ خطَّأهَا، وهُمَا موقفَانِ متضادَانِ لا يمكنُ الجمعُ بينَهُمَا.

١٠. أنَّ (النُقْرَه كَار) عُنِيَ كثيرًا بالتَّعليلِ فلا تَكادُ تخلُو مسألةٌ مِنْ مسائلِهِ إلا وقدْ علَّلَ لهَا، واعتنَى - أيضًا- بالحدودِ النَّحويَّةِ مِنْ خلالِ ذكرِ المحترزاتِ، والتَّرجيحِ بينَ الحدودِ المختلفِ فيهَا، وتصحيحِ الحدودِ الَّتِي يذكرُهَا المصنِّفُ، كَمَا اعتنَى بالمصطلحاتِ النَّحويَّةِ، بذكرِ سببِ تسميةِ بعضِ المصطلحاتِ، والتَّرجيحِ بينَ المصطلحاتِ المترادفةِ.

١١. اهتمَّ (النُقْرَه كَار) بالخلافِ النَّحويِّ والصَّرفِيِّ بينَ النُّحاةِ، والتَّرجيحِ بينَ الأقوالِ في المسألةِ الواحدةِ، ومحاولةِ تصحيحِ ونقدِ الأقوالِ الضَّعيفةِ، دونَ تعصُّبٍ لمذهبٍ مِنْ المذاهبِ، ومَعَ أنَّهُ بصريُّ المذهبِ إلا أنَّهُ رجَّحَ القولَ الكوفِيَّ في بعضِ المسائلِ الخِلافيَّةِ الَّتِي قويَتْ فِيهَا حجَّتُهُم، وضَعُفَتْ حجَّةُ البصريِّينَ، وهذَا الاهتمامُ يجعلُ كتابَهُ مرجعًا في هذَا البابِ.

١٢. يعدُّ ممَّنْ تأثَّرَ ببعضِ العلماءِ المتأخرينَ كَالزَّمخشريِّ والرَّضيِّ وابنِ مالكٍ، وأثَّرَ بمَنْ جاءَ بعدَهُ مِنْ العلماءِ كَالشَّيخِ خالدِ الأزهريِّ، والسُّيوطيِّ، وعبدِ القادرِ البغداديِّ، وغيرِهِم ممَّنْ نقلُوا مِنْ كتبِهِ، مِمَّا يبينُ مدَى الأثرِ الَّذِي تركَهُ.

وفي ختامِ هذَا البحثِ أحمدُ اللهَ علَى أنْ أعانَ ووفقَ لإتمامِ هذِهِ الرِّسالةِ المتواضعةِ، فمَا كانَ فِيهَا مِنْ صوابٍ فمِنَ اللهِ، والخطأُ والزَّللُ مِنِّي والشَّيطانِ، والحمدُ للهِ أولاً وآخِرًا.

سابعًا: فهرس المصادر والمراجع

أولا: المخطوطات:

١- حاشية اللباب للإسفراييني، نسخة مخطوطة مصورة عن دار الكتب الظاهرية، دمشق، رقم ٩٦١٤.

٢- شرح أبيات المفصل والإيضاح والمفتاح: للقاسم بن الحسين الخوارزمي، نسخة مخطوطة مصورة عن دار الكتب الظاهرية، دمشق.

٣- شرح اللباب: لقطب الدين الفالي السيرافي، نسخة مخطوطة مصورة من قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية، رقم ٢١٧٩.

٤- ضوء المصباح: للإسفراييني، نسخة مخطوطة مصورة عن دار الكتب الظاهرية، دمشق، رقم ٧٣٤٦.

ثانيا: الكتب المطبوعة:

١- الإتقان في علوم القرآن: تأليف جلال الدين السيوطي، مطبعة حجازي، القاهرة.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور: رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣- الأزهية في علم الحروف: للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠١هـ.

٤- أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥- الإصابة في تمييز الصحابة: للحافظ ابن حجر العسقلاني، مطبعة

السعادة، مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.

٦- الأصمعيات: للأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٧٦م.

٧- الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٨- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية عشر ١٩٩٧م.

٩- الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.

١٠- الإغراب في جدل الإعراب: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق ١٣٧٧هـ.

١١- الاقتراح في علم أصول النحو: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم، الناشر: جروس برس، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

١٢- الأمالي الشجرية: لأبي السعادات ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.

١٣- إنباء الغمر بأبناء العمر: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور: حسن حبشي، وأشرف على إصداره، ومحمد توفيق عويضة، القاهرة ١٣٨٩هـ ، ١٩٦٩م.

١٤- إنباه الرواة على أنباء الرواة: لجمال الدين علي بن محمد القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ١٩٥٠م.

١٥- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

١٦- الإيضاح: لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور: كاظم بحر

المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

١٧- الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

١٨- الإيضاح في علل النحاة: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس الطبعة السادسة ١٤١٦هـ.

١٩- البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، مكتبة مطابع النصر الحديثة، الرياض.

٢٠- بدائع الزهور في وقائع الدُّهور: تأليف محمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصري، مطابع الشعب ١٩٦٠م.

٢١- البداية والنهاية: للإمام الحافظ ابن كثير القرشي الدمشقي، اعتنى بهذه الطبعة ووثقها: عبد الرحمن اللاذقي ومحمد غازي بيضون، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة ١٤٢٢هـ.

٢٢- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للقاضي العلامة شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني، مطبعة السعادة القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ.

٢٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

٢٤- تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢٥- تاريخ آداب اللغة العربية: ترجمة: جرجي زيدان، ومراجعة: الدكتور شوقي ضيف، طبعة دار الهلال.

٢٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد

السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٧- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

٢٨- تاريخ الخلفاء: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة.

٢٩- التبر المسبوك في ذيل السلوك: للسخاوي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر ١٨٩٦م.

٣٠- تذكرة الحفاظ: للذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

٣٢- التصريح بمضمون التوضيح: للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت.

٣٣- تصريف الأفعال ومقدمة الصرف: تأليف الشيخ عبد الحميد عنتر، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ.

٣٤- التعريفات: تأليف علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٥- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: للدماميني، تحقيق: محمد عبد الرحمن محمد المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٣٦- تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات، شرح شواهد الكشاف: لمحب الدين أفندي، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٨٦٤م.

٣٧- تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت.

٣٨- تهذيب اللغة: للأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٣٨٧هـ.

٣٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لبدر الدين حسن

بن قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

٤٠- الجمل في النحو: للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٤هـ.

٤١- جمهرة الأمثال: للعسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد الحميد قطاش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة ١٣٨٤هـ.

٤٢- جمهرة أنساب العرب: لابن حزم الظاهري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٧٧م.

٤٣- الجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٤٤- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية: تأليف عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة الحلبي، القاهرة ١٣٩٨هـ.

٤٥- حاشية الخضري على ابن عقيل: للشيخ محمد الخضري، مطبعة البابي الحلبي، مصر ١٣٥٩هـ.

٤٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٤٧- حاشية يس على التصريح: ليس بن زين الدين العليمي، دار الفكر، بيروت.

٤٨- الحجَّة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي، تحقيق:بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، مراجعة وتدقيق: دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٤٩- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: للقاضي الشيخ زكريا محمد

الأنصاري، تحقيق: دار مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت ١٤١١هـ.

٥٠- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: للجلال السيوطي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٩٦٨م.

٥١- الحماسة المغربية: لمحمد رضوان، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٢- الحواشي الهندية: للدماميني، المطبعة البهيَّة، القاهرة.

٥٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م.

٥٤- الخصائص: لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

٥٥- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: للمحبي، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر ١٢٨٤هـ.

٥٦- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق محمد أبو الفضل، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٥م.

٥٧- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

٥٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع: للشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

٥٩- ديوان الأحوص الأنصاري، دار صادر، ١٩٩٨م.

٦٠- ديوان الأدب: لأبي إبراهيم الفارابي، مكتبة لبنان، ٢٠٠٣م.

٦١- ديوان الأعشى الكبير، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة

١٤٠٣هـ.

٦٢- ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت.

٦٣- ديوان أبي تمام، دار المعارف، ١٩٦٥م.

٦٤- ديوان ثابت بن قطنة العتكي، وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الثقافة العامة، الجمهورية العراقية، ١٩٧٠م.

٦٥- ديوان جرير، دار صادر، بيروت ١٣٨٤هـ.

٦٦- ديوان حاتم الطائي، جمع: كرم البستاني، دار صادر، بيروت ١٣٨٣هـ.

٦٧- ديوان دريد بن الصَّمَّة، تحقيق: محمد خير البقاعي، دار قتيبة.

٦٨- ديوان رؤبة العجاج، رواية عبد الملك بن قريب وشرحه، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.

٦٩- ديوان الشماخ، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة.

٧٠- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت.

٧١- ديوان العجاج، برواية الأصمعي وشرحه، تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.

٧٢- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت ١٣٨٦هـ.

٧٣- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٦٧م.

٧٤- ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧١م.

٧٥- ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت.

٧٦- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة سعيد جوده السحار وشركاه، مصر.

٧٧- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٣٨٣هـ.

٧٨- ديوان أبي نواس، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتب العربي، بيروت.

٧٩- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٨٠- الروض الأنف: للسهيلي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧١هـ.

٨١- السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ١٤٠٠هـ.

٨٢- سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٨٣- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: للمرادي، طبع في مصر ١٣٠١هـ.

٨٤- السلوك لمعرفة دول الملوك: لتقي الدين المقريزي، علق عليه: محمد مصطفى زيادة، والدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتب المصرية، ١٩٣٤- ١٩٣٩م، والجزء الثاني طبع ١٩٤١م.

٨٥- سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٦- السنن الكبرى: لأبي بكر البيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ.

٨٧- سنن النسائي: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق الدكتور: عبد الغفار سليمان البنداري ، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٨٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: تأليف عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود

الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق ١٤٠٦هـ.

٨٩- شرح أشعار الهذليين: تأليف الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

٩٠- شرح الأشموني لألفية ابن مالك: المسمَّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

٩١- شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة

٩٢- شرح الحماسة: للتبريزي، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٣٩٦هـ.

٩٣- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية، ١٤٠٠هـ.

٩٤- شرح درة الغواص: لأحمد شهاب الدين خفاجي، مطبعة الجوائب، ١٣٩٩هـ.

٩٥- شرح ديوان الحماسة: للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٣هـ.

٩٦- شرح ديوان المتنبي: للبرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٩٧- شرح ديوان المتنبي: للعكبري، دار المعرفة، بيروت.

٩٨- شرح شافية ابن الحاجب: تأليف العلامة عبد الله بن محمد الحسني المعروف بالنُقْرَه كَار، تحقيق وتعليق الدكتور عابد محمد غنيمة، دار ابن رجب، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٩٩- شرح شافية ابن الحاجب: للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن،

ومحمد الزفراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ.

١٠٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام الأنصاري، دار الشعب، القاهرة ١٤٢٠هـ.

١٠١- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧م.

١٠٢- شرح كافية ابن الحاجب: للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

١٠٣- شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٢هـ.

١٠٤- شرح كتاب الحدود في النحو للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبه وهبة، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

١٠٥- شرح اللمع: لابن برهان العكبري، المجلس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤م.

١٠٦- شرح المفصل: لابن يعيش، دار صادر، بيروت.

١٠٧- شعر الخوارج، تحقيق: إحسان عباس، دار الشروق، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ.

١٠٨- شعر عمرو بن معد يكرب: لجمعة مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجلة اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

١٠٩- الشعر والشعراء: لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٦م.

١١٠- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: تأليف: طاش كبرى زاده، دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٩٥هـ.

١١١- صبح الأعشى في صناعة الإنشا: للقلقشندي، تحقيق الدكتور يوسف علي الطويل، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

١١٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الربعة ١٤٠٧هـ.

١١٣- صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم، دار الجيل بيروت، ودار الأفاق الجديدة، بيروت.

١١٤- ضرورة الشعر: لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: رمضان عبد التواب،دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١١٥- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان ١٣٥٣هـ.

١١٦- ضياء السالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد عبد العزيز النجار، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

١١٧- طبقات الشافعية: لابن قاضى شهبة، تحقيق: الدكتور الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

١١٨- طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٤م.

١١٩- طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.

١٢٠- عشائر العراق: لعباس العزاوي، طبع في بغداد ١٣٧٥هـ.

١٢١- العصر المماليكي في مصر والشام: تأليف سعيد عبد المنعم عاشور، دار النهضة العربية ١٩٦٥م.

١٢٢- العلة النحوية نشأتها وتطورها: للدكتور: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ.

١٢٣- عيون الأخبار: لابن قتيبة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

١٢٤- غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٥١هـ.

١٢٥- غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ.

١٢٦- فهارس المكتبة الأزهرية: مطبعة الأزهر ١٣٦٥هـ.

١٢٧- فهرس الخزانة التيمورية: دار الكتب المصرية ١٣٦٧هـ.

١٢٨- فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم المشيخات والمسلسلات: لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الإدريسي الكتاني، طبع في فارس ١٣٤٦- ١٣٤٧هـ.

١٢٩- فهرست مخطوطات النحو والصرف في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إعداد الدكتور علي حسين البواب، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٣٠- الفوائد البهية في تراجم الحنفية: لمحمد عبد الحي اللكنوي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٤هـ.

١٣١- فوات الوفيات: لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٧٤م.

١٣٢- القاموس المحيط: للفيروز آبادي، العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الجيل، بيروت.

١٣٣- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: تأليف عبد العال سالم مكرم، دار المعارف، مصر ١٩٦٨م.

١٣٤- الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ.

١٣٥- الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

١٣٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لجار الله الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.

١٣٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.

١٣٨- الكليات: لأبي البقاء الكفومي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٩هـ.

١٣٩- الكواكب الدرية في تاريخ ظهور البابية والبهائية: ترجمة عن الفارسية: أحمد فائز رشد، المطبعة العربية، مصر، ١٩٢٤م.

١٤٠- الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة: لنجم الدين الغزي، المطبعة الأميركية، بيروت ١٩٤٥م.

١٤١- اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

١٤٢- لسان العرب: لابن منظور، تحقيق: محمد علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهشام محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.

١٤٣- لمع الأدلة في أصول النحو: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق ١٣٧٧هـ.

١٤٤- مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٦٩م.

١٤٥- المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك: تأليف سعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية، مصر١٢٥٠هـ.

١٤٦- مجمع الأمثال: للميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٤٧- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح

عثمان بن جني، الناشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤٢٠هـ.

١٤٨- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ.

١٤٩- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: لليافعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

١٥٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

١٥١- المسائل البصريات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

١٥٢- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

١٥٣- المستقصي: للزمخشري، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢هـ.

١٥٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرون، إشراف: د. عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

١٥٥- مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

١٥٦- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: تأليف عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

١٥٧- مصطلحات النقد العربي السيماءوي: تأليف بو خاتم مولاي علي، إتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٥م.

١٥٨- معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، تحقيق: إبراهيم الأيباري، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الخامسة ١٤٢٧هـ.

١٥٩- معاني القرآن: للأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتور فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت ١٤٠٠هـ.

١٦٠- معاني القرآن: للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

١٦١- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: لعبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت ١٣٦٧هـ.

١٦٢- معجم الأدباء: المسمى بـ (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٦٣- معجم البلدان: لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٤٠٤هـ.

١٦٤- معجم الشعراء: لمحمد بن عمران المرزباني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

١٦٥- المعجم الكبير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

١٦٦- معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٦٧- معجم المطبوعات العربية والمعربة: ليوسف اليان سركيس، دار صادر، بيروت ٢٠٠٧م.

١٦٨- المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.

١٦٩- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

١٧٠- المغرب في ترتيب المعرب: لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

١٧١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، الطبعه السادسة ١٩٨٥م.

١٧٢- مفتاح السعادة ومصباح السِّيادة في موضوعات العلوم: تأليف أحمد بن مصطفى الشهير بـ(طاش كبرى زاده)، مراجعة وتحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة.

١٧٣- مفتاح العلوم: للسكاكي، تحقيق: أكرم أحمد عثمان، دار الرسالة، بغداد ١٤٠٠هـ.

١٧٤- المفصل في علم العربية: لأبي الزمخشري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية.

١٧٥- المفضليات: لأبي العباس المفضل الضبي، بشرح القاسم بن محمد الأنباري، تحقيق: كالوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت ١٩٢٠م.

١٧٦- مقاييس اللغة: لابن فارس تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر.

١٧٧- المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العرقية ١٩٨٢م.

١٧٨- المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٧٩- مقدمة ابن خلدون: للعلامة عبد الرحمن بن محمد خلدون: ضبط وشرح وتقديم الدكتور محمد الإسكندري، دار الكتاب العربي ١٤٢٧هـ.

١٨٠- المقدمة الجزولية في النحو: تصنيف عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق وشرح: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، ١٩٨٨م.

١٨١- المقرب: لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.

١٨٢- الممتع في التصريف: لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، المطبعة العربية، حلب، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.

١٨٣- المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام: لأحمد بن محمد الشمنِّي، المطبعة البهيَّة، مصر ١٣٥٤هـ.

١٨٤- المنصف: لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٣هـ.

١٨٥- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي: ليوسف بن تغري بردي الأتابكي، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.

١٨٦- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: المعروف بالخطط المقريزية: تأليف أحمد بن علي المقريزي، دار صادر، بيروت.

١٨٧- مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح: لابن يعقوب المغربي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٣م.

١٨٨- موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف: للدكتورة

خديجة الحديثي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.

١٨٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تعري بردى الأتابكي، تحقيق: إبراهيم علي طرخان، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة.

١٩٠- النحو العربي: للدكتور مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ.

١٩١- نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة: تأليف الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

١٩٢- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩٣- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: لأحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٣٨٨هـ.

١٩٤- النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، بيروت ١٣٨٣هـ.

١٩٥- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: تأليف إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان ١٩٥١م.

١٩٦- ابن هشام النحوي بيئته. فكره. مؤلفاته. منهجه. ومكانته في النحو تأليف: الدكتور سامي عوض، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.

١٩٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٣٩٤هـ.

١٩٨- الوافي بالوفيات: تأليف صلاح الدين خليل بن آيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٩٩- وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان: لأبي العباس ابن خلكان تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٢٠٠- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: للثعالبي، تحقيق الدكتور: مفيد محمد قميحه، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

ثالثا: المجلات العلمية:

١- مجلة المجمع العلمي العربي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٢م.

رابعًا: الرسائل العلمية:

١- اختيارات النقره كار في كتابه شرح لب الألباب في عام الإعراب: للباحث: عيد مرعي عبد الجواد، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية.

٢- شرح لب الألباب في علم الإعراب: لعبد الله الحسيني المعروف بالنُقْرَه كَار، تحقيق: الدكتور عابد محمد محمود غنيمة، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، القاهرة ١٤٠٤هـ.

٣- العباب في شرح اللباب: تأليف السيد عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بالنُقْرَه كَار، القسم الأول تحقيق محمد ناصر محمد زين، والقسم الثاني تحقيق لطفي حسين الدخيلي، الجامعة الإسلامية ١٤٠٥- ١٤٠٦هـ.

ثامنًا: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	٣
التمهيد.	٩-٤٣
مظاهر العناية بالعلوم العربية.	١٠
الجهود النحوية في القرن الثامن الهجري.	٢٤
الجهود الصرفية في القرن الثامن الهجري.	٣٨
الفصل الأول: (النُقْرَه كَار) نشأته وآثاره.	٤٤-٦٢
المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه.	٤٥
اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته.	٤٦
مولده ونشأته.	٤٨
شيوخه وتلاميذه.	٥٠
المبحث الثاني: منزلته العلمية، ووفاته.	٥١
المبحث الثالث: التعريف بآثاره المطبوعة النحوية والصرفية.	٥٥
التعريف بـ(العباب في شرح اللباب).	٥٥
التعريف بـ(شرح لب الألباب في علم الإعراب).	٥٨
التعريف بـ (شرح شافية ابن الحاجب).	٦١
الفصل الثاني: منهج النُقْرَه كَار في مؤلفاته النحوية والصرفية.	٦٣-١٨٩
المبحث الأول: منهجه في (العباب في شرح اللباب).	٦٥-١٣٥

طريقته في عرض المسائل.	٦٧
طريقته في عرض الخلاف النحوي والصرفي.	٧٨
منهجه في النقل والتوثيق.	٩١
التفسير وشرح الغريب.	١٠٢
خدمة الشواهد الشعرية.	١٠٧
التكرار والإحالة.	١١٧
الاستطراد.	١٢٢
الاستقصاء والشمول.	١٢٨
أسلوبه في النقد.	١٣٢
المبحث الثاني: منهجه في (شرح لب الألباب في علم الإعراب).	١٣٨-١٦٤
طريقته في عرض المسائل.	١٤٠
طريقته في عرض الخلاف النحوي والصرفي.	١٤٤
منهجه في النقل والتوثيق.	١٤٩
التفسير وشرح الغريب.	١٥٣
خدمة الشواهد الشعرية.	١٥٥
التكرار والإحالة.	١٥٨
الاستطراد.	١٥٩
الاستقصاء والشمول.	١٦١
أسلوبه في النقد.	١٦٣
المبحث الثالث: منهجه في (شرح شافية ابن الحاجب).	١٦٥-١٩١
طريقته في عرض المسائل.	١٦٦
طريقته في عرض الخلاف النحوي والصرفي.	١٧٠
منهجه في النقل والتوثيق.	١٧٥

التفسير وشرح الغريب.	١٧٩
خدمة الشواهد الشعرية.	١٨٢
التكرار والإحالة.	١٨٤
الاستطراد.	١٨٦
الاستقصاء والشمول.	١٨٧
أسلوبه في النقد.	١٩٠
الفصل الثالث: مصادر النُقْرَه كَار في مؤلفاته.	١٩٢-٢٠٦
المبحث الأول: الكتب.	١٩٣
المبحث الثاني: الرجال.	٢٠٦
الفصل الرابع: موقفه من الأصول النحوية.	٢٠٨-٢٣٧
المبحث الأول: السماع.	٢١١
الاستدلال بالقرآن الكريم.	٢١٢
الاستدلال بالحديث الشريف.	٢١٩
الاستدلال بكلام العرب الشعري والنثري.	٢٢٢
المبحث الثاني: القياس.	٢٢٨
المبحث الثالث: الإجماع.	٢٣٤
الفصل الخامس: عنايته بالتعليل، والحدود، والمصطلحات.	٢٣٨-٢٦٨
المبحث الأول: عنايته بالتعليل.	٢٣٩
المبحث الثاني: عنايته بالحدود.	٢٥١
المبحث الثالث: عنايته بالمصطلحات.	٢٦٠
الفصل السادس: اتجاهه النحوي وتأثره وتأثيره.	٢٧٠-٣٠١
المبحث الأول: اتجاهه النحوي.	٢٧٠
موقفه من البصريين.	٢٧٠

موقفه من الكوفيين.	٢٧٨
مذهبه النحوي.	٢٨٤
المبحث الثاني: تأثره وتأثيره.	٢٨٦
تأثره بمن قبله.	٢٨٦
أثره فيمن بعده.	٢٩٥
الفصل السابع: النقد والتقويم.	٣٠٣-٣١٣
المبحث الأول: أبرز المحاسن في منهج النُقْرَه كَار.	٣٠٣
المبحث الثاني: أبرز المآخذ على منهج النُقْرَه كَار.	٣٠٨
الخاتمة.	٣١٣
الفهارس الفنية.	٣١٧
فهرس الآيات القرآنية.	٣١٨
فهرس القراءات القرآنية.	٣٢٣
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار.	٣٢٤
فهرس أقوال العرب وأمثالهم.	٣٢٥
فهرس الأشعار والأرجاز.	٣٢٦
فهرس الأعلام.	٣٣١
فهرس المصادر والمراجع.	٣٤١
فهرس الموضوعات.	٣٦٠